المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقـــــــاريـر
لجنــــة العـدل والتشريـع وحقوق الإنســـان
حـــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعـــية لـ:

- وزارة العدل
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية
- الأمانة العامة للحكومة
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
- المحاكم المالية
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2021 -2027

السنة التشريعية 2022-2023

دورة أكتوبر 2022

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

محتوى التقرير

1-التقديم العام

2- وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- العرض التقديمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

3- الأمانة العامة للحكومة

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الأمين العام للحكومة

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

- التقريـــــــــر
- العرض التقديمي للسيد الوزير

5- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

- التقريـــــــــر
- العرض التقديمي للسيدة الوزيرة

6- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- التقريـــــــــر
- كلمة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان
- العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

7- المحاكم المالية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات

8- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- التقرير
- العرض التقديمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

9- الملحق

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقة تقنية

- **رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

السيد عزيز مكنيف

- **مقرر اللجنة:**

السيد عبد القادر الكيحل

- **تاريخ التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية:** 5 دجنبر 2022

- **عدد الاجتماعات:** 7

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير تحت إشراف المقرر:**

السيد يونس فيرانو: (رئيس مصلحة اللجنة)

- السيد سعيد بوجغاض
- السيد يونس أفرياط

<u>كتابة اللجنة:</u>

- السيدة لطيفة الولادي
- السيدة خديجة بومالك

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2023، المندرجة في إطار اختصاصاتها بمقتضى المادة 92 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي:

- وزارة العدل؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المحاكم المالية؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد انكبت اللجنة على تدارس مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 21 نونبر إلى 5 دجنبر 2022، في إطار الالتئام في سبع اجتماعات، حرص خلالها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة وغير أعضاء اللجنة على المشاركة فيها بكل مسؤولية، تأكيدا منهم على دور مجلس المستشارين في تقييم وتقويم السياسات القطاعية، من مدخل تشخيص الواقع التدبيري للقطاعات في مختلف تجلياته، ابتغاء استخلاص مكامن العجز والقصور، وطرح الاقتراحات والبدائل الكفيلة بالرفع من حكامة القطاعات، ونجاعة البرامج الإستراتيجية المتبناة، ولهذا لا يسعني إلا التنويه بالسيدات والسادة

المستشارين على ما تكبدوه من مشاق، وما اتسموا به من جلد وصبر، في سبيل الحضور الكمي والأداء النوعي القيم، قصد إبراز خصوصية المجلس على مستوى الطرح والنقاش، وبالتالي المضي قدما نحو إنجاح هذه المحطة الدستورية المتميزة.

وأود في السياق ذاته أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة، وللسيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، الذي أدار الاجتماعات، بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء تطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم أيضا بالشكر الموصول إلى السيدة والسادة الوزراء والمسؤولين عن القطاعات، عما قدموه من وثائق ومعطيات مرجعية، وما طرحوه من شروحات وتوضيحات، تهم المنجزات المحققة، والبرامج الإستراتيجية المسطرة خلال السنة المالية 2023.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تناول السيدات والسادة المستشارون بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، مختلف البرامج الإستراتيجية والإجراءات الرامية إلى استكمال تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، إذ تم التوقف مطولا عند مسار الإصلاح في كافة محدداته وتوجهاته، كما طرحت جملة من الملاحظات والاقتراحات المتمثلة في تدعيم وتعزيز استقلالية القضاء، وتعديل مدونة الأسرة وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية، وترسيخ الفعالية في الإدارة القضائية من مدخل تجسيد متطلبات المحكمة الرقمية، كما تناولت المداخلات مهنة المحاماة، إذ تم التأكيد على ضرورة الجلوس على طاولة الحوار الهادئ، من أجل تجاوز الخلاف الذي يعيق السير العادي لمرفق العدالة، وتوحيد الرؤى حول القضايا مثار خلاف، المتعلقة بالمقتضيات الضريبية، وبمضامين مسودة قانون المحاماة، من مدخل فلسفة إصلاحية تنبني على اعتبار المحاماة رسالة نبيلة تكرس حق الدفاع.

شكلت مناقشة حصيلة الأمانة العامة للحكومة فرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به في مجال صناعة التشريع، والمواكبة القانونية للعمل الحكومي، مع الإشارة إلى وجوب الانكباب على ورش تحيين المنظومة القانونية الوطنية على ضوء مستجدات الوثيقة الدستورية والمواثيق الدولية، ثم الدأب على إرفاق مشاريع القوانين ذات البعد الإستراتيجي بدراسة الأثر، والعمل على مراجعة إستراتيجية ومنهجية التعاطي الحكومي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، على أساس تبني مقاربة شمولية جديدة، تمكن من التفاعل والنقاش الإيجابي البناء، وإحداث جسور التواصل البناء بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة، للتعاون في القضايا الإستراتيجية المشتركة.

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مناسبة للتنويه بالمجهودات الرامية إلى توطيد آليات التنسيق المؤسساتي بين مجلس الحكومة ومجلس المستشارين، والتأكيد على ضرورة التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية التشريعية والرقابية خاصة على مستوى الأسئلة الكتابية، والسير نحو مأسسة مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة، عبر اعتماد إستراتيجية مركزية للتواصل، تكرس مبدأ التفاعل الفوري والفعال مع مختلف القضايا التي تحظى باهتمام الرأي العام، مع الإشارة إلى ضرورة تضافر الجهود من أجل مواكبة وتطوير أداء الفاعلين في المجتمع المدني.

وبخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد تمحور النقاش حول منجزاتها وبرامجها المستقبلية، مع التذكير بما تعرفه المنظومة السجنية من إكراهات ناجمة عن الاكتظاظ، وعدم تجديد بعض مكونات البنية التحتية السجنية، ومحدودية الإمكانات البشرية والمالية، وعلى إثر ذلك تم طرح مجموعة من الاقتراحات، الرامية إلى تحسين الأوضاع وصيانة كرامة السجناء والحفاظ على حقوقهم، بغاية أن تكون المنظومة السجنة مرآة تعكس تطور المشهد الحقوقي ببلادنا، مع رفع توصية للحكومة تقضي بالزيادة في الاعتمادات المالية والموارد البشرية المخصصة لهذا القطاع.

وتوقف السيدات والسادة المستشارون عند حصيلة وبرنامج عمل المحاكم المالية، في إطار الحرص المؤسساتي على تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية

والمالية في المرافق العمومية الوطنية، مع اقتراح التتبع الشامل للتوصيات الصادرة عن المحاكم المالية، ومراجعة مدونة المحاكم المالية تماشيا مع الأهداف الدستورية المسطرة، لجعلها قضاء متخصصا في الجرائم الاقتصادية والمالية.

وتطرق السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لدور هذه المؤسسة في مجال حماية حقوق الإنسان، وفي الإسهام في نشرها مجتمعيا، وأشادوا بالمسار الحقوقي للمغرب الذي مكنه من الاصطفاف إلى جانب مجموعة من الدول السائرة بقوة في مجال الانتقال الديمقراطي، وتم التأكيد على أن هذا المسار تشوبه بعض الصعوبات التي يتعين التصدي لها بما يتماشى مع متطلبات تدعيم دولة القانون، ثم التعاطي معها بما يخدم الإشعاع الحقوقي لبلادنا، مع ضرورة استثمار حرية التعبير لخدمة مختلف الملفات والقضايا الوطنية الإستراتيجية.

وتجدون في هذا التقرير العروض التقديمية للسيدات والسادة الوزراء والمسؤولين الأولين عن المؤسسات والمندوبيات، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد فيها من ملاحظات واستفسارات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

في الاجتماع المنعقد بتاريخ 5 دجنبر 2022، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023، وفق النتائج التالية:

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
وزارة العدل	ميزانية التسيير	9	3	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	9	3	لا أحد
	الميزانية برمتها	9	3	لا أحد
الأمانة العامة للحكومة	ميزانية التسيير	10	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	10	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	10	2	لا أحد
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	ميزانية التسيير	9	3	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	9	3	لا أحد
	الميزانية برمتها	9	3	لا أحد
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	ميزانية التسيير	9	3	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	9	3	لا أحد
	الميزانية برمتها	9	3	لا أحد
المحاكم المالية	ميزانية التسيير	10	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	10	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	10	2	لا أحد
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ميزانية التسيير	10	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	10	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	10	2	لا أحد
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	ميزانية التسيير	10	لا أحد	2
	ميزانية الاستثمار	10	لا أحد	2
	الميزانية برمتها	10	لا أحد	2
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	ميزانية التسيير	10	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	10	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	10	2	لا أحد

مقرر اللجنة

عبد القادر الكيحل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

= برسم السنة الماليـة 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة هذان المشروعان في الاجتماع المنعقد بتاريخ 21 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا استعرض من خلاله حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2022، والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2023.

وفي هذا الإطار، أبرز السيد الوزير أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده أكد في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد، على أهمية مراجعة مدونة الأسرة التي تحظى باهتمام جميع الفئات المجتمعية، وهو الأمر الذي بات يتطلب وضع منهجية عمل تستحضر المقاربة التشاركية لجميع المؤسسات والفعاليات المعنية لتحقيق مراجعة تهدف إلى تعزيز مبدأ المساواة، والقضاء على كل أشكال التمييز، وحفظ المصالح المشتركة للأسرة، وحماية المصلحة الفضلى للأطفال، وضمان كرامة الرجل، وتمكين المرأة من وضعية متقدمة نحو تحقيق المقاصد العليا من مؤسسة الزواج.

وأشار أن الوزارة ستواصل تقديم الدعم المطلق لاستقلال السلطة القضائية، لتحقيق الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، مبينا أن الهيئة المشتركة تعد أحد

أهم الآليات التي يتم من خلالها عقد مجموعة من الاجتماعات المثمرة والبناءة، وأوضح، في سياق آخر، أن الوزارة أطلقت ثورة تشريعية هادئة، حيث عملت على إعداد مجموعة من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، المدرجة ضمن المخطط التشريعي برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، منها ما تم نشره بالجريدة الرسمية، ومنها ما أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة، ومنها ما هو في طور التنزيل.

وإيمانا من وزارة العدل بأهمية تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات، فقد تم الانكباب على مراجعة السياسة الجنائية، وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، وذلك من خلال ملاءمة القوانين الوطنية مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وبحقوق الإنسان، مع العمل خصوصا على إحداث المرصد الوطني للإجرام الذي ستناط به مهمة رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني، وتجميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بها وتحليلها، واقتراح السبل الكفيلة بالوقاية والحد من مخاطرها، والمساهمة في رسم معالم السياسة الجنائية.

وارتباطا بتأهيل وتحديث الإدارة القضائية، تم العمل على بلورة رؤية إستراتيجية للتحول الرقمي، تشرف عليها لجنة خاصة مكونة من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وصندوق الإيداع والتدبير، لمواكبة تنزيل مختلف أوراش رقمنة منظومة العدالة.

وانسجاما مع التوجه العام للسياسة الخارجية للمملكة، أفاد السد الوزير أن عمل الوزارة قد تميز بدينامية كبيرة في مجال التعاون الدولي المرتبط بشؤون العدالة، حيث انعكس انفتاح المملكة المغربية على محيطها الخارجي على مستوى العلاقات التي تربط بينها وبين باقي دول العالم، ومنها الأشقاء العرب، وأضاف من زاوية أخرى، أن الوزارة استمرت في تنفيذ إستراتيجيتها في مجال تثمين الرأسمال البشري بقطاع

العدل، وتأهيل وتكوين الموارد البشرية، والنهوض بالخدمات الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاع العدل.

واعتبر السيد الوزير أن التخليق والشفافية يعدان دعامتان رئيسيتان للرقي بمنظومة العدالة، بحيث تم تفعيل المراقبة والتفتيش والتدقيق، وتتبع وتقييم الأداء المهني لموظفي وزارة العدل، كما أوضح أن المجهودات متواصلة من أجل تحديث وتعزيز البنية التحتية للمحاكم، تشييدا وصيانة وتجهيزا، وفق توجه جديد يروم تعزيز الانتقال الطاقي بمرافق العدالة، وإعطائه مكانة متميزة ضمن الأوراش البنيوية التي تعتزم الوزارة تنفيذها.

وصرح أن الوزارة بلورت رؤية جديدة من أجل إدماج مقاربة النوع، عبر إنجاز وتنفيذ استراتيجية مأسسة النوع الاجتماعي على مستوى قطاع العدل، من خلال إحداث حضانات لفائدة أطفال الموظفات والموظفين بمقر الوزارة وبالمحاكم، وإحداث منصة للتشاور حول وضعية وآفاق ولوج المرأة لمنظومة العدالة، وتعزيز تمثيلية النساء بالقطاع، وتدعيم خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمساعدات والمساعدين الاجتماعيين، وتأهيل وتشجيع النساء على تولي مناصب المسؤولية بوزارة العدل.

وفي ختام هذا العرض، بسط السيد الوزير المعطيات الخاصة بتنفيذ الاعتمادات المالية برسم سنة 2022، والمشاريع المستقبلية والمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، بحيث خصص له برسم السنة المالية 2023، ميزانية تتوزع على الشكل التالي:

- مزانية التسيير:
  - الموظفون: 3.175.472.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 322.528.000 درهم.
- ميزانية الاستثمار:
  - اعتمادات الأداء: 222.490.000 درهم؛

- اعتمادات الالتزام: 263.000.000 درهم.

- الصندوق الخاص لدعم المحاكم: تسبيق 400.000.000 درهم.
- صندوق التكافل العائلي: 160.000.000 درهم.

وفيما يتعلق بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، أبرز السيد الوزير حصيلة عملها السنوية، المنصبة أساسا على دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية لحقوق الانسان، وضمان احترام الالتزامات الدولية لبلادنا، وتعزيز التفاعل مع آليات المراقبة الاممية، من خلال الإشراف هذه السنة على الإعداد لفحص تقريرين وطنيين، ويتعلق الأمر بالتقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي تم فحصه شهر نونبر 2022، والتقرير الوطني الجامع للتقريرين الخامس والسادس حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي تعمل المندوبية الوزارية، تبعا لتوجيهات السيد رئيس الحكومة، على إعداد خارطة الطريق لتنفيذ توصياته الختامية.

وفي نفس الاجتماع استعرض السيد وزير العدل مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى السلطة القضائية، حيث أبرز أن المجلس تبنى أول مخطط إستراتيجي عن الفترة الممتدة من 2021 إلى 2026، وأشار إلى حصيلة عمل المجلس خلال سنة 2022، والآفاق المستقبلية، مبينا المعطيات الرقمية لمشروع الميزانية برسم سنة 2023، وهي كالآتي:

- ميزانية التسيير:
  - فصل الموظفين: 2.670.963.000 درهم؛
  - فصل المعدات والنفقات المختلفة: 263.080.000 درهم، 150.000.000 درهم منها لفائدة رئاسة النيابة العامة.
- ميزانية الاستثمار: 224.200.000 درهم كاعتمادات أداء، سيحول منها مبلغ 113.000.000 درهم لفائدة رئاسة النيابة العامة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة تعكس المنظور التقييمي للبرلمان لوتيرة إصلاح قطاع العدالة ببلادنا، وتدعم متطلبات الارتقاء بالمنظومة الحقوقية الوطنية، كما تتضمن بدائل اقتراحية إستراتيجية، من شأنها الإسهام في الرفع من استقلالية وأداء السلطة القضائية ببلادنا، وترسيخ مفهوم دولة القانون والحقوق والحريات.

وارتباطا بمجال العدالة، أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة تدل في محتواها على مواقفهم وآرائهم الرصينة إزاء المسار الإصلاحي الذي يسير عليه قطاع العدالة ببلادنا، تأكيدا منهم على أن القضاء المستقل والنزيه والناجع يعد المدخل القويم لقيام دولة القانون والحريات، وقد تمحورت المداخلات في هذا الإطار حول مدونة الأسرة، ومراجعة وتحيين السياسة الجنائية الوطنية، وتحديث المنظومة التشريعية المؤطرة لقطاع العدالة، وترسيخ الدعائم الشمولية للمحاكم الرقمية، والإسهام في إشاعة مناخ الأعمال والاستثمار، وإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام أو الخاص.

وعلى هذا الأساس، أبرز السيدات والسادة المستشارون أن مراجعة مدونة الأسرة أضحت مطلبا مجتمعيا ملحا، من أجل تجاوز الإشكالات التي أبانت عنها الممارسة العملية، ومن تم يتعين الانكباب الجماعي على إعادة النظر في بعض مقتضياتها وفق مقاربة علمية دقيقة تتخذ من التقييم العميق أساسا، وذلك تبعا للتوجيهات السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في خطابه الملكي السامي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد.

وأكدت المداخلات على راهنية مراجعة وتعديل السياسة الجنائية الوطنية، لتتماشى مع التوجهات الدستورية والمواثيق الدولية المصادق عليها، بحكم أنه ينبغي إدماج العمل القضائي الزجري في صلب سياسة جنائية جديدة تعزز ضمانات المحاكمة العادلة، وتقر العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية، وتؤسس لترشيد استعمال الاعتقال الاحتياطي وفق معيارية خطورة الفعل الجرمي ومدى توافر ضمانات الحضور، وهو ما من شأنه جعل السياسة الجنائية أداة وقائية للقضاء الفعال على الجريمة، ووسيلة لإعادة التأهيل والإصلاح، ولعل إحداث المرصد الوطني للإجرام، الذي ستناط به مهمة رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني، كما ونوعا، سيؤدي لا محالة إلى توفير المؤشرات والمعطيات الرصينة التي ستسهم في المواءمة المسترسلة للسياسة الجنائية مع المتطلبات الواقعية.

وتماشيا مع متطلبات تحديث الترسانة القانونية المتسقة بقطاع العدالة، فقد طالبت كثير من المداخلات بالإسراع بإخراج جميع النصوص القانونية بما يساير فلسفة الإصلاح كما هي مؤطرة في الميثاق، لاسيما ما يهم:

- القانون الجنائي؛
- المسطرة الجنائية؛
- المسطرة المدنية؛
- قانون العقوبات البديلة؛
- القانون المنظم للمحاكمات عن بعد.

وأوضحت بعض المداخلات أنه يتعين المضي قدما نحو البلورة التامة لما يسمى بالمحكمة الإلكترونية، من خلال رقمنة جميع المساطر والإجراءات القضائية، واعتماد البرامج والتطبيقات المعلوماتية، بما يضمن ترسيخ الفعالية والنجاعة في التواصل مع المرتفق، وتعزيز مبدأ التخليق في الممارسة القضائية، وتوفير المناخ المناسب للإسهام في الدينامية الاستثمارية الوطنية، وفي سياق آخر، تم التأكيد على أن تنفيذ الأحكام والقرارات النهائية يمثل ضمانة أساسية لدولة القانون، ويشكل الامتناع عن تنفيذها مسا بهيبة ومكانة السلطة القضائية، وهدرا لحقوق المتقاضين.

وبخصوص مهنة المحاماة، أشار بعض السيدات والسادة المستشارين إلى ضرورة الجلوس على طاولة الحوار الهادئ، من أجل تجاوز الخلاف الذي يعيق السير العادي لمرفق العدالة، وتوحيد الرؤى حول القضايا مثار خلاف، المتعلقة بالمقتضيات الضريبية، وبمضامين مسودة قانون المحاماة، من مدخل فلسفة إصلاحية تنبني على اعتبار المحاماة رسالة نبيلة تكرس حق الدفاع.

وتعزيزا للرؤية الإصلاحية لقطاع العدالة ومنظومة الحقوق والحريات تقدم السيدات والسادة المستشارون بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- الدأب على تفعيل الإفراج المقيد بشروط، كآلية قانونية لمواجهة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية؛
- الاستمرار في تحديث وتطوير البنيات التحتية للمحاكم؛
- الإسراع بإخراج النصوص المجرمة للإثراء غير المشروع، باعتبارها إحدى المداخل الأساسية لمحاربة الفساد؛
- تمكين اللجنة من الإحصاءات المتعلقة بزواج القاصرات؛
- إحداث مجلس الدولة؛

- بث الفعالية في نظام التبليغ ضمانا لحقوق المتقاضين؛
- احترام معيار النقابات الأكثر تمثيلية عند الجلوس على طاولة الحوار القطاعي؛
- النهوض أكثر فأكثر بالوضعية الاجتماعية للموظفات والموظفين العاملين بمرفق العدالة.

واتساقا بالمنظومة الحقوقية الوطنية، فقد أعرب السيدات والسادة المستشارين عن اعتزازهم بالمسار الحقوقي الوطني، وبالأشواط التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، مؤكدين على ضرورة إيلاء مزيد من العناية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في ظل تداعيات ما بعد جائحة كورونا، كما ثمنت المداخلات العمل المهم الذي تقوم به المندوبية الوزارية، سواء في مجال تعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، أو مع هيئات المعاهدات أو مع آليات الإجراءات الخاصة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الوزير في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تعزيز المسار الإصلاحي لمنظومتنا القضائية في شموليتها.

وأكد السيد وزير العدل أن السلطة القضائية مستقلة عن الحكومة ووزارة العدل، بموجب المرجعيات الدستورية والقانونية، وأنه شرع في إعادة النظر في

القوانين المنظمة للجوانب المالية، التي تربط وزارة العدل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بهدف تعزيز استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

وأوضح السيد وزير العدل أن الرسوم الضريبية المفروضة على المحامين بموجب مشروع قانون المالية الحالي، تعتبر فقط دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، على اعتبار أن شريحة كبيرة من المحامين لا تؤدي ضرائبها الحقيقية، وقد تم هذا الأمر بعد إخبار رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وقد عبرت الحكومة في اجتماعين اثنين مع رئيس مكتب الجمعية، عن مقاربتها التشاركية وانفتاحها لقبول الاقتراحات المتفق عليها، التي تم إصدار بيانات بشأنها، وبشأن قانون مهنة المحاماة، أكد أن الوثيقة التي تسربت هي عبارة عن مسودة أولية تدارستها لجنة مكونة من ممثلين عن وزارة العدل ونقباء ومحامين سابقين، وتبقى محل نقاش وتبادل وجهات نظر، وأن الهدف الذي يتوخاه هو تطوير المهنة وتقويتها، وأن وزارة العدل حريصة كل الحرص على إحالة كل مسودات النصوص القانونية قيد الإعداد إلى جميع الجهات المعنية من أجل إبداء الرأي.

وبخصوص باقي النقط المثارة، فقد جاءت أجوبة السيد الوزير كالتالي:

مجلس الدولة: أفاد أن وزارته ستقوم بإعداد تصور قانوني متكامل حول مجلس الدولة، لحسم النقاش حول مدى اشتراط التنصيص الدستوري من أجل تواجده ضمن هيكلة التنظيم القضائي للمملكة؛

التكافل الاجتماعي: أوضح أنه سيصبح موكولا للمساعدات الاجتماعيات، اللاتي ستتولى دراسة الملفات ومباشرة الإجراءات، بيد أن هناك توجه حكومي نحو تجميع المساعدات الاجتماعية المقدمة.

المحاكم التجارية: أفاد أنه اتخذ السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية قرارا على مستوى المجلس، يقضي بإعادة هيكلتها قانونيا ومؤسساتيا، وسيتم إعادة النظر في الخريطة القضائية للمحاكم التجارية، تبعا لمبدأ تقريب القضاء من المتقاضين، وأبدى السيد الوزير استعداده لعقد اجتماع للجنة قصد استعراض الخريطة القضائية الجديدة للمحاكم التجارية بعد الاتفاق عليها.

تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام: أشار أن الحكومة تولي هذا الموضوع اهتماما كبيرا، ووزارة العدل بصدد إعداد منصة إلكترونية لضبط الملفات، والحل يكمن في تخصيص سطر كل سنة مالية من أجل التنفيذ حسب ترتيب الملفات، وسيتم إعادة النظر في قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

زواج القاصرات: أبرز السيد الوزير أن النسب مرتفعة بمدينتي الدارالبيضاء ومراكش، ويتعين التصدي تشريعيا لهذه الظاهرة.

الإفراج المقيد بشروط: صرح أنه ما أفرج عنه هذه السنة يتجاوز ما أفرج عنه خلال 20 سنة، والمشكل الأساسي في هذا الأمر أن الطلبات قليلة، وبعضها لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة قانونا، لهذا وقع التفكير في إعداد تطبيق إلكتروني عبر الهاتف لتمكين ذوي السجناء من تقديم طلبات.

العقوبة: أبرز أن التوجه في مسودة القانون الجنائي يسير نحو تخفيض أمد العقوبات الحبسية، وتقليص عدد الجرائم المحكوم عليها بالإعدام، وتغليب العقوبات المالية في عدد من القضايا، والتنصيص على إمكانية التعويض عما تبقى من العقوبة الحبسية، وعلى العقوبات البديلة.

الرقمنة: أفاد أنه تم تخصيص 90 مليون درهم من أجل الخدمات الرقمية، وهذا مدخل أساسي للإسهام في التخليق ومحاربة الفساد.

الحوار القطاعي: أكد أن جميع النقابات الممثلة في القطاع تتوفر على أكثر من 6 في المائة، ولذلك يحرص على الجلوس معها جميعا على طاولة الحوار القطاعي.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
وزارة العدل

Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

عرض السيد وزير العدل
الأستاذ عبد اللطيف وهبي
بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2023
أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
بمجلس المستشارين

حصيلة 2022 وآفاق 2023

الإثنين 21 نونبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛
السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان المحترم؛
حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛
حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

يسرني ويسعدني أن أحضر أمام لجنتكم الموقرة، لأقدم حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2022، ولأستعرض أهم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2023، وأهم البرامج المسطرة والمزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة إن شاء الله، مرتكزين فيها على المرجعيات الأساسية المحددة في نص الدستور وفي التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الواردة في خطبه ورسائله السامية.

ولعل أبرزها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد، الذي أكد فيه على أهمية مراجعة مدونة الأسرة التي تحظى باهتمام جميع الفئات المجتمعية والمؤسساتية الوطنية والدولية، بالنظر لارتباط أحكامها بالشريعة الإسلامية وإمارة المؤمنين.

ولقد دعا جلالته في خطابه السامي إلى: "تجاوز الاختلالات والسلبيات، التي أبانت عنها التجربة، ومراجعة بعض البنود، التي تم الانحراف بها عن أهدافها.." انتهى النطق الملكي السامي. وهو الأمر الذي بات يتطلب وضع منهجية عمل تستحضر المقاربة التشاركية لجميع المؤسسات والفعاليات المعنية لتحقيق مراجعة تهدف إلى تعزيز مبدأ المساواة، والقضاء على كل أشكال التمييز، وحفظ المصالح المشتركة للأسرة، وحماية المصلحة الفضلى للأطفال، وضمان كرامة الرجل، وتمكين المرأة من وضعية متقدمة نحو تحقيق المقاصد العليا من مؤسسة الزواج.

لذلك فالوزارة مدعوة للعمل على هذه الأولوية ومن تم سنسعى إلى: "تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب ..." كما ورد في نص الخطاب الملكي السامي.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023

إن وزارة العدل وانطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقها، عملت على تعبئة كل إمكانياتها ومواردها البشرية والمادية خلال سنة 2022 لتعميق الإصلاحات التشريعية واللوجيستيكية والتحتية الواردة في البرنامج الحكومي أو في التزامات القانون المالي للسنة الجارية، لذلك فنحن نعي جيدا أن وزارة العدل مدعوة خلال سنة 2023 لاستكمال ورش إصلاح منظومة العدالة في الجوانب المتعلقة بتوطيد دولة القانون والمؤسسات، وذلك من خلال إعداد مجموعة من مشاريع القوانين التي تساهم في تحديث وتطوير المنظومة القانونية بما يشجع مناخ الأعمال والاستثمار ويتجاوب مع المخططات الحكومية في مجال بسط ورقمنة المساطر الإدارية.

وفي سياق تنزيل توجيهات جلالة الملك الرامية لتعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، عملت الوزارة من جهتها على بذل مجهودات مهمة في تحديث المنظومة القانونية الداعمة لمناخ الاستثمار منها بالأساس تعديل مدونة التجارة، وصدور قانون التحكيم والوساطة الاتفاقية، وفي مجال الرقمنة قامت الوزارة بتعميم المعلومة القانونية والقضائية ورقمنة الإجراءات القضائية من خلال تعميم لامادية الإجراءات عبر مجموعة من منصات التبادل والتطبيقات الالكترونية.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يندرج مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل لسنة 2023 في إطار سياق وطني ودولي استثنائي يعيشه العالم منذ سنة 2020 في ظل أزمات متتالية، مع ظهور جائحة كوفيد 19 وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، وقد استطاعت هذه الوزارة رفع التحدي وتجاوز مخلفات هذه الأزمة من خلال ضمان استمرارية وتطوير المرفق القضائي في أداء خدماته لكافة المتقاضين والمرتفقين ومنتسبي العدالة بالنجاعة المطلوبة، من خلال استمرار الوزارة في تنزيل مخطط الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة.

وقبل تقديم الخطوط العريضة لمشروع هذه الميزانية الفرعية، أود أن أعرض على حضراتكم، بشكل مقتضب أهم منجزات قطاع العدل برسم السنة الجارية، والتي تجدونها مفصلة ومعززة بالأرقام وبالمعطيات والبيانات التوضيحية في **"حصيلة منجزات وزارة العدل خلال سنة 2022 وآفاق سنة 2023"** المرفقة بوثائق مشروع هذه الميزانية التي تمت إحالتها عليكم.

وعليه فإن مداخلتي أمامكم ستتمحور حول بابين يتضمنان المحاور التالية:

الباب الأول: حصيلة منجزات وزارة العدل برسم السنة المالية 2022

المحور الأول: التنسيق والتعاون والدعم المطلق لاستقلالية السلطة القضائية؛

المحور الثاني: ثورة تشريعية هادئة؛

المحور الثالث: حماية حقوق الانسان والحريات خيار لا رجعة فيه؛

المحور الرابع: تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية؛

المحور الخامس: العدالة جسر أساسي لتعميق التعاون والحضور الدولي؛

المحور السادس: تأهيل الموارد البشرية والرفع من الخدمات الاجتماعية؛

المحور السابع: التخليق والشفافية دعامتين رئيسيتين للرقي بمنظومة العدالة؛

المحور الثامن: تحديث وتعزيز البنية التحتية للمحاكم؛

المحور التاسع: السعي للمناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة؛

المحور العاشر: المعطيات الخاصة بتنفيذ الميزانية الفرعية لوزارة العدل سنة 2022.

الباب الثاني: المشاريع المستقبلية برسم السنة المالية 2023

المحور الأول: على مستوى المخطط التشريعي؛

المحور الثاني: على مستوى تأهيل وتحديث الإدارة القضائية؛

المحور الثالث: على مستوى التعاون الدولي في مجال العدالة؛

المحور الرابع: على مستوى تأهيل الموارد البشرية والرفع من الخدمات الاجتماعية؛

المحور الخامس: على مستوى تحديث وتعزيز البنية التحتية للمحاكم؛

المحور السادس: على مستوى البرمجة الميزانياتية.

الباب الأول
حصيلة منجزات وزارة العدل
برسم السنة المالية 2022

المحور الأول: التنسيق والتعاون والدعم المطلق لاستقلالية السلطة القضائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد شكل تنزيل المقتضيات الدستورية لسنة 2011 المتعلق بالاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية عن وزارة العدل وإحداث مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة رئاسة النيابة العامة، طفرة بارزة في مسار الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، وهي بلا شك تجربة رائدة تحتاج لمواصلة تظافر جهود الجميع لإنجاحها، وذلك في إطار من التعاون المثمر والبناء بين كافة هذه المؤسسات هدفه الأساسي هو تعزيز استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ولعل أبرز مجال لتجسيد هذا التعاون والتنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية هو قرار إحداث الهيئة المشتركة الموقع عليه بتاريخ 6 أبريل 2021 لتوفير الشروط اللازمة لضمان التدبير الأمثل للإدارة القضائية ونجاعتها، وتأمين حسن سير مرفق العدالة.

ولقد تمكنت الهيئة المشتركة من عقد مجموعة من الاجتماعات المثمرة والبناءة سواء على مستوى لجنة التوجيه، حيث عقدت خلال سنة 2022 ثلاثة اجتماعات:

- الأول بتاريخ 21 يناير 2022؛
- الثاني بتاريخ 25 أبريل 2022؛
- الثالث بتاريخ 30 شتنبر 2022.

أما بالنسبة للجنة التتبع على مستوى الكتاب العامين للمؤسسات الثلاث (وزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة)، فتعقد اجتماعاتها بشكل منتظم على رأس كل شهر، كما أن اللجان الموضوعاتية الأربعة تعقد اجتماعاتها كلما اقتضت الحاجة ذلك، وفق جدول أعمال محدد سلفا بهدف تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وقد تم التطرق خلال هذه الاجتماعات إلى مجموعة من المواضيع ذات الأهمية الكبرى، من بينها:

- وضعية البنايات الجديدة للمحاكم؛
- دليل الإجراءات والمساطر؛
- تفعيل بعض المراكز القضائية المحدثة؛
- التحديث ورقمنة عمل المحاكم.

وقد أثبتت هذه الاجتماعات أهمية التنسيق والتعاون البناء بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والسلطة القضائية، وتثمين الجو الايجابي الذي يطبع العلاقة بين المؤسسات الثلاث الفاعلة في قطاع العدالة، كما تم الاتفاق على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتحسين

البنيات التحتية للمحاكم، وتحديثها ورقمنة أعمالها، وتعزيز قدرات الموارد البشرية، بما يتلاءم مع تطلعات ورش إصلاح منظومة العدالة، بهدف تقريب القضاء من المواطن وتحسين ولوجه للعدالة، وتقديم الخدمات المقررة لمصلحته في أحسن الظروف.

المحور الثاني: ثورة تشريعية هادئة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار التزامات الوزارة الملقاة على عاتقها عملت على إعداد مجموعة من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، المدرجة بالمخطط التشريعي برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، منها ما تم نشره بالجريدة الرسمية، ومنها ما أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة.

1- النصوص القانونية والتنظيمية المنشورة بالجريدة الرسمية خلال سنة 2022:

النصوص القانونية:

- الظهير الشريف رقم 1.22.34 الصادر في 23 من شوال 1443 (24 ماي 2022) بتنفيذ القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7099 بتاريخ 13 من ذي القعدة 1443 (13 يونيو 2022)، ص 3579؛
- الظهير الشريف رقم 1.22.38 الصادر في 30 من ذي القعدة 1443 (30 يونيو 2022) بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7108 بتاريخ 14 من ذي الحجة 1443 (14 يوليو 2022)، ص 4568.

النصوص التنظيمية (المراسيم):

- المرسوم رقم 2.21.752 الصادر في 23 من ربيع الآخر 1443 (29 نوفمبر 2021) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالموثقين، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7043 مكرر بتاريخ 24 من ربيع الآخر 1443 (30 نوفمبر 2021)، ص 9880؛

- المرسوم رقم 2.21.931 الصادر في 10 جمادى الأولى 1443 (15 ديسمبر 2021) بتغيير المرسوم رقم 2.11.150 بتاريخ 7 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل 2011) بإحداث مندوبية وزارية مكلفة بحقوق الإنسان وبتحديد اختصاصاتها

وتنظيمها، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7050 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1443 (23 ديسمبر 2021)، ص 10731؛

- المرسوم رقم 2.22.64 الصادر في 29 من جمادى الآخرة 1443 (فاتح فبراير 2022) بإلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بوزير العدل، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7063 بتاريخ 5 رجب 1443 (07 فبراير 2022)، ص 550؛
- المرسوم رقم 2.22.65 الصادر في 29 من جمادى الآخرة 1443 (فاتح فبراير 2022) بنسخ المادة الثالثة من المرسوم 2.21.826 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1443 (21 أكتوبر 2021) المتعلق باختصاصات وزير العدل، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7063 بتاريخ 5 رجب 1443 (7 فبراير 2022)، ص 550؛
- المرسوم رقم 2.22.27 الصادر في فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.21.484 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1442 (3 أغسطس 2021) بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما وكيفية اشتغالها، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7074 بتاريخ 14 شعبان 1443 (17 مارس 2022)، ص 1785؛
- المرسوم رقم 2.22.61 الصادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.74.498 الصادر في 25 جمادى الآخرة 1394 (16 يوليوز 1974) تطبيقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.338 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1394 (15 يوليو 1974) المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7079 بتاريخ 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022)، ص 2284؛

- المرسوم رقم 2.22.62 الصادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.771 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1418 (28 أكتوبر 1997) بتحديد عدد المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ومقارها ودوائر اختصاصها، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7079 بتاريخ 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022)، ص 2285؛
- المرسوم رقم 2.22.63 الصادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.92.59 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1414 (3 نونبر 1993) تطبيقا لأحكام القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم

إدارية، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7079 بتاريخ 2 رمضان 1443 (4 أبريل 2022)، ص 2287؛

- المرسوم رقم 2.22.222 الصادر في 5 شوال 1443 (6 ماي 2022) بتحديد قواعد نظام تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم وكيفيات تقديم الوجبات الغذائية، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7092 بتاريخ 18 من شوال 1443 (19 ماي 2022)، ص 3070؛
- المرسوم رقم 2.22.300 الصادر في 16 من شوال 1443 (17 ماي 2022) يتعلق باللجنة الخاصة المكلفة بالتصديق على التكوينات التي يتوفر عليها الأطباء العاملون بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة وبالمرافق الصحية التابعة لقطاع الصحة في أحد مجالات الطب الشرعي، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7095 بتاريخ 29 من شوال 1443 (30 ماي 2022)، ص 3272؛
- المرسوم رقم 2.22.127 الصادر في 6 ذي القعدة 1443 (6 يونيو 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.178 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1427 (21 أبريل 2006) بتحديد شروط المشاركة في مباراة الملحقين القضائيين وبرنامج الاختبارات وتنقيطها وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية تدريب الملحقين المذكورين، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7097 بتاريخ 06 ذو القعدة 1443(6 يونيو 2022)، ص 3507.

<u>النصوص التنظيمية (القرارات الوزارية):</u>

- قرار لوزير العدل رقم 2576.21 صادر في 21 من صفر 1443 (29 سبتمبر 2021) بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة العدل، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7039 بتاريخ 09 من ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021)، ص 9102؛
- قرار لوزير العدل رقم 2581.21 صادر في 21 من صفر 1443 (29 سبتمبر 2021) بإحداث وتأليف اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية المختصة إزاء موظفي وزارة العدل، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7039 بتاريخ 09 من ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021)، ص 9165؛
- قرار لوزير العدل رقم 202.22 صادر في 11 من جمادى الآخرة 1443 (14 يناير 2022) يقضي بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 3160.17 المحدد لمقار المراكز القضائية، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7062 بتاريخ فاتح رجب 1443 (03 فبراير 2022)، ص 451؛
- قرار مشترك لوزير العدل والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة. رقم 300.22 صادر

في 28 من شعبان 1443 (31 مارس 2022) بإحداث لجنة الأرشيف القضائي ولجان أرشيف المحاكم ووضع جدول زمني لحفظ الأرشيف، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7103 بتاريخ 27 ذو القعدة 1443 (27 يونيو 2022)، ص 3870؛

- قرار لوزير العدل رقم 301.22 صادر في 28 من شعبان 1443 (31 مارس 2022) بإحداث لجنة أرشيف وزارة العدل واللجنة المركزية واللجان الجهوية للحفظ ووضع جدول زمني لحفظ الأرشيف، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7103 بتاريخ 27 ذو القعدة 1443 (27 يونيو 2022)، ص 3945؛
- قرار لوزير العدل رقم 1686.22 صادر في 28 من ذي القعدة 1443 (28 يونيو 2022) بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 2355.06 الصادر في 30 من رمضان 1427 (23 أكتوبر 2006) بتحديد برنامج الاختبارات الكتابية والشفوية لمباراة الملحقين القضائيين، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7112 بتاريخ 28 ذو الحجة 1443 (28 يوليو 2022)، ص 4845؛
- قرار لوزير العدل رقم 1687.22 صادر في 28 من ذي القعدة 1443 (28 يونيو 2022) بتحديد كيفيات اجتياز الاختبار الانتقائي الأولي لمباراة الملحقين القضائيين والمعايير المعتمدة لتحديد الناجحين فيه، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7112 بتاريخ 28 ذو الحجة 1443 (28 يوليو 2022)، ص 4846؛
- قرار وزير العدل رقم 2010.22 صادر في 18 من ذي الحجة 1443 (18 يوليو 2022) تحدث بموجبه أنواع الخبرة وتحدد مقاييس التأهيل للتسجيل في جدول الخبراء القضائيين، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7123 بتاريخ 8 صفر 1444 (5 شتنبر 2022)، ص 5932.

2- مشاريع نصوص تشريعية في طور المناقشة بالبرلمان خلال سنة 2022:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط واجراءات الدفع بعدم دستورية قانون: تمت المصادقة عليه بالإجماع بالجلسة العامة بمجلس النواب بتاريخ 25 أبريل 2022، كما تمت المصادقة عليه بالأغلبية بالجلسة العامة بمجلس المستشارين بتاريخ 26 يوليوز 2022، وأحيل على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب في إطار قراءة ثانية بتاريخ 29 يوليو 2022.

3- مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية محالة إلى الأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2022

- مشروع قانون يتعلق بالمسطرة المدنية: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 31 يناير 2022؛

- مشروع القانون رقم 18.01 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بقانون المسطرة الجنائية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية: صادق عليه المجلس الوزاري بتاريخ 18 أكتوبر 2022 في انتظار استكمال مساره التشريعي؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة: صادق عليه المجلس الوزاري بتاريخ 18 أكتوبر 2022 في انتظار استكمال مساره التشريعي؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.467 بتاريخ 26 شوال 1394 (11 نونبر 1974) يكون النظام الأساسي لرجال القضاء: صادق عليه المجلس الوزاري بتاريخ 18 أكتوبر 2022 في انتظار استكمال مساره التشريعي؛
- مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 01 يوليو 2022؛
- مشروع قانون يتعلق بالمعهد الوطني للمهن القانونية والقضائية وكتابة الضبط: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 14 فبراير 2022؛
- مشروع قانون رقم 19.21 يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية: تم الانتهاء من مناقشته أمام الأمانة العامة للحكومة؛
- مشروع قانون العقوبات البديلة: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 10 غشت 2022؛
- مشروع قانون تحديث ومركزة السجل العدلي: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة لمباشرة مسطرة المصادقة؛
- مشروع قانون رقم 16.03 يتعلق بتنظيم مهنة العدول: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 27 يوليوز 2022؛
- مشروع قانون رقم 46.21 يتعلق بمهنة المفوضين القضائيين: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 2 مارس 2022؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 18 غشت 2022؛
- مشروع قانون رقم 27.21 يتعلق برقمنة الإجراءات القضائية: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 8 مارس 2022؛
- مشروع مرسوم رقم 2.22.400 بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل. تمت المصادقة عليه بمجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 06 أكتوبر 2022؛

- قرار وزير العدل بتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل وتحديد اختصاصاتها: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة في انتظار صدور المرسوم رقم 2.22.400 بالجريدة الرسمية بعد المصادقة عليه بمجلس حكومي بتاريخ 06 أكتوبر 2022؛
- إعداد صيغة محينة لمشروع قانون إحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة أو المصادرة، الذي أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 06 غشت 2018 قصد عرضه على مسطرة المصادقة، وقد تمت إحالة مشروع هذا القانون مرفقا ببطاقة حول جدواه المالية على وزارة المالية للحصول على تأشيرتها في الموضوع.

كما تمت إحالة مشروعي قانون على المجلس الأعلى للسلطة القضائية قصد إبداء الرأي وهما:

- مشروع قانون التراجمة المقبولين لدى المحاكم، أحيل إلى كل من السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة من أجل إبداء الرأي؛
- مشروع قانون الخبراء القضائيين، أحيل إلى كل من السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة من أجل إبداء الرأي؛

المحور الثالث: حماية حقوق الإنسان والحريات خيار لا رجعة فيه

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إيمانا من هذه الوزارة بأهمية تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات فقد عملت على مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب وذلك من خلال ملاءمة القوانين الوطنية مع دستور المملكة والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وبحقوق الانسان، وكذا من خلال تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والارتقاء بأداء العدالة الجنائية؛

وفي هذا الإطار عملت الوزارة على إعداد مجموعة من مشاريع القوانين منها بالأساس:

- مشروع القانون التنظيمي رقم 86/15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، ويهدف هذا المشروع إلى تحديد القواعد المنظمة لممارسة الدفع بعدم دستورية القوانين أمام مختلف المحاكم وبيان شروط قبوله وآثاره، وهو ما يعد نقلة نوعية في الممارسة الديمقراطية والحقوقية ببلادنا، وضمانة كبرى لتعزيز الحقوق والحريات من خلال

الحرص على مطابقة مضامين القوانين المغربية مع أحكام الدستور الجديد، وهو القانون المعروض على أنظار الغرفة الأولى قصد استكمال مناقشته.

- مشروع قانون 18.01 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بقانون المسطرة الجنائية، الذي يعتبر أحد أهم المستجدات الحقوقية التي طالت المنظومة الجنائية، ويهدف هذا المشروع إلى:
  - تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة؛
  - تعزيز حقوق الدفاع؛
  - تقوية مركز الضحية في الإجراءات الجنائية؛
  - تعزيز ضمانات المتهم خلال مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة؛
  - ترشيد الاعتقال الاحتياطي؛
  - تبسيط الإجراءات والمساطر الجنائية؛
  - إضفاء مرونة على مستوى التنفيذ الزجري؛
  - تقوية آليات التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة؛
  - تقوية الوسائل الالكترونية في مجال مكافحة الجريمة؛
  - وضع آليات تحفيزية في مجال التنفيذ الزجري خاصة ما يرتبط بالغرامات المالية وتبسيط مساطر رد الاعتبار وإعادة التأهيل؛
  - إيجاد بدائل للدعوى العمومية من خلال مساطر مبسطة وتصالحية.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي لتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم وبشكل يتلاءم مع المعايير الدولية.
- إعداد مشروع قانون العقوبات البديلة، حيث أن سلب الحرية لم يعد هو الحل العقابي الوحيد ولا يجب اللجوء إليه إلا عند الضرورة القصوى ومتى تعلق الامر بالجرائم الخطيرة (جرائم الفساد المالي، جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات، جرائم الاتجار في الأعضاء البشرية، جرائم تهريب المهاجرين، جرائم الاستغلال الجنسي للقاصرين)؛

كما أن تحديد العقوبات البديلة في العمل لأجل المنفعة العامة والغرامة اليومية وتقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية أو المراقبة الالكترونية، وتهدف هذه العقوبات أساسا إلى التأكد من استعداد المحكوم عليه لتقويم سلوكه ومدى استجابته لإعادة الإدماج.

- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات وتنفيذ العقوبات البديلة.

يأتي هذا المشروع في إطار تحديث وتطوير آليات العدالة الجنائية وتعزيز وسائل مكافحة الجريمة، وكذا من أجل توفير البنية المؤسساتية الكفيلة بتحقيق النجاعة والفعالية في تدبير وتحصيل المحجوز والمصادر، وتجاوز النواقص التي تعتري الممارسة العملية الحالية على مستوى رصد وتتبع العائدات الإجرامية والأموال والممتلكات التي استخدمت أو أعدت للاستخدام في أفعال جرمية وحجزها وتدبيرها ومصادرتها، وتحقيق النجاعة القضائية عن طريق تخفيف العبء على السلطات القضائية، وذلك بإحداث مؤسسة تختص بالتنسيق مع هذه السلطات لتنفيذ المقررات القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة والقاضية بالحجز أو المصادرة، كما تعمل على التحصيل والتدبير المركزي للأموال والممتلكات المحجوزة أو المصادرة أو الواقعة تحت إجراء تحفظي جنائي آخر كالعقل والتجميد وفق كيفية تراعي إمكانية التعاون الدولي في هذا المجال، والعمل على حفظ الممتلكات المجمدة والمحجوزة أو المصادرة وتفادي تلفها وتدبيرها على نحو يحفظ قيمتها ويمكن خزينة المملكة من موارد مالية.

كما يروم هذا المشروع تعزيز سبل التعاون الدولي في مجال الحجز والمصادرة عبر وضع الإطار القانوني الذي يمكن من تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية الصادرة في المادة الزجرية.

- إعداد مشروع قانون 27.21 يتعلق برقمنة الإجراءات القضائية والذي تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 8 مارس 2022.
- إحداث المرصد الوطني للإجرام: حيث ستناط به مهمة رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بها من كافة الجهات وتحليلها، واقتراح السبل الكفيلة بالوقاية والحد من مخاطرها والمساهمة في رسم معالم السياسة الجنائية.

1- مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه:

عملت اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه على إبراز الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وذلك على عدة مستويات:

<u>على مستوى تقوية القدرات:</u>

عملت اللجنة الوطنية على تنظيم مجموعة من الورشات لتعزيز قدرات أعضاء اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مكافحة الاتجار بالبشر؛

<u>على مستوى إعداد وإنتاج أدوات للعمل:</u>

- إنجاز التقرير السنوي الأول الذي يبرز المجهودات المبذولة في مكافحة الاتجار بالبشر بالمغرب وتقديمه للعموم؛

- إحداث وحدات للتكوين عن بعد في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه لفائدة مفتشي الشغل وجمعيات المجتمع المدني؛
- إعداد دليل حول العمل القضائي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر؛
- إصدار أول تقرير وطني سنوي حول مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه.

<u>على مستوى الإشراف والمراقبة على المهن القانونية:</u>

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لاستكمال خطة عمل مجموعة العمل المالي (GAFI)، وخاصة الشقين المتعلقين بوزارة العدل والخاصين بتفعيل إجراءات الإشراف والمراقبة على المهن القانونية (محامون، موثقون، عدول)، وتفعيل دور وزارة العدل كجهة تتولى رئاسة وكتابة اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما نوردها كما يلي:

أ- التدابير الخاصة بتفعيل إجراءات الإشراف والمراقبة على المهن القانونية:

- إصدار دورية بتاريخ 20 يناير 2022 وتعميمها على المهن القانونية سالفة الذكر وذلك بهدف مواكبة منتسبيها من أجل التنزيل الأمثل للالتزامات الواجبة عليهم، وكذا كيفية تطبيق هذه الالتزامات مع مراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطتها؛
- إعداد دليل عملي مفصل خاص بالمهن القانونية والقضائية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، يروم التعريف بالمستجدات القانونية المتعلقة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيما منها الالتزامات المفروضة على الأشخاص الخاضعة بمقتضى هذا القانون لفائدة السادة المحامين والعدول والموثقين.

ب - التدابير الخاصة بتكوين وتحسيس المهن القانونية (محامون، موثقون، عدول):

واصلت وزارة العدل بتنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية ورؤساء الجمعيات والهيئات المهنية تنظيم سلسلة من الندوات والأيام التواصلية همت مختلف مناطق المملكة لفائدة السادة المحامين والموثقين والعدول، بهدف تعزيز القدرات المعرفية القانونية للفئات المذكورة، ورفع مستوى الوعي لديهم بمخاطر هذه الجرائم والتدابير الواجب اتخاذها والمنصوص عليها في أحكام القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تضمنت مداخلات وعروض قيمة حضرها أساتذة جامعيون وخبراء.

ج - حملات الاشراف والمراقبة على المهن القانونية والقضائية (المراقبة المكتبية والمراقبة الميدانية):

في إطار التدابير التي اتخذتها هذه الوزارة لتفعيل إجراءات الإشراف والمراقبة على المهن القانونية والقضائية، تم إعداد مشروع إحداث لجنة الإشراف والمراقبة على المهن القانونية والقضائية (المحامين، الموثقين، العدول)، حتى يتسنى لها ممارسة الاختصاصات الموكلة لها قانونا على الوجه الأمثل والمتجلية في مواكبة ودعم وتأطير الأشخاص الخاضعين بهدف التطبيق الأمثل لمقتضيات القانون 43.05 والنصوص المتخذة لتطبيقه، وكذا السهر على احترام الأشخاص الخاضعين لأحكامه، حتى يتيسر للمهن غير المالية الانخراط في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار المهن المالية.

د- العقوبات التي تم تفعيلها في حق الأشخاص الخاضعين:

قامت وزارة العدل بتفعيل مقتضيات المادة 28.1 من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال توقيع مجموعة من العقوبات وتوجيه إشعارات للأشخاص الخاضعة (1022 إشعارا) وإعذارهم لإبداء إيضاحات حول ما لوحظ من مآخذ، داخل أجل 05 أيام من تاريخ التوصل بالإشعار.

هـ - التدابير الخاصة بتفعيل دور وزارة العدل كجهة تترأس اللجنة الوطنية المكلفة بتنفيذ عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما

منذ صدور المرسوم رقم 2.21.484 الصادر بتاريخ 3 غشت 2021 بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما وكيفية اشتغالها، عملت وزارة العدل على تفعيل مقتضياته ومقتضيات المادة 32 من القانون 43.05 كما وقع تعديله وتتميمه بموجب القانون 12.18، لتفعيل عمل اللجنة وفق المحاور التالية:

كما تم تفعيل لجنة مصغرة بالإضافة إلى لجان تقنية موضوعاتية، بتنسيق مع كتابة اللجنة، من أجل الانكباب بشكل منتظم على دراسة الملفات بتفويض من اللجنة في صيغتها الموسعة أو تفعيل قراراتها، من أجل تسريع وتيرة تفعيل عملها.

وقد تمت المصادقة، بتاريخ 13 يناير 2022، على القرارين المعياريين المعدين من قبل وزارة العدل بصفتها تتولى رئاسة وكتابة اللجنة ويتعلق الأمر ب:

- القرار عدد 01-2022 الصادر بتاريخ 13 يناير 2022 المحدد لمسطرة وإجراءات تطبيق العقوبات في إطار أنظمة جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة بمنع ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلهما؛
- القرار عدد 02-2022 الصادر بتاريخ 13 يناير 2022، بتحديد مسطرة الإدراج والحذف من القائمة المحلية.

كما حرصت وزارة العدل بصفتها السلطة الحكومية التي تترأس اللجنة على التسريع بمشروع إنجاز الموقع الإلكتروني والذي انطلق العمل به بشكل رسمي بموازاة مع تنصيب اللجنة بتاريخ 5 يناير 2022.

كما يتم العمل بشكل متواصل على إغناء الموقع الإلكتروني للجنة بالمعلومات الضرورية للتواصل والتحسيس عبر صيغ مختلفة. ويتم العمل حاليا على إنجاز كبسولات تعريفية وتحسيسية مبسطة موجهة للعموم.

وقد قامت كتابة اللجنة بمعالجة ثمان (8) تحيينات وردت على لوائح مجلس الأمن، من بينها ست (6) تحيينات متعلقة بلائحة الأشخاص والكيانات المرتبطة بتنظيم داعش والقاعدة، وتحيينين، اثنين متعلقين بالأشخاص والكيانات، وذلك عبر النشر التلقائي للتحيينات على الموقع الإلكتروني للجنة مباشرة بعد نشرها على موقع مجلس الأمن. وتوجيه طلبات إجراء المسح والتدقيق إلى الأشخاص الخاضعين.

كما تم نشر أول لائحة للأشخاص والكيانات المدرجة على القائمة المحلية للإرهاب المحدثة بتاريخ 07 أبريل 2022، أدرج عليها 10 أشخاص ذاتيين من المنتسبين لتنظيمات إرهابية، بالإضافة إلى كيان واحد. كما تم التداول بشأن لائحة ثانية تتضمن 11 شخصا، قيد استكمال عناصر الإدراج.

وقد عمدت كتابة اللجنة على تنظيم مجموعة من أنشطة التوعية والتحسيس (أزيد من 13 نشاطا)، بشراكة مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وسلطات الإشراف والمراقبة، حول التزامات الأشخاص الخاضعين من القطاع المالي أو المهن والأعمال غير المالية، ذات الصلة بتطبيق العقوبات المالية المستهدفة التزاما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما.

2- مكافحة الجرائم الالكترونية

أولا: التوقيع بتاريخ 12 ماي 2022 على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية بودابست المتعلق بتعزيز التعاون والكشف عن الأدلة الإلكترونية:

يهدف هذا البروتوكول إلى تتميم اتفاقية بودابست وكذا البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بتجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية أو المحرضة على الكراهية والمصادق عليه خلال لجنة وزراء مجلس أوروبا بتاريخ 17 نونبر 2021.

وقد تركزت مقتضيات هذا البروتوكول الإضافي حول مجموعة من المحاور أهمها:

- إرساء آليات بسيطة لإصدار الأوامر والطلبات لمزودي الخدمات التابعين لدول أخرى من أجل إعطاء معلومات حول المشتركين أو بيانات حركتهم، خارج نطاق طلبات التعاون القضائي الدولي؛

- وضع أدوات تكميلية لضمان الحصول على بيانات المشترك مباشرة من مزود الخدمة من طرف آخر في الاتفاقية؛
- وضع آليات للكشف السريع عن بيانات حركة المرور في إطار تتبع مصادر الاتصال والعمل كنقطة انطلاق لجمع أدلة إضافية أو تحديد الشخص المشتبه فيه؛
- وضع آلية فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بتحديد الشخص الذي قام بتسجيل النطاق مباشرة من المؤسسات التي تقدم خدمات تسجيل أسماء المجال والمتواجدة داخل تراب الأطراف الأخرى من هذا البروتوكول؛
- التنصيص على آلية جديدة في مجال التعاون وذلك إما بالمرور عبر آلية التعاون المستعجل، أو بالمرور عبر نقط الارتكاز المتوفرة 24 ساعة على 24؛
- التنصيص على الوسائل السمعية البصرية في مجال الأبحاث الجنائية المشتركة؛
- التنصيص على ضمانات إضافية من أجل إعمال حماية أفضل للمعطيات ذات الطابع الشخصي المتداولة في إطار تطبيق هذا البروتوكول الإضافي.

ومن شأن هذا البروتوكول تحسين قدرات الدول الأعضاء في مجال التعاون كما سيسهم في تعزيز التعاون مع مزودي الخدمات، بما من شأنه تمكين الدول من الحصول على وسائل الإثبات الالكترونية خلال الأبحاث أو المساطر الجنائية. وسيمكن هذا البروتوكول الإضافي من الرفع من قدرات جميع الفاعلين في مجال العدالة الجنائية ومساعدتهم على الحد من الجرائم المعلوماتية في ظل ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانيا: المشاركة في أشغال الدورتين الثانية والثالثة من اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية.

وتأتي أشغال هذه اللجنة في ظل قرار الجمعية العامة عدد 247/74 والذي خلص إلى إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، ممثلة لجميع الدول بهدف وضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، في توافق مع الصكوك الدولية القائمة والجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

1- مشروع إحداث المرصد الوطني للإجرام:

اشتغلت وزارة العدل على مشروع إحداث مرصد وطني للإجرام، حيث نص مشروع مرسوم التنظيم الهيكلي الجديد للوزارة على إحداثه وإدماجه ضمن الوحدات الإدارية التابعة لمديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، ويأتي إحداث هذا المرصد تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالة الملك نصره الله وأيده المؤرخ في 20 غشت 2009 والتي تبنتها التوصية رقم 92 من ميثاق إصلاح منظومة العدالة، حيث

ستناط به مهمة رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بها من كافة الجهات وتحليلها، واقتراح السبل الكفيلة بالوقاية والحد من مخاطرها والمساهمة في رسم معالم السياسة الجنائية.

كما عمدت وزارة العدل إلى وضع تصور لنطاق اشتغال هذا المرصد من خلال هيكلتها الجديدة، حيث نص مرسوم التنظيم الهيكلي الجديد للوزارة التي تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 06 أكتوبر 2022، على إحداث المرصد وإدماجه ضمن الوحدات الإدارية التابعة لمديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

وتتوخى وزارة العدل من خلال إنشاء المرصد الوطني للإجرام:

- المساعدة على رسم معالم السياسة الجنائية بناء على الإحصائيات والأرقام التي تتوصل إليها؛
- توفير التحليلات الإحصائية وخاصة تلك المتصلة برسم الخرائط ونظم المعلومات لتعزيز كفاءة الأداء الأمني وفعالية الوقاية من الجريمة؛
- تقديم بيانات فورية دقيقة عن جغرافية الجريمة ومرتكبيها والضحايا؛
- معالجة المخاوف من الجريمة بشكل علمي تقني متقدم؛
- المساعدة على إجراء الدراسات حول مختلف القضايا الأمنية وعوامل الخطر الاجتماعي ليتم تقييمها ومراقبتها بشكل منهجي كسياسة وقائية فعالة للحد من الجريمة؛
- إعداد ونشر دراسات حول الجرائم والعقوبات وحالة العود.

2- <u>تدبير ملفات طلبات العفو والإفراج المقيد</u>

<u>أولا: العفو</u>

يعتبر العفو من الصلاحيات الموكلة لجلالة الملك بموجب الفصل 58 من دستور المملكة لسنة 2011، ويخضع في تنظيمه لأحكام الظهير الشريف رقم 1.57.387 الصادر بتاريخ 16 رجب 1377 موافق (6 فبراير 1958) كما وقع تغييره وتتميمه.

وقد بلغ عدد الملفات التي عرضت على لجنة العفو خلال سنة 2022، 10455 ملفا، حيث استفاد من العفو ما مجموعه 5473 وفق ما هو مفصل بالجدول أسفله:

	عيد الشباب المجيد	ذكرى 20 غشت الخالدة	عيد الأضحى المبارك	عيد العرش المجيد	عيد الفطر السعيد	ذكرى 11 يناير الخالدة	المجموع
عدد الملفات المعروضة	1205	1032	1721	2978	1881	1638	10455
العفو مما تبقى من عقوبة الحبس أو السجن	15	12	17	74	45	22	185
التخفيض من عقوبة الحبس أو السجن	391	419	820	1375	628	473	4106
تحويل عقوبة الاعدام إلى السجن المؤبد	1	0	00	2	0	0	3
تحويل السجن المؤبد إلى المحدد	6	2	08	8	1	5	30
مجموع المستفيدين في حالة اعتقال	413	433	845	1459	674	500	4324
العفو من العقوبة الحبسية أو مما تبقى منها	57	37	21	100	71	52	338
العفو من العقوبة الحبسية مع إبقاء الغرامة	16	4	07	10	7	5	49
العفو من عقوبتي الحبس والغرامة	11	5	02	10	15	3	46
العفو من الغرامة	91	63	104	190	191	77	716
مجموع المستفيدين في حالة سراح	175	109	134	310	284	137	1149
عدد الملفات المؤجلة	84	71	47	123	87	64	476
عدد الملفات المرفوضة	533	419	695	1086	836	937	4506
العفو المباشر							
المجموع العام للمستفيدين	588	542	979	1769	958	637	5473

ثانيا: الإفراج المقيد بشروط:

تم تفعيل مسطرة الإفراج المقيد بشروط منذ أواخر سنة 2021 وطيلة سنة 2022 حيث سجلت الملفات المعروضة على لجنة الإفراج المقيد بشروط ارتفاعا ملحوظا، يوازيه كذلك ارتفاع ملموس في عدد المستفيدين، وفق الجدول التالي:

الملفات المؤجلة	الرفض	الموافقة	الملفات المعروضة
22	56	13	91
69	699	110	878

المحور الرابع: تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عملت وزارة العدل على تسطير رؤية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- توجيه الخدمات عن بعد نحو المرتفق مع التركيز على مبادئ الالتقائية والاندماج والتناسق بين هذه الخدمات؛
- بناء ثقة مشتركة مع المرتفق؛
- ضمان الشفافية والانفتاح مع محيط العدالة؛
- ضمان التوافق مع جميع الشركاء؛
- اعتماد مقاربة تشاركية مع المرتفقين فيما يخص تصور وتصميم الخدمات الرقمية.

كما تم إعداد خارطة طريق لتنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة، ترتكز على المجالات التالية:

- ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة؛
- ملاءمة تنظيم وهيكلة الوزارة لتستجيب للتحولات الهيكلية التي يعرفها القطاع؛
- تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية وتقديم خدمات جديدة بجودة عالية للمرتفقين والمتقاضين والمهن القانونية والقضائية؛
- إرساء حكامة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة؛
- تسهيل التواصل بين الإدارة القضائية والمرتفقين من مواطنين، متقاضين وكافة شركاء ومنتسبي العدالة؛
- تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم؛
- تعزيز أمن نظم المعلومات بالإدارة القضائية.

وفي هذا الصدد، تم تأسيس لجنة خاصة مكونة من وزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وصندوق الإيداع والتدبير لمواكبة تنزيل مختلف أوراش رقمنة منظومة العدالة.

ويتم الاشتغال حاليا على مجموعة من مشاريع الرقمنة ذات الأولوية، تهم تقديم خدمات إلكترونية سهلة الولوج للمواطن والمقاولة، توفير بنية تكنولوجية حديثة وملائمة، إعادة

هندسة الاحتياجات من حيث البيانات والمعطيات الإحصائية، وكذا تفعيل مخططات التكوين ومواكبة المستعملين في مجال اعتماد التكنولوجيا الحديثة.

ونعرض فيما يلي أهم المشاريع المنجزة والمحددة ضمن خارطة الطريق الجديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة خلال سنة 2022:

- إطلاق خدمة الأداء الإلكتروني لغرامات المخالفات والجنح المرصودة عبر الرادار الثابت، على الموقع الإلكتروني amendes.justice.gov.ma، ويتعلق الأمر بنظام إلكتروني يمكن من أداء الغرامة بطريقة إلكترونية، سريعة ومجانية ومؤمنة للمخالفات والجنح التي تم رصدها عبر الرادار الثابت والتي تمت إحالتها على المحاكم وإصدار حكم قضائي في شأنها مع تفعيل خاصية البحث برقم المحضر أو برقم بطاقة التعريف الوطنية؛
- إحداث منصة للتشاور الوطني حول وضعية وآفاق ولوج المرأة للعدالة، حيث تهدف هذه المنصة إلى تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية للمرأة والطفل والفئات الهشة، إذكاء روح المبادرة وتعزيز مشاركة هذه الفئات في مسلسل إصلاح منظومة العدالة وكذا إدماج بعد النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تعميم استعمال الخدمات القانونية والقضائية الرقمية وترشيد الولوج والاستفادة من آليات الدعم والمواكبة المالية والقانونية؛
- إطلاق خدمة السجل العدلي الإلكتروني في نسختها الجديدة، والتي تنبني على الرقمنة الشاملة لطلبات السجل العدلي وتسليمه عن بعد دون عناء التنقل إلى مراكز السجل العدلي بالمحاكم من خلال البريد المضمون أو من خلال البريد الإلكتروني الشخصي عبر تفعيل خاصية التحقق من الهوية عبر البطاقة الإلكترونية الوطنية للتعريف من الجيل الثاني؛
- إعداد المرجع الوطني الإلكتروني لمنتسبي المهن القانونية والقضائية، والذي سيمكن من توفير قاعدة بيانات مرجعية لمجموع مهنيي القضاء على المستوى الوطني، وتحيينها بصفة مستمرة واستغلالها في عمليات التواصل الإلكتروني مع الإدارة القضائية، بالإضافة إلى إحداث بوابة إلكترونية موجهة للعموم لتمكين المرتفق من الاطلاع على البيانات المهنية لمنتسبي العدالة، والتي يمكن أن يحتاجها في مباشرة إجراءاته أو قضاياه.
- إحداث مركز النداء لفائدة وزارة العدل، تقدم من خلاله الخدمات التالية:
  - التعريف والترويج للخدمات والموارد الرقمية المتاحة على المواقع والمنصات الرسمية للوزارة؛

- تقديم إرشادات عامة، مساعدة وتوجيه المرتفقين فيما يتعلق بالخدمات العمومية المقدمة من طرف مصالح وزارة العدل على وجه الخصوص: الجنسية، الزواج المختلط...
- توعية المستخدمين بحقوقهم والتزاماتهم وتشجيعهم على رفع تظلماتهم وشكاياتهم مع إرشادهم صوب الهيئات المختصة بالبث في المجال؛
- تقديم خدمات المساعدة القانونية والإرشاد لمرتفقي الوزارة.

وقد تم إدراج اللغة الأمازيغية كلغة للتواصل بمركز النداء لتسهيل الولوج للمعلومة بالنسبة للمرتفقين الناطقين بالأمازيغية.

- البوابة الإلكترونية للشكايات، والتي ستمكن المشتكي من تقديم تظلمه وشكايته إلكترونيا وكذا تتبع مآلها، كما ستتم معالجة الشكاية أيضا بطريقة إلكترونية دون الحاجة إلى تبادل الدعامات الورقية مع المديريات المعنية بخصوص إعداد جواب الشكاية؛
- إضافة خدمات جديدة بمنصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم، حيث تمت إضافة خدمة سحب نسخ الأحكام العادية والتبليغية والتنفيذية، وأيضا إضافة خدمة تسجيل طلبات التبليغ والتنفيذ، وكذا خدمة تتبع وضعية التحويلات البنكية للمبالغ المنفذة؛
- إعادة تصميم المواقع الإلكترونية لوزارة العدل، حيث تم تطوير كل من الموقع الرسمي للوزارة وموقع عدالة بما يتلاءم مع متطلبات المرتفقين وكذلك الهوية البصرية الجديدة لوزارة العدل؛
- تجويد تطبيق الهاتف المحمول e-justice، نظرا للأهمية القصوى والحيز الهام الذي بات يحتله استعمال تطبيقات الهواتف الذكية في التواصل ونشر المعلومة واستغلالها، أعدت الوزارة تطبيقا خاصا بالخدمات الإلكترونية e-justice كآلية جديدة تروم الحصول على المعطيات بشكل آني ووفق آخر التحيينات وتيسير الولوج إلى مختلف الخدمات الإلكترونية؛
- منصة التبادل الإلكتروني للمراسلات، حيث تم تنزيل منصة الحامل الإلكتروني E-Parapheur لتدبير المراسلات على صعيد الإدارة المركزية منذ مارس 2022

كخطوة أولى في أفق تعميم العمل بالمنصة بالمديريات الفرعية ثم بالمحاكم، وهو ما سيمكن من تقليص آجال معالجة المراسلات، وتجويد تدبيرها بالإضافة إلى تقليص استعمال الورق والوصول كهدف إلى مرحلة "صفر ورق"، وهو ما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة؛

- إحداث المنصة المساعدة على اتخاذ القرار، حيث تم تطوير نظام معلوماتي للمساعدة على اتخاذ القرار من خلال وضع مؤشرات للأداء واضحة ومحددة لاستقراء وضعية نشاط مختلف محاكم المملكة؛
- إعداد مشاريع تعليمية متعلقة بالتقديم اللامادي لحساب التسيير من طرف محاسبي محاكم المملكة؛
- مواصلة ورش تنزيل تطبيقية تدبير الصندوق، حيث بلغ عدد المحاكم التي تشتغل بهذه التطبيقية إلى غاية شهر يونيو 2022 ما مجموعه 141 محكمة؛
- تدبير مشروع اعتماد أجهزة محطات الدفع الإلكتروني "TPE" بصناديق محاكم المملكة، وقد بلغ عدد المحاكم التي تشتغل بهذه الآلية إلى غاية متم شهر أكتوبر 2022 ما مجموعة 98 محكمة، وتثبيت 160 جهاز TPE بها، وتأطير ما يناهز 612 مستفيدا ومستفيدة حول كيفية الاشتغال بهذه الأجهزة، في أفق مواصلة تعميم هذه الخدمة على باقي المحاكم بشراكة مع مركز النقديات CMI؛
- مواصلة تعميم خدمة الاطلاع على الحساب عبر منصة CDG-Net، حيث تم تثبيت هذه الخدمة ب 102 محكمة، ومن المرتقب تنزيل الخدمة في ثلاثة وعشرين (23) محكمة أخرى مع متم سنة 2023؛
- مواصلة العمل ضمن اللجنة المشتركة المكلفة بتدبير مشروع الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات، باعتباره مشروعا مهيكلا للتدبير المالي والمحاسبي لصناديق المحاكم، والذي يأتي في ظرفية تحتم الانخراط في آليات العمل عن بعد، مراعاة للحفاظ على صحة وسلامة العاملين، مما يؤشر على نجاعة وحكامة تدبيرية تشكل مدخلا من مداخل التحول الرقمي بقطاع العدل، والمشروع قد أضحى جاهزا للتنزيل، كما تم تجربته بثلاث محاكم نموذجية وهي: (المحكمتين التجاريتين بالدار البيضاء ومراكش والمحكمة الابتدائية بالقنيطرة)، وقد أعطى نتائج جد إيجابية ومشجعة؛
- مواصلة إصدار الأوامر بالتحويل إلى حسابات المحاكم بالنسبة للأداءات الإلكترونية للرسم القضائي من حساب تدبير الأداءات الإلكترونية بالمحاكم "CGPEJ" حيث بلغ عدد الأوامر بالتحويل المنجزة إلى غاية متم شهر أكتوبر 2022 ما مجموعه 977 أمرا بالتحويل، بقيمة قدرها 76.678.735,00 درهم، يخص 85 محكمة: (74 محكمة ابتدائية، 8 محاكم تجارية، 2 محاكم إدارية و1 مركز قاضي مقيم)؛
- المساهمة في تجويد البرنامج المعلوماتي لتدبير القضايا الزجرية "SAJ2Pénal" وبرنامج تدبير مخالفات وجنح السير المرصودة عبر الرادار الثابت؛

- مواصلة العمل ضمن اللجنة المشتركة المكلفة بتدبير الجانب المالي في مشروع إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها "CREOL"، حيث تم الانتهاء من إعداد الاتفاقية المشتركة بشأن تدبير عملية تحصيل وتحويل الأموال المستخلصة إلى حسابات المحاكم المعنية؛
- اعتماد نظام الأوامر بالتحويل، بدل إصدار الشيكات من حساب مصفي أدوات الاقتناع إلى حسابات المحاكم فيما يتعلق بتنفيذ وتصفية طلبات استرجاع المحجوزات النقدية، حيث تم إصدار 14 أمرا بالتحويل إلى غاية شهر أكتوبر 2022 بقيمة بلغت 360.227,50 درهم؛
- دراسة إمكانية اعتماد التحويلات البنكية بين محاسبي صناديق المحاكم في إطار تنفيذ الإنابات القضائية المدنية والزجرية، والتحويل لفائدة حساب الودائع والأداءات لهيئات المحامين؛
- وضع أسس موضوعية لعملية المحاكمة عن طريق استعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي.

المشاريع في طور الإنجاز برسم سنة 2022:

منصة للتبادل الإلكتروني مع العدول:

يروم هذا المشروع إلى رقمنة المسارات والمساطر والاجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات المشتركة مع كافة الشركاء. كما تهدف إلى تسهيل حصول المرتفق على الخدمات وتقليل تنقلاته نحو المحكمة وتكاليف إنجاز الخدمات الادارية بالنسبة للمواطن والإدارة، وذلك من خلال:

- تمكين المواطنين من إيداع الوثائق والطلبات لتوثيق العقود العدلية؛
- تمكين المواطنين من استخراج نسخ العقود؛
- تمكين العدول من تحرير الوثائق بالمنصة وتوقيعها؛
- تمكين العدول من تسليم العقود الرسمية لأصحابها؛
- تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق العدلية بالمنصة وتوقيعها.

رقمنة صندوق التكافل العائلي:

يهدف هذا المشروع إلى تجويد خدمات الصندوق وتقريبه من المستفيدات وتبادل المعطيات والوثائق المتعلقة بهذه الخدمات إلكترونيا دون الحاجة إلى توجيهها ورقيا إلى الجهات المكلفة وبالتالي تسريع استفادة النساء من المبالغ المستحقة، ويشمل مرحلة تدبير طلبات الاستفادة من التسبيقات المالية على مستوى المحكمة المختصة ومرحلة تدبير التبادل الإلكتروني لملفات الاستفادة من التسبيقات المالية ما بين وزارة العدل وصندوق الإيداع والتدبير.

خارطة مسارات مرتفقي العدالة:

يأتي مشروع إعداد دليل مسارات المرتفقين والمساطر والإجراءات القضائية، الذي تشتغل عليه وزارة العدل، كمشروع هيكلي وحيوي سيمكن من تجاوز الحلول الرقمية السريعة وتهيئ الجانب الوظيفي للخوض في مرحلة احترافية جديدة للرقمنة، وذلك من خلال توصيف وتوثيق المسارات والمساطر الموجهة للمرتفقين وتبسيطها ورقمنتها.

الأداء الإلكتروني عبر منصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم:

تمكن هذه المنصة من التدبير الإلكتروني للمذكرات والمقالات من خلال إيداعها عن بعد بالمحكمة التي يختارها المحامي وتوقيعها إلكترونيا، والتوصل بكافة الإشعارات المتعلقة بالملفات الموكولة إليه بطريقة إلكترونية من خلال ربطها بالنظام المعلوماتي لتدبير القضايا بالمحاكم بالإضافة إلى الأداء الإلكتروني للرسوم القضائية. وتشتغل الوزارة حاليا بتنسيق مع صندوق الإيداع والتدبير على مشروع تحويل مستحقات الدمغة إلكترونيا لنقابات المحامين، وتم الاتفاق على أن التحويلات المالية ستتم مباشرة بحسابات نقابات المحامين.

الاستقبال الإلكتروني للمرتفق Télé-accueil:

من خلال اعتماد وسائل التواصل الرقمي، ستوفر وزارة العدل للمرتفق إمكانية حجز موعد وعقد اجتماعات عن بعد مع تحديد المديرية المركزية المعنية وموضوع اللقاء، وقد تم إطلاق العمل بخدمة الاستقبال عن بعد كخطوة أولى في أفق تعميم العمل بهذه الخدمة بالإدارة المركزية. وهو ما سيمكن من تحسين ظروف استقبال المرتفقين وتخفيف عبء التنقل من حيث الوقت والجهد والتكلفة.

السجلات الإلكترونية المرجعية:

تنخرط وزارة العدل في مشروع السجلات المرجعية الإلكترونية للبيانات الإدارية الذي تشرف عليه وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وسيمكن هذا المشروع من تسهيل الولوج للبيانات المرجعية التي تحتاجها مختلف الإدارات والمتوفرة على مستوى الإدارة القضائية، ويتعلق الأمر بكل من: السجل التجاري، سجل التعاونيات، سجل الضمانات المنقولة وسجل الزواج.

اعتماد نظام Dilitrust

يتعلق الأمر بمنصة لتبادل المعلومات الرقمية وتتبعها في إطار مهام اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلحCNASNU . وستقدم هذه المنصة العديد من الميزات التي ستساهم بقوة في:

- تحسين طرق العمل من خلال توفير آلية تسمح بتبادل بيانات المشتبه بهم بطريقة آمنة؛
- توفير قاعدة بيانات للمشتبه بهم لتتبع سلوكهم الإجرامي؛
- إمكانية التحقق من استلام الملاحظات من مختلف أعضاء اللجنة بشكل فوري ودقيق؛
- زيادة الإنتاجية التشغيلية من خلال الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب مما سيزيد من فعالية التدخلات الأمنية لتفريق الخلايا الإرهابية.

في مجال تجويد المنظومة الإحصائية:

تعمل الوزارة على تتبع مختلف مؤشرات الانتاج والنجاعة بمجموع محاكم المملكة باستثناء محكمة النقض والمحكمة العسكرية، وتوفير المعلومة الإحصائية المتطلبة من مختلف الهياكل الوزارية وكذا من مختلف المؤسسات الدولية والوطنية.

ولربح رهان التنزيل الأمثل لإدارة قضائية قوية وتمكين وزارة العدل، من الآليات والوسائل الضرورية من أجل ذلك، تنكب الوزارة على إنجاز دراسات إحصائية مرتبطة عموما بالنشاط القضائي لمحاكم المملكة ودراسة آثار القوانين الجديدة على نشاط محاكم المملكة.

المشاريع المنجزة برسم سنة 2022:

النشرة الإحصائية:

- إعداد النشرة الإحصائية السنوية لنشاط المحاكم برسم سنة 2021؛
- إعداد موجز إحصائي حول الدوائر القضائية مع تطور مؤشري "عدد الأيام اللازمة لتصفية القضايا المخلفة" و"نسبة المحكوم من المسجل" بالنسبة للمحاكم التابعة لها لخمس السنوات الأخيرة؛
- استخراج وتتبع تطور مؤشرات النجاعة المرتبطة بنشاط المحاكم؛
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط عن سنة 2021؛
- إعداد تقرير عن التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 لنشاط المحاكم؛

دراسات إحصائية وميدانية

- إعداد دراسة مقارناتية حول المعطيات الإحصائية الرقمية المستخرجة من النظام المعلوماتي مع تلك التي يتم تجميعها من المحاكم؛
- إعداد ورقة بخصوص دراسة حول رضا طالبي العدالة؛
- إعداد دراسة إحصائية لقضايا التنفيذ ضد الإدارات والمؤسسات العمومية؛
- إنجاز ورقة حول بيئة تشغيل نظام S@J والاستبيان الخاص بذلك؛
- إعداد عدة تقارير إحصائية حول:

- التنفيذ ضد شركات التأمين؛
- صندوق ضمان الموثقين؛
- نزع الملكية؛
- التوزيع الجغرافي حسب مدن الأطراف للملفات المسجلة بالمحاكم التجارية والإدارية؛

- القضايا ضد الجماعات المحلية؛
- زواج القاصر، قضايا العقار، الأحكام الصادرة بعدم القبول ...

في مجال تعزيز التواصل الرقمي

سطرت الوزارة مجموعة من مشاريع التواصل الرقمي التي تهدف إلى التعريف بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة والتشجيع على استعمالها، والتي يمكن تقديمها كما يلي:

- تأهيل الموقع الإلكتروني لوزارة العدل من خلال تصميم الموقع بالمعايير المعتمدة وتستجيب لمتطلبات المستعملين، وقد تم إنجاز هذا المشروع عن طريق صفقة مع شركة متخصصة وتواصليا من حيث صياغة المحتوى وتدبير النشرات؛
- العمل على تدبير محتويات موقع الوزارة وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال إغنائها بالمحتويات المحصل عليها من عمل خلية الصحافة، ومن المشاركة في التظاهرات، بالمنشورات والفيديوهات؛
- المساهمة في إنجاز كبسولات إشهارية للعرض التلفزي والراديو حول الخدمات الالكترونية التالية:
  - كبسولة حول الأداء الإلكتروني لمخالفات السير المرصدة بالرادار الثابت بإضافة خاصية البحث ببطاقة التعريف الوطنية؛
  - كبسولة مركز النداء؛
  - كبسولة السجل العدلي الالكتروني؛
  - كبسولة المرجع الوطني الإلكتروني للمهن القانونية والقضائية؛
- الاشتغال على كبسولات تخص موضوع الضمانات المنقولة، في المراحل الأخيرة من الإنجاز.
- المساهمة في إعداد وتدبير مشاركة وزارة العدل في معرض الكتاب والنشر في دورته 27 بالرباط خلال الفترة الممتدة ما بين 2 -12 يونيو 2022
- تدبير العلاقة مع الاعلام واليقظة الإعلامية، من خلال:

- صياغة الأخبار والبلاغات والحرص على تدبير نشر البلاغات والمحتويات المتنوعة بالشكل الذي يضمن لها سرعة الانتشار والتعميم؛
- التجاوب مع رجع صدى المحتويات بالتوجيه السليم للجهات المعنية بالموضوع.
- الحرص على إشراك وسائل الإعلام الوطنية في جميع الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات التي تعقدها الوزارة بمقرها أو بفضاءات أخرى.

- إغناء الرصيد الوثائقي من خلال اقتناء الكتب والمراجع وتنويع المادة القانونية والفقهية حسب الطلب والخصاص.

المحور الخامس: العدالة جسر أساسي لتعميق التعاون والحضور الدولي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أولا: التعاون في الميدان المدني:

انسجاما مع التوجه العام للسياسة الخارجية للمملكة، فقد تميز عمل وزارة العدل بدينامية كبيرة في مجال التعاون الدولي المرتبط بشؤون العدالة، حيث انعكس انفتاح المملكة المغربية على محيطها الخارجي على مستوى العلاقات التي تربط بينها وبين باقي دول العالم، ومنها الأشقاء العرب، حيث قمت رفقة طاقم من الوزارة ابتداء من 20 شتنبر 2022 بسلسلة زيارات مكثفة لست دول من الخليج (السعودية، البحرين، الكويت، قطر، سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى مصر والأردن أثمرت عبر مفاوضات مباشرة عن تعزيز علاقات التعاون والصداقة والأخوة مع أشقائنا العرب، والإعداد لمشاريع اتفاقيات قضائية عامة في المستقبل، وقد كان أثر هذه الزيارة واضحا في النجاح الذي عرفه مؤتمر وزراء العدل العرب، الذي انعقد بإيفران يومي 19 و20 أكتوبر 2022، سواء على مستوى الحضور ومضمون اللقاءات وسلاسة المناقشات في كل القضايا التي كانت واردة في جدول الأعمال.

وقد تعمق التعاون الدولي عموما من خلال دراسة مجموعة من مشاريع الاتفاقيات في أفق التوقيع عليها، ويتعلق الأمر بـ:

- دراسة مشروع الاتفاقية المغربية الأردنية في المادة المدنية والمقدم من الجانب الأردني وإبداء الملاحظات في شأنه؛
- دراسة مشروع اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وجمهورية العراق وإبداء الملاحظات في شأنه؛

- إبداء الرأي والملاحظات بخصوص الصيغة المحينة لمشروع اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية المقدم من الجانب الكاميروني؛
- دراسة وإبداء الرأي في شأن مقترح الأمين العام لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص المتعلق بإحداث مكتب إقليمي للمؤتمر لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالمملكة المغربية؛
- حضور أشغال اجتماع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص حول السياسة العامة للمؤتمر المنعقد عن بعد في الفترة ما بين 28 فبراير و04 مارس 2022؛
- إعداد مشاريع اتفاقيات للتعاون القضائي في المادة المدنية مع كل من جمهورية الدومينيكان وسويسرا والنمسا وباكستان وكذا المملكة المتحدة؛
- إبداء الرأي بشأن البيان المشترك مع دولة إسرائيل بتاريخ 08 يونيو 2022.

وفيما يلي جدول ببيان نشاط التعاون الدولي في الميدان المدني خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2021 إلى غاية متم شهر غشت 2022:

الموضوع	عدد الملفات
تطبيق اتفاقيات لاهاي 1980-1996 في مجال استرجاع الأطفال وممارسة حق الزيارة	13 ملفا
كفالة الأطفال بالخارج تطبيقا للمادة 33 من اتفاقية لاهاي لسنة 1996	359 ملفا
تبليغ الطيات وتنفيذ الإنابات القضائية	1239
استيفاء النفقة بالخارج	01
التعاون القضائي الثنائي	05
الإذن بالترافع	52
التأكد من صحة وثائق	09
تصفية تركات وتعويضات المغاربة المتوفين في الخارج	02
تفعيل اتفاقية لاهاي المتعلقة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق العمومية الأجنبية، المسماة اختصارا "Apostille"، المؤرخة في 05 أكتوبر 1961	تم استصدار 246 شهادة أبوستيل
طلب تنفيذ أو تذييل أحكام بالصيغة التنفيذية	04
مختلفة	55
الشكايات	13
طلب معلومات	14

ثانيا: التعاون في الميدان الجنائي:

خلال الفترة الممتدة ما بين 21 أكتوبر 2021 إلى غاية 12 شتنبر 2022، استمرت هذه الوزارة في تعزيز التعاون القضائي الثنائي في الميدان الجنائي مع عدة دول، سواء من خلال المبادرة باقتراح مشاريع اتفاقيات أو استكمال المشاورات، وفي هذا الإطار، تقدمت هذه الوزارة بأحد عشر (11) مشروع اتفاقية مع خمس (05) دول على النحو التالي:

1- جمهورية كولومبيا:
- مشروع اتفاقية للمساعدة القضائية في الميدان الجنائي؛
- مشروع اتفاقية في ميدان تسليم المجرمين.

2- دولة إسرائيل:
- مشروع اتفاقية للمساعدة القضائية في الميدان الجنائي؛
- مشروع اتفاقية لنقل المحكوم عليهم.

3- جمهورية الدومينيكان:
- مشروع اتفاقية للمساعدة القضائية في الميدان الجنائي؛
- مشروع اتفاقية في ميدان تسليم المجرمين.

4- جمهورية كازاخستان:
- مشروع اتفاقية للمساعدة القضائية في الميدان الجنائي؛
- مشروع اتفاقية في ميدان تسليم المجرمين.

5- جمهورية باكستان:
- مشروع اتفاقية للمساعدة القضائية في الميدان الجنائي؛
- مشروع اتفاقية في ميدان تسليم المجرمين؛
- مشروع اتفاقية لنقل المحكوم عليهم.

كما أنه خلال نفس الفترة المذكورة، استضافت هذه الوزارة مفاوضات ثنائية قصد استكمال المشاورات حول مشاريع اتفاقيات، ويتعلق الأمر بـ:

1 - جولة مفاوضات بين المملكة المغربية وجمهورية العراق حول مشروع اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية، التي انعقدت بالرباط، خلال يومي 23 و24 مارس 2022. وتكللت أشغال هذه الجولة بتوصل الجانبين إلى صيغة للاتفاقية متوافق على جل مقتضياتها؛

2- جولة مفاوضات بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية حول ثلاثة (03) مشاريع اتفاقيات تخص المساعدة القضائية في الميدان الجنائي، تسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم، المنعقدة بالرباط، أيام 20، 21 و22 يوليوز 2022. وتكللت أشغال هذه الجولة بتوصل الجانبين إلى صيغ متوافق عليها بخصوص الاتفاقيات الثلاث.

وفي إطار التعاون القضائي بين المملكة المغربية وعدد من الدول، سواء التي ترتبط مع المملكة المغربية باتفاقية للتعاون القضائي، أو التي لا ترتبط معها بأي اتفاقية، توصلت هذه الوزارة بعدد من طلبات التعاون في الميدان الجنائي تتناول مختلف المجالات بما فيها الإنابات القضائية، وطلبات تسليم المجرمين، وتبليغ الطيات القضائية وغير القضائية، والشكايات الرسمية وطلبات نقل السجناء وعمليات التسليم المراقب، والأوامر الدولية بإلقاء القبض، كما أصدرت السلطات القضائية المغربية عددا من هذه الطلبات.

وفيما يلي عرض لحصيلة آليات التعاون القضائي الدولي في الميدان الجنائي في الفترة الممتدة بين متم سنة 2021 وخلال سنة 2022:

1- الإنابات القضائية:

بلغ عدد الإنابات القضائية الواردة والصادرة نهاية سنة 2021 وإلى حدود اليوم:

- الواردة: مائتان وسبعون (270) إنابة قضائية؛
- الصادرة: ثلاثون (30) إنابة قضائية.

2- طلبات التسليم:

عدد طلبات التسليم الواردة والصادرة نهاية سنة 2021 وإلى حدود اليوم:

- الواردة: ستة وستون (66) طلبا للتسليم؛
- الصادرة: أربعة وسبعون (74) طلبا للتسليم.

3- الشكايات الرسمية:

بلغ عدد الشكايات الرسمية الواردة والصادرة نهاية سنة 2021 وإلى حدود اليوم:

- الواردة: ثلاثة وأربعون (43) شكاية رسمية؛
- الصادرة: شكايتان رسميتان.

4- الأوامر الدولية:

بلغ عدد الأوامر الدولية بإلقاء القبض الواردة والصادرة نهاية سنة 2021 وإلى حدود اليوم:

- الواردة: مائة وسبعة وتسعون (197) أمرا؛
- الصادرة: واحد وعشرون (21) أمرا.

5- نقل المحكوم عليهم:

بلغ عدد طلبات ترحيل السجناء الأجانب إلى بلدانهم نهاية سنة 2021 وإلى حدود اليوم أربعون: (40) طلبا.

كما بلغ عدد طلبات ترحيل السجناء المغاربة المعتقلين بالخارج إلى بلدهم نهاية سنة 2021 وإلى حدود اليوم خمسة عشر: (15) طلبا.

6- شكايات الأجانب:

بلغ عدد شكايات الأجانب المقيمين بالمغرب منذ أكتوبر 2021 وإلى حدود اليوم تسع (09) شكايات.

7- الطيات القضائية:

بلغ عدد الطيات القضائية الواردة والصادرة منذ أكتوبر 2021 وإلى حدود اليوم:

- الواردة: أربعة وتسعون (94) طيا قضائيا؛
- الصادرة: أربع مئة وثمانية وعشرون (428) طيا قضائيا.

8- السجل العدلي:

بلغ عدد طلبات السجل العدلي المتعلقة بالبطاقة رقم 3 والمنجزة منذ أكتوبر 2021 إلى حدود يومه:

- المسلمة مباشرة: 19568.
- المسلمة عن بعد: 31391.

وتطبيقا للمقتضيات الواردة في باب الحريات والحقوق الأساسية من الدستور، والتي ارتقت إلى تمتيع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة وفق القانون، ومنح الأجانب المقيمين بالمغرب حق المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون، أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات العمل بالمثل، فقد عملت هذه الوزارة في إطار العناية بالأجانب المقيمين بالمغرب إلى إصدار قرارات بمنح الجنسية المغربية لفائدة مائتين وتسعين (290) أجنبيا ينتمون إلى سبعة وعشرين (27) بلدا.

ثالثا: تعزيز التعاون الدولي في المجال الإداري والتقني

عملت الوزارة على تعزيز التعاون الإداري والتقني من خلال عدة إجراءات:

التعاون الثنائي:

- التوقيع على بروتوكول التعاون في المجالين القانوني والقضائي بين وزارتي العدل المغربية واليمنية بتاريخ 24 أكتوبر 2022، والذي يهدف إلى تبادل التجارب

والخبرات في مجال تحديث الإدارة القضائية وتأهيل الموارد البشرية ذات الصلة بتسيير العدالة واستعمال التكنولوجيا الحديثة؛

- تثمين برامج التعاون الدولي القائمة وتطوير العلاقات مع الشركاء التقليديين، قصد تبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع كل من فرنسا، إسبانيا وإيطاليا؛
- خلق جسور تعاون جديدة مع العديد من الدول الأوروبية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة: المملكة المتحدة، النمسا، سويسرا، ألمانيا، البرتغال؛
- تعزيز التعاون مع الدول العربية الشقيقة: فلسطين، جمهورية مصر العربية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، قطر، المملكة العربية السعودية، اليمن، الأردن، عمان، الكويت، البحرين؛
- ترسيخ أوجه التعاون جنوب-جنوب وتعميق الشراكات المؤسساتية بين المغرب والدول الإفريقية، لا سيما مع جمهورية جيبوتي، السودان، موريتانيا، غامبيا؛
- تثمين التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية: التحضير للتوقيع على التعديل السابع للملحق (ب 1) المتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطار بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة؛
- تمتين علاقات التعاون مع الدول الأسيوية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة: الصين، الهند، تركيا، إسرائيل، جمهورية البنين، كازاخستان، أذربيجان، سنغافورة. ودول أمريكا اللاتينية: الفيتنام، سيراليون.

التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والجهوية:

- استضافة الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب ومكتبه التنفيذي التي انعقدت في الفترة الممتدة ما بين 19 و20 أكتوبر 2022 بمدينة إفران؛
- مواكبة تنفيذ أنشطة برامج التعاون التالية: برنامج الدعم التقني المندرج في إطار برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع العدل، برنامج يوروميد المرحلة الخامسة؛
- التوقيع على بروتوكول اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب بتاريخ 18 فبراير 2022، الذي يروم دعم ومواكبة تنزيل المخطط الرقمي لمنظومة العدالة؛
- إعداد برنامج التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الذي تم إعطاء انطلاقته بتاريخ 22 يونيو 2022؛
- المساهمة في التحضير لتمديد مدة تنفيذ برنامج الدعم التكميلي المندرج في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع العدل إلى غاية 29 دجنبر 2023؛
- البدء في إعداد اتفاقية التمويل الثانية لإصلاح قطاع العدل مع الاتحاد الأوروبي؛

- إعداد برامج تعاون جديدة لا سيما تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي لمنظومة العدالة مع: مجلس أوروبا، اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية (AECID)، التعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ)، الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNDAF)، صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، مكتب مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون التابع للسفارة الأمريكية بالرباط (INL)، الجمعية الأمريكية للمحامين والقضاة (ABA)؛
- المساهمة في تقييم تنزيل الخطة الحكومية للمساواة " إكرام 2" الممول من طرف الاتحاد الأوروبي؛
- المشاركة في أشغال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التي انعقدت خلال الفترة ما بين 28 فبراير و04 مارس 2022 بجنيف.

المحور السادس: تأهيل الموارد البشرية والرفع من الخدمات الاجتماعية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار حرص الوزارة على إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة من قضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط وأصحاب المهن القضائية، عملت على توفير مؤسسات قادرة على تأهيل مختلف العاملين في هذه المنظومة، وضمان جودة التكوين الأساسي والارتقاء بمستوى التكوين المستمر وتوسيع مجال التكوين التخصصي، وذلك من خلال ما يلي:

أولا: تثمين الرأسمال البشري بقطاع العدل:

1 - تنظيم مباريات التوظيف:

عرف تنظيم مباريات التوظيف هذه السنة، اعتماد تجربة جديدة من خلال تحديد مراكز الإيداع جهويا ومحليا بمقرات محاكم الاستئناف، والمحكمة الابتدائية واد الذهب (بالداخلة). كما تم تحديد عدة مراكز لاجتياز المباريات على الصعيد الجهوي لتقريب المراكز من المترشحات والمترشحين، بالإضافة إلى اعتماد الاختبارات بتقنية الأسئلة المتعددة الاختيارات.

كما شهدت هذه السنة كذلك، تطورا نوعيا فيما يخص تنظيم مباراة التوظيف في تخصص المساعدة الاجتماعية، حيث تم فتح المباراة المشار إليها، في وجه عدة تخصصات كعلم النفس وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى تخصيص مناصب مالية للمترشحين الناطقين بالأمازيغية، بلهجاتها الثلاث، وللناطقين باللهجة الحسانية في إطار تنزيل الالتزامات الحكومية بهذا الخصوص.

وبالمجمل فقد نظمت الوزارة، خلال سنة 2022، مباريات التوظيف عبر مختلف ربوع المملكة في عدة تخصصات نوعية بما فيها تخصص المساعدة الاجتماعية، ترشح لاجتيازها ما مجموعه 14148 مترشحا ومترشحة بنسبة مشاركة بلغت 54% من الإناث، وقد أسفرت هذه المباريات عن نجاح 253 مترشحا ومترشحة، (131 منهم ذكور و122 إناث، أي بنسبة 48% من النساء من مجموع المناصب المخصصة لهذه المباريات).

2- تدبير حركية الموظفين وتنفيذ المقررات المتعلقة بنتائج دورة الانتقالات برسم السنة.

في إطار الدينامية الجديدة التي تنهجها الوزارة في مجال تدبير الحركة الانتقالية للموظفين، وحرصا منها على الموازنة بين المصلحة الإدارية من جهة، والمصلحة الشخصية للموظفين ومراعاة للوضعيات الخاصة للراغبين في الانتقال من جهة أخرى، ضمانا لاستقرارهم المهني والعائلي، قامت الوزارة بالإعلان عن الدورة العادية للانتقالات برسم سنة 2022، حيث تمت الاستجابة لـ 267 طلبا من أصل 963.

دورة التجمع العائلي:

وفي نفس السياق أصدرت تعليمات للإدارة بضرورة الحفاظ على دعائم الاستقرار الاجتماعي والتماسك الأسري لموظفات وموظفي القطاع، ومن تم بادرت الوزارة إلى الإعلان عن دورة خاصة بالتجمع العائلي، وقد عرفت هذه الدورة تسجيل 144 طلبا، تمت الاستجابة لها برمتها، نعرضها كالآتي:

	عدد الطلبات المسجلة	عدد الطلبات المستجاب لها
طلبات الالتحاق بالأزواج	73	73
طلبات الالتحاق بالزوجات	71	71
المجموع	144	144

دورة خاصة بانتقالات المساعدين الاجتماعيين:

عرفت هذه السنة تنظيم دورة خاصة بانتقالات المساعدات والمساعدين الاجتماعيين، وذلك بعد الإعلان عن توظيف فوج جديد من هذه الفئة، وقد أسفرت عن النتائج التالية:

	عدد الطلبات المسجلة	عدد الطلبات المستجاب لها
طلبات الالتحاق بالزوج	18	18
طلبات الالتحاق بالزوجة	7	7
طلبات الانتقال لأسباب شخصية	38	16
طلبات الانتقال لأسباب صحية	8	6
طلبات الانتقال لأسباب عائلية	21	6
المجموع	92	53

1- التعيين في مناصب المسؤولية:

تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25 نوفمبر 2011) في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية كما تم تغييره وتتميمه، والرامي إلى تكريس مبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة، سواء على مستوى المصالح المركزية أو المصالح اللاممركزة للوزارة، حيث تم تعميم مسطرة الانتقاء على كافة المناصب الشاغرة وفق الإجراءات التالية:

- احترام المقتضيات التنظيمية المتعلقة بإعلان ونشر المعطيات الخاصة بمناصب المسؤولية الشاغرة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة www.justice.gov.ma وبوابة التشغيل العمومي www.emploi-public.ma؛
- تعيين لجنة تسهر على دراسة طلبات المترشحين والتأكد من توفرها على الشروط المطلوبة وإنجاز محاضر وتقارير رسمية ترفع إلى السيد الوزير، بالإضافة إلى تتبع مراحل الإعلان والنشر والنظر في التظلمات المحتملة؛
- اعتماد شبكة لتقييم المترشحين مبنية على معايير موضوعية تمكن من التأكد من توفر المرشح على الحد الأدنى من المواصفات المطلوبة، من قبيل المعارف القانونية والإدارية والإجراءات المسطرية والجانب المهاراتي والتقني بالإضافة إلى المؤهلات الشخصية والسلوكية.

وقد عملت الوزارة خلال هذه السنة على الإعلان عن جميع مناصب المسؤولية الشاغرة والتي وصل عددها إلى 44 منصبا تقدم إليها 933 مترشحا، وفق مسطرة الانتقاء.

4- الترقيات:

أ - الإجراءات المتخذة:

عملت الوزارة على تعديل المعايير المعتمدة للبت في الترقية بالاختيار في إطار حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية، بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين

جميع المؤهلين للترقية في الدرجة حيث تم عقد أربع (04) اجتماعات بهذا الشأن توجت بالتوصل إلى اعتماد معايير موضوعية سيتم العمل بها طيلة فترة ولاية هذه اللجان الإدارية.

ب - الترقيات برسم سنة 2021:

خلال اجتماع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المركزية تم البت في لوائح الموظفين المؤهلين للترقية في الدرجة داخل وخارج نظام الحصيص برسم السنة المالية 2021، حيث أسفرت أشغال هذه اللجان عن:

- ترقية ثلاثة وثلاثين (33) موظفا بالاختيار خارج نظام الحصيص؛
- الترقية بالاختيار داخل نظام الحصيص برسم السنة المالية 2021 حيث تمت ترقية سبعمائة وتسعة وتسعين (799) موظفا بالاختيار؛
- الترقية في الرتبة برسم السنة المالية 2021 حيث تمت تسوية وضعية خمسة آلاف وأربعمائة واثنين وخمسين (5452) موظفا؛
- الترقية في الرتبة الاستثنائية برسم السنة المالية 2021، حيث تمت ترقية مائة وثلاثة عشر (113) موظفا.

ت - الترقيات برسم سنة 2022:

تم حصر ونشر لوائح الموظفين المؤهلين للترقية في الدرجة داخل وخارج نظام الحصيص برسم السنة المالية 2022، وقد أسفرت عملية الحصر عن ثلاثة وستين (63) منصبا خارج نظام الحصيص وعن سبعمائة وأربعة وعشرين (724) منصبا داخل نظام الحصيص.

الترقية في الرتبة الاستثنائية برسم السنة المالية 2022 حيث أسفرت عن ترقية مائة وأربعة وأربعين (144) منصبا.

5- امتحانات الكفاءة المهنية:

خلال سنة 2021 تم إجراء امتحانات الكفاءة المهنية وتمت تسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين الناجحين فيها خلال سنة 2022، لكون هذه الامتحانات تنظم أواخر شهر دجنبر لتمكين أكبر عدد ممكن من الموظفين المرشحين من اجتيازها، في احترام تام للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، حيث بلغ عدد الناجحين أربعمائة وأربعة وثلاثين (434) موظفا.

امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين برسم السنة المالية 2021، حيث بلغ عدد الناجحين عشرين (20) موظفا.

6- تنظيم المباراة الخاصة بالترشح لمزاولة مهام خطة العدالة بالخارج، حيث بلغ عدد الناجحين عشرة (10) موظفين.

عملت هذه الوزارة على اعتماد نظام الأسئلة متعددة الاختيارات في الاختبارات الكتابية قصد تسهيل عملية التصحيح وإضفاء المزيد من الشفافية والنزاهة وكذا من أجل الإعلان عن النتائج في مدة وجيزة. كما قامت الوزارة بتنظيم دورة تكوينية لفائدة الموظفين المنتقين قبل الإلتحاق بالقنصليات للقيام بمهام عدل.

7- تدبير ملفات مغادرة الوظيفة وتسوية ملفات المعاش الخاصة بالموظفين وذوي حقوقهم:

قامت الوزارة بتنفيذ قرارات مغادرة العمل المتعلقة بالإحالة إلى التقاعد لبلوغ حد السن القانوني عددها ثلاثمائة واثنين وسبعين (372) والاستجابة لاثني عشر (12) بالنسبة للتقاعد النسبي من أصل ستة وأربعين (46) طلبا وواحد وعشرين (21) طلبا في طور الدراسة.

كما تجدر الإشارة أن هذه الوزارة عملت على تسوية الوضعية الخاصة بالموظفين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة والمحتفظ بهم برسم سنة 2022 طبقا لرسالتي السيد الوزير الأول، الأولى عدد 59 بتاريخ 23 فبراير 1999 والثانية عدد 314 بتاريخ 2 فبراير 2000، حيث تم التأشير على عقود الالتزام المتعلقة بالموظفين المحتفظ بهم في العمل من قبل مصالح الخزينة الوزارية المعتمدة لدى وزارة العدل.

8- تسوية الوضعيات الإدارية والمالية للموظفين برسم السنوات السابقة:

خلال سنة 2022، وبمجرد الالتزام بالنفقات الدائمة للقضاة والموظفين والتأشير على الاعتمادات المخصصة بفصل نفقات الموظفين، عملت مصالح الوزارة، على وضع برمجة لتنفيذ وضعيات الموظفين، وخصوصا ما يتعلق بتسوية الوضعيات الإدارية التالية:

- إتمام تنفيذ الوضعيات المتعلقة بترسيم الموظفين الجدد المعينين برسم سنة 2021 والبالغ عددهم 645 موظفا وموظفة؛
- إتمام تنفيذ الوضعيات المتعلقة بترسيم الموظفين برسم سنة 2020، والناجحين في المباراة المهنية لسنة 2019 والبالغ عددهم 900 موظفا وموظفة؛
- إتمام تنفيذ القرارات المتعلقة بترقية الموظفين في الرتب العادية برسم سنة 2020؛
- تنفيذ القرارات المتعلقة بالترقية في الدرجة عن طريق مباراة مهنية برسم سنة 2021، والبالغ عددها 1384 وذلك في انتظار تسوية باقي الوضعيات المرتبطة بتنفيذ نتائج الترقية في الدرجة برسم سنة 2021.

9 - تنظيم مباريات توظيف الملحقين القضائيين وتنفيذ مقررات المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمتعلقة بتسوية الوضعيات الإدارية والمالية للقضاة:

أ - تنظيم مباريات التوظيف الخاصة بالفوج 45 و46 من الملحقين القضائيين.

في إطار التنسيق والتعاون الذي يميز عمل الوزارة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية تم برسم سنة 2022 تنظيم مباراة لتوظيف الفوج 45 من الملحقين القضائيين والمخصص لها 250 منصبا ماليا في إطار ميزانية سنة 2022 وذلك بتاريخ 19و 20 يناير 2022 وتم تنفيذ قرارات توظيف الناجحين منهم وتسوية وضعيتهم الإدارية والمادية برسم شهر يونيو 2022 بعد التحاقهم بالمعهد العالي للقضاء.

وفي إطار تجويد وتطوير نظام المباريات الخاص بالولوج لسلك الملحقين القضائيين والإعلان عن مباراة توظيف الفوج 46 من الملحقين القضائيين تم إدخال تعديلات تنظيمية على نظام اجتياز المباراة باعتماد اختبار كتابي انتقائي كمرحلة أولى قبل إتمام باقي الاختبارات الكتابية والشفوية لهذه المباراة فضلا عن فتح المجال أمام الطلبة الحاصلين على الإجازة في القانون العام من أجل اجتياز هذه المباراة.

وقد تم اعتماد هذه التعديلات بمقتضى النصوص القانونية التالية:

- مرسوم رقم 2.22.127 صادر في 6 ذي القعدة 1443 (6 يونيو 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.178 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1427 (21 أبريل 2006) بتحديد شروط المشاركة في مباراة الملحقين القضائيين وبرنامج الاختبارات وتنقيطها وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية تدريب الملحقين المذكورين؛
- قرار وزير العدل رقم 1686.22 صادر في 28 من ذي القعدة 1443 (28 يونيو 2022) بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 2355.06 الصادر في 30 من رمضان 1427 (23 أكتوبر 2006) بتحديد برنامج الاختبارات الكتابية والشفوية لمباراة الملحقين القضائيين؛
- قرار وزير العدل رقم 1687.22 صادر في 28 من ذي القعدة 1443 (28 يونيو 2022) بتحديد كيفيات اجتياز الاختبار الانتقائي الأولي لمباراة الملحقين القضائيين والمعايير المعتمدة لتحديد الناجحين فيه؛
- قرار الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة رقم 1922.22 صادر في 13 من ذي الحجة 1443 (13 يوليو 2022) بتغيير قرار الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة رقم 2357.06 بتاريخ 30 من رمضان 1427 (23 أكتوبر 2006) بتحديد قائمة الشهادات المقبولة للمشاركة في مباراة الملحقين القضائيين.

وقد تم الإعلان من عن تنظيم مباراة توظيف الفوج 46 من الملحقين القضائيين بموجب قرار وزير العدل عدد 40/م.م.ب/2022 صادر في 05 غشت 2022 بإجراء مباراة لتوظيف 250 ملحقا قضائيا التي تم تنظيمها يوم الأحد 30 أكتوبر 2022.

ب - تسوية الوضعيات الإدارية والمالية للقضاة عن سنة 2020 و2021 بناء على المقررات المتوصل بها من المجلس الأعلى للسلطة القضائية وبتنسيق مع مصالحه المختصة:

تم برسم سنة 2022، وضع برمجة زمنية لتنفيذ مجموعة من الوضعيات الإدارية والمالية للسادة القضاة بتنسيق مع المصالح المختصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وذلك في أفق نقل تنفيذ هذه الوضعيات إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية ابتداء من سنة 2023 ويتعلق الأمر بالوضعيات التالية:

الدرجة	عدد الترقيات في الدرجة بالاختيار برسم سنة 2020
قاضي من الدرجة الاستثنائية	167
قاضي من الدرجة الأولى	14
قاضي من الدرجة الثانية	31
المجموع	212

1- تتمة تسوية ملف تعويضات الإشراف على التدبير والتسيير الإداري للمحاكم الخاصة بنواب المسؤولين القضائيين بمحاكم الاستئناف ومحاكم أول درجة، بعدما توصلت الوزارة بالمقررات والقوائم التفصيلية من المجلس الأعلى للسلطة القضائية وعددها 509؛
2- تنفيذ مقررات الحذف من السلك القضائي لبلوغ حد سن التقاعد القانوني أو لإنهاء أو جعل حد لتمديد أو تجديد تمديد حد سن التقاعد برسم سنة 2022، إضافة للتقاعد النسبي والوفيات وعددها 95؛
3- تنفيذ مقررات المجلس بشأن تمديد أو تجديد تمديد حد سن التقاعد برسم سنة 2022 وعددها 357؛
4- تنفيذ مقررات التعيين في مناصب المسؤولية القضائية برسم سنة 2022 وعددها 14؛
5- تنفيذ مقررات الانتقالات برسم سنة 2022 وتسوية بعض الوضعيات برسم السنوات الفارطة وعددها حوالي 800 منها 400 منفذة والباقي في طور التنفيذ.

10 - تعزيز أقسام قضاء الأسرة بالموارد البشرية المؤهلة:

بمناسبة عيد العرش المجيد دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الموجه للأمة مساء يوم السبت 30 يوليوز 2022 للعمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ووعيا منها بخصوصية المهام المسندة لموظفي وموظفات أقسام قضاء الأسرة ودورهم في تمكين المرأة والرجل من حقوقهم داخل المجتمع على قدم المساواة، وفي إطار دعم استقرار الأسرة المغربية والنهوض بوضعيتها، ورغبة منها في تجويد الخدمات المقدمة لعموم المرتفقين والمتقاضين وما يتطلبه ذلك من تأهيل للموارد البشرية العاملة بهذه الأقسام والرقي بأدائها، من خلال التحديد الدقيق للاحتياجات التكوينية ووضع البرامج التكوينية المناسبة لهذه الفئة، قامت الوزارة بالتنسيق مع رؤساء مصالح كتابة الضبط ورؤساء مصالح كتابة النيابة العامة، من خلال القيام بعملية إحصاء الموظفين العاملين بأقسام قضاء الأسرة، والعمل على المعالجة المعلوماتية لأسماء الموظفين الذين يعملون بأقسام قضاء الأسرة والمهام المسندة لهم عبر برمجية معلوماتية معدة لهذا الغرض بفضاء المسؤول بالموقع الإلكتروني للوزارة.

وقد مكنت هذه العملية الإحصائية من حصر أعداد الموظفين والموظفات العاملين بأقسام قضاء الأسرة بمحاكم المملكة والذي بلغ 1090 موظفة وموظفا (671 منهم إناث)، والوقوف على المعطيات الدقيقة بشأن الخصاص المسجل بهذه الأقسام.

ويبلغ الخصاص المسجل من الموارد البشرية بأقسام قضاء الأسرة استنادا إلى المعدل الوطني لعدد القضايا 104 منصبا برسم سنة 2022، مع الإشارة إلى أن الخصاص الإجمالي من الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة قد حدد في 450 موظفا وموظفة موزعة عبر السنوات الثلاث المقبلة، وذلك لسد الخصاص بالمحاكم التي سيتم البدء في العمل بها بمجرد تعيين المسؤولين القضائيين بها وكذا أقسام قضاء الأسرة التي سيتم تخصيص بناية خاصة بها.

11- وضعية البنايات المخصصة لأقسام قضاء الأسرة:

تتوفر وزارة العدل حاليا على 52 قسم قضاء الأسرة مستقل أو شبه مستقل من أصل 73 بناية، وذلك في انتظار تتميم مشاريع البناء الخاصة بأقسام قضاء الأسرة المتبقية.

وبناء على المعطيات المتوصل بها من طرف مسؤولي مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة وبناء على المعطيات المستقاة من باقي المصالح المركزية بالوزارة حول حجم نشاط أقسام قضاء الأسرة ووضعية البنايات المخصصة لها تم تحديد وضعية توزيع الموظفين بهذه الأقسام وحجم الخصاص المسجل بها، وستعمل الوزارة على وضع وبرمجة عدة أنشطة تهم بالأساس تغطية الخصاص من الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة ووضع وتنفيذ مخطط تكويني خاص لتلبية الحاجيات التكوينية للموظفات والموظفين العاملين بها.

12- تعزيز خدمات الاستقبال للمرتفقين الناطقين بالأمازيغية:

في إطار تنزيل القانون التنظيمي رقم 26.16 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، انخرطت الوزارة في برنامج يهدف إلى إدماج اللغة الأمازيغية وتعزيز حضورها بالمرافق العمومية تحت إشراف رئاسة الحكومة والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ، وذلك عبر توفير 300 عون ناطق باللغة الأمازيغية من القطاع الخاص كمرحلة أولية تجريبية لمدة سنة، وذلك للقيام بمهام الإرشاد والتواصل والتوجيه لفائدة المرتفقين الناطقين بالأمازيغية وذلك تيسيرا لولوجهم للخدمات العمومية.

وفي هذا الإطار استفادت الوزارة من 142 عون استقبال، ناطقين باللغة الأمازيغية وتريفيت وتشلحيت تم توزيعهم على مختلف محاكم المملكة. كما ستواصل الوزارة الانخراط في المراحل المقبلة من هذا المشروع وفي تعميم الاستفادة على جميع المحاكم.

13- الانخراط في تنزيل البرنامج الحكومي أوراش:

انخراطا منها في تنزيل الإرادة الملكية السامية للعناية بالعنصر البشري، وفي إطار تنزيل البرنامج الحكومي "أوراش". والذي سيستفيد منه ما يقارب 250000 شخصا خلال سنتي 2022 و2023 ومن خلال إدماجهم في عقود محددة المدة حيث عملت الوزارة على تحديد الأوراش المراد الانخراط فيها من قبيل رقمنة الأرشيف، ورقن طبع الأحكام وتضمين المحاضر والشكايات، وتنظيم حملات تحسيسية لتوعية المرأة والطفل والفئات الخاصة بمختلف محاكم المملكة والمديريات الفرعية الإقليمية ومراكز الحفظ الجهوية. حيث تم تدعيمها بموارد بشرية مهمة للمساهمة في تنزيل هذا البرامج.

14- الحوار القطاعي:

نظمت الوزارة خلال سنة 2022 عدة اجتماعات مع الفرقاء الاجتماعيين بالقطاع، نوقشت خلالها مختلف المطالب النقابية ومعالجة مختلف الملفات المطلبية وذلك أيام 07 فبراير، 22 و24 مارس و21 و22 يونيو 2022، ثم توالت جلسات الحوار القطاعي يومي 26 و27 شتنبر 2022 وذلك بما يخدم مصالح موظفي القطاع سواء في تقديم مقترحاتها

المتعلقة بتعديل القوانين والأنظمة الأساسية (النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، القانون الأساسي للمؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل ، قانون مهنة العدل والمفوضين القضائيين)، وكذا ما يتعلق بهيكلة المحاكم والوحدات اللاممركزة (المديريات الإقليمية الفرعية والجهوية ومراكز الحفظ الجهوية) بالإضافة إلى مختلف النقاط المطلبية بما يحقق السلم الاجتماعي داخل القطاع.

ثانيا: تلبية حاجيات الإدارة القضائية من مساعدي القضاء

- تسجيل مائة وثلاثة وثمانين (183) خبيرا قضائيا جديدا في جدول الخبراء القضائيين في مختلف فروع الخبرة القضائية؛

كما تم في هذا الإطار إعداد الجداول التالية:

- جدول الخبراء القضائيين برسم سنة 2022 أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل النشر بتاريخ 2022/04/22؛
- جدول وطني للخبراء القضائيين برسم سنة 2022 أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل النشر بتاريخ 2022/04/22؛
- جدول التراجمة المقبولين لدى المحاكم برسم سنة 2022 أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل النشر بتاريخ 2022/04/22؛
- تعيين خمسة (05) عدول جدد في إطار التعيين المباشر المخصص لفائدة قدماء القضاة والعدول السابقين؛
- تعيين تسعة (9) موثقين جدد ناجحين في الامتحان المهني المنظم بتاريخ 23 و24 دجنبر 2021؛
- الاستجابة لطلبات انتقال واحد وعشرين (21) موثقا؛
- الاستجابة لطلبات انتقال خمسة وثلاثين (35) مفوضا قضائيا؛
- الاستجابة لطلبات انتقال سبعة وثمانين (87) عدلا؛
- الاستجابة لطلبات انتقال أربعة (4) نساخ.

ثالثا: تأهيل وتكوين الموارد البشرية:

يشكل تكوين وتأهيل الرأسمال البشري بوزارة العدل ضرورة آنية لضمان انخراطه السريع، كقوة مؤثرة، في حركية الإصلاحات ودينامية تحديث الإدارة، ومطلبا ملحا لكسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار عملت الوزارة خلال هذه السنة على تنفيذ عدة برامج تكوينية سواء على مستوى التكوين الأساسي أو التكوين المستمر، استفاد منه جميع الفاعلين في القطاع من موظفين ومنتسبين للمهن القانونية والقضائية، وذلك على النحو التالي:

1 - البرامج التكوينية التي تم تنفيذها خلال سنة 2022 بالنسبة للتكوين الأساسي للملحقين القضائيين:

- الفوج 44 للملحقين القضائيين: خلال سنة 2022 تم استكمال تكوين الفوج 44 للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء، وذلك وفق التفصيل التالي:
  - استأنف المعهد العالي للقضاء، تكوين الفوج 44 للملحقين القضائيين، الذي سبق له أن التحق بتاريخ 01 أكتوبر 2020، والبالغ عدد أعضائه 166 فردا، حيث واصلوا تكوينهم برحاب المعهد العالي للقضاء خلال شهر يناير 2022.
- الفوج 45 للملحقين القضائيين: التحق الفوج 45 للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 06 ماي 2022، ويضم 250 ملحقة وملحقا قضائيا (89 ملحقة قضائية و161 ملحقا قضائيا) كما التحق في تاريخ لاحق مستمعا عدالة من دولة اليمن ليصبح العدد 252، وسيتلقى تكوينا حضوريا بالمعهد العالي للقضاء إلى غاية متم شهر نونبر.

2- تكوين موظفي هيئة كتابة الضبط:

نفذ المعهد العالي للقضاء إلى غاية فاتح أكتوبر 2022 عدة برامج تكوينية لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، بلغ عدد المستفيدين منها ما مجموعه 2841 مستفيدا، ويتعلق الأمر بالتكوينات التالية:

- برنامج التكوين الأساسي؛
- برنامج التكوين المستمر؛
- برنامج التكوين التأهيلي لفائدة رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة الجدد؛
- برنامج التكوين التأهيلي لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالخارج.

أ - التكوين الأساسي:

من أجل تسهيل اندماج الموظفين الجدد في محيط عملهم والتعرف على المهام التي ستناط بهم، عملت الوزارة على تنظيم دورات تكوين أساسي خلال سنة 2022 همت الجانب النظري والتطبيقي والعملي، وذلك بتنسيق مع المعهد العالي للقضاء، حيث شملت هذه الدورات الإطار التنظيمي لقطاع العدل والنصوص القانونية المنظمة لوضعية الموظف وأخلاقيات المهنة بالإضافة إلى مواضيع لها علاقة بتخصصات الفئات المستهدفة، استفاد منها مئتان وثلاثة وخمسين (253) موظفا.

ب - التكوين المستمر:

في إطار تأهيل الموارد البشرية للقطاع وتنمية قدراتها ومهاراتها وجعلها مواكبة لمتطلبات المرتفقين عملت هذه الوزارة على تنظيم دورات تكوينية متخصصة بتنسيق مع باقي الجهات المتدخلة أو في إطار التعاون الدولي، كما تم التنسيق مع المعهد العالي للقضاء على تنفيذ برامج التكوين المستمر لكتاب الضبط وباقي الأطر الإدارية خلال سنة 2022. وقد عرف هذا البرنامج التكويني تنظيم دورات تكوينية في مجالات مختلفة، استفاد منها ثلاثة آلاف وخمسمائة وتسعة وسبعين (3579) موظفا.

ج - التكوين التأهيلي لفائدة رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة الجدد

نظم المعهد العالي للقضاء خلال الفترة الممتدة من 14 فبراير 2022 إلى غاية 07 مارس 2022 دورة تكوينية لفائدة 18 مسؤولا إداريا جديدا تم انتقاؤهم وأسندت لهم مهام المسؤولية بكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بمختلف محاكم المملكة.

د - تخويل إمكانية اجتياز فترة تداريب لفائدة طلبة المؤسسات التعليمية:

في إطار سياسة الانفتاح التي تنهجها الوزارة، يتم فسح المجال للطلبة الذين يتابعون دراستهم بالمعاهد والمدارس والجامعات ذات الارتباط بطبيعة العمل داخل القطاع للاستفادة من تداريب عملية بالمصالح المركزية واللامركزية التابعة للوزارة. وقد استفاد (2230) متدربا خلال سنة 2021 و (1471) خلال الفترة الأولى من سنة 2022.

3- تنفيذ المشاريع المهيكلة لتدبير الموارد البشرية:

إطلاق مشروع لإنجاز مرجعية الوظائف والكفاءات الخاصة بموظفي وزارة العدل واعتماد اليات التدبير التوقعي من خلال الاستفادة من الدعم التقني المتاح عبر برامج التعاون الدولي:

في إطار تنزيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، في الجانب المتعلق بمشروع التدبير بالكفاءات، ووضع الأدوات الضرورية لذلك، ونظرا للحاجة الملحة إلى مرجعية الوظائف والكفاءات في تدبير الموارد البشرية للوزارة، وسعيا نحو استكمال بناء آليات التدبير التوقعي للموارد البشرية، قامت الوزارة بإطلاق مشروع لاستكمال وتحيين مرجعية الوظائف والكفاءات الخاصة بموظفي وزارة العدل.

وقد تم تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ المشروع وتتبع إنجازه قبل تعميمه على جميع المصالح بالوزارة قصد الاطلاع عليه والمصادقة على مضامينه.

وبهذا الشأن فإن الوزارة قد ارتأت الاستفادة من الفرص المتاحة في إطار برامج التعاون الدولي وانخرطت في إطار النشاط المبرمج ضمن اتفاقية الدعم التقني ضمن برنامج التعاون الدولي مع الاتحاد الأوروبي في إنجاز دراسة جدوى لكيفية إنجاز مشروع

مرجعية الوظائف والكفاءات بشكل مشترك مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العام يغطي كافة الوظائف ومواقع العمل النوعية بالمحاكم وبالمصالح المركزية واللامركزية للوزارة.

4 - إطلاق مشروع لإنجاز مدونة سلوك وأخلاقيات كتابة الضبط:

في إطار انخراط الوزارة في تنزيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتماشيا مع توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة قامت الوزارة بإطلاق مشروع لصياغة مدونة السلوك والأخلاقيات لموظفي وزارة العدل والذي من شأنه تجويد وتخليق النشاط المهني لموظفي كتابة الضبط.

وقد تم إعداد صيغة أولية للمشروع في انتظار استكمال عناصر المدونة وعرضها على كافة الجهات المتدخلة قصد إغناء مضامينها واستكمال مراحل المصادقة عليها قبل التعميم والنشر.

5 - تكوين مساعدي القضاء خلال سنة 2022

يسهر المعهد العالي للقضاء على المساهمة بفعالية في ارتقاء ونجاعة أداء مساعدي القضاء، ولتحقيق هذا الهدف، يعمل على توفير الظروف الملائمة والآليات اللازمة للرفع من جودة التكوين الأساسي والمستمر. وفي هذا الإطار يخضع مساعدو القضاء لتكوين إلزامي بالمعهد العالي للقضاء، إذ يدخل تأهيل هذه الفئة ضمن اختصاصه ونخص بالذكر العدول المتمرنين والمفوضين القضائيين المتمرنين. فالتكوين الأساسي يؤهلهم لمزاولة مهنتهم وتنمية قدراتهم المعرفية والمهنية بما تستلزمه ممارستهم المهنية.

أ- التكوين الأساسي للعدول المتمرنين خلال سنة 2022

أعد المعهد العالي للقضاء وبتنسيق مع وزارة العدل برنامجا تكوينيا لفائدة 22 عدلا متمرنا من المنتدبين القضائيين المتقاعدين المعفيين من اجتياز مباراة ولوج مهنة خطة العدالة.

ويستهدف البرنامج التكويني الذي احتضنه المعهد لمدة 6 أشهر من 14 دجنبر2021 إلى غاية 09 يونيو 2022 إلى تأهيل العدول المتمرنين لممارسة مهنة خطة العدالة عن طريق تعليم خاص، يشتمل على المقتضيات القانونية المنظمة لخطة العدالة وكيفيات وتقنيات تلقي وتحرير مختلف الشهادات والرسوم العدلية عن طريق حصص تكوينية تطبيقية وورشات عمل تعتمد على التفاعل المباشر بين المؤطر والمتكون، وكذا الاجراءات المتعلقة بإدارة التسجيل والتنبر وإدارة الضرائب والمحافظة العقارية والتعمير والأراضي الفلاحية.

كما تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الخبراء القضائيين الجدد استفاد منها مائتان وخمسة عشر (215) خبيرا.

وتحرص الوزارة على توفير تكوين وتأطير متواصل لجميع الموارد البشرية التابعة له، بهدف تأهيل مختلف الموارد البشرية، وعلى الخصوص:

- تكوين الموظفين المكلفين بمركز النداء؛
- المشاركة في دورات تكوينية لفائدة كتاب الضبط المكلفين بمسك السجل التجاري وسجل التعاونيات للتعريف بـ:
  - مستجدات المرسوم رقم 2.20.956 صادر في 22 من شعبان 1442 (5 أبريل 2021) لتطبيق المقتضيات المتعلقة بالشهر في السجل التجاري الإلكتروني وإيداع القوائم التركيبية للشركات بطريقة إلكترونية؛
  - مستجدات القانون المتعلق بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
  - مستجدات مدونة التجارة حول توطين المقاولات؛
- المشاركة في دورات تكوينية لفائدة المهنيين المعنيين بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

6- التكوين في إطار برامج التعاون الدولي

يعتمد المعهد العالي للقضاء آلية التعاون الدولي لمواكبة ودعم الأوراش والمشاريع المتعلقة بالتكوين، وذلك من خلال تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع المنظمات الإقليمية والدولية عبر إبرام اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مع معاهد قضائية ومؤسسات وهيئات ومنظمات وطنية ودولية، والسهر على تنفيذها بنجاعة وفعالية.

كما يعتمد المعهد آلية التعاون الدولي للاستفادة من الدعم التقني والانفتاح على التجارب والخبرات الأجنبية واستلهام الممارسة الفضلى ذات الصلة بالمهام المنوطة به.

وفي هذا السياق، استفاد قضاة وأطر من المعهد خلال سنة 2022 من دورات تكوينية في إطار مشاريع اوروبية وفي إطار علاقات الشراكة التي تربطه بالمعاهد القضائية العربية والأوروبية.

رابعا: النهوض بالخدمات الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاع العدل:

I- برنامج عمل المساعدة الاجتماعية برسم 2022

1- في المجال الصحي:

- السعي الى تحسين وتجويد الخدمات الطبية المضمونة في إطار عقد التأمين التكميلي عن المرض وعقد الإسعاف والنقل الطبي، وذلك بإدراج خدمات طبية جديدة، لا سيما تلك التي لا تشملها التغطية الصحية الأساسية (AMO)؛

- إعداد دراسة بخصوص إحداث نظام للتغطية الصحية في إطار ما يعرف بالتأمين الصحي الدولي؛
- إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض المراكز الاستشفائية والمصحات متعددة الاختصاصات، تروم تمكين منخرطي المؤسسة من الولوج إلى الاستشفاء الطبي والجراحي عبر الاستفادة من نظام الثالث المؤدى الذي يضمنه عقد التأمين الصحي التكميلي من جهة والتأمين الاجباري عن المرض من جهة أخرى؛
- إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات والمراكز المتخصصة في مجال الإعاقة لتمكين الأبناء في وضعية إعاقة من الاستفادة من الخدمات ذات الصلة بهذا المجال التي توفرها هذه المؤسسات والمراكز.

2- في مجال المنح والمساعدات الاجتماعية:

- الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية مع السعي الى تجويدها وتوسيع دائرة المستفيدين منها:
    - منحة متابعة الدراسات العليا ومنحة الدخول المدرسي ومساهمة المؤسسة في مصاريف ولوج الأبناء دور الحضانة ورياض الأطفال ومنحة عيد الأضحى ومنحة التقاعد ومنحة التعزية ومنحة الحج والإعانات الطبية المباشرة والدعم المالي لفائدة الأبناء في وضعية إعاقة والتأمين على الوفاة وسلفة عيد الأضحى والقرض الاستثنائي لفائدة الملحقين القضائيين المتخرجين والقرض الاستثنائي لفائدة الملحقين القضائيين الجدد والموظفين الجدد؛
    - إعداد دراسة حول مشروع إحداث نظام للتقاعد التكميلي.

3-في مجال السكن:

- في إطار المساعي الرامية إلى تطوير الخدمات المتاحة بواسطة صندوق "عدل سكن" وصندوق "عدل إسكان" واستجابة للانتظارات وتطلعات المنخرطين في مجال السكن، قرر مجلس التوجيه والمراقبة للمؤسسة المحمدية في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 يوليوز 2022 توسيع دائرة المستفيدين من القروض والتمويلات المدعمة، لتشمل المنخرطين المالكين لسكن رئيسي الذين لم يسبق لهم الاستفادة من دعم بواسطة الخدمات التي يوفرها البرنامجين المشار إليهما أعلاه، وذلك في حدود حصيص سنوي يحدد في 350 مستفيد بالنسبة لبرنامج عدل سكن، و50 مستفيد بالنسبة لبرنامج عدل إسكان، مع الاحتفاظ بالحصيص السنوي المخصص للدعم بالنسبة للسكن الرئيسي والمحدد استنادا على معدل عدد المستفيدين السنوي منذ انطلاق البرنامجين؛

- الاستمرار في تقديم الدعم في مجال السكن لفائدة منخرطي المؤسسة من خلال الخدمات المضمونة بموجب برنامجي "عدل سكن" و "عدل إسكان" اللذين يتيحان تحمل الفوائد البنكية بالنسبة للقروض الممنوحة بواسطة الأبناك التقليدية، وتحمل هوامش الربح فيما يتعلق بالتمويلات التي تقدمها البنوك التشاركية؛
- إحداث برمجيات تتعلق بتقديم طلب الدعم والحصول على شهادة الموافقة عبر الرقمنة؛
- إعداد دراسة حول تمويل القروض بدون فائدة، القصيرة الأمد (الاستهلاكية)، تتحمل المؤسسة مصاريفها في حدود سقف معين وعدد معين من المستفيدين استنادا إلى عروض شركاء المؤسسة في هذا المجال؛
- مواكبة الوداديات والتعاونيات السكنية في مساعيها الرامية لإنجاز برامجها السكنية وتزويدها بالاستشارات التقنية والمالية اللازمة ومدها بالدعم المالي في إطار البرامج المتاحة على غرار التجربة النموذجية لودادية سوس العالمة؛
- تعزيز وتنويع مجال الشراكة مع المنعشين العقارين لتمكين المنخرطين من الحصول على تخفيضات وشروط تفضيلية ودراسة إمكانية تشييد مجمعات سكنية مندمجة عبر هذه الشراكة.

منجزات المؤسسة برسم السنة الجارية قسم المساعدة الاجتماعية

الخدمات	عدد المستفيدين أو الحالات
المساعدات والمنح الاجتماعية (إلى غاية 30 شتنبر 2022)	
الإعانات الطبية	179 مستفيد
الدعم المالي لفائدة الأبناء في وضعية إعاقة	284 طفل مستفيد
منحة التعزية	45 حالة وفاة غير مؤمنة
مكافأة التقاعد	295 مستفيد
المساهمة في مصاريف ولوج الأبناء دور الحضانة ورياض الأطف	466 طفل
منحة الحج	45 مستفيد
منحة متابعة الدراسات العليا	1606 طالب
منحة عيد الأضحى	747 مستفيد
منحة الدخول المدرسي	1466 تلميذ
توزيع محفظات مدرسية بلوازمها	1100 تلميذ

دعم مجال السكن (الأسدس الأول من 2022)	
برنامج عدل سكن (دعم قروض السكن عبر البنوك التقليدية)	344 مستفيد
برنامج عدل إسكان (دعم تمويلات اقتناء سكن عبر البنوك التشاركية)	88 مستفيد
مجال القروض	
قرض عيد الأضحى	7587 مستفيد
القرض الاستثنائي لفائدة الملحقين القضائيين الجدد والموظفين الجدد	196 مستفيد

الخدمات الاجتماعية:

تسعى المؤسسة المحمدية الى تحسين وتطوير الخدمات الاجتماعية التي تقدمها في جميع المجالات، كما تعمل على تنويعها وخلق خدمات اجتماعية جديدة، هدفها الرفع من جودتها وتوسيع شبكة المستفيدين منها، وذلك حتى ترقى لتطلعات وانتظارات جميع منخرطيها.

1- **النقل الوظيفي:**

تولي المؤسسة أهمية كبرى لمجال النقل، وذلك من خلال توفير أسطول حافلات بمواصفات تستجيب لمعايير الجودة والسلامة، حيث تضع المؤسسة رهن إشارة منخرطيها أسطولا يتكون حاليا من 133 حافلة منها 48 حافلة كبيرة و85 حافلة صغيرة، موزعة على الدوائر القضائية للمملكة.

2- النقل السككي والطرقي:

عززت المؤسسة هذه الخدمة بتحيين وتحسين التخفيضات المضمونة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وشركة النقل السككي ONCF وشركة النقل الطرقي سوبراتور والشركة المغربية للنقل (CTM).

أ - بالنسبة للنقل السككي ONCF:

فقد أصبح منخرطو المؤسسة يستفيدون من تخفيض في قيمة التذاكر تبلغ نسبته 40% مقارنة بأسعار العموم، حيث استفاد خلال سنة 2021 من هذه الخدمة 5118 منخرطا.

ب - بالنسبة لشركة النقل الطرقي سوبراتور SUPRATOURS:

فمنخرطو المؤسسة يستفيدون من نسبة تخفيض تبلغ نسبته 40 % من ثمن التذاكر المخصص للعموم تتحمل المؤسسة على عاتقها مبلغ الفرق بين الثمن الحقيقي والثمن

المخفض، حيث استفاد 4638 منخرطا خلال سنة 2021، كما استفاد خلال السنة الجارية 2925 منخرطا.

ج - الشركة المغربية للنقل الطرقي (CTM):

والتي تمكن منخرطي المؤسسة من الاستفادة من تخفيضات في ثمن التذاكر تتراوح بين 20% و30%، فقد استفاد من هذه الخدمة خلال سنة 2021، 8165 منخرطا.

III- في مجال الاصطياف

مراكز الاصطياف:

تتوفر المؤسسة على مجموعة من مراكز الاصطياف توجد بكل من مدن الرباط، ومراكش واكادير وفاس وافران ومارتيل، وتيط مليل. ولتعزيز شبكة مراكز الاصطياف وتوسيع دائرة المستفيدين فقد تم اقتناء عشرون شقة بالساحل الشمالي (كابونيكرو) كما تم كراء مجموعة من الشقق السياحية.

استفاد من خدمة الاصطياف ما مجموعه 6304 منخرطا خارج وداخل فترات الذروة كما يبين الجدول أسفله:

خلال الفترة الصيفية	2333
خارج الفترة الصيفية	3971

الدعم المالي للاصطياف:

عملت المؤسسة برسم سنة 2022 على تخصيص دعم مالي للاصطياف لفائدة 500 منخرط وذلك في حدود 50 %من تكلفة المبيت بوحدات فندقية أو إقامات أو دور سياحية متواجدة داخل التراب الوطني وفي حدود سقف 500 درهم عن كل ليلة مبيت وعن فترة إقامة لا تتعدى ستة أيام حيث تم انتقاء المستفيدين عبر تطبيقية معلوماتية مخصصة لهذا الغرض.

الإقامة بالمجان بمركبات الاصطياف من أجل العلاج:

استفاد خلال سنة 2022 ما مجموعه 154 مستفيدا.

مخيمات الاطفال:

استفاد من المخيم الصيفي برسم السنة الجارية موزعين على 3 مراحل 1000 طفل (ة).

IV- مشاريع الاستثمار في مجال تعزيز البنية التحتية لمركبات الاصطياف:

أ- برنامج مشاريع الاستثمار برسم سنة 2022

تسهر المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل على توفير خدمات الإيواء والترفيه والتنشيط السياحي عبر شبكة مهمة من مركبات الاصطياف والاستجمام تغطي عدة جهات بالمملكة. وحرصا منها لتحسين وتطوير مستوى الخدمات المقدمة لفائدة منخرطيها بشكل يستجيب لتطلعاتهم ويتناسب مع أعلى معايير الجودة المعمول بها، عملت المؤسسة في برنامجها المتعلق بمشاريع الاستثمار خلال سنة 2022، على إنجاز واستكمال مجموعة من مشاريع البناء والتهيئة والتجهيز تهم عدة مراكز وذلك حسب البرنامج التالي:

1- مشاريع بناء المركبات:

أ - مشروع بناء مركب الاصطياف بالرباط:

يعتبر مركب الاصطياف والاستجمام بالرباط من بين أكبر وأقدم المركبات التابعة للمؤسسة حيث يمتد على مساحة تقدر ب 3,6 هكتار، ويهدف البرنامج المعماري لهذا المشروع إلى تشييد مرافق متنوعة بمساحة مغطاة إجمالية تصل إلى حوالي 13 392 متر مربع بغية تجديد وتطوير مستوى الخدمات المقدمة مع تعزيزها بخلق فضاءات جديدة.

ب - مشروع بناء مركب الاصطياف بالسعيدية:

يندرج هذا المشروع ضمن المشاريع الكبرى للمؤسسة التي ستوفر خدمات الاصطياف والاستجمام بالجهة الشرقية للمملكة، وتهدف المؤسسة عبر برنامج هذا المشروع إلى تحديث هذا المركب وإعادة بناء فندق جديد يضم مرافق متنوعة بمساحة مغطاة إجمالية تقدر ب 11 200 متر مربع وتهيئة شاملة للإقامات والشقق التابعة للمركب.

ج - مشروع بناء المسبح المغطى بمركب أكادير:

يهدف مشروع بناء مسبح مغطى بمركب الاصطياف والاستجمام بأكادير إلى تكميل وتنويع الخدمات التي يوفرها هذا المركب للمنخرطين. وتم خلال هذه السنة استكمال جميع الأشغال حيث تم تسليم الاشغال مؤقتا بتاريخ 2022/03/18.

د - مشروع بناء مركب الاصطياف بالعيون:

تمت مراجعة البرنامج المعماري لمركب القرب المزمع بناؤه بالعيون ليستجيب لمتطلبات منخرطي المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل وذلك بالزيادة في مساحة البرنامج وإضافة مجموعة من الفضاءات.

2- مشاريع تهيئة المركبات:

أ - مشروع تهيئة مركب الاصطياف بسطات

تحرص المؤسسة على تهيئة مجموعة من مركبات الاصطياف من خلال صيانتها كما هو الشأن بالنسبة لمركب الاصطياف بسطات ومركب الاصطياف بفاس.

3- مشاريع تهيئة وتجهيز دور الحضانة:

في إطار النهوض بالوضعية الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاع العدل وانسجاما مع التوصيات الحكومية الرامية إلى التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية للرجال والنساء العاملين بالوظيفة العمومية، يأتي مقترح إحداث دور الحضانة بالمباني التابعة لوزارة العدل كإجراء تحفيزي حيث سيتأتى من خلاله تقديم عروض للآباء لرعاية أطفالهم وتسهيل ظروف العمل مع ضمان الجودة اللازمة على مستوى الصحة والسلامة والنظافة، وهو ما سيساهم في الرفع من مردودية أداء الموظفين والتقليل من وقت التأخير عن العمل.

وقد عملت المؤسسة خلال هذه السنة على تهيئة وتجهيز دور الحضانة كبداية أولية في كل من قصر العدالة بالرباط، محكمة الاستئناف بكلميم ومركب الاصطياف بفاس (في طور الإنجاز).

4- مشاريع إحداث وتجهيز فضاءات التمريض:

أما بالنسبة لفضاءات التمريض فيتعلق الأمر بالتنسيق مع القطاعات المعنية لتحديد الأولويات وفق عدد العاملين بالوحدة المعنية والتفكير في تجهيزها، والتعاقد مع إطار صحي أو طبيب بدوام مؤقت للقيام بالإسعافات الأولية الضرورية.

المحور السابع: التخليق والشفافية دعامتين رئيسيتين للرقي بمنظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يعد تخليق منظومة العدالة من بين أهم المداخل الأساسية لتحصين هذه المنظومة من مختلف مظاهر الفساد والانحراف، لما لذلك من أثر على تعزيز ثقة المواطن فيها، وتكريس دورها في تخليق الحياة العامة.

وفي هذا الصدد قامت الوزارة بمجموعة من المجهودات من خلال دور المفتشية العامة للوزارة وكذا على مستوى تتبع وتقييم الأداء المهني لموظفي العدل.

أولا: المفتشية العامة للوزارة:

تأخذ المفتشية العامة لوزارة العدل على عاتقها تنزيل المبدأ الدستوري القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتساهم بشكل فعال في دعم المجهودات الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة وترسيخ الحكامة الجيدة بالقطاع، وذلك من خلال إنجاز مهام المراقبة والتفتيش والتدقيق و التقييم، مع الحرص على معالجة التظلمات الواردة من طرف مؤسسة الوسيط، كما تسهر على معالجة الشكايات المتوصل بها في احترام تام للنصوص التنظيمية المؤطرة

لكيفية معالجة الشكايات، و يمكن اجمالا اختصار أهم منجزات هذه المفتشية العامة برسم السنة الجارية 2022، حسب مجالات الاختصاصات الموكولة اليها كالآتي:

مجال المراقبة والتفتيش والتدقيق:

أنجزت المفتشية العامة خلال الفترة الممتدة من 2022/01/01 إلى غاية 14 أكتوبر 2022 عددا من المهمات بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة، وكذا ببعض محاكم المملكة، تمثلت في:

- إجراء مهمة تقييم تدبير الرصيد العقاري الخاص بوزارة العدل؛
- إنجاز مهمات تقييم تدبير المديريات الفرعية الاقليمية بكل من الناظور وبني ملال وخريبكة؛
- القيام بمهمات للتفتيش الإداري والمالي لكتابات الضبط وكتابات النيابة العامة للمحاكم التجارية وبعض المحاكم الابتدائية، وذلك بتنسيق مع المفتشية العامة للشؤون القضائية، في إطار مقتضيات المادة 30 من القانون رقم 38.21 المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية.

كما قامت المفتشية العامة بتفتيش خاص انصب على وقائع محددة، ويتعلق الأمر بالمحكمة الابتدائية الاجتماعية بالدارالبيضاء والمديرية الفرعية الإقليمية لدى محكمة الاستئناف بخريبكة.

وفيما يلي نعرض موجزا عن المهام المذكورة:

1. مهمة تقييم تدبير المديريات الفرعية الإقليمية:

تم تنفيذ مهمات تقييم تدبير المديرية الفرعية الاقليمية بكل من الناظور وبني ملال، حيث قامت لجان التفتيش بزيارات ميدانية عقدت خلالها عدة مقابلات مع المديرين الفرعيين الإقليميين والموظفين بهدف تقييم الأنشطة والمهام ذات الصلة بتدبير هذه الأخيرة، وقد انصبت هذه المهمات على المحاور التالية:

- تدبير الموارد البشرية؛
- تدبير الطلبيات العمومية؛
- تدبير المخزون؛
- تدبير حظيرة السيارات والدراجات النارية.

وبناء على ذلك، تم إعداد تقارير تضمنت ملاحظات واقتراحات وتوصيات من شأنها الرفع من الأداء وتجويده وتقويم بعض الاختلالات.

2. مهمة تقييم تدبير الوعاء العقاري لوزارة العدل

تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.212 الصادر بتاريخ 20 رجب 1432 (23 يونيو 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات والذي ينص في مادته الثانية على التدقيق في مسك سجلات جرد العقارات، قامت لجنة من المفتشية العامة، وبناء على تعليمات السيد الوزير، بمهمة تقييم تدبير الرصيد العقاري الخاص بوزارة العدل، همت تقييم تدبير مصلحة اقتناء الممتلكات وتسييرها التابعة لمديرية التجهيز وتدبير الممتلكات بهذه الوزارة، وذلك للوقوف على مدى ضبطها لوضعية جرد العقارات. وقد خلصت اللجنة المكلفة إلى مجموعة من الملاحظات والتوصيات الرامية إلى الرفع من جودة تدبير الرصيد العقاري بالوزارة.

3. مهمات التفتيش المالي والإداري لكتابات الضبط وكتابات النيابة العامة:

قامت المفتشية العامة بمهمات للتفتيش الإداري والمالي لكتابات الضبط وكتابات النيابة العامة لثمان (8) محاكم تجارية وأربع (4) محاكم ابتدائية وذلك وفق البرنامج الآتي:

المحكمة التجارية	تاريخ المهمة
المحكمة التجارية با لدار البيضاء	فيراير 08-11
المحكمة التجارية بالرباط	فبراير 22-28
المحكمة التجارية بفاس	مارس 14-16
المحكمة التجارية بوجدة	مارس 23-25
المحكمة التجارية بمكناس	ماي 12-18
المحكمة التجارية بطنجة	ماي 25-30
المحكمة التجارية بمراكش	يونيو 07-09
المحكمة التجارية بأكادير	يونيو 22-24
المحكمة الزجرية بالدار البيضاء	مايو 03-04
المحكمة الابتدائية بتطوان	شتنبر 13-16
المحكمة الابتدائية بالناظور	شتنبر 26-30
المحكمة الابتدائية بفاس	13 أكتوبر (جارية)

وقد شملت مهمات التفتيش المنجزة بكتابات الضبط وكتابات النيابة العامة المحاور التالية:

- وضعية بناية المحكمة وبنية الاستقبال بها ومستوى استعمال الوسائل التقنية المتعلقة بالأمن والسلامة؛
- التدبير الإداري والمالي لكتابة الضبط، بما في ذلك الموارد البشرية والتجهيزات والعتاد المعلوماتي والتقني والوسائل اللوجستيكية الموضوعة رهن تصرفها؛
- تدبير الجانبين المسطري والاجرائي.

معالجة التظلمات المحالة من طرف مؤسسة وسيط المملكة

أحيلت على المفتشية العامة خلال سنة 2022 إلى غاية 2022/10/13 ما مجموعه اثنان وعشرون (22) تظلما، حرصت على القيام بالأبحاث والتحريات في الوقائع المعـــــــــروضة عليها، حيث تم القيام بما يلزم في تسعة عشر (19) تظلما رفعت نتائج الأبحاث بشأنها إلى مؤسسة الوسيط، في حين بقي ثلاث (03) قيد الإنجاز.

معالجة الشكايات:

استقبلت المفتشية العامة خلال سنة 2022 عددا من الشكايات قدرت ب 310 شكاية، من بينها تظلمات ووشايات، معظمها من طرف مواطنين ومن جهات مختلفة على غرار مساعدي القضاء (المحامون)، وتم التعامل معها وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها كما يلي:

- إجراء أبحاث في مضامين الشكايات ذات الارتباط بمجال تدخل الوزارة وتتبع مآلها؛
- الإحالة على الجهات المختصة، خاصة ما يتعلق بالملفات والدعاوى المعروضة على القضاء، وكل ما له ارتباط باختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.
- إخبار المشتكين بمآل شكاياتهم في آجال معقولة لا تتعدى شهرين.

ثانيا: تتبع وتقييم الأداء المهني لموظفي وزارة العدل:

1- اتخاذ تدابير بهدف تقييم عمل الموظفين ودعم الأخلاقيات:

استحضارا للمستجدات التي عرفها القطاع والتي تهم أساسا استقلال السلطة القضائية، خاصة في الشق المتعلق بالمراقبة والتقييم المهني للموظفين، عملت الوزارة على القيام بمعالجة الملفات المترتبة عن الإخلالات المهنية وعن مختلف تقارير الزيارات التفقدية ومختلف المراسلات الإدارية والتظلمات المتوصل بها وقد تم بهذا الخصوص معالجة مجموعة من الملفات التي تم تكييفها إخلالات مهنية وكذا عدة شكايات تقرر فيها إجراء بحوث وكذا متابعات تأديبية للموظفين.

2 - على مستوى التأديب:

تم خلال هذه السنة تتبع 150 ملف متابعة تأديبية، 144 منها متعلقة بالمتابعات القضائية و06 ملفات متعلقة بالإخلالات المهنية. وتم إصدار تسع عقوبات تأديبية.

كما تم التوصل بتسعة طلبات لرد الاعتبار لا زالت في قيد الدراسة.

ثالثا: على مستوى مساعدي القضاء:

1- على مستوى التأديب والتخليق

- إصدار عقوبات تأديبية في حق أربعة عشر (14) خبيرا قضائيا موزعة على النحو التالي:
    - الإنذار في حق تسعة (09) خبراء؛
    - التوبيخ في حق ثلاثة (03) خبراء؛
    - المنع المؤقت من مزاولة الخبرة في حق خبير واحد؛
    - التشطيب من الجدول في حق خبير واحد.
- إصدار عقوبات تأديبية في حق سبعة وثلاثين (37) موثقا موزعة على النحو التالي:
    - الإنذار في حق ستة (06) موثقين؛
    - التوبيخ في حق أربعة (04) موثقين؛
    - الايقاف المؤقت عن العمل في حق تسعة (09) موثقين؛
    - العزل في حق ثمانية عشرة (18) موثقا.

2- على مستوى معالجة الشكايات:

- معالجة تسعمائة وخمسة عشر (926) شكاية من بينها ثلاثمائة وسبعة وسبعون (377) شكاية في مواجهة منتسبي العدالة على النحو التالي:
    - معالجة مائة وستة وتسعون (196) شكاية في مواجهة المحامين؛
    - معالجة أربعة وأربعون (44) شكاية في مواجهة العدول؛
    - معالجة ثلاثة وعشرون (23) شكاية في مواجهة الموثقين؛
    - معالجة ثلاثة وعشرون (23) شكاية في مواجهة المفوضين القضائيين؛
    - معالجة مائتين وتسعة عشر (219) شكاية في مواجهة الخبراء القضائيين؛
    - معالجة سبع (7) شكايات في مواجهة التراجمة المقبولين لدى المحاكم.

وقد عرف تدبير الوضعيات الإدارية والمهنية لمنتسبي العدالة خلال هذه السنة رفع مائة (100) دعوى إدارية في مواجهة الوزارة، ثلاثة عشر (13) منها تهم مجال المهن القانونية والقضائية، تم إعداد عناصر الجواب عنها بتنسيق مع الوكيل القضائي للمملكة، كما عملت الوزارة في إطار احترام قدسية الأحكام، على تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في مواجهتها بهذا الخصوص بلغ مجموعها عشرة (10) أحكام.

المحور الثامن: تحديث وتعزيز البنية التحتية للمحاكم

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار تعزيز البنية التحتية لمرافق العدالة، وبغية مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة، فقد واكبت المصالح المختصة بالوزارة الدينامية القطاعية الجديدة المتعلقة بتعزيز البنية التحتية لمرافق العدالة من خلال السهر على توفير الوعاء العقاري لبناء أو كراء أو استغلال العديد من البنايات خصصت أغلبها مقارا لمختلف المحاكم بمختلف الدوائر القضائية للمملكة ، كما واكبت الوزارة هذه الإنجازات من خلال إعادة تهيئة وتوسعة وصيانة العديد من البنايات وتوفير التجهيزات الملائمة لهذه المرافق الجديدة وتعزيز عملية التجهيز المستمر لمختلف البنايات القائمة وصيانة وحفظ ممتلكات ووثائق قطاع العدل والرصيد الوثائقي للمحاكم، مما مكن من تحقيق المنجزات التالية:

أولا: الجهود المتواصلة في عمليات البناء والتهيئة والصيانة والتجهيز:

عملت الوزارة على استكمال بناء وتهيئة وتوسعة 29 محكمة ومركزا قضائيا في مختلف مدن المملكة، أهمها تشييد قصرين (02) للعدالة في كل من الرباط وفاس بالنظر لما تعرفه المدينتين من تزايد لنشاطهما القضائي، وكذا بناء بناية محكمة الاستئناف بكلميم.

كما واكبت الوزارة هذه العملية بإطلاق سلسة من عمليات التدشين وإعلان افتتاح العمل بالعديد من هذه البنايات؛ حيث تم تدشين 15 محكمة ومركزا قضائيا في انتظار تدشين 14 محكمة ومركزا قضائيا آخرين وفقا لبرنامج يجري تنفيذه تباعا.

كما عملت الوزارة على تتبـع 42 مشروعا في طــور الإنجاز، منها 23 مشروعا يخص عـملية البنـاء و19 مشروعا للتهيئة والصـيانة وتقوية البنـية التحتـــية.

وبالإضافة إلى هذا عملت الوزارة على توفير التجهيزات الملائمة لهذه المرافق الجديدة وتعزيز عملية تجهيز مختلف البنايات القائمة وصيانة وحفظ ممتلكات القطاع والرصيد الوثائقي القضائي للمحاكم.

ثانيا: مشاريع جديدة في الأفق:

وبغية إنشاء مشاريع جديدة؛ فإن جهود الوزارة متواصلة في توفير الرصيد العقاري والقيام بالدراسات اللازمة لإخراج ما لا يقل عن 120 مشروعا جديدا لحيز الوجود منها المشروع المهيكل الرامي لبناء مدينة قضائية بزناتة وتشييد العديد من المحاكم بالأقاليم الجنوبية للمملكة (المحكمتين التجارية والإدارية بالعيون - محكمة الاستئناف والمحكمة الإدارية والمحكمة التجارية بالداخلة - بناء المحكمة الابتدائية بأسا الزاك...).

ثالثا: أجيال جديدة من المشاريع:

في إطار مواصلة الجهود الوطنية الرامية لتقريب الإدارة من المواطن وحماية المرأة والطفل، فقد انصبت جهود قطاع العدل من خلال برنامج "حماية "على خلق وتجهيز تسعة عشر (19) "فضاء أزرقا" كمساحات خاصة بالأطفال داخل بنايات أقسام قضاء الأسرة تراعي فئاتهم العمرية ووضعياتهم الاجتماعية. كما قامت الوزارة بإنشاء وتجهيز ستة وثمانون (86) خلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

أ ـ مجال التنمية المستدامة والنجاعة الطاقية:

في إطار مساهمة الوزارة في ورش تعزيز الانتقال الطاقي بمرافق العدالة وإعطائه مكانة متميزة ضمن الأوراش البنيوية التي تعتزم الوزارة تنفيذها، أطلقت الوزارة مشروعا هيكليا مندمجا في هذا الشأن بشراكة مع وزارة الانتقال الطاقي يروم تحسين وتعزيز النجاعة الطاقية للبنايات التابعة لوزارة العدل لينضاف للمجهودات المتواصلة للوزارة لتنزيل مشروع خفض التكلفة الطاقية للوزارة.

ب ـ تعزيز مرافق العدالة بأنظمة جديدة للجودة والأمن والسلامة:

عملت الوزارة على تعزيز واعتماد عدة أنظمة لمكافحة الحرائق وتدبير المكيفات والمراقبة وضبط الولوج، وتوفير الأولويات لذوي الاحتياجات الخاصة ونهج التنميط لتجويد الخدمات وتوفير المرافق والتجهيزات وفق أنظمة معيارية منذ مرحلة الدراسات الأولى للمشاريع.

ج ـ مواكبة وتأهيل المديريات الفرعية:

اسهاما من الوزارة في الرقي بعمل المحاكم وتوفير البيئة الملائمة ونهج سياسة القرب فقد أوكلت للمديريات الفرعية تنفيذ العديد من المشاريع، وواكبت الوزارة هذه العملية من خلال توفير الاعتمادات والأطر المرجعية والتتبع والتأهيل المستمر للموارد البشرية بهذا الشأن.

حصيلة وزارة العدل
في مجال تأهيل البنية التحتية للبنايات القضائية
أكتوبر 2022

المشاريع	المجموع
مشـــاريع تم تدشينها سنة 2022	15
مشـــاريع جاهزة للتدشين	14
مشـــاريع في طور الإنجاز	42
مشـــاريع في طور الدراسة	120

مشاريع تم تدشينها سنة 2022

الدائرة القضائية	اسم المشروع	تاريخ التدشين
كلميم	بناء محكمة الاستئناف بكلميم	03 أكتوبر 2022
الرباط	بناء قصر العدالة بالرباط	افتتح يوم 12 شتنبر 2022
ورزازات	تهيئة المركز القضائي بألنيف	21 شتنبر 2022
	تهيئة المركز القضائي بامسمرير	21 شتنبر 2022
الرشيدية	تهيئة المركز القضائي باميلشيل	22 شتنبر 2022
فاس	بناء قسم قضاء الأسرة بتاونات	16 فبراير 2022
	بناء قسم قضاء الأسرة بميسور	17 فبراير 2022
	بناء المركز القضائي بأوطاط الحاج	17 فبراير 2022
تازة	بناء المركز القضائي بواد أمليل	16 فبراير 2022
أكادير	تهيئة المركز القضائي بتالوين	28 مارس 2022
	تهيئة المركز القضائي بتافنكولت	28 مارس 2022
	المقر المؤقت للمركز القضائي بأولاد برحيل	28 مارس 2022
بني ملال	بناء المركز القضائي ببزو	08 يونيو 2022
	تهيئة المركز القضائي بتيلوكيت	08 يونيو 2022
العيون	المقر المؤقت للمركز القضائي ببير كندوز	22 يناير 2022
المجموع (15)		

مشاريع جاهزة للتدشين

الدائرة القضائية	المشروع
الرباط	بناء قصر العدالة بالرباط (تم الافتتاح يوم 12 شتنبر 2022)
فاس	بناء قصر العدالة بفاس
آسفي	بناء المركز القضائي بسبت كزولة
	بناء المركز القضائي بالحنشان
	تهيئة المركز القضائي بتالمست
وجدة	بناء المحكمة الابتدائية بتاوريرت
	تهيئة المركز القضائي تندرارة
	تهيئة المركز القضائي بني تجيت
القنيطرة	بناء المركز القضائي بحد كورت
	بناء المركز القضائي بجرف الملحة
تازة	تهيئة المديرية الفرعية بتازة
	بناء المركز القضائي بتاهلة
بني ملال	بناء المحكمة الابتدائية بخنيفرة
	تهيئة المركز القضائي بمولاي بوعزة
كلميم	بناء المحكمة الابتدائية بسيدي افني
المجموع (14)	

رابعا: تدبير الأرشيف:

تتويجا للجهود المبذولة في مجال حفظ الرصيد الوثائقي بتعاون مع مؤسسة أرشيف المغرب، قامت الوزارة بإصدار:

- القرار المشترك لوزير العدل والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة رقم 300.22 صادر في 28 شعبان 1443 (31 مارس 2022) بإحداث لجنة الأرشيف القضائي ولجان أرشيف المحاكم ووضع جدول زمني لحفظ الأرشيف؛
- قرار وزير العدل رقم 301.22 صادر في 28 من شعبان 1443 (31 مارس 2022) بإحداث لجنة أرشيف وزارة العدل واللجنة المركزية واللجان الجهوية للحفظ ووضع جدول زمني لحفظ الأرشيف؛

- الارتقاء بمصلحة مستودعات الحفظ إلى قسم الأرشيف في مشروع قرار وزير العدل بتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل وتحديد اختصاصاتها.

إحصائيات عمل المراكز الجهوية للحفظ خلال سنة 2022:

	سنة 2022 إلى غاية شهر غشت	المركز الجهوي للحفظ					المجموع
		الجديدة	مكناس	زايو	طنجة	مراكش	
التحويلات	التحويلات بشاحنة الوزارة	22	43	11	21	13	110
	العلب المحولة بشاحنة الوزارة	6907	4668	2374	9780	3772	27501
	التحويلات بسيارة المركز	11	0	1	13	5	30
	العلب المحولة بسيارة المركز	1285	0	60	1307	656	3308
	مجموع التحويلات	33	43	12	34	18	140
	مجموع العلب المحولة	8192	4668	2434	11087	4428	30809
المعالجة	مجموع العلب المحولة	8192	4668	2434	11087	4428	30809
	التحويلات المخزنة والمعالجة	80	28	9	20	31	168
	العلب المخزنة والمعالجة	5988	2886	1733	3885	1797	16289
	الملفات المخزنة والمعالجة	523575	283450	113792	149039	222764	1292620
	الملفات المخزنة رقميا	523575	149587	6274	25695	222764	927895
المعاينات	المعاينات	1278	1587	739	3106	1649	8359
	الملفات المرجعة بعد المعاينة	202	538	142	745	105	1732
المخزون	العلب الفارغة المصدرة إلى المحاكم	13710	11500	10212	6715	21404	63541
	العلب المستعملة داخل المركز	1472	775	0	1205	1063	4515
	العلب الفارغة في المخزون	2652	0	2119	0	2498	7269

	معلومات حول المركز منذ إنشائه إلى غاية اليوم		الجديدة	مكناس	زايو	طنجة	مراكش	المجموع
الطاقة الاستيعابية ونسبة الملء	A	الطاقة الاستيعابية للمركز بالمتر الطولي	31020	34944	35276,8	26995,2	34944	163180
	B=A/0,4	الطاقة الاستيعابية للمركز بعدد العلب	77550	87360	88192	67488	87360	407950
	C	العدد الإجمالي للعلب المتواجدة حاليا بالمركز	86690	104319	35745	91812	87191	405757
	D=(C/B)*100	نسبة الملء الإجمالية للعلب المتواجدة حاليا بالمركز	%111,79	%119,41	%40,53	%136,04	%107,10	%99.46

	معلومات حول المركز منذ إنشائه إلى غاية اليوم		الجديدة	مكناس	زايو	طنجة	مراكش	المجموع
المعالجة المادية (العلب)	E	العدد الإجمالي للعلب المعالجة ماديا	56135	49022	28253	43656	43501	220567
	F=(E/C)*100	نسبة معالجة العلب ماديا	%65	%46,99	%79,04	%47,55	%49,89	% 54,36
المعالجة المعلوماتية (العلب)	G	العدد الإجمالي للعلب المعالجة معلوماتيا	56135	15901	2351	61477	43501	179365
	H=(G/C)*100	نسبة معالجة العلب معلوماتيا	%65	%15,24	%6,58	%66,96	%49,89	% 44,21

المحور التاسع: السعي للمناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

انسجاما مع المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتنزيلا لالتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، خاصة تلك الرامية إلى الارتقاء بوضعية المرأة المغربية عبر جعل كرامة المواطن أساس السياسات العمومية، من خلال التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق المساواة وتوفير خدمات عمومية جيدة ومتاحة للجميع" و "التقليص الإرادي للفوارق المرتبطة بالنوع"، وتماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد، تمت بلورة رؤية جديدة لقطاع العدل من أجل إدماج مقاربة النوع عبر إنجاز وتنفيذ استراتيجية مأسسة النوع الاجتماعي على مستوى قطاع العدل.

وفي هذا الإطار تم الشروع في تنفيذ برنامج دعم التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفات والموظفين المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال:

- إحداث حضانات لفائدة أطفال الموظفات والموظفين بمقر الوزارة وبالمحاكم.
- تأهيل وتعميم الفضاءات الزرقاء للأطفال، داخل المحاكم.
- تأهيل المرافق الصحية لتستجيب لحاجيات النساء.
- إحداث مرافق لخدمات التمريض.

كما حرصت الوزارة على إحداث منصة للتشاور حول وضعية وآفاق ولوج المرأة لمنظومة العدالة، بهدف إبداء الرأي وتقديم مقترحات بخصوص وضعية ولوج المرأة للعدالة، كما تتيح المنصة الاطلاع على الخدمات التي توفرها آليات منظومة العدالة لفائدة المرأة والطفل وكذا الوثائق والنصوص القانونية والتنظيمية ذات علاقة بموضوع ولوج المرأة والطفل للعدالة.

كما عملت الوزارة أيضا على تكريس مقاربة النوع الاجتماعي، في جميع جوانب تدبير الموارد البشرية، سواء من خلال مباريات التوظيف، أو من خلال مقابلات الانتقاء لشغل مناصب المسؤولية، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية للقطاع.

وفي هذا الإطار، انخرطت الوزارة في مجموعة من الأوراش لتنزيل مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطتها، وذلك من خلال إعداد مشاريع الميزانية الفرعية للوزارة ومشاريع النجاعة المرافقة لها بإدراج أهداف ومؤشرات للنجاعة تعكس هذه المقاربة والعمل على تحقيق القيم المستهدفة منها.

وفي هذا السياق، انخرطت الوزارة مع سبع قطاعات وزارية أخرى في إعداد "المخطط التنفيذي القطاعي المتوسط الأمد" لتنزيل البرنامج الحكومي للمساواة، حيث تم

اقتراح عدة أنشطة لتعزيز اعتماد مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى القطاع.

وفي هذا الصدد، تم اقتراح جملة من الأنشطة، من بينها برمجة دورات تكوينية في مجالات حقوق الإنسان ومقاربة النوع الاجتماعي، وكذا دورات للتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية بغية تشجيع النساء على الترشح لتولي مناصب المسؤولية بالقطاع.

وفيما يلي ملخص لأهم الجهود التي بذلتها الوزارة من أجل تكريس مقاربة النوع.

1- تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع:

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع، بحيث بلغت تمثيلية النساء 49% في فئة الموظفين. ويأتي تحقيق هذه النسبة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في إطار تغطية الحاجيات من الموارد البشرية عبر عمليات التوظيف المجراة خلال السنوات الأخيرة.

كما عملت على تكريس مقاربة النوع في عدد النساء المكلفات بتبليغ وتحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط حيث بلغ عدد النساء المعينات بقرار بوحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة 432 موظفة من أصل 1570، بنسبة تفوق 27,5%.

2-تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمساعدات والمساعدين الاجتماعيين:

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تنظيم عدة مباريات لتوظيف مساعدات ومساعدين اجتماعيين وذلك من أجل تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال على مستوى المحاكم، وحرصت على تمكينهم من التكوين الأساسي والمستمر بما يؤهلهم لتقديم خدمات جيدة لكافة النساء والأطفال ضحايا العنف، وقد تميزت سنة 2022 بتنظيم مباراة جديدة لتوظيف 100 مساعدة ومساعد اجتماعي، ترشح لاجتيازها 7611 مترشحا ومترشحة تمثل الإناث نسبة 60% منهم وأسفرت عن تعيين 45 مساعدا اجتماعيا و55 مساعدة اجتماعية (أي بنسبة 55%).

3- تأهيل وتشجيع النساء على تولي مناصب المسؤولية بوزارة العدل:

خلال سنة 2022، بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة 18%، وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية، وكذا من خلال تحسيس الفاعلين بالقطاع حول مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتوفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع.

المحور العاشر: المعطيات الخاصة بتنفيذ الميزانية الفرعية لوزارة العدل سنة 2022

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

قامت الوزارة الى حدود شهر أكتوبر 2022 بمواصلة تنفيذ مختلف المشاريع المفتوحة في المجالات المالية والمحاسباتية ومجالات التحصيل ومراقبة وتتبع ورقمنة حسابات المحاكم، ونذكر فيما يلي أهم المنجزات والمشاريع المستقبلية المرتبطة بهذه المجالات:

أولا: إعداد وتنفيذ الميزانية

قامت الوزارة خلال سنة 2022 باتخاذ الإجراءات الرامية الى حسن تدبير الاعتمادات المالية المتوفرة، وترسيخ مبادئ الحكامة في تنفيذ هذه الاعتمادات وتوجيهها للنفقات ذات الأولوية بناء على الحاجيات الحقيقية لمختلف محاكم المملكة، وفيما يلي أهم المنجزات الى حدود نهاية شهر أكتوبر:

- إعداد البرمجة الميزانياتية لسنوات 2023-2025؛
- إعداد تقرير نجاعة الأداء لسنة 2021؛
- إعداد مشروع نجاعة الأداء المرفق بمشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2023، حيث يضم هذا المشروع 4 برامج وهي:
  - المواكبة والقيادة (3 أهداف و7مؤشرات رئيسية و9 مؤشرات فرعية)؛
  - نجاعة الإدارة القضائية (4 أهداف و5 مؤشرات رئيسية و6 مؤشرات فرعية)؛
  - تحديث المنظومة القضائية والقانونية (4 أهداف و10 مؤشرات رئيسية و3مؤشرات فرعية)؛
  - تعزيز الحقوق والحريات (4 أهداف و7 مؤشرات رئيسية).
- إعداد مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2023؛
- تفويض ما يفوق 59.2 مليون درهم بميزانية التسيير للمديريات الفرعية الإقليمية لتغطية الحاجيات العادية للمحاكم من خدمات وتوريدات وصيانة؛
- تفويض ما يفوق 127 مليون درهم بميزانية الاستثمار و433 مليون درهم بالحساب الخاص للمديريات الفرعية الإقليمية والمديريات الجهوية والإقليمية لوزارة التجهيز والنقل في إطار اتفاقية الإشراف المنتدب وذلك من أجل استكمال الأوراش المفتوحة من بناء وتجهيز وتحديث ورقمنة المحاكم وإطلاق أوراش ومشاريع جديدة بالدوائر القضائية؛

- تفويض ما يقارب 23.7 مليون درهم لأداء مستحقات المحامين في إطار المساعدة القضائية، حيث بلغ عدد المقررات المنفذة الى حدود شهر أكتوبر 2022 ما يناهز 7505 مقرر قضائي؛
- تحويل مبلغ 110 مليون درهم لصندوق الإيداع والتدبير من أجل أداء التسبيقات الممنوحة في إطار التكافل العائلي، حيث بلغ عدد المقررات المنفذة خلال سنة 2022 إلى غاية شهر غشت ما مجموعه 6085 مقررا، بقيمة تقارب 81 مليون درهم، كما بلغ المجموع التراكمي للمقررات 55171 أمرا قضائيا منذ إحداث هذا الصندوق بمجموع مبالغ يصل إلى 453,78 268 654 درهما؛
- تحويل مبلغ 20 مليون درهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في إطار اتفاق التمويل المشترك المتعلق بمشروع دعم التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب؛
- تحويل مبلغ 16 مليون درهم للوكالة الوطنية للتجهيزات العامة لتغطية مصاريف الإشراف المفوض على مشاريع البناء لفائدة الوزارة؛
- أداء ما يفوق 10.9 مليون درهم لتغطية المصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛
- أداء دعم للمعهد العالي للقضاء بقيمة 30 مليون درهم؛
- أداء دعم للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل بقيمة 6.5 مليون درهم؛
- أداء دعم لمركز النشر والتوثيق القضائي بمبلغ 300 ألف درهم؛
- إبرام 12 اتفاقية مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، بمبلغ إجمالي يقدر ب 30 مليون درهم، 6 منها همت مستحقات الكهرباء بمبلغ قدره 16 مليون درهم، و6 أخرى تم تخصيصها لمستحقات الماء بمبلغ 14 مليون درهم؛
- إبرام 5 اتفاقيات مع المكتب الوطني للماء والكهرباء بمبلغ 20مليون درهم لتسديد فواتير الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- إبرام 5 اتفاقيات مع بريد المغرب، للتزود بالشيات والطوابع البريدية بمبلغ 9 مليون درهم؛
- إبرام 4 اتفاقيات مع الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك لتغطية مصاريف نقل الموظفين داخل المغرب بمبلغ إجمالي يقدر ب 1.1 مليون درهم، 2 منها همت النقل البري داخل المغرب وشراء بطائق المرور في الطريق السيار (V.T.T) بمبلغ 505 ألف درهم واتفاقيتين تم تخصيصهما للنقل الجوي داخل المغرب (V.T.A) بمبلغ 600 ألف درهم؛

- إبرام 6 اتفاقيات مع الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك للتزود بالشيات الوقود والزيوت لحظيرة السيارات بمبلغ 11 مليون درهم و3 اتفاقيات تهم شراء الشيات لإصلاح سيارات الوزارة بمبلغ يقدر ب 3.6 مليون درهم؛
- صرف الغلاف المالي المخصص لمنحة مناسك الحج بمبلغ يقارب 850 ألف درهم، والذي استفاد منه 23 مستفيد ومستفيدة؛
- تنفيذ 9 أحكام قضائية مستوفية للشروط القانونية صادرة في مواجهة وزارة العدل بتكلفة تفوق 1.6 مليون درهم تطبيقا لمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 98/37 الذي يحث على تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة ضد الإدارات العمومية؛
- تسوية القوائم المتعلقة بتعويضات الديمومة والمستوفية للشروط الجاري بها العمل بمبلغ إجمالي يفوق 14.9 مليون درهم وذلك تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.20.04 المتعلق ببعض التعويضات المخولة لفائدة القضاة بالجريدة الرسمية بتاريخ 29 شعبان 1441 (23 أبريل 2020) والمرسوم رقم 2.20.5 بشأن التعويض عن الديمومة المخول لموظفي هيئة كتابة الضبط؛
- صرف التعويضات المتعلقة بالانتداب بمبلغ مالي يقدر ب 103.5 ألف درهم لفائدة 23 قاضي وقاضية؛
- الحرص بتنسيق مع مديرية الموارد البشرية ومصالح وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على توزيع 140 مساعد لمواكبة المساعدات الاجتماعيات من أجل تنزيل ورش الأمازيغية بالمحاكم (الاستقبال).

وبشكل عام، تتوزع الاعتمادات المالية المفتوحة والمنفذة بالميزانية العامة للوزارة والحسابات المرصودة لأمور خصوصية إلى غاية نهاية أكتوبر 2022 كما يلي:

		الاعتمادات المفتوحة	الترحيلات	الالتزامات	نسبة الالتزامات	الباقي بدون التزام
ميزانية التسيير	فصل الموظفين	5 020 563 000,00	-	4 974 504 621,15	% 99	46 058 378,85
	المعدات والنفقات المختلفة	272 528 000,00	--	241 579 763,46	% 89	30 898 236,54
ميزانية الاستثمار		190 490 000,00	66 618 012,84	227 055 759.67	%88	20 572 253.17
الصندوق الخاص لدعم المحاكم		*1 056 472 882,66	651 021 334,14	1 169 689 213.58	%89	**3 305 003,22
صندوق التكافل العائلي		*1 253 523 929,17	-	110 001 831,81	% 9	***983 522 097,36

* بعد الرفع من سقف التحملات (دون احتساب الترحيلات)
** بعد حذف مبلغ 400 مليون تسبيق وزارة الاقتصاد والمالية وحذف مبلغ 120 مليون درهم متعلق بالإعانات الجزافية لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط
***بعد حذف 160 مليون تسبيق وزارة الاقتصاد والمالية بصندوق التكافل العائلي

ثانيا: مجال التحصيل:

عملت الوزارة خلال الأشهر الأولى من سنة 2022 على حصر الوضعية الرقمية النهائية لمداخيل الغرامات والإدانات النقدية والرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية المتعلقة بسنة 2021، إلى جانب الوقوف على الحصر النهائي للمبالغ المتكفل بها من الغرامات والإدانات النقدية، وكذا الترتيب النهائي للمحاكم حسب مجموع المداخيل المحصلة، وذلك بالتوازي مع توثيق ومعالجة مختلف الوثائق المحاسباتية الواردة المتعلقة بسنة 2022.

1- المداخيل المحصلة من طرف كتابات الضبط

الغرامات والإدانات النقدية:

عرفت مداخيل الغرامات والإدانات النقدية خلال سنة 2021 تحسنا ملموسا بعد التراجع الكبير الذي تم تسجيله سنة 2020، نظرا للوضعية الوبائية الاستثنائية التي عرفتها المملكة، وما رافقتها من تدابير احترازية اتخذتها السلطات المغربية إقرارا للأولوية التي تكتسيها سلامة المواطنين، حيث ارتفعت المداخيل بنسبة 55% مقارنة مع السنة الفارطة لتبلغ ما مجموعه 254 685 955,70 درهم.

ويمكن بسط تطور مداخيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر خلال السنوات الأخيرة إلى غاية متم شهر غشت 2022 من خلال الجدول الإحصائي التالي:

السنة المالية	مداخيل الغرامات والإدانات النقدية بالدرهم	نسبة تطور المداخيل	نسبة تطور المداخيل بالنظر لسنة 2015
2015	244 524 464,93	-	-
2016	279 290 721,72	%14,22	%14,22
2017	290 862 432,45	%4,14	%18,95
2018	292 121 070,80	%0,43	%19,46
2019	296 527 557,35	%1,51	%21,27
2020	163 852 542,56	%-44,74	%-32,99
2021	254 685 955,70	%55,44	%4,16
2022 (إلى حدود شهر غشت)	169 540 577,99	-	-

الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية:

عرفت مداخيل الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية خلال سنة 2021 تحسنا نسبيا مقارنة مع سنة 2020، بنسبة تطور تجاوزت 9%، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

السنة المالية	مداخيل الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية	نسبة تطور المداخيل	نسبة التطور بالنظر لسنة 2015
2015	16 943 348,30	-	-
2016	33 413 564,17	%97,21	%97,21

2017	39 140 085,04	%17,14	%131,01
2018	49 101 733,87	%25,45	%189,80
2019	49 847 156,17	%1,52	%194,20
2020	48 113 613,71	%-3,48	%183,97
2021	52 462 375,45	%9,04	%210
2022 (إلى حدود شهر غشت)	27 283 892,35	-	-

حصة وزارة العدل من المداخيل المحصلة:

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على إعداد العمليات المتعلقة بمداخيل الصندوق الخاص لدعم المحاكم، حيث بلغ مجموع المداخيل برسم سنة 2021 ما مجموعه 1.076.489.084،78 درهم، تحدد حصة الوزارة منها في مبلغ 596.720.808,16 درهم.

2- وضعية التكفلات بالغرامات والإدانات النقدية

المبالغ المتكفل بها:

عرفت مبالغ التكفلات خلال سنة 2021 تحسنا ملموسا بعد التراجع الذي تم تسجيله سنة 2020، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

السنة المالية	المبالغ المتكفل بها	نسبة التطور
2015	632 149 959,06	-
2016	734 775 991,50	%16,23
2017	601 293 321,72	%-18,17
2018	641 901 568,60	%6,75
2019	547 120 626,88	%-14,77
2020	406 068 626,67	%-25,78
2021	614 914 236,43	%51,43
2022 (إلى حدود شهر غشت)	347 843 541,24	-

3- صندوق التكافل العائلي:

عرفت عدد الأوامر القضائية القاضية بالاستفادة من صندوق التكافل العائلي تطورا ملحوظا خلال سنة 2021 بعد التراجع الذي تم تسجيله سنة 2020 نظرا للظرفية الاستثنائية التي شهدتها بلادنا والمرتبطة بتفشي فيروس كوفيد-19؛

وفيما يلي بسط لتطور وضعية تنفيذ الأوامر القضائية القاضية بالاستفادة من صندوق التكافل العائلي خلال السنوات الأخيرة والتسبيقات المالية الممنوحة عن كل سنة:

السنة المالية	عدد الأوامر القضائية الصادرة	التسبيقات المالية الممنوحة عن كل سنة	نسبة تطور عدد الأوامر القضائية
2016	4021	49 862 879,50	-
2017	5241	55 113 905,34	%30,34
2018	6029	61 367 409,39	%15,04
2019	8023	80 637 584,15	%33,07
2020	6225	130 533 293,66	%-22,41
2021	11 153	119 060 893,48	%79,16
2022 (إلى غاية شهر غشت)	6 085	81 270 631,26	-

<u>ملحوظة</u>: هناك مجموعة من التسبيقات المالية التي لم يتم سحبها بعد من طرف مستحقيها، وتم احتسابها في التسبيقات الممنوحة.

وقد بلغ عدد الأوامر القضائية المتعلقة بالتسبيقات المالية الصادرة عن محاكم المملكة منذ إحداث هذا الحساب إلى غاية شهر غشت 2022، ما مجموعه 55171 أمرا قضائيا، بمجموع مبالغ يصل إلى 654 268 453,78 درهما.

وفي نفس الإطار، فقد شرعت وزارة العدل، في عقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي صندوق الإيداع والتدبير من أجل تعديل الاتفاقية الموقعة بتاريخ 19 شتنبر 2011 بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية من جهة وبين صندوق الإيداع والتدبير من جهة أخرى، والمتعلقة بتدبير العمليات الإدارية والمالية والمحاسباتية لصندوق التكافل العائلي بمناسبة التحضير لرقمنة عمليات صندوق التكافل العائلي بغية تجويد الخدمات التي يقدمها للمستفيدين من تسبيقاته وضمان السرعة والفعالية لعملياته.

4- تتبع حسابات المحاكم وتجويد العمل بالصندوق

<u>مركزة المعطيات المحاسبية:</u>

في إطار إنجاز بيانات المركزة انطلاقا من بيانات الموازنة المتوصل بها والواردة من مختلف محاكم المملكة على الوزارة، وبعد التأكد من احترامها لمجموعة من الشروط الواجب التقيد بها، يتبين أن حركية مداخيل ومصاريف صناديق المحاكم قد عرفت تطورا نسبيا خلال سنة 2021 بعد التراجع المسجل خلال السنة التي سبقتها بسبب تأثير الوضعية الوبائية الاستثنائية التي عرفتها المملكة.

السنوات	المجموع العام للمداخيل	المجموع العام للمصاريف	مجموع مداخيل الحسابات الخصوصية (الإيداعات والإئتمانات)	مجموع مصاريف الحسابات الخصوصية (الإيداعات والإئتمانات)
2016	13 296 302 131,59	11 889 159 157,14	12 290 143 286,39	11 144 110 182,47
2017	13 716 390 603,21	12 424 924 056,30	12 983 489 373,99	11 685 204 538,86
2018	9 154 535 862,04	9 125 633 479,26	8 269 735 243,51	8 164 609 790,08
2019	14 610 351 693,84	13 841 091 975,06	13 518 999 504,33	12 616 522 244,53
2020	11 559 716 196,71	10 843 512 437,26	10 580 509 678,75	9 870 561 605,46
2021	12 536 122 793,34	11 981 897 628,11	11 409 664 567,92	10 861 836 832,79
2022 (إلى حدود غشت)	8 187 739 979,17	7 432 131 808,58	7 425 614 899,75	6 672 553 697,56

تقديم حساب التسيير:

تفعيلا للتعليمية المشتركة لتقديم حساب التسيير من طرف كتابة الضبط بمحاكم المملكة، ووفق ما هو محدد بالرسالة الدورية عدد 09/61 بتاريخ 25 مارس 2009، والرسالة الدورية عدد 1س/2/4 بتاريخ 09 يناير 2015، تم إيداع 178 حسابا برسم سنة 2021 الموافق لمجموع 3175 رزمة، وفيما يلي وضعية تقديم حساب التسيير من طرف كتابة الضبط حسب الدفعات:

السنوات	عدد الحسابات المقدمة	عدد الرزم المودعة	نسبة تطور عدد الحسابات المقدمة
2015	231	2130	-
2016	282	3563	22,08
2017	237	1883	-15,96
2018	136	1233	-42,62
2019	139	2118	2,21
2020	99	1120	-28,78
2021	178	3175	79,80
المجموع	1247	14177	-

تدبير ملفات المحاسبين العموميين ونوابهم:

في إطار تتبع وتدبير ملفات محاسبي محاكم المملكة ونوابهم خلال سنتي 2021 و2022، تم القيام بما يلي:

- إنجاز قرارات بتعيين المحاسبين العموميين ونوابهم، حيث بلغ، إلى حدود متم شهر يونيو 2022، مجموع عدد المحاسبين ونوابهم بالمحاكم النشيطة، 774 محاسبا ونائبا، بنسبة تمثيلية للنساء تفوق 25%.
- إنجاز ما يقارب 45 بطاقة نموذج توقيع الخاصة بالمحاسبين والمتعلقة بصندوق الإيداع والتدبير (31 بطاقة) وبمركز الشيكات البريدية (14 بطاقة)؛
- إنجاز لوائح محينة دوريا خاصة بتأمين المحاسبين العموميين ونوابهم؛
- تدبير بطاقات معلومات عن المحاسبين العموميين ونوابهم والمراكز المحاسبية والتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات بهذا الشأن؛
- تتبع محاضر أداء اليمين ومحاضر تسليم أشغال الحسابات والصناديق الخاصة بالمحاسبين والتنسيق مع مختلف المحاكم بهذا الخصوص؛
- تدبير إغلاق 50 مركزا من مراكز القضاة المقيمين التي تم إلغاءها بقرار وزير العدل رقم 3160.17 الصادر بتاريخ 03 يناير 2018.

5 - مواكبة وتتبع وحدات التبليغ والتحصيل

حرصت الوزارة على اتخاذ عدد من المبادرات والإجراءات التي تروم تتبع ومواكبة عمل الوحدات المكلفة بالتبليغ والتحصيل بمختلف محاكم المملكة، حيث تم في هذا الإطار اتخاذ الإجراءات التالية:

- تدبير وضعية الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل، حيث بلغ مجموع الموظفين المعهود إليهم القيام بالتبليغ والتحصيل وكذا تصفية الرسوم القضائية وصوائر المساعدة القضائية ما مجموعه 1592 موظفا قارا وبلغ عدد النساء المعينات بقرار بوحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة 442 موظفة من أصل 1592، بنسبة تفوق 27,7%؛
- توزيع الإعانات الخاصة لفائدة الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بالمحاكم، تفعيلا للمرسوم رقم 2.11.474 الصادر بتاريخ 14 شتنبر 2011، المتعلق بالإعانات الممنوحة لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، وذلك في إطار ربط التحفيز بالإنتاجية تشجيعا لمأموري كتابة الضبط على بذل مزيد من الجهد في عملية التحصيل؛

- تحسين ظروف العمل وتوفير الوسائل اللوجستيكية (السيارات النفعية، الدراجات النارية، الفضاء ...)، حيت تم خلال سنة 2022 التنسيق بين مديرية الميزانية والمراقبة ومديرية التجهيز وتدبير الممتلكات من أجل إنجاز صفقة لاقتناء 350 دراجة نارية توضع رهن إشارة وحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة الغير مستفيدة منها؛
- إعداد وتنزيل معجم مصطلحات تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط؛
- تنزيل دليل مساطر تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط؛
- مشروع دليل مساطر تحديد وتصفية المصاريف والصوائر والرسوم القضائية، حيث سيتم الانتهاء من إنجاز مسودته الأولى أواخر سنة 2022.

الباب الثاني
المشاريع المستقبلية برسم السنة المالية 2023

المحور الأول: على مستوى المخطط التشريعي

كما ستحرص وزارة العدل، خلال سنة 2023، على استكمال دراسة وإعداد مجموعة من مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المدرجة في المخطط التشريعي المذكور، ويتعلق الأمر بـ:

1- في المادة المدنية:

- تقييم تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة خلال الثمانية عشر سنة من التنزيل، في أفق إعداد تصور لمراجعة بعض المقتضيات التي تثير إشكالات في الواقع العملي؛
- إعداد الصيغة النهائية لمسودات مشاريع قوانين لباقي المهن القانونية والقضائية ويتعلق الأمر بـ: مهنة المحاماة، مهنة التوثيق، مهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم ومهنة الخبراء القضائيين؛
- مشروع قانون رقم 67.19 بمثابة مدونة الرسوم والمصاريف القضائية؛
- مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 31.18 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود والمتعلق بتنظيم ومسك السجل الوطني الإلكتروني للوكالات (الفصل 2-889 من القانون رقم 31.18)؛
- مشروع مرسوم رقم 2.18.833 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.725 الصادر في 8 مارس 2013 بتطبيق القانون رقم 32.09 المتعلق بمهنة التوثيق؛
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.89.511 صادر في 21 من شوال 1410
(16 ماي 1990) بمنح بذلة الجلسة لكتاب ضبط الجلسات؛
- مشروع مرسوم تعديل المرسوم رقم 2.11.473 بمثابة النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط؛
- إعداد النص التنظيمي الخاص بتحديد مهام واختصاصات المفتشية العامة للوزارة، كما نصت على ذلك المادة 100 من القانون رقم 38/15 المتعلق بالتنظيم القضائي والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.22.400 بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل؛

2- في المادة الجنائية:

- مشروع قانون رقم 10.16 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛
- مشروع قانون يتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج؛

- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة أو المصادرة والغرامات وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة؛
- مشروع مدونة حقوق الطفل؛
- مشروع قانون إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية؛
- مشروع قانون بمراجعة المادة 14 من مدونة المصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛
- مشروع قانون قضاة الاتصال؛
- مشروع تنميط مكاتب أدوات الاقتناع؛
- مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي.

المحور الثاني: على مستوى التأهيل وتحديث الإدارة القضائية

أولا: في مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة

التبادل الإلكتروني مع الإدارات والمؤسسات العمومية:

ستشتغل الوزارة على إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية للتبادل البيني للمعطيات والملفات بشكل آمن بين وزارة العدل ومختلف الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية (L'interopérabilité). وسيتم كمرحلة أولى تفعيل التبادل الإلكتروني مع الإدارات العمومية التالية:

- المديرية العامة للأمن الوطني؛
- الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- وزارة التجهيز والنقل.

منصات التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة:

سيتم التجهيز حاليا لإطلاق منصة إلكترونية خاصة بالعدول وخاصة بالخبراء القضائيين، لتسهيل التواصل عن بعد وتصريف الاجراءات مع هذه الفئات من مهنيي القضاء، ويتعلق الأمر أساسا بالتبليغات الإلكترونية وفتح إمكانية إيداع تقارير الخبراء وتحصيل أجرتها بطريقة إلكترونية وغيرها من الإجراءات التي يمكن القيام بها إلكترونيا.

منصة إلكترونية مشتركة لتتبع تنفيذ الأحكام على شركات التأمين:

تجاوزا للإشكاليات التي تعترض مسطرة تنفيذ الأحكام الصادرة ضد شركات التأمين وأشخاص القانون العام، وخاصة طول الإجراءات الإدارية والقضائية للحصول على التعويض المحكوم به، تعتزم الوزارة أن المنصة إحداث منصة إلكترونية مشتركة لتتبع الملفات المعروضة على القضاء ومدة تنفيذها، والتي من خلالها سيصبح تنفيذ الأحكام ضد شركات التأمين، إجراء وطنيا، بعد أن كان التنفيذ يتم فقط في الدار البيضاء ودون إنابة.

منصة إلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام في حق أشخاص القانون العام:

يروم هذا المشروع تتبع تنفيذ الأحكام الصادرة في إدارات الدولة، الجماعات المحلية المؤسسات العمومية وشركات الدولة.

تطبيق نقال لطلب الحصول على وثيقة الجنسية المغربية:

سيمكن هذا المشروع من تبسيط ورقمنة هذا الإجراء الإداري، من خلال تمكين المرتفق من تقديم طلب إصدار شهادة الجنسية إلكترونيا مع إرفاقه بكافة الوثائق المطلوبة دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المحكمة الابتدائية المختصة.

السجل العدلي الإلكتروني للأشخاص المعنويين والشركات:

بتنسيق مع مديرية الشؤون الجنائية، سيتم تجويد خدمات السجل العدلي الإلكتروني من خلال تمكين الشركات من تقديم طلبات مستخرج السجل العدلي والحصول على الوثائق المطلوبة إلكترونيا.

رقمنة السجلات بالمحاكم:

تشمل رقمنة السجلات بالمحاكم كمرحلة أولى، السجلات المرتبطة بالمجال الأسري والعقاري، حيث سيتم الاشتغال على بعض المحاكم النموذجية/أقسام قضاء الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار التدرج الزمني في معالجة الأرشيف إلكترونيا أي البدء بما هو رائج وحديث انطلاقا من السنة الحالية وصولا إلى أقدم الوثائق. في أفق تعميمه على كافة محاكم المملكة وعلى كافة أنواع السجلات والوثائق ورقمنة مساراتها وفتح المجال أمام المتقاضين وعموم للمواطنين الاطلاع عليها بشكل آني ومحين وطلب نسخ منها عبر الخط.

إعداد دراسة حول مشروع السوار الإلكتروني كأحد النظم العقابية المستحدثة للعقوبة السالبة للحرية؛

إعداد دراسة حول مشروع تحويل الأموال المحكومة عبر الحسابات البنكية لمستحقيها؛

إعداد دراسة حول تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد بطريقة إلكترونية.

<u>ثانيا</u>: في مجال تجويد المنظومة الإحصائية

ارتباطا بدور الوزارة في تعزيز حكامة البيانات ونشرها وإعداد نظام إحصائي حول أنشطة الوزارة والمحاكم كما تم التنصيص عليه في المرسوم الجديد رقم 2.22.400 بتحديد اختصاصات وزارة العدل، وفي إطار عملها على الرقي بالنظام المعلوماتي للوزارة للرفع من مستوى انتاج البيانات والمؤشرات الأساسية المساعدة على اتخاذ قرارات صائبة ومعللة في جميع المجالات المرتبطة باختصاصات المؤسسات الثلاثة المكونة لمنظومة العدالة من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة سيتم العمل على المشاريع التالية:

- تتبع أنشطة مختلف المحاكم وتحليل المعطيات الإحصائية المرتبطة بها؛
- تحيين لائحة المؤشرات الكفيلة بقياس مستوى نجاعة الإدارة القضائية؛
- تطوير آليات التوقع والنمذجة بوزارة العدل؛
- رصد وهندسة احتياجات الوزارة من البيانات والمؤشرات الإحصائية؛
- المساهمة في الرفع من جودة البيانات المنتجة من طرف وزارة العدل وكذا تطوير منظومة المعلومات اللازمة لتتبع مختلف مؤشرات النجاعة في تدبير الإدارة القضائية؛
- وضع لائحة المؤشرات لتتبع أثار القوانين الجديدة ومختلف الظواهر الاجتماعية المرتبطة بمجال العدالة.

<u>ثالثا</u>: في مجال تعزيز التواصل الرقمي

مشروع اليقظة الاعلامية:

يعد هذا المشروع أحد أهم المشاريع التي ستشتغل عليها الوزارة لقياس رجع الصدى لدى الرأي العام بصفة عامة وكل المعنيين بمنجزاتها. المشروع قائم على العمل بإحدى المقاربتين: اقتناء برمجية رقمية قادرة على استيعاب المواد الإعلامية المطلوبة ووضعها رهن طاقم بشري محترف لمعالجتها أو اللجوء لخدمة المناولة والتي ستتيح للوزارة الاستفادة من القنوات والمنابر الاعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي، باعتبار شركات المناولة تتوفر على إمكانيات لوجستيكية ضخمة ومؤهلات كبيرة مساعدة على جس نبض الرأي العام. والهدف بالنسبة للمقاربتين هو توسيع قاعدة الإنصات الأكثر للمواطن للتفاعل مع حاجياته، ومن تم التدخل للتجاوب مع متطلباته واستشراف ما هو أفضل من البرامج المناسبة.

مشروع الهوية البصرية للوزارة:

التوفر على هوية بصرية موحدة لوزارة العدل، تعتمد بمختلف دعائمها التواصلية، بما فيها الواجهات التابعة للوزارة. وتتجلى أهمية هذا المشروع في استحقاق الوزارة لتصميم خارجي يشكل علامة خاصة بها، تميزها عن غيرها وتساهم في مخاطبة الغير، داخليا وخارجيا. تم تنزيل هذا المشروع خلال سنة 2022، في انتظار إجراء تعديلات عليها خلال سنة 2023 وفق الهيكلة الجديدة لوزارة العدل التي تمت المصادقة عليها مؤخرا.

تعزيز حضور الوزارة بمواقع التواصل الاجتماعي:

خلال سنة 2022 عملت الوزارة جاهدة على تكثيف حضورها الكمي والنوعي للتفاعل مع المواطنين، وشرعت الوزارة لهذا الغرض على الاستعداد خلال سنة 2023 لترسيم صفحة الوزارة على الفاسبوك، وذلك من خلال وضع ميثاق بياني لهذه الصفحة كخطوة

أولى، وذلك بالنظر لأهمية التفاعل مع الشباب باعتباره المستخدم الأكبر الموجود على هذه المنصات والمؤثر فيها.

بالإضافة إلى العمل على تحديث قناة الوزارة على اليوتيوب، وكذلك التوجه إلى استعمال مواقع التواصل الالكتروني الأكثر انتشارا الآن كأنستغرام وتويتر، الاستعانة ب community management من أجل تدبير هذه المنصات.

التشوير بالأمازيغية:

تجاوبا مع المشروع الحكومي وكذلك تنزيلا لبنود الاتفاقية المبرمة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل ترسيم اللغة الأمازيغية، وتجاوبا مع مراسلة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة للاندماج في هذا الورش، سيتم إنهاء دراسة المشروع خلال سنة 2022 والشروع في إنجازه خلال سنة 2023 وذلك بمساعدة شركة متخصصة في المجال.

مشروع دليل التواصل العمومي:

العمل على وضع استراتيجية للتواصل المؤسساتي من خلال تحديد متطلبات التواصل العمومي، والآليات التي ينبني عليها.

مشروع دليل الهاتف:

هو مشروع تواصلي بامتياز، يروم وضع دليل محين وجامع لكل أرقام الهواتف للعاملين بالوزارة وكذا الشركاء، يتماشى مع الهيكلة الجديدة لوزارة العدل. مع الاستعانة بشركة متخصصة لوضع تصميم حديث وسهل يتناسب ومتطلبات الخدمة.

تدبير الوثائق والخزانات:

- التطوير المعلوماتي لتدبير الرصيد الوثائقي عن طريق اقتناء برنامج متطور لإدارة المكتبات؛
- مواصلة مجهودات إغناء الرصيد الوثائقي بمختلف المراجع والمجلات والدراسات المحينة والجديدة والمتنوعة المجالات، عن طريق إجراء سندات طلب أو صفقات موسعة، مراعاة للاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع مؤسسات علمية من قبيل الجامعة الدولية بالرباط، تلبية لحاجيات طلبتها وباحثيها؛
- إبراز المنتوج العلمي للوزارة والاهتمام بنشر إصدارات السادة قضاة وموظفي العدل.

المحور الثالث: على مستوى التعاون الدولي في مجال العدالة

أولا: على مستوى التعاون القضائي المتبادل في المادة المدنية

المهام المبرمجة	آجال التنفيذ
عقد وحضور أشغال اجتماع اللجنة الاستشارية المغربية الفرنسية في المادة المدنية	يحدد موعد الاجتماع باتفاق بين وزارتي العدل بكلا البلدين (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
عقد وحضور أشغال اجتماع اللجنة الاستشارية المغربية البلجيكية في المادة المدنية	يحدد موعد الاجتماع باتفاق بين وزارتي العدل بكلا البلدين (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
عقد و حضور أشغال اجتماع اللجنة الاستشارية المغربية الإسبانية في المادة المدنية	يحدد موعد الاجتماع باتفاق بين وزارتي العدل بكلا البلدين (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال اجتماع اللجنة القنصلية المغربية - المصرية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماع بالطريقة الدبلوماسية (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال اجتماع اللجنة المشتركة المغربية التونسية للشؤون القنصلية والاجتماعية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماع بالطريقة الدبلوماسية (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال اجتماع اللجنة المشتركة المغربية السعودية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماع بالطريقة الدبلوماسية (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال اجتماع اللجنة القنصلية المشتركة المغربية الكويتية للشؤون القنصلية والاجتماعية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماع بالطريقة الدبلوماسية (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال اجتماع اللجنة المشتركة المغربية الإماراتية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماع بالطريقة الدبلوماسية (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال اجتماع اللجنة المشتركة المغربية القطرية للشؤون القنصلية والاجتماعية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماع بالطريقة الدبلوماسية (تعقد الاجتماعات بالتناوب مرة في السنة بين البلدين)
حضور أشغال الاجتماعات التحضيرية لدورات اللجن المشتركة للشؤون القنصلية والاجتماعية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماعات التحضيرية عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
حضور أشغال الاجتماعات التحضيرية للجن العليا المشتركة	يتم تحديد موعد الاجتماعات التحضيرية عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
حضور أشغال المفاوضات المباشرة بين خبراء المملكة المغربية وبعض الدول من أجل التوصل إلى صيغ نهائية لمشاريع اتفاقيات للتعاون القضائي في المادة المدنية	يتم تحديد موعد عقد الاجتماعات بالطريقة الدبلوماسية
حضور أشغال اجتماعات مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص	يتم تحديد موعد الاجتماعات من طرف المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

ثانيا: على صعيد التعاون الثنائي:

- تعزيز علاقات التعاون الدولي مع الشركاء الدوليين الأوروبيين والأمريكيين والعرب ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تثمين برامج التعاون القائمة والبحث عن آفاق جديدة لها، بما يعزز مكانة عدالة بلادنا في الساحة الدولية؛

- تقوية الشراكة جنوب جنوب لا سيما في مجال رقمنة الإدارة القضائية؛
- دعم مبادرات الدبلوماسية المغربية.

على صعيد المؤسسات والمنظمات الدولية والجهوية:

مواكبة تنفيذ برامج التعاون مع كل من:

- يوروميد/ المرحلة الخامسة؛
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛
- مجلس أوروبا؛
- اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة؛
- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية AECID؛
- اليونيسكو؛
- الاتحاد الأوروبي في إطار زيادة تمويل المساعدة التكميلية لبرنامج الدعم الحالي لإصلاح قطاع العدل؛
- المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي؛
- الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
- اليونيسيف.

المحور الرابع: على مستوى تأهيل الموارد البشرية ودعم القدرات المؤسساتية والخدمات الاجتماعية

أولا: على مستوى الموارد البشرية:

خلال سنة 2023 تصبو الوزارة لتنفيذ برنامج طموح يهدف للانتقال خلال المرحلة المقبلة بتدبير الموارد البشرية من مرحلة التدبير الإداري لوضعيات الموظفين إلى التدبير المندمج للموارد البشرية واعتماد اليات التدبير التوقعي والتدبير بالكفاءات. ولتحقيق هذه الغاية سطرت الوزارة قائمة أولية بأهم المشاريع والأنشطة والإجراءات ذات الأولوية سيما بعد نقل تدبير وضعيات القضاة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية مما سيتيح تركيز الجهود على تطوير أنظمة وأدوات تدبير الموارد البشرية للوزارة.

إجرائيا ستتخذ الوزارة خلال السنة المقبلة الإجراءات التالية:

1- تنظيم مباريات التوظيف المعلن عنها برسم السنة المالية 2022 و2023 من خلال استغلال جميع المناصب المالية المتوفرة سواء المحدثة أو الشاغرة منها بحيث يقدر العدد الإجمالي للمناصب المرتقب شغورها بسبب الإحالة على التقاعد 167 منصبا ماليا بالإضافة إلى 200 منصب مالي مقترح إحداثها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

2- ترسيم الفوج 44 من الملحقين القضائيين والبالغ عددهم 150 ملحقا قضائيا وذلك بعد التوصل بالموافقة المولوية على مقترحات المجلس الأعلى بتعيينهم بالسلك القضائي ونقلهم بهذه الصفة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية ابتداء من ذات التاريخ.

3- تنفيذ المرسوم الجديد المتعلق بتنظيم واختصاصات وزارة العدل:

بمجرد صدور مرسوم تنظيم واختصاصات وزارة العدل وقرار وزير العدل المحدد لتأليف أقسام ومصالح الإدارة المركزية لوزارة العدل بالجريدة الرسمية ستشرع في تنفيذ مقتضيات المرسوم والقرار المشار إليهما وذلك من خلال إنجاز قرارات الانتقال إلى مقرات العمل الجديدة وتعيين المسؤولين الإداريين الجدد.

4- الإعلان عن كافة مناصب المسؤولية الشاغرة وتنظيم مقابلات الانتقاء بشأنها وتسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين المنتقين.

5- الإعلان عن دورة الانتقالات العادية برسم السنة 2023، وكذا دورات خاصة كلما تطلب الأمر ذلك والعمل على مواكبة وتتبع تنفيذها:

6- تنظيم المباريات المهنية لموظفي هيئة كتابة الضبط برسم السنة المالية 2023:

تبعا للاتفاق المبرم مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع على إثر جلسات الحوار القطاعي المنعقدة خلال سنة 2022 ستقوم الوزارة بالإعلان عن تنظيم المباريات المهنية والتي أتفق على تخصيص 700 منصب مالي بناء على الإحصاء الذي أنجز لحاملي الشواهد المخولة للترقي إلى درجة أعلى ضمن درجات أطر هيئة كتابة الضبط والتي سيحدد توزيعها حسب الدرجات لاحقا.

7- تنظيم مباراة التوظيف الخاصة بالفوج 47 من الملحقين القضائيين والتي من المرتقب أن يخصص لها 300 منصبا ماليا خلال سنة 2023.

8- تنفيذ القرارات المجسدة للترقية في الدرجة بالاختيار وعن طريق امتحان الكفاءة المهنية والترقية في الرتبة الاستثنائية وفي الرتب العادية والترسيم برسم سنة 2022.

9- تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة كتابة الضبط وهيئة المهندسين برسم السنة المالية 2023.

10- حصر جداول الترسيم برسم سنة 2023 وعرضها على اللجان الإدارية المتساوة الأعضاء المحلية قصد البت فيها.

11- حصر لوائح الترقية في الدرجة بالاختيار ولوائح الترقية في الرتبة الاستثنائية ولوائح الترقية في الرتبة برسم السنة المالية 2023 وعرضها على اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة قصد البت فيها.

12- العمل على تدبير مختلف الوضعيات الإدارية للموظفين (استيداع - إلحاق - رهن الإشارة - رخص مرضية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد - زواج - طلاق - ازدياد الابن - تقاعد حد السن - التقاعد النسبي)؛
13- العمل على تعديل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط وإدراج المشروع ضمن سياق المخطط التشريعي للوزارة لسنة 2023:
14- تتبع تنفيذ برامج التكوين برسم سنة 2023 بتنسيق مع المؤسسة المعهد إليها تكوين موظفي وزارة العدل.
15- برمجة أنشطة تكوينية لتأهيل الرأسمال البشري قصد الانخراط في أوراش التحديث والمشاريع القطاعية.
16- الاستمرار في الانخراط والاستفادة من برنامج أوراش سيما وأن الوزارة توصلت بطلبات جديدة من مصالح كتابة الضبط بالمحاكم تتعلق بإمدادها بعناصر جديدة لتدعيم الموارد البشرية المخصصة لتنفيذ الأوراش المفتوحة بالمحاكم والمحددة بالبرنامج الحكومي.
17- مواكبة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي القضائي للمملكة.
18- إعداد مشروع مدونة السلوك والأخلاقيات الخاصة بكتابة الضبط والمصادقة عليها وتعميمها.
19- تتبع تنزيل واستغلال النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية للوظيفة العمومية على مستوى الوزارة.
20- استمرار الوزارة في تنزيل السياسة الرامية إلى الانخراط في دعم المحاكم ومصالح الوزارة بأعوان للقيام بمهام التوجيه والإرشاد للمرتفقين الناطقين بالأمازيغية بتنسيق مع مصالح وزارة الإنتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.
21- إنجاز دراسة حول توصيف المخالفات المهنية والعقوبات التأديبية.
22- برمجة جولات الحوار القطاعي على أربع جولات شهر مارس يونيو وشتنبر ودجنبر 2023.
23- إتمام مشروع مرجعية الوظائف والكفاءات.
24- تنفيذ برامج المراقبة وتقييم الأداء برسم سنة 2023.
25- استكمال برنامج التكوين الخاص بتنزيل مشاريع التحول الرقمي.

26- تتبع تنفيذ برامج التكوين الأساسي والتأهيلي والمستمر لوزارة العدل.
27- تنزيل مشروع النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية SIRH-AP للوظيفة العمومية على مستوى وزارة العدل.
28- استكمال مشروع رقمنة الملفات الإدارية.

ثانيا: على مستوى مساعدي القضاء

على مستوى المباريات والامتحانات:

- تنظيم الاختبارات الشفوية للامتحان المهني للمتمرنين للانخراط في مهنة التوثيق دورة دجنبر 2022؛
- تنظيم مباراة ولوج مهنة المفوضين القضائيين؛
- تنظيم الامتحان المهني للمتمرنين لولوج مهنة التوثيق دورة دجنبر 2023؛
- تنظيم مباراة التراجمة المقبولين لدى المحاكم.

ثالثا: على مستوى البرامج التكوينية المبرمجة خلال سنة 2023

1) تكوين القضاة والملحقين القضائيين:

تكوين الملحقين القضائيين:

الفوج 45 للملحقين القضائيين:

يتعلق الأمر بأعضاء الفوج 45 للملحقين القضائيين الذين التحقوا بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 06 ماي 2022؛ وسيتم استكمال تكوينهم خلال سنة 2023، ويبلغ عددهم 252 ملحقة وملحقا قضائيا ومستمعي عدالة موزعين كما يلي:

- 250 ملحقة وملحقا قضائيا؛
- 2 مستمعي عدالة أجانب من دولة اليمن ينتمون لهذا الفوج تنفيذا لاتفاقيات التعاون الموقعة في الموضوع.

الفوج 46 للملحقين القضائيين:

يتعلق الأمر بأعضاء الفوج 46 للملحقين القضائيين الذين سيشرعون في اجتياز مباراة توظيف الملحقين القضائيين بتاريخ 30 أكتوبر 2022؛ والبالغ عددهم 250 ملحقة وملحقا قضائيا، علما أن العدد مرشح للارتفاع في حالة التحاق الملحقين القضائيين العسكريين ومستمعي العدالة بالفوج.

أ - التكوين المتخصص:

يستهدف هذا النوع من التكوين تنظيم دورات تكوينية وتأطيرية للقضاة المعينين من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو في إطار الجمعيات العمومية بالمحاكم لممارسة بعض المهام (قضاة التوثيق، رؤساء أقسام قضاء الأسرة، قضاة الأحداث، قضاة تطبيق العقوبات، قضاة التنفيذ، ....).

تحديد عدد المستفيدين من برنامج التكوين وعدد الدورات التكوينية رهين بنتائج دورتي المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2022 ونتائج الجمعيات العامة المنعقدة بمختلف محاكم المملكة خلال شهر دجنبر من سنة 2022.

ب - التكوين التأهيلي:

يستفيد من هذا التكوين المسؤولون القضائيون اللذين عينوا في مناصب المسؤولية بالمحاكم لأول مرة أو القضاة المعينون لتولي مهام النيابة عن المسؤولين القضائيين، حيث يستفيدون من تكوين في الإدارة القضائية يروم إلى تمكينهم من آليات وضوابط التسيير الإداري والقضائي للمحاكم.

تحديد عدد المستفيدين من برنامج التكوين رهين بنتائج دورتي المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2022.

ج - تكوين المكونين:

يستفيد من هذه الدورة المبرمجة على مدى ثلاثة أيام، المؤطرون الملتحقون حديثا بالمعهد، والذين لم يسبق لهم الاستفادة من دورات تكوين المكونين، وهو ما يعادل 24 ساعة تأطير.

2) البرامج التكوينية المبرمجة خلال سنة 2023:

- **التكوين الأساسي:** مرتبط بعدد المناصب المالية التي ستعلن عنها وزارة العدل برسم سنة 2023؛
- **التكوين المستمر**: 5028 مستفيد من 211 حلقة أو دورة تكوينية؛ أي ما يقارب 1688 ساعة تأطير؛ مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الوسائل التي تتيح اعتماد التكوينات عن بعد؛
- **التكوين التأهيلي:** المسؤولون الإداريون الجدد (المعطيات مرتبطة بعدد مناصب المسؤولية الشاغرة التي ستعلن عنها وزارة العدل)؛ تكوين كل من الموظفين الناجحين في المباريات الخاصة بالإدماج والموظفين الناجحين في المباريات المهنية (المعطيات مرتبطة بعدد المناصب المالية التي ستعلن عنها وزارة العدل)؛
- **تكوين المكونين:** ستنظم 4 دورات تكوينية لفائدة 60 مكونا لمدة 4 أيام على الأقل أي ما يقارب 128 ساعة تأطير؛
- **التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية**: سيستفيد 210 موظفا وموظفة من دورتين تكوينيتين لمدة أسبوعين وهو ما يقارب 80 ساعة تأطير (ينظم هذا التكوين بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل).

التكوين الأساسي للمفوضين القضائيين خلال سنة 2023

من المرتقب أن يلتحق خلال سنة 2023 فوج جديد للمفوضين القضائيين المتمرنين يضم 500 متمرنا، وسيمتد هذا التكوين خلال نفس السنة، ويبقى ذلك رهين بتنظيم مباراة الولوج من طرف وزارة العدل.

كما يعمل المعهد بناء على اتفاقيات مصادق عليها من طرف المجلس الإداري على دعم وتطوير الأداء المهني لمساعدي القضاء الممارسين الذي لا يدخل تكوينهم الأساسي ضمن اختصاصه، ويتعلق الأمر بالمحامين والموثقين والخبراء القضائيين.

وفي أفق سنة 2023:

يحرص المعهد العالي للقضاء على إعداد برامج عمل بشكل منتظم لتنزيل مختلف الاتفاقيات السارية المفعول. وفي هذا السياق، سيستمر المعهد في التعاون مع المعاهد والمؤسسات والمنظمات التالية:

- المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا: خلال سنة 2023، سيتم استقبال 4 مستمعي عدالة وكاتبة ضبط فرنسيين للاطلاع على التنظيم القضائي المغربي والعمل بالمحاكم، بالإضافة الى مشاركة قاضيان من متفوقي الفوج 42 في دورة تكوينية بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا وبعض المحاكم للاطلاع على القضاء الفرنسي.
- مجلس أوروبا في إطار برنامج Help: سيواصل المعهد التعاون مع برنامج Help عن طريق تنظيم دورات تكوينية لفائدة الملحقين القضائيين والقضاة في مجال حقوق الانسان وفي مجال الجريمة المعلوماتية.
- مجلس أوروبا، برنامج Cyber sud: سينظم المعهد في إطار هذا البرنامج دورات لتكوين المكونين في مجال الجريمة الإلكترونية.
- الوكالة الأوروبية للجوء: سيعمل المعهد على تنظيم دورات لتكوين المكونين في القانون الدولي للاجئين.
- المفوضية السامية للاجئين: دورات تكوينية في قانون اللجوء لفائدة الملحقين القضائيين والقضاة
- الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي والتنمية Aecid والسفارة الاسبانية: في إطار هذه الشراكة سيواصل المعهد تكوين المكونين والقضاة في مجال مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.
- برنامج "حماية" مع منظمة UNICEF: دورات لتكوين المكونين وحصص اختبارية مع الملحقين القضائيين في مادة حقوق الطفل.
- الشبكة الأوروعربية: مشاركة قضاة من المعهد في دورات تكوينية وندوات وأيام دراسية حول مواضيع مختلفة وذات الاهتمام المشترك، اعتبارا أن المعهد عضو في هذه الشبكة.
- الشبكة الأوروبية للمكونين القضائيين: مشاركة قضاة من المعهد في دورات تكوينية في مجال الجريمة المعلوماتية.

- المركز العربي للأبحاث القانونية والقضائية: حضور القضاة المكونين بالمعهد في الندوات والتكوينات والاجتماعات التي سيعقدها المركز في 2023.

ومن المبرمج خلال سنة 2023:

دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الأجنبية:

- استقبال المعهد لمستمعي عدالة من المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا وكتاب الضبط من المدرسة الوطنية لكتاب الضبط بفرنسا (تغطية تكاليف التنقل الداخلي)؛
- المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان: وقعت مذكرة تفاهم خلال 2019: سيقوم المعهد بتغطية تكاليف المبيت والتغذية والتنقل الداخلي بالنسبة لـ 20 قاض من سلطنة عمان؛
- سيتم التوقيع على اتفاقية تعاون مع المدرسة العليا للقضاء بإيطاليا في الاشهر المقبلة، (تغطية تكاليف التنقل الداخلي والتغذية)؛
- توفير الوسائل والمعدات اللوجيستيكية لإنجاح التكوينات و اللقاءات مع الشركاء الأجانب كمنظمة ENABEL البلجيكية، الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي AECID والسفارة الإسبانية بالمملكة المغربية، منظمة UNICEF، برنامج Euromed Justice ...
- اعتماد التكوين عن بعد مع عدة شركاء أجانب كبرنامج HELP وبرنامج Cybersud في إطار التعاون مع مجلس أوروبا...
- دعم انفتاح المعهد على المعاهد والمؤسسات الوطنية: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛ معهد الشرطة؛ بورصة الدار البيضاء؛ معهد الدرك الملكي؛ الأمانة العامة للحكومة؛ وزارة التجهيز والماء.
- دعم الخزانة بمنشورات ومطبوعات:
- تعزيز الخزانة بالمؤلفات والوثائق؛
- طبع ونشر منشورات المعهد: دليل العدل المتمرن في مسائل الزواج والطلاق وفي المادة العقارية، دليل مكوني العدول المتمرنين في التحفيظ والحقوق العينية، الكتاب البيداغوجي لتكوين العدل المتمرن، الكتاب البيداغوجي للمفوض القضائي المتمرن catalogue التكوين لفائدة الغير، التكوين الأساسي والمستمر للقضاة وكتاب الضبط، مجلة "الملحق القضائي"، كتيب الخزانة...؛
- الاشتراكات: الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنسية (المغربية عبر النت وFINATEC مطبوع) والمجلات باللغة الفرنسية، منتوجات REMALD؛
- طلب استشارة تقنية لتهيئ charte graphique والتي ستمكن من اعتماد هوية بصرية خاصة بالمعهد، وقد تم إعداد دفتر التحملات وسيتم طلب العروض؛
- إنجاز دفتر تحملات خاص بإنشاء موقع للتواصل الداخلي INTRANET ؛

- اقتناء جهاز ضد سرقة الكتب (système anti-vol).

رابعا: على مستوى تحسين الخدمات الاجتماعية

- الاستمرار في تدبير خدمة الحجز والتنسيق مع إدارة المركبات الاصطيافية؛
- تنظيم المخيم الصيفي لفائدة الأطفال برسم سنة 2023؛
- الاستمرار في تنظيم الرحلات الدينية والدولية لفائدة منخرطي المؤسسة وذويهم؛
- مواصلة تنظيم أنشطة ثقافية وترفيهية ورياضية لفائدة منخرطي المؤسسة وذويهم؛
- تدبير دور الحضانة التي تم إنشاؤها والمزمع تعميمها بمجموعة من محاكم المملكة؛
- تنظيم رحلة ثقافية لفائدة أطفال المنخرطين؛
- عقد اتفاقيات شراكة مع بعض الفنادق السياحية للحصول على سعر تفضيلي؛
- عقد اتفاقيات شراكة مع بعض المركبات الرياضية للاستفادة من خدماتها بأسعار تفضيلية.

على مستوى المشاريع الاستثمارية:

المشاريع	الحصة	التكلفة التقديرية
مشروع بناء و تهيئة مركب الرباط	الحصة 2	11 700 000.00
	الحصة 3	14 300 000.00
	الحصة 4	23 400 000.00
	الحصة 5	2 600 000.00
مشروع بناء مركب العيون	حصة فريدة	57 000 000.00
تهيئة مكاتب الاستقبال بالإدارة المركزية	حصة فريدة	700 000.00
إعادة تهيئة المسبح الخارجي و الملعب بمركب مراكش	حصة فريدة	1 500 000.00
تهيئة و تركيب شرفات اقامات كابو نكرو	حصة فريدة	2 000 000.00
تهيئة مركب الاصطياف بتيط مليل	حصة فريدة	5 000 000.00
تهيئة مركب الاصطياف بمارتيل	حصة فريدة	500 000.00
تجهيزات مركب الاصطياف بفاس	حصة فريدة	2 500 000.00
تجهيزات مركب الاصطياف بالسعيدية	حصة فريدة	10 000 000.00
تجهيزات مركب الاصطياف بتيط مليل	حصة فريدة	400 000.00
تجهيزات مركب الاصطياف بمارتيل	حصة فريدة	200 000.00

2- مشاريع تهيئة وتجهيز دور الحضانة:

مقر المشروع	تكلفة التهيئة	تكلفة التجهيزات
مقر وزارة العدل	-	200.000,00
المحكمة الابتدائية بالخميسات	-	120.000,00
المحكمة الابتدائية بتمارة	-	120.000,00

المحكمة الابتدائية بأصيلة	700.000,00	300.000,00
المحكمة الابتدائية بتاوريرت	-	150.000,00
محكمة الاستئناف بالدار البيضاء	-	300.000,00
المحكمة الابتدائية بالجديدة	-	120.000,00
مركب الاصطياف بمراكش	700.000,00	300.000,00
مركب الاصطياف بأكادير	700.000,00	300.000,00
مجموع تكلفة التجهيز حوالي1.910.000,00 مجموع تكلفة التهيئة2.100.000,00		

3- مشاريع تجهيز فضاءات التمريض:

مقر المشروع	تكلفة التجهيزات
بمحاكم الاستئناف لوزارة العدل	التكلفة المالية التقديرية لتجهيز فضاء واحد: 35.500,00 درهم.
مجموع تكلفة التجهيز حوالي 781.000,00	

المحور الخامس: على مستوى تعزيز البنية التحتية للمحاكم

مشاريع في طور الإنجاز

	اسم المشروع
1	بناء قصر العدالة بفاس
2	بناء قاعة الندوات بقصر العدالة بفاس
3	تهيئة مركز الحفظ بسلا
4	تتمة بناء المركز القضائي بتمنار
5	بناء المحكمة الابتدائية بسيدي افني
6	تهيئة المحكمة الإدارية بأكادير
7	بناء المحكمة الابتدائية بمكناس
8	بناء المركز القضائي بأحفير
9	بناء المحكمة الابتدائية بجرادة
10	بناء قسم قضاء الأسرة بين سليمان
11	بناء المركز القضائي بأزمور
12	تتمة مشروع توسعة المحكمة الابتدائية بعين السبع
13	تكملة بناء المحكمة الابتدائية و قسم قضاء الأسرة ببيوكرى

14	تكملة بناء قسم قضاء الأسرة بوزان
15	بناء المحكمة الابتدائية بالحاجب
16	تهيئة المحكمة الإدارية بالدار البيضاء
17	تهيئة المحكمة الابتدائية المدنية بآنفا
18	إعادة بناء المحكمة الابتدائية بالعيون
19	تتمة بناء المركز القضائي بغفساي
20	تهيئة المقر القديم للمحكمة الابتدائية بطنجة
21	بناء قسم قضاء الأسرة بسلا
22	تهيئة محكمة الاستئناف بآسفي
23	تتمة بناء المركز القضائي بحد أولاد فرج
24	تتمة بناء المركز القضائي بتافرانت

مشاريع في طور الإنجاز

	اسم المشروع
1	أشغال المساكة بالمحاكم الابتدائية بصفرو وميسور
2	اقتناء و تركيب ستائر بمحكمة الإستئناف بتطوان
3	أشغال تهيئة الشبكة الكهربائية للمحكمة الابتدائية ومحكمة قضاء الأسرة بجرسيف
4	تهيئة محكمة الاستئناف بالحسيمة
5	تهيئة المحكمة الابتدائية بالحسيمة
6	أشغال تهيئة المحكمة الاجتماعية بالدارالبيضاء
7	تهيئة قسم قضاء الأسرة بالجديدة
8	أشغال تهيئة محكمة الاستئناف التجارية والمحكمة التجارية والمحكمة الابتدائية الزجرية بعين السبع الدار البيضاء
9	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بسيدي سليمان
10	أشغال تهيئة محكمة الاستئناف بالقنيطرة
11	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم
12	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بالقنيطرة

13	تهيئة المحكمة الابتدائية بسلا
14	تهيئة بناية المحكمة الابتدائية بوزان والمركز القضائي بتروال
15	أشغال تجديد مساكة الأسطح بالمحكمة الابتدائية بأزيلال
16	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بإنزكان
17	أشغال المساكة بمركز القاضي المقيم بباب برد
18	صفقة تقوية و تهيئة بناية المحكمة الإبتدائية بشفشاون
19	اقتناء وتثبيت المكيفات الهوائية لفائدة الدائرة القضائية ببني ملال

مشاريع في طور الدراسة

1- البناء

المديرية الفرعية	اسم المشروع
العيون	بناء المديرية الفرعية بالعيون
	بناء المركز القضائي ببئر كندوز
	بناء المحكمة الإدارية بالعيون
	بناء المحكمة التجارية بالعيون
	بناء محكمة الاستئناف بالداخلة
	بناء المحكمة الإدارية بالداخلة
	بناء المحكمة التجارية بالداخلة
كلميم	مشروع بناء المحكمة الابتدائية باسا الزاك
	بناء المركز القضائي بتاغجيجت
أكادير	بناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتارودانت
	بناء قصر العدالة بانزكان
	بناء المركز الجهوي للحفظ بتارودانت
	بناء المركز القضائي بأولاد برحيل
	بناء المركز القضائي بتالوين
	بناء المركز القضائي بتافنكولت
	بناء المركز القضائي بتافراوت

	بناء المركز القضائي بإيغرم
مراكش	بناء المركز القضائي بأمزميز
	بناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتحناوت
	بناء المركز القضائي بصخور الرحامنة
	بناء قصر العدالة بمراكش
آسفي	تهيئة وتوسعة المحكمة الابتدائية بأسفي
سطات	تهيئة قسم قضاء الأسرة بين احمد

المديرية الفرعية	اسم المشروع
بني ملال	بناء محكمة الاستئناف ببني ملال
	بناء المركز القضائي بمريرت
	بناء المركز القضائي بواويزغت
	بناء محكمة ابتدائية بسوق السبت ولاد النمة
	بناء المركز القضائي تاكزيرت
	بناء المركز القضائي تكلفت
الرباط	صفقة تكملة المعهد الجديد بتيكنوبوليس
	إعادة بناء محكمة النقض
	بناء المحكمة الابتدائية بتيفلت
	بناء قسم قضاء الأسرة بتمارة
	تهيئة مقر الوزارة
الدار البيضاء	بناء قصر العدالة للدار البيضاء بزناتة
	بناء المحكمة الابتدائية بالمحمدية
	بناء المحكمة الابتدائية بوزنيقة
مكناس	بناء المركز القضائي بإفران
القنيطرة	بناء المحكمة الابتدائية مشروع بلقصيري
	قسم قضاء الأسرة بالقنيطرة
فاس	بناء قسم قضاء الأسرة بصفرو

	بناء المركز القضائي بولمان
وجدة	بناء المركز القضائي فكيك
	بناء المركز القضائي بالعيون الشرقية
الرشيدية	بناء المحكمة الابتدائية ميدلت
	بناء قسم قضاء الأسرة بالرشيدية
	بناء المركز القضائي بإملشيل
الناظور	بناء محكمة ابتدائية بالناظور
	بناء المركز القضائي بميضار
	بناء المحكمة الابتدائية الدريوش
	بناء المركز القضائي بزايو
الحسيمة	بناء المركز القضائي بكتامة
	بناء المحكمة الابتدائية بتاركيست

المديرية الفرعية	اسم المشروع
طنجة	بناء محكمة الاستئناف بطنجة
	بناء المحكمة الإدارية بطنجة
تطوان	بناء المتحف الوطني للعدالة
	بناء المركز القضائي موقريصات
	بناء المركز القضائي بواد لاو
	بناء المحكمة الابتدائية بالفنيدق
الجديدة	بناء محكمة ابتدائية بسيدي بنور
	بناء المركز القضائي بير الجديد
خريبكة	بناء قسم قضاء الأسرة بأبي الجعد

مشاريع في طور الدراسة
2- التهيئة والتركيب والصيانة

المديرية الفرعية	اسم المشروع
العيون	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية ببوجدور
	أشغال تهيئة محكمة الاستئناف بالعيون (الطابق تحت أرضي والطابق الأرضي والطابق الأول)
أكادير	أشغال تهيئة محكمة الاستئناف بأكادير
	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بتزنيت
	أشغال تهيئة المركز القضائي بآيت باها
مراكش	اقتناء وتركيب وتشغيل مكيفات الهواء لفائدة قاعات الجلسات بالمحكمة الابتدائية بمراكش وبقصر العدالة بمراكش
	أشغال المساكة وتهيئة بعض الفضاءات بالمحكمة الابتدائية الزجرية بمراكش
	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بابن جرير
	أشغال تهيئة المديرية الفرعية الإقليمية بمحكمة الاستئناف بمراكش (مقر الضرائب)
	أشغال إصلاح وترميم بنايات الدائرة القضائية بمراكش
سطات	أشغال تأهيل وإصلاح مركز الحفظ بالمحكمة الابتدائية بسطات
	أشغال إصلاح و تأهيل المقرات التقنية لخوادم لفائدة محكمة الاستئناف وابتدائية سطات
	أشغال إعادة تهيئة قاعات الجلسات بمحكمة الاستئناف
بني ملال	أشغال صيانة وتهيئة محاكم الدائرة الاستئنافية ببني ملال
	أشغال تهيئة محكمة الاستئناف ببني ملال
الدار البيضاء	تهيئة المحكمة الإدارية بالدار البيضاء
	تهيئة الطابقين الثالث والرابع للبناية الإدارية التابعة للدائرة القضائية للدار البيضاء المتواجدة بزاوية شارع الجيش الملكي وزنقة سميحة
	أشغال تهيئة وإصلاح المرافق الصحية و تجديد المساكة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء (البناية القديمة)
	اقتناء تثبيت وتشغيل المكيفات الهوائية
الرباط	تهيئة مركز القضائي بتيداس
مكناس	إصلاح وصيانة المحكمة الابتدائية بآزرو
	تهيئة مركز الحفظ بمكناس

	إصلاح وصيانة مركز القاضي المقيم بمولاي إدريس زرهون
	إصلاح وصيانة مركز القاضي المقيم بالحاجب
	إصلاح وصيانة المحكمة التجارية والإدارية بمكناس
	إصلاح وصيانة محكمة الاستئناف بمكناس
القنيطرة	أشغال تهيئة المديرية الفرعية الإقليمية
	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بمشروع بلقصيري (أشغال المساكة) وقسم قضاء الأسرة بسيدي قاسم (أشغال مختلفة)
فاس	أشغال تهيئة المحكمة الإبتدائية بفاس
	أشغال تهيئة المحكمة التجارية بفاس
	أشغال تهيئة محكمة الاستئناف بفاس
ورزازات	أشغال مساكة المحكمة الابتدائية بورزازات وزاكورة (البناية القديمة)
	أشغال تهيئة بنايات الدائرة القضائية بورززات
	اقتناء وتركيب مكيفات هوائية
وجدة	أشغال تهيئة محكمة قضاء الأسرة بوجدة
	اقتناء وتثبيت مكيفات هوائية لفائدة محاكم الدائرة القضائية بوجدة
	أشغال تأهيل نظام إشعار بالحرائق لمحاكم الدائرة القضائية بوجدة
	أشغال تركيب أنظمة استشعار لحرائق للمحكمة الابتدائية بجرسيف ومحكمة قضاء الأسرة بجرسيف والمركز القضائي بدبدو والمركز القضائي بعين بني مطهر
	أشغال التهيئة للمديرية الفرعية لدى محكمة الاستئناف بوجدة
الرشيدية	تهيئة نظام التكييف بمحكمة الاستئناف بالرشدية
	تجديد مساكة محكمة الاستئناف
الناظور	أشغال تهيئة المحكمة الابتدائية بالناظور ومحكمة الاستئناف
	أشغال تهيئة المركز القضائي بتمسمان بودينار
	أشغال تهيئة المركز الجهوي للحفظ بزايو
طنجة	أشغال التهيئة بالمديرية الفرعية الإقليمية (البناية القديمة لقسم قضاء الأسرة)
	أشغال إعادة تأهيل أنظمة رصد ومكافحة الحرائق لفائدة محاكم الدائرة القضائية لطنجة
	أشغال تهيئة مرآب السيارات (التغطية) بالمحاكم التابعة لمحكمة الاستئناف بطنجة
	أشغال الصباغة بالمحكمة الابتدائية بالقصر الكبير

	أشغال المساكة بالمركز الجهوي للحفظ بطنجة
تطوان	أشغال تأهيل نظام إشعار بالحرائق لمحكمة الاستئناف بتطوان والمحكمة الابتدائية بوزان
	أشغال تغيير المصاعد المعطلة بمحكمة الاستئناف بتطوان
تازة	أشغال تهيئة وإعادة تأهيل محكمة الاستئناف بتازة وتركيب مولدات كهربائية بمحكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية بتازة
	أشغال تهيئة وإعادة تأهيل بناية المركز القضائي بأكنول
الجديدة	أشغال تهيئة المديرية الفرعية
	تهيئة مكاتب الأمامية بقصر العدالة بالجديدة
خريبكة	تركيب نظام الوقاية من الحرائق وإصلاح النظام المعطل بخريبكة

على مستوى تدبير الأرشيف:

- إحداث لجنة الأرشيف القضائي ولجان أرشيف المحاكم؛
- إحداث لجنة أرشيف وزارة العدل واللجنة المركزية واللجان الجهوية للحفظ؛
- التحضير لعقد اجتماعات اللجان المذكورة أعلاه؛
- إبرام صفقة من أجل اقتناء علب حفظ الأرشيف؛
- تزويد مستودع الحفظ بسلا والمركز الجهوي للحفظ بالعيون بآلات إتلاف الوثائق (Professionnel) على غرار باقي المراكز؛
- تزويد المراكز الجهوية للحفظ بالرافعات لتسهيل عملية الحفظ؛
- إنجاز دراسة حول إمكانية توسعة بنايات المراكز الجهوية للحفظ؛
- الانخراط في مشروع رقمنة المراكز الجهوية للحفظ.

<u>المحور السادس</u>: <u>على مستوى البرمجة الميزانياتية والتحصيل وحسابات المحاكم</u>

- إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2024-2026 ومشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2024؛
- إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2024 وتقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2022؛
- عقد الحوارات التدبيرية برسم السنة المالية 2023؛
- إعداد البرامج التوقعية للنفقات برسم السنة المالية 2023؛
- الحرص على اعتماد الحكامة في تنفيذ الميزانية وتوجيهها للنفقات ذات الأولوية؛
- تطوير برنامج معلوماتي لتتبع نجاعة الأداء بالوزارة؛

- المراقبة والتتبع الميداني لما يقارب 120 محكمة من خلال البرنامج السنوي المسطر في الموضوع برسم سنة 2023، وذلك بتنسيق مع المفتشية العامة للوزارة؛
- اعتماد نظام التحويل الإلكتروني للأموال؛
- رقمنة إجراءات تدبير شعب المحجوزات بالمحاكم؛
- التحويل الإلكتروني من حساب مصفي أدوات الاقتناع إلى حسابات المحاكم؛
- إعداد دليل الإجراءات والمساطر الخاص بمكاتب الحسابات والصندوق؛
- إعداد دليل الإجراءات والمساطر الخاص بشعب المحجوزات؛
- مواصلة تعميم أجهزة محطات الدفع الإلكتروني "TPE" بصناديق محاكم المملكة؛
- اعتماد التحصيل الإلكتروني عن قرب TPE/REP؛
- اعتماد الأداء الإلكتروني للتعرضات على مطلب التحفيظ لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- اعتماد المنصة الالكترونية لتدبير المصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛
- إعداد مشروع دليل مساطر تحديد وتصفية المصاريف والصوائر والرسوم كإطار منهجي وتقني يوضع رهن إشارة مكتب الحسابات والصندوق ووحدة التبليغ والتحصيل بالمحاكم، في شكل وثيقة تتضمن تعليمات دقيقة وواضحة عن كافة الإجراءات والآليات المعتمدة في المواضيع المرتبطة بتحديد الرسوم القضائية، وتصفية صوائر المساعدة القضائية والرسوم القضائية التكميلية والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛
- مواصلة التنسيق مع الخزينة العامة للمملكة من أجل الإسراع في إنجاز التعليمية المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية في الجانب المرتبط بتحصيل الديون العمومية من طرف كتابة الضبط؛
- إنجاز تعليمية مشتركة بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية حول التقديم اللامادي لحساب التسيير من طرف محاسبي محاكم المملكة، بهدف تعزيز تبادل الوثائق والمستندات إلكترونيا والحد من حجم الوثائق الورقية المتبادلة بما يحقق اختزال الوقت والجهد والتكلفة المالية فضلا عن الانخراط في مشروع المحكمة الرقمية؛
- استكمال مشروع مراجعة مطبوعات وسجلات وحدة التبليغ والتحصيل؛
- تكثيف الدورات التكوينية في الجانب المحاسباتي المرتبط بالتصفية لفائدة الموظفين العاملين بمكاتب تصفية المصاريف والصوائر والرسوم بوحدات التبليغ والتحصيل بمختلف محاكم المملكة؛
- تنزيل هيكلة وحدات التبليغ والتحصيل بالمحاكم ومراكز القضاة المقيمين الجديدة؛
- تنزيل مشروع لوحات القيادة المتعلقة بالتبليغ والتحصيل؛

- مواصلة توفير الوسائل اللوجستيكية الضرورية وخاصة الدراجات النارية بالنسبة لـ 10 دوائر قضائية متبقية؛
- مواصلة الزيارات الميدانية لتتبع ومواكبة وتقييم الأداء بمكاتب وحدات التبليغ والتحصيل من خلال اعتماد برنامج سنوي بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية، وذلك من أجل الوقوف على الإشكاليات التي تعيق منظومة التحصيل والمساهمة في حلها، إلى جانب إبراز وتعزيز بعض الوسائل المتاحة الناجعة والممارسات الفضلى التي تنهجها المحاكم فيما يخص تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

الاعتمادات المالية المفتوحة بمشروع قانون المالية 2023

المناصب المالية:

تم تخصيص 500 منصبا ماليا للوزارة (300 منصبا مخصصا للملحقين القضائيين و200 منصبا مخصصا للموظفين بما فيها 150 منصبا لقضاء الأسرة) بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

الاعتمادات المفتوحة:

مكونات الميزانية		مشروع قانون المالية لسنة 2023
ميزانية التسيير	فصل الموظفين	3 175 472 000,00
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	322 528 000,00 (بما فيها 50 مليون درهم لدعم قضاء الأسرة)
ميزانية الاستثمار		- اعتمادات الأداء: 222 490 000,00 (منها 32 مليون مخصصة لدعم قضاء الاسرة) - اعتمادات الالتزام: 263 000 000,00 (منها 63 مليون مخصصة لدعم قضاء الأسرة)
الصندوق الخاص لدعم المحاكم		400 000 000,00
صندوق التكافل العائلي		160 000 000,00

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم حصيلة منجزات وزارة العدل خلال سنة 2022 والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2023.

وإنني إذ أقدم أمامكم هذه الحصيلة، فإن ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية خلال سنة 2022، يجعلنا نستشرف المستقبل بكل ثبات وعزم وتفاؤل، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح منظومة العدالة التي تضمنها البرنامج الحكومي، والذي حظي بعناية بالغة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مسترشدين في ذلك بالتوجيهات الملكية النيرة لجلالته أعزه الله وبالمرجعيات الدستورية والحقوقية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

الميزانية الفرعية

لوزارة العدل برسم سنة 2023

كلمة السيد وزير العدل
لتقديم حصيلة العمل السنوية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

السيد الرئيس المحترم

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون

انسجاما مع استراتيجية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى تطوير منهجية التفاعل الدولي والإقليمي للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعمل على الدفاع عن المكتسبات الوطنية في هذا الباب، والنهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية ذات الصلة، وتجويد مقاربات تتبع إعمال حقوق الانسان وإدماجها في الخطط والبرامج الجهوية وفي السياسات العمومية.

عملت المندوبية الوزارية على دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية لحقوق الانسان، وحرصت على ضمان احترام الالتزامات الدولية لبلادنا وتعزيز التفاعل مع آليات المراقبة الاممية، من خلال الإشراف هذه السنة على الاعداد لفحص تقريرين وطنيين، ويتعلق الأمر بالتقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي سيتم فحصه شهر نونبر 2022. والتقرير الوطني الجامع للتقريرين الخامس والسادس حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي تعمل المندوبية الوزارية، تبعا لتوجيهات السيد رئيس الحكومة، على إعداد خارطة الطريق لتنفيذ توصياته الختامية.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت المندوبية الوزارية مسار إعداد التقارير الوطنية، ويتعلق الأمر بالتقرير الوطني الخامس حول إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب، والتقرير الوطني الثاني حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذي سيتم تقديمه الى اللجنة المعنية خلال شهر نونبر من هذه السنة.

وقد شمل التفاعل مع الآليات الدولية كذلك تنسيق إعداد الردود والتوضيحات بشأن الشكايات والبلاغات الفردية المتعلقة بادعاءات التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان المعروضة على الهيئات الأممية.

ويلزم التأكيد هنا أنه رغم الجهود المبذولة على مستوى تطوير المقاربة وتحسين الأجوبة التي تقدمها بلادنا بخصوص الشكايات الفردية فإنه وللأسف مازلنا نتلقى قرارات وآراء وملاحظات من الآليات الأممية المختصة بهذا الشأن، والتي تعود في بعض الحالات الى نواقص تشريعية تهم المنظومة الجنائية وفي حالات أخرى يكون سببها ممارسات فردية، وهو ما يستغله خصوم بلادنا للمس بصورتها الحقوقية الدولية، ولهذا فإننا مدعوين جميعا للتعاون لمعالجة هذه الخصاصات والتصدي للخروقات ولا شك أن دور البرلمان حيوي في هذا المجال.

كما أعدت المندوبية الوزارية أجوبة عن استبيانات وطلبات للمعلومات والمساهمات صادرة عن منظمات وهيئات أممية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والخبراء المستقلين والمقررين الخاصين وفرق العمل الموضوعاتية.

وفي هذا الشأن، يلزم التذكير أن التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية ما زال يطرح بعض التحديات التي ينبغي رفعها لاسيما بعد تزايد التوظيف السياسي لتقاريرها ومواقفها. وهو ما يستلزم تطوير المقاربات الكفيلة باستمرار التفاعل مع المنظمات الجادة وذات مصداقية والتصدي لكل الادعاءات التي تحاول النيل من مكتسبات بلادنا في مجال حقوق الانسان والديمقراطية.

وينبغي التأكيد هنا على الأدوار الريادية التي يمكن أن يلعبها البرلمان على مستوى الدبلوماسية الحقوقية من خلال تأمين المشاركة البرلمانية الدائمة في دورات مجلس حقوق الإنسان، وفي آلية الاستعراض الدوري الشامل، وفي المنتديات الدولية لحقوق الإنسان وضمان حضور ممثلي البرلمان اثناء عملية فحص التقارير الوطنية.

ونظرا للأدوار الهامة التي تلعبها الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في مراقبة الوفاء بالالتزامات الدولية، استأنفت المندوبية الوزارية، بعد أزمة الجائحة، مسار التنسيق والتشاور بشأن استقبال البعض منها كالمقرر الخاص المعني بالحق في الحصول على مياه الشرب والمقررة الخاصة المعنية بالجدام والمقرر الخاص المعني

ببيئة سليمة وآلية الخبراء بشأن الحق في التنمية والمقرر الخاص بالفقر المدقع للقيام بزيارة ميدانية لبلدنا خلال سنة 2022، للوقوف على الجهود والتحديات في المجالات المرتبطة بولايتهم.

وقد تعززت هذه الدينامية في التفاعل مع الاليات الدولية لحقوق الانسان بإيداع بلادنا وثائق الانضمام خلال سنة 2022، الى كل من البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. وبانتخاب بلدنا عضوا بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك للفترة الممتدة من 2023 -2025. وهو ما يعكس التزامها الراسخ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعمها للمجلس وآلياته واستعداده للمساهمة في الجهود الجماعية لتعزيز عمل وفعالية هذه المؤسسة.

كما أسهمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في تعزيز الحضور الوطني في المحافل الدولية والاقليمية والمحطات الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان، ولاسيما تنسيق المشاركة الوطنية في الدورات الثلاث لمجلس حقوق الإنسان المنظمة خلال سنة 2022، سواء ما تعلق منها بالمشاركة في الجزء رفيع المستوى أو توفير المعلومات والمعطيات الكفيلة بإنجاح المشاركة الوطنية أو تنظيم أنشطة موازية بجنيف بغرض التعريف بالتجربة المغربية والمكتسبات الوطنية والأوراش الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان، كان أخرها لقاء موازيا نوعيا حول موضوع: إشراك الفاعلين الترابيين في إعمال توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل.

حضرات السيدات والسادة المحترمين

تنفيذا لسياستها المتعلقة بالنهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، أطلقت المندوبية الوزارية مبادرة المؤتمر العلمي الجامعي لحقوق الانسان كفضاء ثقافي خالص يساهم في تطوير المعرفة والخبرة الحقوقية. وتعمل حاليا على استثمار

نتائج هذه المبادرة من خلال إبرام شراكات مع مختلف الجامعات والمعاهد والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

وتماشيا مع توجهها في الدفاع عن المكتسبات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، أصدرت المندوبية الوزارية التقرير الأساس حول حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية الذي قدم صورة مفصلة في ضوء الإرادة العليا للدولة عن تدبير بلادنا لقضية الصحراء مع المنتظم الدولي، والمنجزات في مجال حقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية. كما أصدرت تقرير الاستعراض الخاص، الذي يعد وثيقة تقييمية وتواصلية بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان.

وبشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، نظمت المندوبية الوزارية ندوة رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى الخامسة لخطة عمل القادة والفاعلين الدينيين في منع التحريض على العنف الذي قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية، بهدف إعطاء دينامية ونفس جديدين ل"خطة عمل فاس"

وتنفيذا للبرنامج الحكومي، حرصت المندوبية الوزارية على تنسيق ورش تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، وعملت على تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي إطار تفاعلها مع المنظومة العربية لحقوق الانسان قامت المندوبية الوزارية بإعداد مشروع الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي تم اعتماده من طرف مجلس جامعة الدول العربية خلال هذه السنة.

كما واصلت المندوبية خلال سنة 2022 تنفيذ اتفاقيات شراكة مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة

إن تعزيز التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال حقوق الانسان يقتضي إيلاء العناية اللازمة لتقاريرها ومذكراتها باعتبارها قوة اقتراحية وشريكا أساسيا في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

وفي هذا السياق، واستحضارا للمقاربة التشاركية التي دأبت عليها المندوبية الوزارية في إعداد التقارير الوطنية، ساهمت 634 جمعية بالجهات الاثنا عشر للمملكة في اللقاءات التشاورية بخصوص إعداد التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة لآلية الاستعراض الدوري الشامل، والتقرير الوطني الثاني حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما دعمت مشاركة العديد من الجمعيات العاملة في مجال حقوق الانسان في الدورة القبلية لآلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الانسان خلال شهر غشت 2022 لتقديم تقاريرها الموازية والترافع حول توصياتها.

تلكم حضرات السيدات والسادة أبرز الإنجازات والأنشطة التي أشرفت عليها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان خلال السنة الجارية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⴱⵔⵔⵉⵎ ⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⵜⴰⵣⵔⴼⴰⵏⵜ

عرض السيد وزير العدل

بمناسبة تقديم الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

برسم سنة 2023

21 نونبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله؛
السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛
حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛
حضرات السيدات والسادة الافاضل؛

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام لجنتكم الموقرة، لأعرض على أنظاركم سياق ومرتكزات ومكونات مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2023.

وعيا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية بدقة المرحلة، التي تستوجب استغلال جميع الهوامش لتجاوز الأزمات المتتالية والمتعددة الأبعاد التي شهدتها بلادنا، والتي انعكست سلبا على المجالين الاجتماعي والاقتصادي، والحد من تداعياتها. يواصل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، جهوده الرامية إلى تعزيز دور القضاء في المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا، وتشجيع مناخ الأعمال، وضمان استقرار الأوضاع الاجتماعية بالحرص على حماية الحقوق والحريات، إلى جانب تكريس استقلاله المؤسساتي الذي سيمكنه لا محالة، من الاضطلاع بكل أدواره الدستورية على الوجه المطلوب.

وفي هذا الصدد، تبنى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أول مخطط استراتيجي، عن الفترة الممتدة من 2021 إلى 2026، يرتكز على سبع توجهات كبرى، ترمي أساسا إلى وضع رؤية واضحة لآفاقه المستقبلية، من خلال عدة أوراش حدد عددها في **45** ورشا، خصصت لتنفيذها، مصفوفة من الإجراءات، بلغ عددها **163** إجراء.

ويتجلى بوضوح من خلال تفاصيل المخطط الاستراتيجي السالف الذكر، أنه يصب في اتجاه دعم قدرات المجلس المؤسساتية، وتطوير دوره التحسيسي والتأطيري، المندرج في باب تخليق العدالة، إلى جانب تقوية تدخله في دعم وحماية استقلال السلطة القضائية، والمساهمة في الارتقاء بمنظومة العدالة عموما ببلادنا.

وفي هذا الإطار، تم في مرحلة أولية، العمل على تنفيذ وتنزيل **(49)** إجراء تكتسي طابعا استعجاليا، تتعلق أساسا بالتأهيل المؤسساتي للمجلس، خاصة ما يرتبط بتعديل التنظيم الهيكلي لهذا الأخير، لجعله من جهة يستوعب كافة مهامه الدستورية، بغاية المساهمة في برامج النجاعة القضائية، في نطاق اختصاصاته القضائية العامة، ومن جهة أخرى الاستجابة للمقتضيات القانونية الجديدة، المتعلقة بتنظيم المفتشية العامة للشؤون القضائية، التي تروم الإسهام في مشروع تخليق وإصلاح القضاء.

وفي نفس السياق، وتنفيذا للإجراء **69** من المخطط الاستراتيجي للمجلس، الرامي إلى تمكينه من تدبير الوضعيات الإدارية والمالية للقضاة، دعما لاستقلالية السلطة القضائية، تم الاتفاق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل على نقل اختصاصات قسم القضاة من هذه الأخيرة إلى المجلس.

وعلى صعيد آخر، وتفعيلا للمقتضى الدستوري المتعلق بتعاون السلط فيما بينها، وتجسيدا للتنسيق الجيد في مجال الإدارة القضائية، عرفت أول دورة برسم الولاية الثانية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (2022 – 2026)، حضور السيد الوزير المكلف بالعدل بتاريخ 24 ماي 2022، للاجتماع الأسبوعي للمجلس، وذلك وفقا لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة 54 من القانون التنظيمي للمجلس، حيث ألقى سيادته بهذه المناسبة عرضا شاملا حول الحصيلة الأولية، في

مجال تدبير الإدارة القضائية، وما تعتزم الوزارة القيام به من مبادرات، تندرج في مسار تنزيل مشاريع الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، ولا سيما في مجال الخدمات الإدارية وتعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذه المنظومة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بعد هذا التقديم، اسمحوا لي أن أعرض على أنظاركم، ملخصا بحصيلة عمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إلى حدود اختتام دورته العادية الأولى برسم سنة 2022، على أن نبسط مضمون مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023، ثُم نختم هذا العرض بالخطوط العريضة لبرنامج عمله وآفاقه المستقبلية.

أولا: حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2022:

I. على مستوى أشغال المجلس

تطبيقا لمقتضيات الفصل 116 من الدستور والمادة 57 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمادة 6 من نظامه الداخلي، عقد المجلس دورته الأولى العادية برسم سنة 2022، حيث أسفرت أشغالها التي اختتمت بتاريخ 27 يوليوز 2022، على النتائج التالية:

- ترقية **631** قاضيا إلى درجة أعلى برسم سنة 2021، أي بنسبة 95,17 %، منهم 123 تمت ترقيتهم إلى الدرجة الاستثنائية، و 06 تمت ترقيتهم إلى الدرجة الأولى، و 502 تمت ترقيتهم إلى الدرجة الثانية؛
- ترقية جميع القضاة المسجلين بلائحة الأهلية للترقي في الرتبة برسم سنة 2021، البالغ عددهم **1663** قاضيا؛
- نقل **43** قاض وقاضية بناء على طلبهم أو للالتحاق بالأزواج أو لسد الخصاص بمحاكم أخرى، أو رعيا لما اقتضته المصلحة القضائية؛
- نقل **13** قاضيا، إثر تكليفهم بمهام في درجة أعلى من درجتهم؛
- رفع حالات التنافي عن **10** قضاة، بنقلهم من المحاكم التي يعملون بها إلى محاكم أخرى؛

- تعيين **79** مسؤولا قضائيا بعدد من محاكم المملكة، بنسبة 35 % من مجموع مهام المسؤولية القضائية؛
- تعيين **137** نائبا للمسؤولين القضائيين بعدد من محاكم المملكة؛
- تعيين ما مجموعه **491** قاض وقاضية، للقيام ببعض المهام القضائية، ويتعلق الأمر بمهام التحقيق، وقضاء الأحداث وتطبيق العقوبات والتوثيق وشؤون القاصرين وقضاء الأسرة؛
- إعفاء **11** قاضيا من بعض المهام؛
- إصدار **19** مقررا تأديبيا، بعد استيفاء جميع الإجراءات المسطرية المنصوص عليها قانونا، تراوحت بين الإنذار والتوبيخ والإقصاء المؤقت عن العمل، والإحالة إلى التقاعد الحتمي والعزل؛
- التصريح ببراءة خمسة **(5)** قضاة من المنسوب إليهم.

II. على مستوى التخليق وتحسين الأداء القضائي:

في سياق تخليق الحقل القضائي، وإعمالا لمقتضيات المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبناء على تعليمات الرئيس المنتدب، توصلت المفتشية العامة للشؤون القضائية، إلى حدود 20 يوليوز 2022، بـــ 141 تكليفا بإجراء بحث، وتسجيل ملف واحد مخلف عن سنة 2018، وملف واحد عن سنة 2019، وستة (06) ملفات عن سنة 2020، إضافة لستة وثلاثين (36) ملفا عن سنة 2021، ليكون مجموع ما راج من الملفات 185 ملفا، أنجز منها 109 ملفا، أي بنسبة إنجاز بلغت 59 %.

1 - التفتيش القضائي المركزي:

بلغ عدد المحاكم التي تم تفقدها في إطار برنامج التفتيش القضائي المركزي للمحاكم، ابتداء من مطلع يناير 2022 إلى غاية 20 يوليوز من نفس السنة، عشرون (20) محكمة، أُنجزت على إثرها أربعة (04) تقارير نهائية، تم رفعها إلى السيد الرئيس المنتدب، فيما لازالت أربعة (04) تقارير في انتظار تعقيب المسؤولين القضائيين عن المحاكم موضوع التفتيش، طبقا لمقتضيات الفقرتين الأولى والثانية من المادة 14 من القانون المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية. وقد توصلت المفتشية العامة للشؤون القضائية بأربع (04) تعقيبات عن مشاريع تقارير في طور الدراسة وإعداد التقرير النهائي، فيما لازالت ثمانية (8) مشاريع تقارير في طور الإنجاز.

2 - التفتيش القضائي اللامركزي:

بلغ عدد البطائق المنجزة من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية، ابتداء من مطلع يناير إلى غاية 20 يوليوز من سنة 2022، 32 بطاقة تحليلية منها 29 تخص تقارير برنامج التفتيش اللامركزي لسنة 2021، و 03 بطاقات تحليلية عن برنامج سنة 2022، فيما لازال 55 تقريرا في طور الدراسة، منها 27 عن برنامج سنة 2021، و 28 تقريرا تخص برنامج سنة 2022.

3 - معالجة الشكايات:

ورد على المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إلى حدود 20 يوليوز 2022، ما مجموعه **3840** شكاية، تمت معالجة **2813** شكاية، فيما لازالت **1027** شكاية قيد الدراسة.

III. على مستوى إبداء الرأي:

أبدى المجلس رأيه بشأن عدة مشاريع قوانين ومراسيم، نذكر منها:

- مشروع رقمنة الإجراءات القضائية؛
- مشروع قانون المسطرة الجنائية؛
- مشروع قانون المسطرة المدنية،
- مشروع القانون المتعلق بإحداث وكالة وطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والـمُصَادَرَة،
- مشروعا تعديل القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبالنظام الأساسي للقضاة؛
- مشروع قانون حول تنظيم مراكز حماية الطفولة، متوصل به من وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- مشروع مرسوم متوصَّل به مِنَ الأمانة العامة للحكومة، يتعلق بتطبيق القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية؛
- مشروع مرسوم حول تنظيم مباراة الملحقين القضائيين ومدة تكوينهم وطريقة انتقاء المترشحين وشروط المشاركة في المباراة؛
- إبداء الرأي حول تصور وزارة العدل، في موضوع ملاءمة الخريطة القضائية مع التقطيع الجهوي الإداري للمملكة؛
- إبداء الرأي حول تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن التدبير الإداري والمالي للمحاكم.

IV. على مستوى التواصل:

في إطار النهوض بواجب تفاعل المجلس مع محيطه القضائي والمهني، وتعميماً للمعطيات ذات الطابع القضائي أو المؤسساتي أو الإداري، المرتبطة بتصريف الأعمال بمختلف المحاكم.

وتكريساً للتواصل التنظيمي مع مسؤولي المحاكم، في صيغة توجيهات أو لطلب معلومات أو إحصائيات، أو لتعريف القضاة بمقتضيات قانونية قائمة أو جديدة، أو بدخول اتفاقيات ثنائية أو دولية حيز التنفيذ، إلى غير ذلك من محاور الاهتمام وأوجه العمل ذات الصلة، أصدَر المجلس 39 دورية، تجلى أهمها فيما يلي:

- دورية في موضوع مكافحة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير؛
- دورية في شأن معالجة بعض الإشكالات المرتبطة بعملية تبليغ الطيات القضائية بالخارج؛
- دورية حول الزيارات القضائية للمؤسسات السجنية ومراكز إيداع الأحداث والإحصائيات ذات الصلة؛
- دورية تهم استجماع الأحكام والقرارات القضائية المرتبطة بالقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ودورية حول الأحكام والقرارات المرتبطة بالقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
- القرارات والأحكام القضائية الصادرة في مواجهة جرائم الفساد المالي؛
- دورية تهم الإحصائيات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر؛
- دورية حول مأسسة التعاون والتنسيق بين المؤسسة القضائية ومؤسسة إدارة الجمارك في مجال ضبط المخالفات الجمركية.

8

وقام المجلس في نفس السياق، بإحاطة المحاكم علماً بدخول اتفاقيتين للتعاون القضائي وبروتوكولين اختياريين في مجال حقوق الإنسان حيز النفاذ، ويتعلق الأمر بكل من:

- اتفاقية التعاون القضائي وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية؛
- اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين الحكومة المغربية وحكومة دولة قطر؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

هذا فضلا عن إصدار الدورية الثلاثية المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل، حول تنظيم استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج خلال عطلتهم السنوية، والحرص على تهييئ كافة الظروف الملائمة لهم، وإيلاء عناية خاصة لقضاياهم ولمعالجة شكاياتهم، وتقديم الخدمات لهم على الوجه المطلوب.

V. على مستوى الدراسات والتقارير:

أعد المجلس في هذا الصدد مجموعة من الدراسات والتقارير، نذكر منها:

- التقرير العام الخاص بنشاط المجلس عن دورته العادية الأولى من ولايته الثانية (2022 – 2026)، وفق مقتضى المادة 61 من قانونه التنظيمي؛
- تقرير موضوعاتي حول " تشخيص واقع التبليغ القضائي بمحاكم المملكة"؛ (المادة 108 من القانون التنظيمي للمجلس)؛
- تقرير موضوعاتي حول موضوع: " دعوى ثبوت الزوجية بين النص القانوني والواقع العملي"؛

- تقرير موضوعاتي حول "مدونة الأسرة بعد 18 سنة من التطبيق: الواقع ومتطلبات التغيير".

VI. على مستوى التعاون القضائي والشراكة:

تكريسا لسياسة انفتاح المجلس الأعلى للسلطة القضائية على محيطِه، والتي أكد عليها في مخططه الاستراتيجي، ومُساهَمةً منه في تطوير منظومة العدالة ببلادنا، وتعزيزاً لمختلف أوجه الشراكة والتعاون الدولي والوطني، شارك هذا الأخير في العديد من التظاهرات الوطنية والندوات الدولية والملتقيات الإقليمية، ووقع على اتفاقيات تعاون وتوأمة، نورد منها ما يلي:

- استضافة وفود عن بعض المؤسسات الوطنية كمجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات والأكاديمية المغربية للدراسات الديبلوماسية والمدرسة الوطنية للإدارة.
- استقبال وفد برلماني من دولة البيرو بمدينة الداخلة، على هامش تنظيم المؤتمر الدولي حول "الاستثمار ورهانات التنمية" خلال الفترة الممتدة، من 8 إلى 10 مارس2022؛
- إبرام اتفاقية تعاون وتفاهم بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبين المحكمة العليا بجمهورية النمسا، تمَّ التوقيع عليها بتاريخ 21 مارس2022؛
- استئناف اتفاقية التوأمة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الأعلى للعدالة ببلجيكا، بتاريخ 19 ماي2022؛
- التوقيع على خطاب النوايا بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، بتاريخ 7 يونيو 2022، على هامش الندوة الإقليمية التي نُظِّمت بالرباط، بشراكة بين الطرفين، من 07 إلى 09 يونيو2022، في موضوع "دور القضاء في تعزيز حرية التعبير في المنطقة العربية".

ثانيا: مشروع ميزانية المجلس:

تماشيا مع التوجهات العامة المضمنة بمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 16/ 2022 بتاريخ 3 غشت 2022، بشأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي جعلت من ضمن أولوياتها، الرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني، حيث يضطلع القضاء بدور محوري في تحقيق الأمن القضائي، واستقرار الأوضاع الاجتماعية، من خلال حماية الحريات الجماعية والفردية، ومساهمته في مشروع إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر عبر الانخراط في مسلسل التحول الرقمي، الذي يهدف أساسا إلى تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية والرفع من جودتها، ومن خلالها الخدمات القضائية.

وفق هذا الإطار، تم إعداد مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، برسم سنة 2023، والذي نعرض تفاصيله كالآتي:

I: ميزانية التسيير

1. فصل الموظفين:

استنادا إلى الاتفاق الذي تم بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل، الذي سيتم بموجبه نقل اختصاص تدبير الوضعيات المالية والإدارية لقضاة المملكة، من الوزارة المذكورة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تفعيلا للإجراء 69 من مخططه الاستراتيجي. يُقترح تخصيص اعتمادات مالية في إطار هذا الفصل بمبلغ 2 670 963 000,00 درهم، برسم السنة المذكورة، تخصص لتغطية النفقات المتعلقة بأجور القضاة والعاملين بالمجلس وتعويضات أعضاء المجلس.

2. فصل المعدات والنفقات المختلفة:

بلغ مجموع الاعتمادات المالية المقترحة في إطار فصل المعدات والنفقات المختلفة، برسم السنة المالية 2023، ما مجموعه 263 080 000,00 درهم، موزعة بين مبلغ 150 000 000,00 درهم، لفائدة رئاسة النيابة العامة، ومبلغ 113 080 000,00 درهم، لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

II: ميزانية الاستثمار

بلغ مجموع الاعتمادات المالية المقترحة في إطار ميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2023، ما مجموعه 224 200 000,00 درهم، توزعت ما بين مبلغ 113 000 000,00 درهم، لفائدة رئاسة النيابة العامة، ومبلغ 111 200 000,00 درهم، لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

ثالثا: الآفاق المستقبلية:

في إطار مواصلة الأوراش الداعمة لاستقلال السلطة القضائية، يعتزم المجلس، تنفيذ الإجراءات المسطرة في مخططه الاستراتيجي، الذي يغطي الفترة (2021-2026)، علاوة على مشاريع أخرى مواكبة لها، نبسطها كما يلي:

- **على المستوى الاستراتيجي:**

- إعادة هيكلة قسم القضاة، على إثر نقله إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وملاءمة اختصاصاته مع الهياكل التنظيمية الحالية للمجلس، ودعمه بالموارد البشرية والتجهيزات اللازمة؛
- مواصلة بناء وتجهيز مركز الأرشيف واللوجستيك التابع للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

12

- مواصلة مسطرة إعادة تخصيص البناية الحالية للمجلس، ويتعلق الأمر بمشروع توسعة محكمة النقض سابقا؛
- إعداد تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2022؛
- مراجعة الاتفاقية المبرمة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والخزينة العامة للمملكة، بشأن تدبير أجور قضاة المملكة والعاملين بالمجلس؛
- إعداد مشروع اتفاقية مع الخزينة العامة للمملكة بخصوص التكوين التخصصي لفائدة العاملين بالمجلس، خاصة في مجال التدبير المالي والمحاسباتي؛
- وضع تنظيم هيكلي للمفتشية العامة للشؤون القضائية، ضمن التنظيم الهيكلي العام للمجلس؛
- تعزيز علاقة المجلس مع الهيئات التمثيلية لمساعدي القضاء والمهن القضائية؛
- إحداث بنيات إدارية جديدة تناط بها مهمة تتبع الأداء القضائي وتقييم النجاعة؛
- وضع استراتيجية خاصة بالتواصل المؤسساتي للمجلس؛
- تكوين ناطقين رسميين باسم المحاكم؛
- تخصيص مكتب للواجهة بالمجلس لاستقبال المتقاضين، من أجل تعزيز ثقة المواطنين في القضاء.

- **على مستوى التخليق:**

  - تنظيم ندوات ودورات تحسيسية لفائدة القضاة والمسؤولين القضائيين، حول مدونة الأخلاقيات القضائية؛
  - وضع إطار لاتفاقية الشراكة بين المجلس والجمعيات المهنية للقضاة؛
  - دعم الشراكة مع الجمعيات المهنية لنشر القيم الأخلاقية بين القضاة.

- **على مستوى التحديث:**

  - تطوير النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الوضعية المهنية للقضاة؛
  - تفعيل منظومة التدبير التوقعي للأعداد والوظائف والكفاءات؛
  - تمكين القضاة والمسؤولين القضائيين من الاستفادة عن بعد من الخدمات التالية:
    - تحيين المعلومات الشخصية للقضاة؛
    - ملء وإرسال تقارير التقييم من طرف المسؤولين القضائيين؛
    - تقديم طلبات الانتقال؛
    - تضمين الرخص المرضية والإدارية والاستثنائية من طرف المسؤولين القضائيين؛
    - تدبير طلبات التقاعد بعد الأخذ بعين الاعتبار رأي القاضي وموقف المسؤول المباشر.
  - العمل على تطوير منصة إلكترونية تساعد مسؤولي المجلس على اتخاذ القرارات والحصول على رؤية واضحة حول المشاكل التي تواجهها المحاكم.

- **على مستوى تثمين الموارد البشرية**

  - المساهمة في تعديل القانون المنظم للمعهد العالي للقضاء؛
  - إصدار مدونة السلوك والأخلاقيات الخاصة بالعاملين بالمجلس والتعريف بها؛
  - إعداد دلائل لمرجعية الوظائف والكفاءات لكافة العاملين بالمجلس؛

- برمجة دورات تكوينية لفائدة القضاة بحسب الحاجيات المعبر عنها، بتنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمعهد العالي للقضاء والمسؤولين القضائيين؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المسؤولين القضائيين في موضوع تقنيات وضوابط تقييم أداء القضاة.

* * * * * * * * * * * * * * *

السيد الرئيس المحترم، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون

كان هذا عرضا موجزا لحصيلة عمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2022، ومشروع ميزانيته برسم سنة 2023، وآفاق عمله المستقبلية.

وإننا على يقين بأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، سيجد الدعم والمساندة من السلطة التشريعية، حتى يتمكن من القيام بمهامه الدستورية من خلال تنزيل وتنفيذ الأوراش المسطرة في مخططه الاستراتيجي (2022-2026).

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حــــــول

مشروع الميزانية الفرعــية للأمانة العامة للحكومة

= برسم السنة الماليـة 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد حجوي الأمين العام للحكومة، الذي ألقى عرضا مفصلا أبرز من خلاله أن دراسة هذا المشروع تشكل فرصة سانحة للتعبير المشترك عن انشغالات المؤسستين، وتقاسم الأفكار والمقترحات الكفيلة بتطوير منظومتنا القانونية وتجويدها، باعتبارها إطارا مرجعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تسعى بلادنا إلى إدراكها تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار، واعتبارا للدور الأفقي الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة في مواكبة المبادرات الإصلاحية للقطاعات الوزارية وللحكومة برمتها في المجالين التشريعي والتنظيمي، تطرق السيد الوزير في محور أول، لأهم المستجدات المرتبطة بحصيلة النشاط التشريعي والتنظيمي للحكومة خلال هذه السنة، والتي تميزت بالغنى والتنوع، وطالت في مجملها قضايا جوهرية، مستوحاة من توجيهات جلالة الملك محمد السادس

نصره الله وأيده، ومستقاة أيضا من مضامين البرنامج الحكومي، التي ستتبلور بمقتضى السياسات العمومية، والتشريعات التي تشكل دعامة أساسية لها، وعلى هذا الأساس تم التداول فيما مجموعه 183 نصا قانونيا في مختلف المجالات، همت بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية، المجال الاجتماعي، والاستثماري، والمنافسة، والعدل، والمجال الفلاحي، ودعم الأحزاب السياسية وتمكين المرأة، وإعادة النظر في منظومة الصفقات العمومية، فيما بلغ معدل تفاعل الحكومة مع المبادرات التشريعية ما نسبته 12 %، وهي نسبة تفوق النسبة العالمية التي تناهز 10 % حيث تمت الموافقة على 12 مقترح من بين 144 مقترح قانون.

كما استعرض في محور ثان، مستوى تقدم البرامج والمشاريع الرامية إلى تحديث وتطوير مؤسسة الأمانة العامة للحكومة، في ضوء إستراتيجية متكاملة، التي تم عرض خطوطها العريضة أمام اللجنة الموقرة السنة الماضية، بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لهذا القطاع.

واختتم السيد الأمين العام للحكومة عرضه بمحور ثالث خصص لتقديم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية التي خصص لها برسم سنة 2023 ، والتي تبلغ 133.603.000درهم، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  الموظفون و الأعوان: 95.709.000,00 درهم؛
  المعدات و النفقات المختلفة: 27.541.000,00 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 10.353.000,00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار المناقشة العامة لمشروع هذه الميزانية الفرعية ثمن السيدات والسادة المستشارون العرض القيم الذي تقدم به السيد الأمين العام للحكومة، والذي يعكس بحق المجهودات الحثيثة والعمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة بمختلف مديرياتها، وذلك بالنظر للدور الاستراتيجي الذي يلعبه هذا القطاع في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة.

ونوه المتدخلون بمستوى الخبرة والدقة الذي تتميز به الأمانة العامة للحكومة في مجال صناعة وصياغة التشريع وتجويده، وبالتدابير المتخذة لتعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، ومن جهة أخرى، أكد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة مراجعة إستراتيجية ومنهجية التعاطي الحكومي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، على أساس تبني مقاربة شمولية جديدة، تمكن من التفاعل والنقاش الإيجابي البناء، ابتغاء خلق دينامية تشريعية جديدة، ستفضي لا محالة إلى الرفع من المساهمة التشريعية البرلمانية، وهذا يمثل إحدى المداخل الكبرى لتطوير المشهد البرلماني الوطني.

وفي خضم مناقشة مضامين ومحاور مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، تم إبداء عدة استفسارات وملاحظات واقتراحات، وهي كالآتي:

- ✓ الدعوة إلى إبرام اتفاقية تعاون حول القضايا ذات الاهتمام التشريعي المشترك بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة، وتمكين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من زيارة مصالح الأمانة العامة للحكومة، للوقوف عن كثب على مختلف الأنشطة التي تقوم بها؛
- ✓ تحيين الترسانة القانونية الوطنية، لجعلها متلائمة مع المبادئ والأحكام الدستورية، والمواثيق الدولية المصادق عليها، خاصة في ظل الرهانات التي ترتبط بإعمال مشروع القانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية؛
- ✓ الحرص على صياغة وبلورة مسودات النصوص القانونية باللغة العربية، تفاديا لكل الإشكالات اللغوية والمفاهيمية التي قد تثار عند الترجمة، والعمل على تجميع النصوص القانونية ذات الصلة في إطار مدونات متكاملة؛
- ✓ المطالبة بالمزيد من الجهود من أجل مواكبة متطلبات الرقمنة، بغية إتاحة المعلومة لعموم المواطنات والمواطنين، والإسهام في نشر الثقافة القانونية للأجيال الناشئة، مع العمل على تطوير آليات ومستوى أداء جميع الفاعلين في الأمانة العامة للحكومة؛
- ✓ الدأب على استعمال آلية دراسة الأثر بالنسبة لمشاريع النصوص القانونية الهامة، لما تقدمه من معلومات تسمح بتقييم جدوى الإصلاح التشريعي؛
- ✓ الدعوة إلى مضاعفة الجهود لتسريع وتيرة إعداد وإصدار النصوص التطبيقية للقوانين الصادرة؛
- ✓ الانفتاح أكثر فأكثر على تجارب مقارنة جديدة، لا سيما المدرسة التشريعية الأنجلوسكسونية؛
- ✓ مآل مشروع قانون المنظم للمؤسسات السجنية؛

وأخيرا، طالب السيدات والسادة المستشارون بالرفع من ميزانية هذا القطاع، وتزويدها بموارد بشرية إضافية، تتوفر على تكوين عال في مختلف التخصصات والمجالات، واعتماد نظام للتحفيزات المالية يتماشى مع حجم المهام الإستراتيجية المنوطة بهم.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد الأمين العام للحكومة في مستهل جوابه بالملاحظات والمقترحات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في الانخراط الجاد في مسلسل تطوير وتجويد المنظومة القانونية الوطنية، انسجاما مع المرجعية الدستورية والمتطلبات الواقعية، مؤكدا في نفس السياق، أن الأمانة العامة للحكومة ستعمل في حدود الاختصاصات الموكولة لها، على أخذ المقترحات بعين الاعتبار بعد دراستها، بهدف المساهمة في تطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

وفي هذا الإطار، أكد أن الأمانة العامة للحكومة تحرص على دراسة جميع النصوص القانونية المعروضة عليها، دونما تمييز بين المبادرة الحكومية أو البرلمانية، من زاوية التحقق من مدى مطابقتها لأحكام الدستور، وعدم تعارضها مع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأبرز أن اللجنة التقنية التي تعرض عليها مقترحات القوانين تخضعها لنقاش قانوني معمق، وتم التأكيد على أن عدم التفاعل معها ينبغي أن يكون مبنيا على دفوع قانونية مقنعة، ولم يعد مقبولا الاحتجاج بوجود تصور أو مسودة أولية للإصلاح، أو بانتفاء بعض الشروط الشكلية القابلة للتدارك

أثناء المناقشة البرلمانية، موضحا أن هناك رغبة مشتركة من أجل الرفع من وتيرة إصدار المبادرات التشريعية البرلمانية، لأنها تعبر عن رؤية إصلاحية لممثل الأمة، لاسيما إذا كان ينتمي للمعارضة.

وأفاد السيد الأمين العام للحكومة أن موضوع النصوص التنظيمية يحظى بنقاش مستفيض ومستمر داخل وزارته، اعتبارا لصعوبة التمييز النظري ما بين مجال التشريع ومجال التنظيم، وقد أثبتت الممارسة العملية أن سرعةإصدار النصوص التنظيمية مرتبط بوضوح وتكاملية الرؤية الإصلاحية، مشددا على أن وتيرة إصدارها شهدت تطورا ملحوظا.

وأوضح، ارتباطا بموضوع الرقمنة، أن وزارته تراهن على تحقيق ثلاثة مشاريع مهيكلة، تتمثل في الرقمنة الشاملة لعملية إعداد النصوص القانونية، الذي يشكل مكونا أساسيا في المنظومة الوزارية البين وزارية على الصعيد الوطني، وتأهيل النظام المعلوماتي لمصالح الأمانة العامة للحكومة وتعزيز حمايته، وتأهيل وعصرنة المطبعة الرسمية، وأشار من جانب آخر، أن العبرة في تحيين النصوص القانونية ليست بتاريخ النشأة والإصدار، بل مناطه مدى توافرها عل أحكام ومؤسسات متجاوزة، بحكم أن منظومتنا القانونية ليست جامدة، وإنما خضعت للتعديل والمواءمة المسترسلة، بحيث أن هذا الورش يسير بشكل سليم ومنتظم، وسيتم تبني مقاربة جديدة تنبني على منهجية محددة، قوامها التنسيق مع القطاعات الإدارية وإشراكها في مسلسل تحيين نصوصها القانونية.

وأبدى السيد الأمين العام للحكومة انفتاحه الدائم من أجل القيام بلقاءات وترتيب زيارة ميدانية لوزارته، من أجل تعميق النقاش وتبادل الخبرة حول القضايا التشريعية ذات الاهتمام المشترك.

عرض السيد الأمين العام للحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

كلمة السيد الوزير، الأمين العام للحكومة

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية

للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2023

------

28 نوفمبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

يطيب لي بمناسبة تقديم ميزانية الأمانة العامة للحكومة لسنة 2023، واستعراض حصيلة هذه السنة من المشاريع والأنشطة والإنجازات، أن أتقدم إليكم بخالص شكري وامتناني على استقبالكم لي ولفريق العمل المرافق لي، وتوفير الظروف المناسبة لانعقاد هذا اللقاء السنوي بيننا. إننا ونحن نتواصل مع لجنتكم الموقرة اليوم، نضع نصب أعيننا ما يتمتع به مجلسكم من مكانة متميزة في المشهد التمثيلي ببلادنا، باعتباره لسان حال شرائح مجتمعية حيوية وهيئات فاعلة وذات إسهام كبير في النهوض

[2]

بالمجال الترابي وتطوير الإنتاج الاقتصادي وتحقيق السلم الاجتماعي وغيرها من الميادين.

وإني لعلى يقين أن هذا اللقاء سيكون كعادته مثمرا وخصبا، حاملا لأفكار مبدعة من خلال الحوار والنقاش حول ما سأستعرضه أمامكم من معطيات وما سأبسطه من واقع الإنتاج القانوني ببلادنا والتطورات التي تشهدها منظومتنا القانونية والإكراهات التي تواجهها، وما نصبو إليه جميعا من تجويد ورقي بالمجال التشريعي والتنظيمي تحت الرعاية السامية لمولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهكذا ومن منطلق مهام التنسيق والمواكبة التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة للمبادرات الإصلاحية التي تتقدم بها القطاعات الوزارية والحكومة برمتها في المجالين التشريعي

والتنظيمي سأتطرق أمامكم، في محور أول، للمستجدات الأساسية للعمل الحكومي في هذين المجالين خلال السنة الجارية.

على أنني سأخصص المحور الثاني لإعطاء حضراتكم فكرة مسهبة فيما يتعلق بالتوجهات الكبرى لتطوير منظومتنا القانونية والتدابير المتخذة لتحديث وتطوير مؤسسة الأمانة العامة للحكومة، وسأختم عرضي بمحور ثالث أخصصه لتقديم الخطوط العريضة لميزانية المؤسسة برسم السنة المقبلة.

بيد أنني في عرضي هذا، سأكتفي بالإشارة إلى الجوانب الأساسية، وتجدون في الكتيب المعد بهذه المناسبة، والموزع على حضراتكم، البيانات والأرقام المفصلة المتعلقة بالمهام والأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

بلغت اجتماعات مجلس الحكومة، منذ مستهل هذه السنة ثمانية وثلاثين (38) اجتماعا، تداول خلالها في مائة وثلاثة وثمانين(183) نصا موزعا كما يلي: إحدى وعشرون (21) اتفاقية دولية؛ وستة وثلاثون قانونا (36)،من بينها ثلاثة (3) مشاريع قوانين تنظيمية؛ ومشروعا قانونين - إطار (2)؛ ومائة وستة وعشرون (126) مشروع مرسوم تنظيمي. كما تداول مجلس الحكومة في عدة قضايا تخص السياسة العامة للدولة، حيث قدم، في هذا الإطار، أعضاء الحكومة أربعة وعشرين (24) عرضا، ووافق المجلس على تعيين أربعة وتسعين (94) مسؤولا في مناصب عليا.

ومن جهة أخرى، تفاعلت الحكومة بشكل إيجابي مع المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان، حيث وافقت على خمسة عشر (15)

[5]

مقترحا من بين مائة واثنين وستين (162) مقترحا. ومعلوم أن الحكومة خصصت إحدى عشرة (11) جلسة شهرية للنظر في هذه المقترحات، وذلك بعد دراسة أولية لها من قبل اللجنة التقنية الدائمة لتتبع المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان، المحدثة لدى رئيس الحكومة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تبلور النصوص القانونية توجهات البرنامج الحكومي وتعد دعامة أساسية للسياسات العمومية التي تنبثق في مجملها عن هذه التوجهات. وبالرجوع إلى حصيلة العمل الحكومي في المجالين التشريعي والتنظيمي برسم السنة الجارية، نجدها تتميز بالغنى والتنوع، وطالت قضايا جوهرية، يمكن حصر أهمها في المجالات التالية: المجال الاجتماعي، والمجال الترابي، والاستثمار،

[6]

والمنافسة، والعدل، والمجال الفلاحي، وإعادة النظر في منظومة الصفقات العمومية، ودعم الأحزاب السياسية وتمكين المرأة.

وهكذا، وكما هو في علمكم، حضرات السيدات والسادة، يحظى **الورش الاجتماعي** بعناية فائقة من طرف جلالة الملك كما توليه الحكومة أولوية كبرى. ويتبين ذلك من خلال الزخم الكبير من المبادرات الإصلاحية التي اتخذتها من خلال النصوص الصادرة لحد الآن. وهناك عموما ثلاثة (3) توجهات لمقاربة الورش الاجتماعي من طرف الحكومة، وهي توجهات متوازية وتتصف بالالتقائية من حيث الأهداف التي تروم تحقيقها:

أولا: توسيع دائرة الفئات المجتمعية المستفيدة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، وينتمون إلى فئات مهنية عديدة نذكر من بينها على سبيل المثال:

[7]

المهن المساعدة للقضاء، والمهن الطبية وشبه الطبية، والمهن المرتبطة بالمعمار والتخطيط المعماري للمباني والتجزئات العقارية والمسح الطبوغرافي، والمهن المرتبطة بمجال التجارة والصناعة التقليدية إلخ. وقد صدرت هذه السنة سلسلة أولى من اثنين وعشرين (22) مرسوما تهدف في مجملها إلى تجسيد هذه الإصلاحات بالنسبة لهذا التوجه الأول؛ وهو توجه مفتوح ومستمر، ويتجلى ذلك في مصادقة مجلس الحكومة مؤخرا على مجموعة أخرى من المراسيم تهم فئات اجتماعية جديدة، ويتعلق الأمر بالصحافيين والأطر الرياضية والرياضيين والأشخاص الذين يمسكون محاسبة.

ثانيا: الاهتمام بالفئات الاجتماعية التي لا تستطيع تأدية مصاريف العلاج حيث تداول مجلس الحكومة المنعقد في 17 من

[8]

هذا الشهر في شأن مرسوم يحدد ترتيبات وكيفيات استفادة هذه الفئات من الخدمات الطبية الأساسية.

ثالثا: وأخيرا هناك المقاربة المؤسساتية التي وضع مرتكزاتها القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية المصادق عليه خلال هذه السنة والذي نص على ضرورة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها من خلال إحداث مجموعة متكاملة من المؤسسات: وهي الهيئة العليا للصحة؛ والمجموعات الصحية الترابية؛ والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛ والوكالة المغربية للدم ومشتقاته. إضافة إلى الضمانات الأساسية للموارد البشرية بالوظيفة الصحية.

كما عملت الحكومة على تنزيل بعض مخرجات الحوار الاجتماعي الذي جرى خلال هذه السنة وذلك بإصدار مجموعة من

المراسيم المتعلقة بالرفع من أجور العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة وكذا أجور بعض فئات الموظفين.

أما في ما يتعلق **بالمجال الترابي**، فهناك عدد من الإصلاحات التي تستهدفه، نذكر من بينها مراجعة النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل أحكام القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، وذلك بغية تجويد وتدقيق مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه، وتقويم عملية إعداد هذا البرنامج وإغناء محتواه وضمان تنزيل البرامج والمشاريع التي يتضمنها على أرض الواقع. كما تتجه الحكومة إلى تمديد آليات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل الجماعات الترابية ومجموعاتها، وإحداث لجنة متخصصة لتتبع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بالجماعات الترابية والكيانات القانونية المنبثقة عنها.

أما بخصوص **مجال الاستثمار**، فقد أعدت الحكومة مشروع قانون- إطار بمثابة ميثاق الاستثمار، يهدف إلى تعزيز جاذبية المملكة بجعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يهدف إلى تعزيز مساهمة الاستثمار الخاص، الوطني والدولي، في مجموع الاستثمارات المنجزة. هذا، ويعد هذا الإصلاح من ضمن الإصلاحات الهيكلية التي تباشرها بلادنا، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك، وذلك بغية تهييئ الشروط الملائمة للتنمية. **وعما قريب ستعرض على أنظار الحكومة** النصوص التطبيقية اللازمة لتنفيذ أحكام ميثاق الاستثمار الجديد. وفي نفس السياق، اتخذت خلال هذه السنة مجموعة من التدابير في المجالين الاقتصادي والمالي، وتتمثل هذه التدابير على الخصوص في: ترشيد منح إعانات الدولة المباشرة في مجال الاستثمار، وإصدار سلسلة من المراسيم والقرارات الرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية

[11]

للمواطنين في مواجهة تقلبات بعض أسعار السلع والمنتجات، واعتماد القانون المتعلق بسندات القرض المؤمنة الذي يندرج ضمن سلسلة الإصلاحات التي تهدف إلى النهوض بالقطاع المالي بشكل عام والقطاع البنكي بصورة خاصة.

وبخصوص ضبط **قواعد المنافسة** بين الفاعلين الاقتصاديين، تميزت السنة الجارية بإعداد مشروعي قانونين تنفيذا للتعليمات الملكية السامية إلى رئيس الحكومة يتعلقان على التوالي بمجلس المنافسة وبحرية الأسعار والمنافسة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

شهد كل من **قطاع العدل وقطاع الفلاحة** خلال السنة الجارية دينامية قانونية ملحوظة.

[12]

وهكذا، بالنسبة **لقطاع العدل**، صدر في الجريدة الرسمية، في منتصف هذه السنة، القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، وذلك بعد ترتيب الأثر على قرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 8 فبراير 2019 الذي كان قد قضى بعدم دستورية بعض مقتضيات الصيغة الأولى لهذا المشروع. كما صدرت مجموعة من المراسيم والقرارات الرامية في مجملها إلى إعادة النظر في الخريطة القضائية للمملكة من أجل تقريب مرفق القضاء من المواطنين.

وبالنسبة **لقطاع الفلاحة**، فقد صادقت الحكومة على مشروعي قانونين يندرجان في إطار تفعيل مخطط **"أليوتس"**. ويتعلق مشروع القانون الأول بتربية الأحياء المائية البحرية بهدف تحديد مبادئ وقواعد تهيئة تربية الأحياء المائية البحرية وتنميتها وتنظيمها وتدبيرها. كما يحدد النظام القانوني المطبق على بعض أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية، في حين يرمي مشروع القانون الثاني

[13]

إلى تتميم مهام الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية في الميادين ذات الصلة بأنشطة تربية الأحياء المائية.

والجدير بالذكر أن غالبية النصوص المتعلقة بهذا القطاع تندرج في سياق التقارب القانوني مع الاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص **منظومة الصفقات العمومية**، فقد عرضت مؤخرا على مجلس الحكومة المسودة الأولية لمشروع مرسوم يتعلق بالصفقات العمومية. ومعلوم أن هذا المشروع، الذي شارك في إغناء مضامينه، كل من البرلمان واللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، يهدف إلى تشجيع الاستثمار، وإنعاش الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات المتوسطة والصغرى، وتبسيط المساطر الإدارية، وتعزيز الشفافية، وتحسين حكامة الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، نص مشروع هذا المرسوم على مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز نظام الأفضلية الوطنية، وتثمين المنتوجات المغربية المنشأ، وإلزام صاحب الصفقة بوجوب تشغيل اليد العاملة المحلية في حدود 20 % من اليد العاملة المخصصة لإنجاز الصفقة، واعتماد طرق جديدة لإبرام الصفقات العمومية، وتحسين ولوج الشركات المتوسطة والصغرى والتعاونيات والمقاولين الذاتيين إلى الصفقات العمومية، وضبط مساطر تقييم العروض المالية للمتنافسين، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتفعيل التدبير القائم على النتائج وحسن الأداء.

وبالنسبة لسائر المجالات والقطاعات، لابد من التذكير ببعض النصوص القانونية الأخرى التي صدرت هذه السنة اعتبارا لأهمية الأحكام والتدابير التي تقرها. ويأتي في مقدمة هذه النصوص

[15]

المرسوم المتعلق بتغيير وتتميم المرسوم المحدد لكيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه الذي نص على دعم إضافي للأحزاب السياسية في مجال البحث والابتكار. وكذا المرسوم المحدث للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهادف إلى وضع إطار عام لكفالة الانسجام بين مختلف المتدخلين في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، وإلى دعم التقائية وتنسيق البرامج.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

في مثل هذا الوقت من السنة الماضية، عرضت أمام لجنتكم الموقرة المشاريع والبرامج المقرر تنفيذها في السنوات المقبلة

[16]

على صعيد الأمانة العامة للحكومة، مبرزا أن هذه البرامج والمشاريع تندرج في إطار ثلاثة محاور كبرى هي:

1. تجويد المنظومة القانونية وتيسير الولوج إليها؛
2. تحديث أساليب وآليات العمل وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات الحديثة؛
3. وأخيرا تثمين الرأسمال البشري ودعم وتقوية قدرات العاملين بالمؤسسة.

وتفعيلا لهذا الالتزام، يسرني اليوم أن أقدم أمامكم، في المحور الثاني من هذا العرض، مستوى تقدم البرامج والمشاريع التي نسعى جاهدين إلى تحقيقها.

- وهكذا، فبالنسبة لمحور **تجويد المنظومة القانونية وتيسير الولوج إليها**، فإننا تمكنا بعون الله من تحقيق تقدم

[17]

ملموس في مجالات نوليها أهمية قصوى وتحتل مكانة بارزة في برنامج عملنا وتستأثر في ذات الوقت باهتمامكم.

ويأتي في مقدمة هذه المجالات، **تحسن مؤشر إصدار النصوص التطبيقية للقوانين**، حيث عملت الأمانة العامة للحكومة، في إطار المواكبة التشريعية لمختلف الأوراش الحكومية المهيكلة والسياسات العمومية القطاعية، وتفاعلا مع ملاحظات السادة البرلمانيين في هذا المضمار، إلى تحسيس القطاعات الوزارية بأهمية الربط الموازي بين إعداد مشاريع القوانين واستحضار الحاجة الملحة لإعداد نصوصها التطبيقية. واتخذنا من أجل ذلك بعض التدابير العملية المتمثلة في القيام بجرد لكافة القوانين التي تنتظر نصوصا تطبيقية لدخولها حيز التنفيذ، ومراسلة القطاعات المعنية بانتظام قصد موافاة الأمانة العامة للحكومة بمشاريع هذه النصوص، وكذا تشكيل لجن ثنائية مع

[18]

القطاعات لمؤازرتها على إعداد الصيغ النهائية للمراسيم التطبيقية التي تهمها. وقد بدأت هذه الإجراءات تعطي ثمارها حيث صدر ما مجموعه مائة واثني عشر (112) مرسوما تطبيقيا. والأمانة العامة للحكومة على أتم الاستعداد، متى عبرت لجنتكم الموقرة عن ذلك، بموافاتكم باللائحة الكاملة لهذه النصوص.

أما المجال الثاني، فيتعلق **بتفعيل مسطرة إخضاع بعض مشاريع القوانين لدراسة الأثر**، وفي هذا الصدد، وافق السيد رئيس الحكومة على اقتراحنا بإخضاع مشروعي قانونين لهذه المسطرة، ويتعلق الأمر على التوالي بمشروع قانون يتعلق بالمحافظة على الغابات وتنميتها المستدامة؛ ومشروع قانون بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ليصل بذلك العدد الإجمالي

[19]

لمشاريع النصوص القانونية الخاضعة لمسطرة دراسة الأثر إلى أربعة نصوص منذ تفعيل هذه المسطرة.

هذا، وعلاقة بهذا الموضوع، الذي يحظى باهتمام ملحوظ من لجنتكم الموقرة، فإن الأمانة العامة للحكومة حرصت على إدراج دراسة أثر مشاريع القوانين في برنامج التعاون بينها وبين مجلس الدولة الإيطالي، وذلك سعيا منها إلى تحسين وتطوير مؤهلات أطرها في هذا المجال، كما أنها تعد برنامجا تكوينيا خاصا لفائدة أطر الإدارات من أجل تشجيع القطاعات الحكومية على اللجوء إلى آلية دراسة الأثر لمشاريع القوانين التي تقوم بإعدادها.

أما المجال الثالث الذي تحقق فيه تقدم ملحوظ خلال هذه السنة فيطال **ترجمة النصوص القانونية**، ذلك أننا تمكنا من ترجمة ثمانية وخمسين (58) نصا قانونيا صدر منها لحد الآن اثنان وعشرون (22) نصا قانونيا بالجريدة الرسمية، وأحيلت النصوص

[20]

المتبقية إلى القطاعات الوزارية المعنية قصد مراجعتها. والجدير بالذكر أن ترجمة النصوص تساعد على إبراز التطور الذي يشهده التشريع المغربي كما أنها تسهم في دعم وتوسيع دائرة الولوج لمنظومتنا القانونية، لاسيما من قبل المستثمرين والباحثين الأجانب وعموم المتتبعين.

ومن جهة أخرى، هناك موضوع آخر لا يقل أهمية عن المواضيع السابقة، ألا وهو **دليل المساطر التشريعية والتنظيمية** المنصوص عليه في المادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الذي من المزمع عرضه على القطاعات الوزارية في أفق توزيعه وعرضه على مسطرة المصادقة في أقرب الآجال الممكنة، وذلك حرصا منا على توفير آلية تمكن من توحيد مساطر ومنهجية إعداد النصوص القانونية وكيفيات تجاوز الإكراهات المرتبطة بها.

[21]

أما فيما يتعلق بتوطيد وتحيين النصوص القانونية فقد واصلت اللجنة المحدثة لهذا الغرض عملها بالتركيز بداية على مسألة المقاربة المنهجية الملائمة لكل مجال على حدة. وهكذا نتوفر الآن على دفعة أولى من النصوص القانونية الأساسية الموطدة سنضعها عما قريب رهن إشارة العموم على صفحة الويب الخاصة بالأمانة العامة للحكومة. أما بالنسبة لتحيين النصوص، فتجدر الإشارة إلى أن العمل في هذا الورش يسير بشكل منتظم ومستمر ولم يعرف انقطاعا منذ سنين بحيث شملت عملية التحيين أجزاء عدة من منظومتنا القانونية، ولكننا عازمون على تبني مقاربة جديدة تنبني على منهجية محددة، قوامها التنسيق مع القطاعات الإدارية وإشراكها في مسلسل تحيين نصوصها القانونية

وأخيرا، بالنسبة لكل من النظام المتطور لرقمنة الجريدة الرسمية والنظام المعلوماتي المتعلق باليقظة والذكاء القانونيين

[22]

فسأفصل الحديث عنهما على التوالي في المحورين الثاني والثالث من هذا العرض.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

- بالنسبة لمحور **تحديث أساليب وآليات العمل وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات الحديثة**، فقد راهنا فيه على تحقيق أربعة مشاريع مهيكلة:

- يتعلق الأمر بداية بالمشروع الرامي **إلى "الرقمنة الشاملة لعملية إعداد النصوص القانونية"** المعروف بـ OPEN Organisation du Processus global d'Elaboration des textes) (Normatifs، الذي يشكل مكونا أساسيا في المنظومة المعلوماتية البين وزارية على الصعيد الوطني، ويتطلب لأجل ذلك مواصفات

[23]

عالية من حيث النجاعة والدقة والأمن المعلوماتي. هذا، وقد ظهر جليا، من خلال طلبات العروض التي باشرتها الأمانة العامة للحكومة في هذا الصدد، عدم ملاءمة مؤهلات المتنافسين مع متطلبات هذا المشروع. وسنقوم قريبا بإجراء صفقة وفق المسطرة التفاوضية المباشرة، مع مكتب للدراسات يكون قادرا بالفعل على إنجاز مشروع بهذا الحجم والأهمية، وتتوفر فيه كل المواصفات الضرورية الأخرى.

- أما المشروع المهيكل الثاني فيتعلق **بتأهيل النظام المعلوماتي لمصالح الأمانة العامة للحكومة وتعزيز حمايته**، ويندرج كما تعلمون في إطار تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الارتباط بالأمن السيبراني وخاصة مرسوم 15 يوليو 2021 الخاص بتطبيق القانون المتعلق بالأمن السيبراني، الذي صنف قطاع التشريع ضمن البنيات التحتية المعلوماتية ذات الأهمية الحيوية

بالنسبة للبلاد. وفي هذا الصدد، قمنا خلال هذه السنة بالاستشارات الضرورية التي ساعدتنا على إعداد دفتر للشروط الخاصة بتأهيل نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة وضمان مستوى أعلى من الحماية والأمن للأجهزة والمعدات والأنظمة المعلوماتية المتوفرة لديها.

- وفيما يتعلق بالمشروع المهيكل الثالث الذي يحتل مكانة بارزة في برنامج عملنا، فإنه يهدف إلى تأهيل وعصرنة المطبعة الرسمية، هذه المؤسسة العريقة التي لا نريد لها فقط مواكبة التطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيات الطباعة والنشر على المستوى الدولي، ولكننا نتطلع إلى أبعد من ذلك: أن نجعل منها منارة بارزة لنشر المعرفة القانونية، وإحدى الركائز الأساسية لمواكبة المرافق العامة فيما يخص حاجياتها في مجال النشر والخدمات الرقمية الجديدة. ولهذا الغرض قمنا في هذه السنة بإعداد تصور لدراسة شاملة

[25]

تخص استراتيجية التموقع والعمل المستقبلي لهذه المؤسسة. ونأمل أن تكون السنة المقبلة سنة انطلاقة هذه الدراسة التي سنتقاسم معكم، في الوقت المناسب، مخرجاتها واقتراحات التطوير التي ستتمخض عنها.

ومن جهتها قطعت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، أشواطا متقدمة في استكمال الشروط المواتية لبناء نموذج تقييم ذاتي لمنظومة الصفقات العمومية الوطنية، مستوحى من منهجية حديثة معتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وسيكون بمقدور اللجنة، انطلاقا من السنة المقبلة، وضع نموذج التقييم الذاتي المذكور، رهن إشارة مختلف الإدارات لتطوير أدائها في الجانب المتعلق بتدبير صفقاتها العمومية. كما أن اللجنة تواصل جهودها لاستكمال إنجاز البرنامج الرامي إلى توحيد المعايير التقنية لتشييد البنايات العمومية التي يتكرر بناؤها على

[26]

صعيد التراب الوطني مثل المدارس والثانويات والداخليات والمستشفيات، وهو المشروع الذي يتم إنجازه بشراكة مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية، وبتنسيق مع السلطتين الحكوميتين المكلفتين بقطاعي الصحة والتربية الوطنية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

- بالنسبة للمحور الثالث والأخير المتعلق **بتثمين الرأسمال البشري ودعم وتقوية قدرات العاملين** بالأمانة العامة للحكومة، فإننا تمكنا، خلال هذه السنة، من تحقيق مختلف الأهداف التي سطرناها في هذا الشأن، إيمانا منا بالدور الحيوي الذي يلعبه تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، كوسيلة لضمان انخراطه السريع، وقُوة مؤثرة، في حركية الإصلاحات والدينامية التي تعرفها

[27]

المؤسسة، والهادفة بالأساس إلى تحسين جودة النصوص القانونية وتيسير الولوج إليها وتثمين الموارد البشرية.

وهكذا، واصلنا العمل ببرنامج اليقظة والذكاء القانونيين الذي أعطينا انطلاقته في السنة الماضية (2021)، وهو برنامج يسعى بالأساس إلى تطوير وصقل قدرات ومعارف المستشارين القانونيين وباقي أطر المؤسسة في مختلف المجالات القانونية وتحيينها وتعميقها. كما تتميز هذه المبادرة بانفتاحها على القانون المقارن عبر تنظيم ندوات عبر تقنية التناظر عن بعد مع خبراء أجانب لتقاسم تجاربهم في مجال دراسة وتحليل القوانين واليقظة والذكاء القانونيين.

هذا، وقد بلغ عدد الورشات الدراسية التي نظمت، برسم سنة 2022، ست عشرة (16) ورشة، استفاد منها ما يقارب مائة

[28]

وخمسين (150)مشاركا، إما حضوريا أو عبر تقنية التناظر عن بعد.

كما تمكنا خلال هذه السنة من تنظيم برنامج طموح للتكوين المستمر يهدف إلى تعزيز قدرات المستشارين القانونيين للأمانة العامة للحكومة والأطر المنتمية لمديريات الشؤون القانونية التابعة لمختلف القطاعات الوزارية، وذلك في مجال إعداد وصياغة مشاريع النصوص القانونية.

وقد استفاد من هذا البرنامج التكويني ثمانون (80) مشاركا، منهم ستون (60) مستفيدا ينتمون إلى عشرين (20) قطاعا وزاريا. وتحذونا الرغبة في تعزيز هذا النوع من البرامج التكوينية الأفقية ومواصلة تنظيمها لما له من تأثيرات إيجابية في مجال إغناء معارف ومؤهلات المصالح القانونية بالقطاعات الإدارية وتثمين أدوارها.

[29]

وموازاة مع هذا البرنامج التكويني ذي الطابع القانوني، أطلقنا برنامجا لتطوير القدرات التدبيرية والتسييرية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية المنتمية لمختلف مديريات الأمانة العامة للحكومة.

وقد استفاد ما يقارب من مائة (100) إطار من هذا البرنامج الذي ركزت موضوعاته على الجوانب المرتبطة بتقنيات التدبير المتعلقة بالميزانية، والأرشيف، والتواصل، والطلبيات ، والأنظمة المعلومياتية، والموارد البشرية، وغيرها من الموضوعات العملية. وسنواصل هذا الصنف من التكوينات لما لها من انعكاس على المردودية العامة لمصالح المؤسسة.

وأخيرا، فإننا بصدد تنظيم سلسلة من المباريات برسم هذه السنة قصد توظيف ثلاثين (30) إطارا جديدا لتقوية وتعزيز الموارد البشرية للمؤسسة في مجالات محددة ودقيقة نستشعر الخصاص فيها، سواء على المستوى القانوني أو على مستوى المهام التدبيرية.

[30]

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تميزت هذه السنة بتعزيز التعاون مع العديد من المنظمات الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي من خلال تمويله لمشروع جديد للتوأمة بين الأمانة العامة للحكومة ومجلس الدّولة الإيطالي.

ويرمي هذا المشروع بالأساس إلى تعزيز وتقوية التقارب القانوني بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، عبر الانفتاح على التجربة الإيطالية في مجال اليقظة القانونية وتحرير النصوص القانونية. كما يرمي هذا المشروع إلى تثمين ما تم القيام به سابقا، في إطار مشروع التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة للحكومة ونظيرتها في فرنسا وإسبانيا، وهو المشروع الذي تم إنجازه ما بين 2012 و2015.

[31]

هذا، وتميز مشروع التوأمة الجديد مع مجلس الدولة الإيطالي الذي يجري تنفيذه هذه السنة، بتنظيم عدد من الورشات الدراسية ولقاءات تقاسم الخبرة والمقاربة القانونية لموضوعات قانونية مشتركة مثل تقنيات تجويد القوانين وتبسيطها وإشكالية المراسيم التطبيقية للقوانين وكيفيات إعداد دراسة أثر القوانين والممارسات الفضلى في مجال اليقظة القانونية على الصعيد الأوروبي...

وعلى صعيد آخر، وفي إطار مواصلة سياسة الانفتاح على محيطنا المؤسسي لتقاسم الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين، سنعمل على تعزيز تعاوننا خلال الأربع سنوات المقبلة مع كل من اسبانيا وفرنسا وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية ومع بعض الدول العربية الشقيقة: كموريتانيا، وفلسطين والسودان، وذلك على المستوى الثنائي؛ ومع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون

[32]

والتنمية الاقتصادية (برنامج SIGMA)، فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف.

وأخيرا، فإننا سنواصل الانفتاح على الجامعة المغربية من خلال تنظيم لقاءات وندوات مشتركة مع بعض المؤسسات الجامعية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

سأستعرض أمام حضراتكم في ختام هذا المحور الثاني من العرض حصيلة الأنشطة التدبيرية الأخرى التي تدخل في عداد اختصاصات الأمانة العامة للحكومة، برسم السنة الجارية. ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تباشرها كل من مديرية المطبعة الرسمية ومديرية الجمعيات ومديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية واللجنة الوطنية للطلبيات العمومية. وكما كان الشأن في المحور

[33]

الأول، فإننا سنقتصر، بالنسبة لهذا المحور أيضا، على التركيز على الجوانب الرئيسية لعمل هذه الوحدات، علما بأن البيانات والأرقام التفصيلية لأنشطتها مضمنة في الكتيب الموزع على حضراتكم.

وهكذا، فبالنسبة لمديرية المطبعة الرسمية، وموازاة للتحضير للدراسة الاستراتيجية التي تخصها والتي تحدثت عن سياقها وأهدافها في المحور الثاني من عرضي هذا، تواصل هذه المؤسسة عملها في تمكين العموم من الولوج إلى المعلومة القانونية الصحيحة. وفي هذا الصدد، بلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 23 أكتوبر 2022، أزيد من مليون ومائتي ألف زائر قاموا بما يناهز خمسا وأربعين مليون زيارة من داخل المغرب وخارجه. كما أنها ستواصل جهودها الحثيثة في مجال رقمنة الأنشطة والخدمات التي تضطلع بها.

[34]

أما الواجهة الأخرى التي تشتغل عليها مديرية المطبعة الرسمية فتهم تجديد أسطول آليات ومعدات الطباعة، في أفق التحول إلى الطباعة الرقمية. وهذه الواجهة تطرح بدورها على هذه المديرية إكراهات وتحديات هائلة. ومما لا شك فيه أن الدراسة الاستراتيجية التي سيشرع قريبا في إنجازها ستحدد لا محالة التوجهات الرئيسية لعمل مديرية المطبعة الرسمية للسنوات المقبلة.

أما فيما يتعلق بمديرية الجمعيات فتشتغل حاليا على ملفات ومشاريع ملحة وأساسية، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية. ويأتي في مقدمة اهتماماتها العمل على مراجعة مسطرة التصريح بتلقي الجمعيات للمساعدات من جهات أجنبية. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح من جديد أمام لجنتكم الموقرة الأسباب الداعية لهذه المراجعة، حيث أن الحاجة باتت ماسة إلى رسم إطار

دقيق وشفاف لمنظومة حصول الجمعيات على هذه المساعدات تكون متوافقة مع المعايير التي تفرضها المواثيق الدولية، دون نية المساس بحق الجمعيات في الولوج إلى مصادر التمويل هاته؛ وبالأحرى وضع أي قيد على حرية تأسيس الجمعيات المضمون بأحكام الدستور. كما أن هناك الرغبة في تمكين الإدارة من استكشاف المجالات التي تستأثر باهتمام العمل الجمعوي لتوجيه العناية لهذه المجالات قصد تقوية أواصر التعاون والعمل المشترك و تعزيز الثقة بين السلطات العمومية والجمعيات.

وبموازاة الاهتمام بهذا الجانب، تواصل هذه المديرية المشاورات مع القطاعات الإدارية والمؤسسات المعنية من أجل حصر الجوانب الأخرى من مقتضيات الظهير الشريف لـ 15 نوفمبر 1958 المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، وتنسيق المواقف بشأنها، وذلك في أفق عرض مشروع موضوع ملاءمتها مع أحكام الدستور على

الحكومة. كما تعمل، من جهة أخرى، على وضع اللمسات الأخيرة للصيغة الجديدة لمشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الكفيلة (Les fondations)؛ وتعكف على إعداد الأسس المرجعية لوضع منظومة إعلامية وطنية خاصة بالجمعيات.

أما بخصوص المعطيات التدبيرية الخاصة بهذه المديرية فقد سجلت، حتى نهاية شهر أكتوبر من هذه السنة، ما يلي :

-حصول ثلاث (3) جمعيات على صفة المنفعة العامة ليبلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة حاليا بهذه الصفة مائتين وتسعا وثلاثين (239) جمعية؛

- تصريح مائتين واثنتي عشرة (212) جمعية، من بينها تسع وعشرون (29) جمعية معترفا لها بصفة المنفعة العامة، بحصولها على مساعدات من جهات أجنبية، بلغ مجموعها، حسب

[37]

التصريحات المتوصل بها، أكثر من ثلاثمائة وثلاثة وأربعين مليون (343.000.000) درهم ؛

- الترخيص لاثنتي عشرة (12) جمعية بالتماس الإحسان العمومي لتمكينها من توفير الموارد اللازمة للقيام ببعض الأعمال الخيرية والأنشطة الاجتماعية والصحية.

أما بخصوص مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية، فتجدر الإشارة إلى أننا سنمضي قدما لنقل ما تبقى لديها من الاختصاصات التقنية والتدبيرية المتعلقة بمنح الرخص والأذون اللازمة لمزاولة بعض المهن المنظمة، إلى القطاعات الحكومية أو الهيئات المهنية المعنية حسب الحال.

هذا، ومعلوم أن إعادة النظر في توزيع الاختصاصات هاته، تندرج ضمن تصور متكامل يرمي إلى تحويل هذه المديرية إلى هيئة مرجعية استشارية في كل ما يتعلق بالمهن الحرة المنظمة.

[38]

وإلى حين تجسيد هذا التحول، تبين الإحصائيات المتعلقة بأنشطة مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية برسم السنة الجارية الارتفاع المتزايد للرخص الصادرة عنها، مما يبرز إسهامها في منظومتي الولوج إلى مزاولة بعض المهن بالقطاع الخاص والاستثمار فيها. وهكذا، فقد بلغ مجموع الرخص المسلمة لفتح مختبرات التحاليل البيولوجية خلال السنة الجارية مائة وسبعين (170) رخصة، كما بلغ عدد الأذون المسلمة لمزاولة الهندسة المعمارية ثلاثمائة وستة عشر (316) إذنا، فيما سلمت هذه المديرية ألفا وأربعمائة وأربع (1404) رخص لمزاولة المهن شبه الطبية.

هذا، وتعمل هذه المديرية ومديرية الجمعيات معا على تأهيل نظاميهما المعلوماتي بهدف نزع الطابع المادي عن عدد من المساطر ورقمنة كافة مراحل تدبير الملفات المعروضة على الدراسة والتفاعل

الفوري مع المرتفقين وتوجيههم بالشكل الذي سيمكنهم من الحصول على خدمات ذات جودة عالية في وقت وجيز. وذلك عملا بمقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي أصبح بموجبه الحيز الزمني لإصدار القرار الإداري محددا ومقيدا بآجال معلومة.

وأخيرا، فإن اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية واصلت عملها خلال السنة الجارية، منكبة على ثلاثة (3) ملفات رئيسية: أولها دراسة طلبات الاستشارة الواردة عليها من الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية وكذا دراسة الشكايات وطلبات الرأي الموجهة إليها من مقاولات القطاع الخاص. ويشكل هذا الجانب الاختصاص الجوهري للجنة التي أصدرت هذه السنة، إلى حدود متم شهر أكتوبر خمسة وثمانين (85) رأيا، رافعة

بذلك العدد الإجمالي للآراء الصادرة عنها، منذ إحداثها، إلى أربعمائة (400) رأي. أما الملف الثاني الذي تشتغل عليه اللجنة فيتمثل في إنجاز "مشروع التقييم الذاتي لمنظومة الطلبيات العمومية"، كما تشتغل اللجنة، موازاة مع ذلك، على ملف ثالث يعرف بمشروع تنميط مشاريع بناء المؤسسات التعليمية والصحية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

بلغ سقف الاعتمادات المخصصة للأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2022، ما مجموعه حوالي مائة وأربع وثلاثين مليون درهم (134.000.000 درهم)، وإلى حدود نهاية شهر أكتوبر، بلغ مجموع النفقات المؤداة ما مجموعه ثمانية وتسعون مليونا

[41]

وأربعمائة ألف درهم (98.400.000 درهم) أي بنسبة تنفيذ فاقت %73.

وباحتساب جميع المبالغ التي سيتم صرفها إلى متم هذه السنة المالية والمتعلقة أساسا بأجور الموظفين وتعويضاتهم وبالأداءات المتعلقة بالنفقات الثابتة وتلك المترتبة عن العقود الجارية أو غير ذلك، والبالغ مجموعها الإجمالي حوالي ثمانية ملايين وأربعمائة ألف درهم (8.400.000درهم)، سيصل مجموع المبالغ المتعين صرفها ما يناهز مائة وستة ملايين درهم (106.000.000درهم)، أي بنسبة تنفيذ إجمالية تقارب 80 %.

وفيما يتعلق بالميزانية الفرعية برسم سنة 2023، وبالنظر إلى أهمية المشاريع المراد إنجازها تنفيذا لمخطط العمل المعد لتنزيل استراتيجية الأمانة العامة للحكومة، فإن ميزانية هذه الأخيرة

[42]

حافظت على نوع من الاستقرار بالمقارنة مع السنة الجارية؛ حيث سجل انخفاض طفيف لم يتجاوز نسبة 0,5 %.

وهكذا، انخفض المبلغ الإجمالي لميزانية الأمانة العامة للحكومة من مائة وأربعة وثلاثين مليون درهم (134.000,000درهم) برسم ميزانية سنة 2022 إلى مائة وثلاثة وثلاثين مليون درهم (133.000.000 درهم) برسم مشروع ميزانية 2023، أي بتراجع قيمته المطلقة حوالي أربعمائة ألف درهم (400.000 درهم).

وقد وزعت الاعتمادات المرصودة في مشروع هذه الميزانية على ميزانية التسيير بمبلغ مائة وثلاثة وعشرين مليون درهم (123.000.000 درهم) أي بزيادة مطلقة قدرها حوالي ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف درهم (3.300.000 درهم) مقارنة بميزانية سنة 2022؛ وعلى ميزانية الاستثمار بمبلغ عشرة ملايين وثلاثمائة ألف

درهم (10.300.000 درهم) أي بانخفاض مطلق قدره ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف درهم (3.700.000درهم).

وبالنسبة لميزانية التسيير، فقد وزعت بدورها على باب الموظفين بما قدره خمسة وتسعون مليونا وسبعمائة ألف درهم (95.700.000 درهم) أي بزيادة مطلقة قدرها مليونان وثمانمائة ألف درهم (2.800.000 درهم) بالمقارنة مع ميزانية سنة 2022، وعلى باب المعدات والنفقات المختلفة بما قدره سبعة وعشرون مليونا وخمسمائة ألف درهم (27.500.000 درهم)، أي بزيادة مبلغ أربعمائة ألف درهم (400.000 درهم) مقارنة مع ميزانية السنة الجارية.

تلكم السيد الرئيس المحترم، حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون، أهم المعطيات القانونية والتدبيرية

والمالية المتعلقة بالأمانة العامة للحكومة، وأشكركم جزيل الشكر على حسن الإنصات وأرحب بملاحظاتكم واستفساراتكم واقتراحاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

[45]

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعــية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

= برسم السنة الماليـة 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق
الإنسان

الــولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

في البداية، استمعت اللجنة إلى عرض مفصل للسيد الوزير أبرز في محتواه حصيلة عمل ونشاط قطاع العلاقات مع البرلمان خلال سنة 2022، وأكد من خلاله حرص الوزارة على تنزيل التوجيهات الملكية المستقاة من الخطاب الملكي، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية الحادية عشرة، الذي ركز فيه جلالته على المواضيع التي تكتسي طابعا أولويا خاصة موضوعي الماء والاستثمار.

واستعرض السيد الوزير على إثر ذلك محاور العرض، وتطرق في محور أول إلى حصيلة الحكومة في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2022، حيث تميزت على المستوى التشريعي بنشاط مهم، أسفر عن إحالة 38 مشروع قانون على مجلسي

البرلمان، تمت خلالها المصادقة على 28 مشروع قانون، فيما مازال 37 مشروع قانون قيد الدرس، منها 10 بمجلس المستشارين، وبخصوص التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية، تمت المصادقة على 02 مقترحي قانون بصفة نهائية من طرف مجلسي البرلمان، ضمنها 03 مقترحات تم دمجها في إطار مقترح واحد، نظرا لوحدة الموضوع، فيما يبقى 187 من النصوص القانونية في مرحلة الدراسة، وعملت الوزارة على تتبع ومواكبة أشغال اللجان البرلمانية الدائمة بمجلسي البرلمان، والتي بلغ مجموع اجتماعاتها برسم السنة التشريعية الأولى من هذه الولاية ما مجموعه 191 اجتماعا، منها 78 اجتماعا بمجلس المستشارين، أما على المستوى الرقابي فقد أكد حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الرقابية، وتجاوبها مع مختلف الآليات الدستورية والقانونية، وبسط بجانب ذلك جميع المعطيات والمؤشرات الرقمية التي همت حصيلة الجلسات الشهرية لرئيس الحكومة، وأرقام ونسب التفاعل مع الأسئلة الشفوية والكتابية بالمجلسين، وحصيلة طلبات التحدث في موضوع عام وطارئ، وحصيلة التعهدات الحكومية خلال أجوبتها على الأسئلة الشفهية، وطلبات اجتماعات اللجان الدائمة وطلبات المهام الاستطلاعية.

واتساقا بمحور علاقة الوزارة بالمجتمع المدني، أفاد السيد الوزير أن هذه السنة، تميزت بإعداد استراتيجية جديدة للعلاقات مع المجتمع المدني 2022- 2026، وفق مقاربة تشاركية، تهدف إلى جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا في التنمية من خلال محورين، يتمثل الأول في العمل على إرساء مجتمع مدني مستقل ومنظم وقوي، ويتمظهر المحور الثاني لهذه الإستراتيجية في إرساء أسس مجتمع مدني مشارك في التنمية ومؤثر وفعال، واستعرض السيد الوزير المحاور الخمسة المتعلقة بمنهجية إعداد هذه الاستراتيجية، كما تناول العرض في هذا المحور على المستوى التشريعي معطيات حول

إعداد مراسيم ومشاريع القوانين، بالإضافة إلى النقاط المتعلقة بمواصلة تفعيل المنظومة القانونية للديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة، وتثمين عمل المجتمع المدني، ودعم قدرات المجتمع المدني، وتعزيز منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات للنهوض بالدعم العمومي، والتعاون الدولي.

هذا، وتطرق المحور الثالث من العرض لحصيلة عمل الوزارة بالنسبة لمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة، أما المحور الرابع من العرض فقد خصه السيد الوزير لمجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها، وبسط من خلاله معطيات تتعلق بالتنظيم العام لمصالح الوزارة، وتثمين الموارد المالية والبشرية، وتطوير البنية المعلوماتية بالوزارة، وتحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة.

علاوة على ماسبق ذكره، فقد استعرض السيد الوزير المنتدب في كل محور من المحاور الأربعة للعرض، مختلف المراحل والمخططات والأهداف الاستراتيجية المزمع بلورتها سنة 2023، والتي تهم مختلف المجالات المندرجة ضمن اختصاص الوزارة، سواء فيما يتعلق بمجال العلاقات مع البرلمان أو العلاقات مع المجتمع المدني أو مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة، ومجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها.

وصرح السيد الوزير في ختام عرضه بالاعتمادات التي تم تخصيصها للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم سنة 2023، والتي تبلغ 112.086.000,00 درهم، و هي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  - ✓ الموظفون: 41.815.000,00 درهم؛
  - ✓ المعدات و النفقات المختلفة: 45.811.000,00 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 24.460.000,00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار المناقشة العامة لمشروع هذه الميزانية الفرعية، أدلى السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من المداخلات الهادفة والبناءة، انصبت في مجملها على تثمين العرض القيم والمفصل الذي تقدم به السيد الوزير، كما حرصوا من خلالها على التنويه بالمجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع الهام، وبالتحول النوعي الذي شهدته مختلف الوظائف المسندة له، وكذا تثمين الأدوار المهمة التي ما فتئ يلعبها خاصة على مستوى تقوية جسور الحوار والتواصل بين مؤسستي البرلمان والحكومة، عبر تنسيق العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو التنسيق الذي من خلاله يستطيع البرلمان ممارسة صلاحياته الرقابية والتشريعية، وتقييم السياسات العمومية، في إطار من التعاون المثمر والبناء والتنسيق المتواصل والاحترام التام لمبدأ فصل السلط.

وأبرز المتدخلون أن العرض مكن السيدات والسادة المستشارون من الاطلاع على منجزات وعمل الوزارة في السنة الحالية، وأفق تطوير عملها مستقبلا، وأشاروا إلى أن الحديث عن علاقة الحكومة بالبرلمان يجد أهميته في كونه يأتي في سياق رهانات دستور 2011، الذي أسس لمبدأي التوازن والتعاون بين السلط، مما يقتضي مد جسور التواصل والتعاون المشترك بين المؤسستين لتعزيز تعاونهما البناء وتواصلهما المستمر.

وتفاعلا مع ما جاء في محور العلاقات مع البرلمان، نوه العديد من المتدخلين بالدينامية التي أصبحت تعرفها أنشطة البرلمان، من خلال التجاوب الحكومي مع المبادرات والدعوات لعقد الجلسات العمومية، والاجتماعات باللجان الدائمة

والموضوعاتية، وطلبات القيام بالمهام الاستطلاعية، مع الدعوة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الرفع من نسبة التجاوب الحكومي سواء تعلق الأمر بالأسئلة الرقابية بكل أصنافها أو بانعقاد اجتماعات اللجان، وأوضح أحد السادة المستشارين أن هذا الأمر يقتضي إرساء المزيد من قواعد الحكامة الجيدة فيما يخص العلاقات بين البرلمان والحكومة، الأمر الذي يتطلب تعزيز التفاعل مع المبادرات التشريعية والرقابية البرلمانية، وتحديث آليات العمل بالنظام المعلوماتي وتسهيل الوصول إلى المعلومة.

وعلى المستوى التشريعي، تمت الدعوة إلى أن تشكل هذه الولاية منعطفا في سبيل الرفع من الحصيلة التشريعية، وتعزيز الدور البرلماني في ممارسة السلطة التشريعية، ومن منظرو آخر، أشاد جانب من المداخلات بالحصيلة التشريعية النوعية والمتميزة للسنة التشريعية المنصرمة، على اعتبار طبيعة النصوص المصادق عليها، والتي جاءت في مجملها في سياق الوفاء بالالتزامات المسطرة في البرنامج الحكومي، بما يعزز ركائز الدولة الاجتماعية، وتمت الدعوة إلى مزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرة التشريعية البرلمانية، للرفع من حصيلة مقترحات القوانين، إعمالا للفصل 82 من الدستور، الذي يؤكد على تخصيص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة المستشارين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة، وذلك تعزيزا للعمل التشريعي ببلادنا.

وفيما يتعلق بالمجال الرقابي، تركزت المداخلات حول ضعف وتيرة تجاوب بعض القطاعات الوزارية مع الأسئلة الكتابية للسيدات والسادة المستشارين، سواء على مستوى تجاوز الآجال الدستورية والقانونية المخصصة للإجابة عنها، أو فيما يتعلق بعدم وضوح بعض عناصر الرد، وفي هذا الإطار طالب المتدخلون ببذل المزيد من

الجهود في سبيل التسريع من وتيرة التفاعل مع أسئلة السيدات والسادة المستشارين، واحترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسيدات والسادة المستشارين.

وبالنسبة للجلسات العامة المخصصة للأسئلة الشهرية والشفوية الأسبوعية، وكونها تستقطب نسبة كبيرة من المتابعين، سواء من خلال قنوات الإعلام العمومي، أو وسائط التواصل الاجتماعي، دعا المتدخلون إلى التفكير بشكل مشترك للعمل على تحسين هذه المنظومة، وإعطاء الأولوية للجواب على الأسئلة ذات الطابع الوطني، قصد الرفع من نسبة المشاهدة والتتبع من قبل المواطنات والمواطنين، والتركيز أكثر على الأسئلة ذات الطابع الآني والاستعجالي، التي تهم الرأي العام الوطني، وفي مقابل ذلك، تم التنويه بالتفاعل الايجابي للحكومة مع طلبات القيام بالمهام الاستطلاعية.

ولدى مناقشة المحور المتعلق بالمجتمع المدني، تبنى المتدخلون موقفا يثمن ويدعم الإعلان عن إعداد الاستراتيجية الجديدة للمجتمع المدني 2022- 2026، وكذا جميع المحاور الخمسة المؤطرة لمنهجيتها، والتي اعتمدت على تشخيص وضع المجتمع المدني والوقوف على التحديات التي يواجهها، بناء على تقارير وتوصيات مؤسسات ولجان متعددة، وهو ما يعتبر مدخلا أساسيا لتمكين الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني، كما تم التركيز في هذا السياق على المطالبة بإعمال المقاربة التشاركية على مستوى تفعيل وتنفيذ وتقييم هذه الاستراتيجية، خاصة وأن المجتمع المدني في جميع التجارب الديمقراطية العريقة، يعتبر سندا أساسيا للديمقراطية التمثيلية، ومؤثرا في القرار السياسي والمؤسساتي، كما نوه المتدخلون بالجهود المتواصلة للوزارة، والرامية إلى تأهيل المجتمع المدني بشكل يعكس المكانة الدستورية المتميزة التي يحظى

بها، سواء فيما يتعلق بتنظيمه وتقويته وهيكلته، بشكل يستجيب للتحديات والرهانات التنموية المطروحة، ولإتاحة فرص الإشراك والتأثير الفعال في تنفيذ وتنزيل مختلف السياسات العمومية على المستوى الوطني والجهوي.

وتطرق جانب من المداخلات إلى الموضوع المتعلق بدعم الجمعيات، وضرورة تسريع إصدار المراسيم التنظيمية للقانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، الذي يشكل نقلة نوعية في تأطير الحياة الجمعوية المغربية، لما يتضمنه من مقتضيات توجب منح الدعم على أساس تعاقدي، مع توضيح كيفية تلقيه، وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي، وهو ما سيفتح المجال لتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة، حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة ،كما دعا المتدخلون إلى العمل على تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، على اعتبار أن هذا الورش لازال من أولويات وتحديات هذه المرحلة، التي تتطلب مزيدا من العمل، لتعزيز ولوج المجتمع المدني للتمويل العمومي، وفي هذا السياق، دعت بعض المدخلات إلى ضرورة التفاعل حول حصيلة تفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية والشراكة مع المجتمع المدني، من خلال برنامج تقوية قدرات المجتمع المدني، خصوصا بعد إطلاق المنصة الالكترونية الوطنية "تشاركية"، بالنظر إلى ما يشكله موضوع التكوين وتقوية القدرات من أهمية بالغة في تطوير مهارات المجتمع المدني ببلادنا.

وفي نفس الإطار، جاء في تدخل أحد السادة المستشارين التأكيد على أن أدوار المجتمع المدني أصبحت رائدة في مجال الدبلوماسية الموازية، من خلال التعريف

بالقضايا الوطنية والدفاع عنها من مختلف المواقع والمحطات، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وأبرز أن المجتمع المدني يظل آلية للترافع والدفاع عن المكتسبات التي حققتها بلادنا في مسار تعزيز المكتسبات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والنهوض بأوضاع المرأة ومختلف المبادرات الرامية لتحقيق الأهداف التنموية، كما نوه المتدخلون بإقرار جائزة المجتمع المدني وإحيائها من جديد، وتعيين اللجنة المشرفة على الانتقاء، والتي تضم نخبة من الأساتذة والخبراء وذوي التجربة في المجال.

وانطلاقا مما سبق فقد شدد المستشارون على مجموعة من النقاط المشتركة التي يمكن إجمالها فيما يلي :

- الدعوة إلى رقمنة تسجيل طلبات الإيداع وإحداث الجمعيات؛
- المطالبة بإحداث مراكز جهوية لاستقبال أنشطة وعمل الجمعيات؛
- العمل على ضمان حقوق شغيلة المجتمع المدني وفقا لما تنص عليه مدونة الشغل؛
- المطالبة بضبط عملية الدعم الذي تحصل عليه الجمعيات وربطه بحصيلة أنشطتها في مختلف المجالات، وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة في إطار المساهمة في التنمية البشرية المستدامة؛
- المطالبة بتجميع الجمعيات في إطار قانوني موحد؛
- المطالبة بإعفاء الجمعيات من الضرائب بحكم عملها التطوعي في مجال الخدمات الاجتماعية والإنسانية، مع الرفع من قيمة الدعم الموجه إليها؛
- المطالبة بإحداث سجل رقمي يوثق جميع المعطيات حول الجمعيات؛

- الدعوة إلى الاهتمام أكثر بجمعيات مغاربة العالم انطلاقا من الدور الفعال الذي تقوم به في المرافعة على القضية الوطنية وجلب الاستثمار.

وفيما يخص المحور المتعلق بمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة أجمع المتدخلون على التنويه بالتواصل الدائم والمستمر من أجل تنوير الرأي العام بكل المستجدات، بشكل رسمي ودقيق وبلغة واضحة ومبسطة، مع اعتماد الترجمة الفورية إلى اللغة الأمازيغية مصحوبة بلغة الإشارة، كما عمل المتدخلون على تشخيص الاكراهات المتعددة التي تواجه هذا القطاع لكونه يتطلب جهدا متواصلا وإلماما شاملا بكل المجالات للتفاعل والإجابة على مختلف الأسئلة، وتمت الدعوة في الإطار ذاته إلى العمل على مأسستها حتى تتميز بالديمومة والاستمرارية، وفي نفس الاتجاه، أكد المتدخلون على أهمية السياسة التواصلية الأفقية التي تقوم بها الوزارة بمشاركة جميع القطاعات الحكومية، وذلك من خلال المجهود التواصلي الكبير عبر الاجتماعات الأسبوعية التي تعقب انعقاد المجلس الحكومي، والتي تمثل جسرا للتواصل مع الرأي العام، كما نوه المتدخلون بالمجهود الكبير الذي تقوم به الوزارة على مستوى بوابتها الإلكترونية، من خلال ما يتم توفيره للسيدات والسادة المستشارين وغيرهم من الباحثين والمهتمين، من معطيات ومعلومات هامة مرتبطة بالعمل التشريعي والرقابي.

وبالنسبة للمحور المتعلق بتدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها، أشاد المتدخلون بالمبادرة التي استهدفت تحسين وضعية العاملين بالقطاع وتحفيزهم، والتنويه بدمج جمعية الأعمال الاجتماعية للوزارة في مؤسسة للأعمال الاجتماعية مع باقي القطاعات المعنية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في مستهل جوابه على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين، نوه السيد الوزير بمستوى التدخلات التي أغنت المناقشة العامة، وأكد في هذا السياق حرصه التام على تتبع وتدقيق ومتابعة جميع الملاحظات والمداخلات التي أدلي بها، لتحقيق الهدف الذي نصبوا إليه جميعا، ألا وهو الرقي بعمل الوزارة في مختلف واجهات عملها الإستراتيجي.

وفيما يخص محور العلاقات مع البرلمان، أبرز أن ممارسة التشريع تعد عملا مشتركا بين الحكومة والبرلمان، وتحكمها مجموعة من الضوابط المسطرية التي ينبغي استحضارها، وذلك انطلاقا من أن الانتخابات تفرز معارضة وأغلبية حكومية تدبر الشأن العام، بناء على برنامج حكومي أحرز الثقة وصادق عليه مجلس النواب، ومن هذا المنطلق، يمكن للبرلمان استعمال الآليات المكفولة دستوريا ومؤسساتيا خلال المسار التشريعي للمبادرات التشريعية، موضحا أنه عندما يتم التوصل بمقترح قانون تتم دراسته على مستوى اللجنة التقنية، ويتم فيما بعد عرضه على المجلس الحكومي، مرة في كل شهر، للنظر والبت فيه، وأكد أن الحكومة تحرص تمام الحرص على التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية التي تتماشى مع توجهاتها المسطرة في برنامجها الحكومي، مضيفا أنه بخصوص قبول أو رفض التعديلات التي يتقدم بها السادة المستشارون، أنها ترتبط بمسألة الالتزام والوفاء بما تم التداول بشأنه في المجلس الحكومي، مع استيعاب الاقتراحات المقدمة لتجويد النص انطلاقا من الدور

التشريعي الهام للبرلمان، وأضاف أن حصيلة مقترحات القوانين التي وافقت عليها الحكومة تعد حصيلة مهمة، حيث بلغت 12 مقترح قانون.

وعلى المستوى الرقابي، اعتبر السيد الوزير أن الأسئلة الكتابية مهمة جدا حيث تم التفاعل مع أكثر من % 70 منها، وأوضح أن السؤال الكتابي المدقق والواضح يلقى تفاعلا سريعا ويجد فاعليته قبل الجواب عليه، بالنظر لأهمية المعطيات والمعلومات التي يحملها، مما يستلزم من القطاع المعني جمع المعطيات جهويا وإقليميا، قصد الحصول على جواب دقيق وواضح، وهذه الآلية الرقابية تنتج أثرها في الواقع، وتعتبر مرجعا للسيدات والسادة المستشارين في مراقبة عمل قطاع وزاري معين.

أما فيما يتعلق بطلبات الإحاطة التي يتم التوصل بها من مجلس المستشارين طبقا للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل، أبرز تفهمه لضرورة وجود مجال للسادة المستشارين لطرح أسئلتهم في حال غياب إمكانية للبرمجة، إعمالا لمعيار التمثيلية النسبية، وهو الأمر الذي يطرح التفكير في خلق توازن على هذا المستوى بما يتماشى مع التنزيل السليم للأنظمة المؤسساتية في ممارسة هذه الآلية الرقابية للبرلمان.

وأكد السيد الوزير أنه يولي أهمية خاصة للمجتمع المدني، وهو الاهتمام الذي توج بالإعلان عن الاستراتيجية التي تناولها العرض بشكل مفصل، وتضم معطيات رقمية، واستهل السيد الوزير تفاعله بتقديم عضوات وأعضاء لجنة تحكيم الجائزة الوطنية للمجتمع المدني في دورتها الرابعة برسم سنة 2022، والتي تضم مجموعة من الكفاءات المشهود لها في مجال العمل الجمعوي، وذكر بالمناسبة بالمجهود والعمل المضني والمسؤولية الملقاة على عاتقها في دراسة وتقييم ملفات الترشحات واختيار الجمعيات الفائزة، حيث بلغ عدد الجمعيات المشاركة برسم هذه السنة ما مجموعه

212 ترشحا يضم جمعيات وطنية ومحلية وجمعيات مغاربة العالم وشخصيات مدنية، وهو رقم يبقى متواضعا ولا يرقى إلى الانتظارات بالنظر إلى الأدوار المهمة والأنشطة التي يقوم بها المجتمع المدني في مختلف المجالات، وذلك بالرغم من المجهود التواصلي لمختلف المتدخلين من القطاعات الوزارية، وهو ما يقتضي تعزيز الجهود لوضع مسار نموذجي في السياسة العمومية، يكون نبراسا يقتديه المجتمع المدني مع احترام مبدأ استقلاليه، مضيفا أنه يمكن اقتراح تكليف الجمعيات بتدبير الفضاءات الجهوية التابعة للقطاعات الوزارية المعنية، بناء على دفتر تحملات واضح، واعتمادات سنوية، مع تقييم وتتبع تدبيرها لهذه المرافق، وهو ما سيساهم في خلق مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار، تطرق السيد الوزير إلى برنامج أوراش ومساهمته في انعاش وخلق فرص للشغل بمختلف الجهات/ من خلال مشاركة 70 ألف جمعية في هذه المبادرة، مع احترام مقتضيات مدونة الشغل، كالاستفادة من الانخراط في الضمان الاجتماعي والحد الأدنى للأجر والتغطية الصحية الفردية والأسرية، وهي أهداف نبيلة قدمت خدمات للمجتمع المدني.

وجاء في جواب السيد الوزير حول مهمة الناطق الرسمي، أنها مهمة صعبة وشاقة خاصة في ظرفية الأزمات، وأبرز أنه عندما تسلم مهامه بهذا القطاع لم تكن هناك ندوة صحفية بحكم ظروف الجائحة، حيث كان يتم الاقتصار على إصدار البلاغات، وهو ما يفيد أن عودة الندوة الصحفية الأسبوعية للمجلس الحكومي تقتضي جمعا دقيقا للمعطيات وتسخير كل الإمكانيات للتفاعل مع عشرات الأسئلة التي يتم طرحها، وهو عمل صعب وشاق خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاستراتيجية، وهي مهمة تفرض مجهودا ينبغي الاشتغال عليه بشكل توافقي ومشترك مع كافة المتدخلين، لتقديم معلومة دقيقة وشاملة، وصرح السيد الوزير في هذا الإطار بإمكانية رفع عدد الندوات

الصحفية مستقبلا، لتوسيع هامش التفاعل مع الأحداث، خاصة بين دورتي البرلمان، وهو تواصل يجب أن يكون بمعطيات ونتائج حتى يجد أثره عند المتلقي.

عرض السيد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

مجالات تدخل الوزارة

- العلاقات مع البرلمان
- العلاقات مع المجتمع المدني
- مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة
- تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

3

العلاقات مع البرلمان

بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية الحادية عشرة

أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله على أن:

إن افتتاح البرلمان ليس مجرد مناسبة دستورية، لتجديد اللقاء بممثلي الأمة، وإنما نعتبره موعدا سنويا هاما، لطرح القضايا الكبرى للأمة، لاسيما تلك التي تحظى بالأسبقية.

... كما ينبغي ألا يكون مشكل الماء، موضوع مزايدات سياسية، أو مطية لتأجيج التوترات الاجتماعية.. وكلنا كمغاربة، مدعوون لمضاعفة الجهود، من أجل استعمال مسؤول وعقلاني للماء.

... ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا، كوجهة للاستثمار المنتج، ندعو لتعزيز قواعد المنافسة الشريفة، وتفعيل آليات التحكيم والوساطة، لحل النزاعات في هذا المجال.. وبما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع، والتحلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

4

العلاقات مع البرلمان

حصيلة الحكومة في مجال العلاقات مع البرلمان
برسم السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة

عملا بمقتضيات الدستور، وبناء على الالتزامات الأساسية للبرنامج الحكومي 2021-2026، وفي إطار اختصاصات الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، المتمثلة في تنسيق العمل وتعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وحرصها الدائم على رفع جاهزية السادة أعضاء الحكومة للحضور والمشاركة في الأشغال التشريعية والرقابية بمجلسي البرلمان، عملت الوزارة خلال السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة على توطيد علاقات التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لتنفيذ التزامات الحكومة الواردة في البرنامج الحكومي، واستكمال ورش تطوير وتحيين المنظومة القانونية الوطنية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها بلادنا، وتعزيز مكانة المملكة وتقوية إشعاعها على الأصعدة الإقليمية والقارية والدولية.

5

العلاقات مع البرلمان

على المستوى التشريعي

إحصائيات عامة حول وضعية مشاريع القوانين خلال السنة التشريعية الأولى 2021-2022

	مشاريع قوانين ظلت قيد الدرس بعد اختتام الولاية التشريعية العاشرة		مشاريع القوانين المودعة لدى مجلسي البرلمان		مشاريع القوانين المسحوبة		مشاريع قوانين ظلت قيد الدرس بعد اختتام دورة أبريل 2022		عدد اجتماعات اللجان الدائمة المنعقدة بمجلسي البرلمان لدراسة مشاريع القوانين		عدد الجلسات العامة التشريعية المنعقدة بمجلسي البرلمان لدراسة مشاريع القوانين		القوانين المصادق عليها بصفة نهائية من طرف مجلسي البرلمان	
	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	الإجماع	الأغلبية
السنة التشريعية الأولى 2021-2022	25	09	36	02	05	02	27	10	102	75	16	14	22	06
المجموع	34		38		07		*37		177		30		28	

*من ضمنها (08) مشاريع قوانين وافق عليها مجلس النواب وأحالها على مجلس المستشارين، ومشروع قانون واحد (01) وافق عليه مجلس المستشارين وأحاله على مجلس النواب.

6

العلاقات مع البرلمان

على المستوى التشريعي

مواكبة وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة

عملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان والتي بلغ مجموع اجتماعاتها برسم السنة التشريعية الاولى 191 اجتماعا.

الفترة الزمنية	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس النواب	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس المستشارين
دورة أكتوبر 2021-2022	62	56
بين دورتي أكتوبر 2021-2022 وأبريل 2022	07	-
دورة أبريل 2022	37	20
بين دورتي أبريل 2022 وأكتوبر 2022-2023	08	02
المجموع	**114**	**78**

8

العلاقات مع البرلمان

على المستوى التشريعي

27 بمجلس النواب ← 37 مشروع قانون قيد الدرس بالبرلمان → 10 بمجلس المستشارين

بمجلس النواب

1. مشروع القانون رقم 71.13 يتعلق بمكافحة الاضطرابات العقلية وبحماية حقوق الأشخاص المصابين بها
2. مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة
3. مشروع قانون رقم 71.17 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر
4. مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب
5. مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019
6. مشروع قانون رقم 77.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019
7. مشروع قانون رقم 74.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة إسرائيل، الموقع بالرباط في 11 أغسطس 2021
8. مشروع قانون رقم 75.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية، المعتمدة بباريس في 27 يناير 2021 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 13 يوليو 2021
9. مشروع قانون رقم 78.21 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية، المعتمدة بماكولين (سويسرا) في 18 سبتمبر 2014 والموقعة من طرف المملكة المغربية بستراسبورغ في 20 سبتمبر 2021
10. مشروع قانون رقم 88.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للشباب بشأن إحداث مقر الاتحاد الإفريقي للشباب بالمغرب، الموقع بالرباط في 11 نوفمبر 2021
11. مشروع قانون رقم 100.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 10 ديسمبر 2021
12. مشروع قانون رقم 101.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع والعبور بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 10 ديسمبر 2021
13. مشروع قانون رقم 02.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 12 ديسمبر 2014 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 15 نوفمبر 2019
14. مشروع قانون رقم 18.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة إسرائيل، الموقع بالرباط في 21 فبراير 2022

العلاقات مع البرلمان

على المستوى التشريعي

27 بمجلس النواب ← **37 مشروع قانون قيد الدرس بالبرلمان** → 10 بمجلس المستشارين

بمجلس المستشارين

1. مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد (كما وافق عليه مجلس النواب)
2. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية (كما وافق عليه مجلس النواب)
3. مشروع قانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية
4. مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (كما وافق عليه مجلس النواب)
5. مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (كما وافق عليه مجلس النواب)
6. مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة (كما وافق عليه مجلس النواب)
7. مشروع قانون ر قم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (كما وافق عليه مجلس النواب)
8. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية (كما وافق عليه مجلس النواب)
9. مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية (كما وافق عليه مجلس النواب)
10. مشروع قانون رقم 92.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 148 بشأن حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل، 1977، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثالثة والستين، المنعقدة بجنيف في 20 يونيو 1977

11

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

الجلسات الشهرية لرئيس الحكومة

المجلس	السنة التشريعية الأولى 2021-2022		
	عدد الجلسات	عدد الأسئلة المبرمجة	النسبة المئوية
مجلس النواب	04	20	%100
مجلس المستشارين	03	36	%100
المجموع	07	56	%100

12

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

إحصاء عام للأسئلة الشفهية

المجلس		عدد الجلسات العامة	السنة التشريعية الأولى 2021-2022			
مجلس النواب		25	الأسئلة الشفهية الآنية التي أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها		الأسئلة الشفهية الآنية التي أقرها مكتب المجلس	النسبة المئوية
			391		214	%54.73
			عدد الجلسات العامة	عدد الأسئلة الشفهية الموجهة للحكومة	عدد الأسئلة المجاب عنها	النسبة المئوية
			25	4342	605	%13.93
مجلس المستشارين		26	الأسئلة الشفهية الآنية التي أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها		الأسئلة الشفهية الآنية التي أقرها مكتب المجلس	النسبة المئوية
			367		325	%88.59
			عدد الجلسات العامة	عدد الأسئلة الشفهية الموجهة للحكومة	عدد الأسئلة المجاب عنها	النسبة المئوية
			26	2037	460	%22.58
المجموع	الآنية	51	51	758	539	%71.10
	العادية			6379	1065	%16.69

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

التعهدات الحكومية خلال أجوبتها خلال اجتماعات اللجان الدائمة بمجلس النواب *

	السنة التشريعية الأولى 2021-2022		
	عدد تعهدات الحكومة خلال أجوبتها باجتماعات اللجان الدائمة	عدد التعهدات المجاب عنها	النسبة المائوية
مجلس النواب	220	34	%15.45

* هذه الآلية نصت عليها المادة 114 من النظام الداخلي لمجلس النواب. لذا فهي معتمدة بصفة حصرية من مجلس النواب دون مجلس المستشارين لعدم التنصيص عليها في نظامه الداخلي.

17

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

طلبات عقد اجتماعات اللجان الدائمة

المجلس	السنة التشريعية الأولى 2022-2021			
	عدد الطلبات المقدمة	عدد الطلبات التي برمجت من طرف المجلس	النسبة المئوية	عدد الطلبات ما زالت قيد الدرس
مجلس النواب	342	126	%36.84	216
مجلس المستشارين	71	26	%36.62	45
المجموع	413	152	%36.80	261

18

العلاقات مع المجتمع المدني

بوأ دستور المملكة لسنة 2011 جمعيات المجتمع المدني مكانة متميزة وأناط بها أدوارا جديدة باعتبارها شريكا أساسيا للدولة ورافعة من رافعات التنمية الشاملة والمستدامة ببلادنا، وكذا من خلال مساهمتها في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية؛

وإسهاما منها في تمكين جمعيات المجتمع المدني من القيام بهذه الأدوار الهامة، أعدت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان استراتيجية جديدة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني للفترة 2022-2026، وقد تم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية ووفق المنهجية التالية :

العلاقات مع المجتمع المدني

تشخيص وضع المجتمع المدني لتحديد التحديات التي يواجهها

اعتمد في إنجازهذا التشخيص على دراسة وثائقية لمختلف التقاريروالتوصيات الصادرة في الموضوع ولاسيما تقاريرومذكرات وتوصيات كل من:

- المجلس الأعلى للحسابات؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب سنة 2016؛
- لجنة النموذج التنموي الجديد؛
- لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة؛
- دينامية إعلان الرباط؛
- تقارير وخلاصات وتوصيات اللقاءات التشاورية التي نظمتها الوزارة سابقا.

العلاقات مع المجتمع المدني

القيام بدراسة مقارنة للوقوف على الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالنهوض بالمجتمع المدني

همت هذه الدراسة 21 دولة:
أربع عشرة (14) دولة من أوروبا – أربع (04) دول من إفريقيا – دولتان (02) من أمريكا – ودولة واحدة (01) من آسيا.

الممارسات الفضلى

- إشراك جمعيات المجتمع المدني في وضع الاستراتيجية واعتمادها في الإشراف والتتبع
- تأهيل الإطار القانوني عبر سن قوانين تتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، والتشاور العمومي، إلخ.
- إعداد مراجع ودلائل حول الديمقراطية التشاركية
- إحداث هيأة تشاورية تُشرك جمعيات المجتمع المدني وخلق آليات ذات صلة
- تعيين هيأة حكومية مكلفة بالتنسيق بين السلطات العمومية في مجال المجتمع المدني
- تفعيل شراكة السلطات العمومية من خلال مواثيق أو اتفاقيات تحدد المهام والمسؤوليات
- مَرْكَزَةُ نشر المعلومات المتعلقة بطلبات عروض المشاريع والتمويلات المتاحة
- إحداث سجل وطني خاص بجمعيات المجتمع المدني
- إحداث مرصد وطني حول أنشطة جمعيات المجتمع المدني

العلاقات مع المجتمع المدني

مكن التشخيص وكذا الدراسة المقارنة من الوقوف على العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون اضطلاع جمعيات المجتمع المدني بالأدوار المنوطة بها، حيث تم تحديدها في تسعة(9) معوقات كبرى:

الصعوبات

- محدودية المعطيات المتعلقة بالنسيج الجمعوي
- ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية من جهة ومع الفاعلين العموميين الآخرين من جهة أخرى
- ضعف ملاءمة البيئة القانونية والضريبية للواقع ولحاجيات جمعيات المجتمع المدني
- محدودية الاستفادة من صفة المنفعة العامة
- صعوبات هيكلية تواجه جمعيات المجتمع المدني
- ضعف استغلال إمكانيات التشغيل الجمعوي
- ارتكاز العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على التمويل فقط
- ضعف تأطير التمويل العمومي لجمعيات المجتمع المدني
- تعقد تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية

العلاقات مع المجتمع المدني

رؤية استراتيجية في أفق 2026، تنقسم إلى محورين (2) وأحد عشر (11) برنامجا استراتيجيا و 23 مشروعا

المحور الأول : مجتمع مدني مستقل ومهيكل ومنظم وقوي

برامج:
- تعزيز وهيكلة وتنظيم وتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني
- تعزيز وسائل عمل جمعيات المجتمع المدني
- تشجيع التحول الرقمي لجمعيات المجتمع المدني

المحور الثاني : مجتمع مدني مشارك في التنمية وفعال ومؤثر

برامج:
- تثمين عمل جمعيات المجتمع المدني
- تشجيع التشغيل الجمعوي
- تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية
- تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني للتمويل العمومي

برامج:
- تحسين البيئة القانونية والضريبية لجمعيات المجتمع المدني
- إحداث هيئة حكامة تتيح تنسيق العمل الحكومي في مجال النهوض بالمجتمع المدني
- النهوض بالمشاركة المواطنة
- ضمان إنتاج وتعزيز وتثمين المعطيات المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني

العلاقات مع المجتمع المدني

على المستوى التشريعي

- إعداد مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي وكذا المذكرة التقديمية الخاصة به، وتمت إحالة صيغته الأولية على الأمانة العامة للحكومة التي أبدت رأيها بخصوصه، والوزارة بصدد إدراج بعض التعديلات قبل وضعه في مسطرة المصادقة؛
- إعداد مشروع مرسوم بإحداث اللجنة الوزارية لتنسيق السياسة العمومية المتعلقة بالمجتمع المدني وكذا المذكرة التقديمية الخاصة به، وإحالته على الأمانة العامة للحكومة من أجل إبداء الرأي في مضامينه ووضعه في مسطرة المصادقة؛
- إعداد مسودة مشروع قانون التشاور العمومي؛
- إعداد مشروع مرسوم الشراكة بين الأجهزة العمومية والجمعيات ؛
- إعداد مشروع تعديل النصوص التنظيمية المؤطرة لجائزة المجتمع المدني.

30

العلاقات مع المجتمع المدني

على مستوى مواصلة تفعيل المنظومة القانونية للديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة

- تطوير خدمات البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة **www.eparticipation.ma** من خلال إدراج مسطرة تقديم العرائض المحلية بهذه البوابة بتعاون مع المديرية العامة للجماعات الترابية؛
- تحيين محتوى بوابة التكوين عن بعد **Tacharokia.ma** في مجال الديموقراطية التشاركية وفق التعديلات التي جاء بها القانونين التنظيميين رقم 70.21 ورقم 71.21؛
- تعديل وإصدار الجزء الأول من دليل المشاركة المواطنة المتعلق "بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية والحق في تقديم العرائض إلى مجالس الجماعات الترابية"، وفق التعديلات التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 70.21؛
- تعديل وإصدار الجزء الثاني من دليل المشاركة المواطنة المتعلق "بالحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع" وفق التعديلات التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 71.21؛
- إعداد وإصدار كتيب يتضمن الإطار القانوني المتعلق بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، والحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع؛
- تحيين الكتيب المصور بالرسوم "الديمقراطية التشاركية" باللغة العربية وفق التعديلات التي جاء بها القانونين التنظيميين رقم 70.21 ورقم 71.21؛
- تحيين الكتيب المصور بالرسوم "الديمقراطية التشاركية" باللغة الأمازيغية وفق التعديلات التي جاء بها القانونين التنظيميين رقم 70.21 ورقم 71.21؛
- تحيين التطبيق موبيل للديمقراطية التشاركية وفق التعديلات القانونية سالفة الذكر، **باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية**.

العلاقات مع المجتمع المدني

على مستوى دعم قدرات المجتمع المدني

- إعداد برنامج تكويني لدعم القدرات التدبيرية والمؤسساتية للجمعيات في إطار شراكة مع الجهات وولايات الجهات، وسيتم تنفيذ هذا البرنامج في مرحلته الأولى - بجهتي فاس- مكناس وكلميم واد نون ويرتقب منه تكوين حوالي 650 جمعية؛
- إعداد وحدات تكوينية جديدة لإغناء البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد " تشاركية" **www.tacharokia.ma** بهدف تعزيز قدرات الجمعيات للقيام بأدوارها الدستورية والإسهام بفعالية في التنمية الشاملة والمستدامة من خلال مواد تكوينية مركزة ومبسطة في مجالات مختلفة:
  1. المنظومة القانونية لتأسيس الجمعيات؛
  2. التخطيط الاستراتيجي الخاص بالجمعيات؛
  3. استراتيجية التواصل بالنسبة للجمعيات؛
  4. خطة التواصل الجمعوي؛
  5. بناء الشراكات بين الدولة والجمعيات؛
- تقديم نتائج الدراسة المتعلقة بإعداد الإطار المرجعي لتعزيز أدوار وقدرات وموارد المجتمع المدني، وستساهم نتائج هذه الدراسة في إعداد دلائل مرجعية واسترشادية لتعزيز قدرات الجمعيات؛
- إعداد دليل حول مساهمة الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باللغة الفرنسية وسيتم العمل على ترجمته إلى اللغة العربية وإصداره ووضعه رهن إشارة الجمعيات.

33

العلاقات مع المجتمع المدني

على مستوى تعزيز منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات والنهوض بالدعم العمومي

- الشروع في إعداد التقارير السنوية حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنوات **2019** و**2020** و**2021** والتي سيتم إصدارها قبل متم شهر دجنبر 2022؛
- إعداد مشروع مرسوم يؤطر الشراكة بين الدولة والجمعياتمن خلال :
  - تجويد مقتضيات منشور الوزير الأول 7/2003 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2003؛
  - إضافة مقتضيات جدية تروم الولوج العادل والشفاف للتمويل العمومي؛
  - إلزامية نشر المعلومات المتعلقة بالشراكة ببوابة الشراكة؛
  - تتبع التمويل العمومي من طرف القطاعات الحكومية.

  وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في إعداد هذا النص توصيات الدراسة التي أنجزتها الوزارة سنة 2018 بخصوص منظومة الشراكة وكذا استحضار مختلف توصيات المؤسسات الدستورية ذات الصلة
- مواصلة تطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-association.ma ؛
- عقد شراكات مع بعض الجمعيات في مجال تدخل الوزارة كالديمقراطية التشاركية وتثمين العمل الجمعوي.

34

مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة

حصيلة عمل الوزارة بالنسبة لمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة

- إعداد تصور استراتيجي جديد لمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة لتثمين العمل الحكومي من خلال توفير المعلومة الدقيقة حول الأوراش الإصلاحية والتنموية التي التزمت الحكومة بتنزيلها في إطار برنامجها.
- بث الندوات الأسبوعية التي تعقب المجلس الحكومي مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي مع اعتماد الأمازيغية ولغة الإشارة والعمل على إنشاء حسابات خاصة للناطق الرسمي باسم الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الشفافية والتفاعل المستمر بين المؤسسات الحكومية ومحاربة المعلومات الخاطئة والمضللة والأخبار الزائفة.
- المشاركة في عدد من البرامج التلفزية والإذاعية والتظاهرات الوطنية لتثمين العمل الحكومي والتواصل حول الأوراش التنموية الحكومية.

36

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

التنظيم العام لمصالح الوزارة

- إعداد مشروع مرسوم جديد لتحديد اختصاصات الوزارة وتنظيم هياكلها مواءمة مع اختصاصات الوزارة واستراتيجيتها الجديدة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، وكذا بناء على تقرير التدقيق التنظيمي للوزارة؛
- الشروع في تنفيذ مشروع معالجة أرشيف الوزارة ورقمنته؛
- اعتماد عدد من التدابير لإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارة عبر توفير الترجمة الأمازيغية للندوات الصحفية الأسبوعية للسيد الوزير التي تعقب المجلس الحكومي، وإدماج الأمازيغية في الهوية البصرية للوزارة

37

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

تطوير البنية المعلوماتية بالوزارة

- ترحيل البنية التحتية المعلوماتية للوزارة وإيواؤها بمركز المعلومات الخاص بوزارة الاقتصاد والمالية؛
- تعزيز الأمن المعلوماتي الداخلي والخارجي للوزارة؛
- بداية تأهيل وتحديث البنية التحتية المعلوماتية للمقر الجديد للوزارة؛
- مواصلة تطوير وتعزيز النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتتبع السياسات العمومية من خلال إحداث فضاء خاص بالقطاعات الحكومية ووحدة خاصة لدعم اتخاذ القرار وخدمات رقمية؛

39

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

الاعتمادات المرصودة في ميزانية الوزارة برسم سنة 2022

	المبلغ	النسبة
الاعتماد الإجمالي المرصود للوزارة	59822800 درهم	
الموظفون	39611000 درهم	
التسيير	16070000 درهم	
الاستثمار	4141800 درهم (شاملة لإعتمادات الترحيل)	
مجموع الاعتمادات الإجمالية الملتزم بها:		
التسيير	14528499,92 درهم	90 بالمائة
الاستثمار	3215377,50 درهم	77,63 بالمائة
مجموع الاعتمادات محل أمربالأداء:		
التسيير	13215122,09 درهم	91 بالمائة
الاستثمار	3139802,96 درهم	97,65 المائة

41

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2022

- أولا: نفقات الموظفين:
  - الاعتمادات المفتوحة: 000 611 39 درهم
  - الاعتمادات الملتزم بها: 34 779 613,26 درهم
  - النسبة العامة للالتزام والأداء: 87,80 بالمائة
- ثانيا: نفقات التسيير والمعدات والنفقات المختلفة:
  - الاعتمادات المفتوحة: 000 070 16 درهم
  - الاعتمادات الملتزم بها: 14 528 499,92 درهم
  - نسبة الالتزام: 90,40 بالمائة
- ثالثا: نفقات الاستثمار:
  - الاعتمادات المفتوحة: 800 141 4 درهم (شاملة لاعتمادات الترحيل)
  - الاعتمادات الملتزم بها: 3 215 377,50 درهم
  - نسبة الالتزام: 77,63 بالمائة
  - نسبة الأداء من مجموع الالتزامات 97,65 بالمائة.

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

مقارنة وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة بين سنتي 2021 و2022

	31 دجنبر 2021		31 أكتوبر 2022*	
	نسبة الالتزام	نسبة الأداء	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
نفقات التسيير والمعدات والنفقات المختلفة	95%	98%	90%	91%
نفقات الاستثمار	75%	34%	77.63%	97.65%

* ملحوظة: النسبة المسجلة (الالتزام والأداء) ستعرف ارتفاعا ملحوظا عند متم السنة الحالية أي 31 دجنبر 2022

43

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

الأهداف الاستراتيجية للوزارة

- المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للمؤسسة التشريعية وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية؛
- تعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات وتقوية أنظمة تمويلها للمساهمة في التنمية؛
- إرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام؛
- تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد.

44

العلاقات مع البرلمان

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية عبر:

- ❖ السهر على عقد لقاءات منتظمة للجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية؛
- ❖ التنسيق مع ممثلي القطاعات الحكومية باللجنة التقنية لإعداد مواقفها حول مقترحات القوانين في أجل معقول لتسهيل مهام اللجنة؛
- ❖ العمل على حث القطاعات الحكومية على التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية.

46

العلاقات مع البرلمان

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالسلطة التشريعية وتقوية قدرات المستشارين في الشؤون البرلمانية من خلال:

- ❖عقد لقاءات تواصلية مع المستشارين في الشؤون البرلمانية بشكل منتظم لمناقشة بعض القضايا التي تهم تدبير العلاقات بين الحكومة والبرلمان؛
- ❖تنظيم دورات تكوينية لفائدة المستشارين في الشؤون البرلمانية لتقوية قدراتهم خاصة فيما يتعلق بمستجدات المسطرة التشريعية ومختلف الآليات الرقابية؛
- ❖التنسيق المستمر لبرمجة مشاريع ومقترحات القوانين داخل اللجان البرلمانية الدائمة وتتبعها وتقديم الأجوبة عن الأسئلة الشفوية والكتابية للسادة البرلمانيين وحث المصالح المختصة في قطاعاتهم على احترام الأجل الدستوري بشأنها.

47

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تأهيل البيئة القانونية للمجتمع المدني

ستعمل الوزارة على:

- ❖ إعداد مشروع قانون التشاور العمومي؛
- ❖ اعتماد النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون التطوع التعاقدي؛
- ❖ اعتماد مرسوم اللجنة البين وزارية لتنسيق السياسة العمومية في مجال المجتمع المدني؛
- ❖ اعتماد مشروع مرسوم الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- ❖ إعداد مشروع قانون التشغيل الجمعوي؛
- ❖ إعداد النص القانوني المتعلق بالسجل الوطني للجمعيات؛
- ❖ تعزيز الإطار القانوني والضريبي للجمعيات.

49

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تقوية قدرات المجتمع المدني

ستعمل الوزارة على تقوية قدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال:

- تنفيذ برنامج تقوية القدرات المؤسساتية للجمعيات على المستوى الجهوي وإحداث أقطاب الكفاءة في مجال المواكبة والتكوين وتشجيع التعاضد والاستغلال المشترك للوسائل بين جمعيات المجتمع المدني والعمل على تعميمه تدريجيا بجهات أخرى بالمملكة؛
- الارتقاء ببوابة تكوين الجمعيات عن بعد tacharokia.ma على مستوى الشكل والمضمون لتصبح المصدر الأول في مجال تعزيز قدرات الجمعيات في المواضيع العرضانية التي تهمها، بما في ذلك برامج التكوين التي سيتم تنظيمها من طرف الوزارة كبرنامج تقوية القدرات المؤسساتية وبرامج أخرى؛
- اعتماد الإطار المرجعي لتمكين المجتمع المدني؛
- إصدار الحقيبة البيداغوجية المتعلقة بمساهمة الجمعيات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- وضع الدليل المرجعي لمهن وكفاءات الفاعلين الجمعويين واعتماده كآلية ضرورية لتحديد المهن الجمعوية والكفاءات اللازمة للقيام، وكذا الإطار المرجعي للكفاءات ومخطط التكوين
- إعداد دلائل بيداغوجية لتكوين الجمعيات.

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تفعيل الديمقراطية التشاركية

ستعمل الوزارة على تقوية قدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال:

- إطلاق برنامج تقوية القدرات في مجال النهوض بالمشاركة المواطنة عبر تنظيم دورات تكوينية وتواصلية وندوات لفائدة الجمعيات قصد المساهمة في تأهيلها لممارسة حقوقها الدستورية لتمكينها من المساهمة في صنع القرار العمومي وتتبع تنفيذه وتقييمه
- ضمان الولوج لخدمات بوابة المشاركة المواطنة eparticipation.ma ومواصلة التعريف بها وإطلاق جمع توقيعات المدعمين من خلالها؛
- تطوير التطبيق الرقمي الخاص بالديمقراطية التشاركية؛
- تنفيذ خطة تواصلية فعالة للتعريف بآليات الديمقراطية التشاركية تعتمد مختلف الوسائط التواصلية المكتوبة والمسموعة والرقمية.

51

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تطوير الشراكة بين الدولة والجمعيات

ستعمل الوزارة على :

- اعتماد مشروع مرسوم الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- استكمال تطوير بوابة الشراكة charaka-association.ma وإلزامية نشر المعلومات المتعلقة بالشراكة عبرها ووضع قاعدة معطيات خاصة بالجمعيات؛
- تتبع توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بمنح التمويل العمومي للجمعيات من طرف القطاعات الحكومية؛
- إصدار تقرير الشراكة برسم سنة 2022

53

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

التشغيل الجمعوي

ستواصل الوزارة إنجاز مشاريع وأنشطة تتعلق بتثمين العمل الجمعوي وذلك من خلال:

- إعداد مشروع قانون التشغيل الجمعوي؛
- تنظيم ندوات وطنية بمشاركة الشركاء المعنيين والجمعيات التي سيشكل فضاءات مفتوحة للتواصل المباشر بين جمعيات المجتمع المدني ومختلف الشركاء المؤسساتيين من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية ومقاولات عمومية ومقاولات خاصة وشركاء دوليين:
  - وستنظم الندوة الأولى حول موضوع **التشغيل الجمعوي**
  - تليها ندوات أخرى بمواضيع مختلفة (التمويل العمومي، ...)؛
- وضع الدليل المرجعي لمهن وكفاءات الفاعلين الجمعويين واعتماده كآلية ضرورية لتحديد المهن الجمعوية والكفاءات اللازمة للقيام، وكذا الإطار المرجعي للكفاءات ومخطط التكوين.

54

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

التحول الرقمي للجمعيات

ستعمل الوزارة على إعطاء الانطلاقة لبرامجها المضمنة باستراتيجيتها الرامية لتشجيع التحول الرقمي لجمعيات المجتمع المدني ويتعلق الأمر ب :

- إنجاز تطبيقات رقمية لفائدة الجمعيات تروم مواكبتها من أجل التدبير الداخلي الأمثل (التدبير المالي والمحاسباتي، تدبير الموارد البشرية، ....)
- إحداث البوابة الوطنية الخاصة بالجمعيات societe-civile.ma (عبارة عن مفهوم الشباك الوحيد للجمعيات) تتضمن وظائف يتم إغناؤها بشكل تصاعدي. ستشمل هذه المنصة خدمات رقمية عديدة (وثائق، تكوين عن بعد، فضاء للتبادل بين جمعيات المجتمع المدني، الكتاب الذهبي، سجل الجمعيات، إلخ.).

55

مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة

برنامج عمل الوزارة بالنسبة لمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة

ترتكز استراتيجية 2022-2026 الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان على المشاريع التي تهدف إلى القيام بمقتضيات التواصل المؤسساتي للوزارة وكذا تلك المتعلقة بالقيام بمقتضيات التواصل المرتبطة **بمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة**.

وتتحدد أهم محاور برنامج عمل 2023 بمهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة فيما يلي :

- التعبير عن صوت الحكومة في النقاشات العمومية عبر التواصل الاعتيادي حول مجموع الأعمال ومواضيع الساعة، واعتماد مقاربة سرعة التفاعل؛
- وضع الإصلاحات والقرارات في منظورها الصحيح وسياقها الدقيق علاقة بأشغال الحكومة؛
- العمل على إخبار الفاعلين في الحكومة والبرلمان بالمعلومات المتعلقة بالسياسة الحكومية، وأهدافها ونتائجها؛
- اعتماد سياسة قطاعية للتواصل الداخلي تروم تحفيز مختلف الفاعلين حول مشروع الوزارة وأوراشها المفتوحة في مختلف مجالات اختصاصاتها؛
- إرساء سياسة تواصلية تقوي آليات التنسيق بين القطاعات الحكومية ورفع القدرات، وتعزيز اليقظة والرصد بما يمكن من التصدي، سيما بآلية العلاقات مع الصحافة، لمعضلة الأخبار الزائفة والتضليل بشأن صورة المغرب داخليا وخارجيا.

56

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تحديث الإدارة ورقمنتها

- استكمال تنفيذ أوراش تنزيل برنامج الإدارة المثالية للوزارة ،خصوصا في الشق المتعلق بترشيد استعمال المياه وتقليص استعمال نفقات الكهرباء عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة ؛
- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية لدى البرلمان بغرفتيه وباقي القطاعات الحكومية وتعزيزه بنظام معلوماتي لدعم اتخاذ القرار؛
- تطوير وتأمين منظومة المعلومات وتأهيل البنية التحتية وإيواؤها لدى مركز المعلومات datacenter الخاص بوزارة المالية؛
- مواصلة تأهيل وتطوير خدمات البوابات الخاصة للوزارة ويتعلق الأمر ب :
  - بوابة المشاركة المواطنة eparticipation.ma
  - بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-association.ma
  - بوابة تكوين الجمعيات عن بعد www.tacharokia.ma
  - بوابة جائزة المجتمع المدني prix-societe-civile.ma
- استثمار الرصيد العلمي والمعرفي للوزارة في تعزيز إشعاعها من خلال إطلاق دراسات وأبحاث وتنظيم ندوات علمية ذات علاقة بمجالات تدخل الوزارة؛
- تتبع وتوسيع الشراكات مع الجامعات؛
- تحيين موسوعة علاقة الحكومة بالبرلمان.

57

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2023

	المبلغ
ميزانية التسيير	
الموظفون	41815000 درهم
المعدات والنفقات المختلفة	45811000 درهم
ميزانية الاستثمار	24460000 درهم
المجموع	112086000 درهم

59

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2023

1- ميزانية التسيير (الموظفون) :

- تتوفر الوزارة على 192 موظفا وموظفة :
  - نسبة الذكور : 61 بالمائة
  - نسبة الإناث : 39 بالمائة
- رصد للوزارة لأداء أجور وتعويضات الموظفين ومختلف تحملاتهم ما مجموعه : 000 815 41 درهم
- و تمت برمجة 30 منصبا ماليا للوزارة خلال هذا المشروع مقابل 0 منصب السنة الفارطة

60

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2023

2.1 ميزانية المعدات والنفقات المختلفة:

لتغطية نفقات التسيير من معدات ونفقات مختلفة، برمج في مشروع قانون المالية الحالي ما مجموعه : 000 811 45 درهم، وستخصص لتمويل النفقات التالية:

- مشروع دعم المهام...: 000 921 18 درهم
- مشروع دعم مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة........: 000 930 2 درهم
- مشروع التفاعل مع البرلمان......................................: 000 440 درهم
- مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني...........................: 000 670 21 درهم
- مشروع الديمقراطية التشاركية...................................: 000 850 1 درهم

61

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2023

2- ميزانية الاستثمار:

رصد لميزانية الاستثمار في مشروع قانون المالية ما مجموعه : 24 460 000 درهم ، وستتوزع كما يلي :

- دعم المهام...: 13 040 000 درهم؛
- دعم مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.... : 270 000 درهم؛
- التفاعل مع البرلمان.....................................: 2 650 000 درهم؛
- تقوية قدرات المجتمع المدني.........................: 8 150 000 درهم؛
- الديمقراطية التشاركية.................................: 350 000 درهم,

62

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵓⵜ ⵖⵔ ⵓⵙⵙⵓⵙⴷⵏ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ
ⵉⵜⵜⵓⵎⴰⵙⵏ ⵙ ⵜⵓⵣⵣⵉⵍⵉⵏ ⴰⴽⴷ ⵓⵔⵏⴰⵎⴰⵏ

تقديم الميزانية الفرعية

برسم السنة المالية 2023

1

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵓⵙⵜ ⵖⵔ ⵓⵏⴱⴱⴰⵢ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ
ⵉⵜⵜⵓⴳⵍⴰⵏ ⵙ ⵜⵓⵣⵣⵉⵍⵉⵏ ⴰⴽⴷ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ

محاور العرض

I. حصيلة الوزارة برسم سنة 2022:

1. حصيلة الحكومة في مجال العلاقات مع البرلمان برسم السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة؛
2. مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛
3. مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة؛
4. مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها؛

II. برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023:

1. مجال العلاقات مع البرلمان برسم السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة؛
2. مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛
3. مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة؛
4. مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها.

2

العلاقات مع البرلمان

على المستوى التشريعي

إحصائيات عامة حول وضعية مقترحات القوانين خلال السنة التشريعية الأولى 2022-2021

	مقترحات قوانين ظلت قيد الدرس بعد اختتام الولاية التشريعية العاشرة		مقترحات القوانين المودعة لدى مجلسي البرلمان		مقترحات القوانين المسحوبة		مقترحات قوانين ظلت قيد الدرس بعد اختتام دورة أبريل 2022		عدد اجتماعات اللجان الدائمة المنعقدة بمجلسي البرلمان لدراسة مقترحات القوانين		عدد الجلسات العامة التشريعية المنعقدة بمجلسي البرلمان لدراسة مقترحات القوانين		القوانين المصادق عليها بصفة نهائية من طرف مجلسي البرلمان
	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	مجلس النواب	مجلس المستشارين	
السنة التشريعية الأولى 2022-2021	03	06	156	28	02	-	155	32	12	03	01	02	02
المجموع	09		184		02		*187		15		03		**02

* أصلها189 مقترح قانون قبل دمج ثلاثة مقترحات في مقترح واحد نظرا لوحدة الموضوع

**تم دمج ثلاثة مقترحات في مقترح واحد يقضي بإحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية.

7

العلاقات مع البرلمان

على المستوى التشريعي

27 بمجلس النواب ← 37 مشروع قانون قيد الدرس بالبرلمان → 10 بمجلس المستشارين

بمجلس النواب

15. مشروع قانون رقم 24.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأفريقية المشتركة عن إنشاء برنامج أفريقي لتعاون فني، المعتمدة بكامبالا (أوغندا) في فاتح أغسطس 1975
16. مشروع قانون رقم 25.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الفلبين، الموقع بالرباط في 17 مارس 2022
17. مشروع قانون رقم 31.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقع بالداخلة في 31 مارس 2022
18. مشروع قانون رقم 32.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالداخلة في 31 مارس 2022
19. مشروع قانون رقم 26.22 يوافق بموجبه على اتفاقية لاهاي المتعلقة باستيفاء النفقة بالخارج لفائدة الأطفال وباقي أفراد الأسرة، المعتمدة بلاهاي في 23 نوفمبر 2007
20. مشروع قانون رقم 26.21 يقضي بتتميم القانون رقم 36.09 المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها
21. مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية
22. مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي
23. مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية
24. مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية
25. مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها
26. مشروع قانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار
27. مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون بعد ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية (كما وافق عليه مجلس المستشارين)

10

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

إحصاء عام للأسئلة الكتابية

المجلس	السنة التشريعية الأولى 2021-2022		
	عدد الأسئلة الكتابية الموجهة للحكومة	عدد الأسئلة المجاب عنها	النسبة المئوية
مجلس النواب	5796	3821	%65.92
مجلس المستشارين	969	606	%62.54
المجموع	6765	4427	%65.44

14

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

التحدث في موضوع عام وطارئ بمجلسي البرلمان

المجلس	السنة التشريعية الأولى 2021-2022				
	عدد الطلبات المقدمة	عدد الطلبات التي استعدت الحكومة للإجابة عنها	النسبة المئوية	عدد الطلبات المجاب عنها	النسبة المئوية
مجلس النواب	24	20	%83.33	20	%83.33
مجلس المستشارين	46	22	%47,82	22	%47.82
المجموع	70	42	%60	42	%60

15

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

التعهدات الحكومية خلال أجوبتها على الأسئلة الشفهية بمجلسي البرلمان

المجلس	السنة التشريعية الأولى 2021-2022		
	عدد تعهدات الحكومة خلال أجوبتها عن الأسئلة الشفهية	عدد التعهدات المجاب عنها	النسبة المئوية
مجلس النواب	228	66	%28.24
مجلس المستشارين	49	19	%38.77
المجموع	277	85	%30.68

16

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

المهام الاستطلاعية

المجلس	السنة التشريعية الأولى 2021-2022		
	عدد الطلبات المقدمة	عدد الطلبات التي استعدت الحكومة للتفاعل معها	النسبة المئوية
مجلس النواب	04	03	%75
مجلس المستشارين	03	02	%66.66
المجموع	07	05	%71.42

19

العلاقات مع البرلمان

على المستوى الرقابي

04 بمجلس النواب ← 07 المهام الاستطلاعية → 03 بمجلس المستشارين

04 بمجلس النواب:

- الوقوف على الاستعدادات الجارية لتنظيم عملية مرحبا؛
- وضعية مصب نهر أم الربيع؛
- الوقوف على شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية ببلادنا*؛
- الوقوف على واقع الفضاءات والمراكز التخييمية بعد إغلاقها والاستعدادات الجارية لتأهيلها في أفق التحضير لتنظيم المخيمات الصيفية لموسم 2022.

03 بمجلس المستشارين:

- ورش الطريق السريع تزنيت-الداخلة؛
- ورش بناء ميناء الداخلة الأطلسي*؛
- الزيارة الميدانية لميناء الناظور غرب المتوسط.

* لم يتم إنجازها بعد.

20

العلاقات مع المجتمع المدني

تميزت هذه السنة، بإعداد **استراتيجية جديدة للعلاقات مع المجتمع المدني** 2022 – 2026 وذلك بغاية ربح الرهانات المتعلقة بتطوير البيئة التي تنشأ وتتطور فيها جمعيات المجتمع المدني وتقوية قدراتها وتنمية مواردها وضمان مشاركتها في السياسات العمومية، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا لازما في التنمية من خلال محورين (02) استراتيجيين عمليين وهادفين:

1. إرساء أسس مجتمع مدني مستقل ومنظم وقوي؛
2. إرساء أسس مجتمع مدني مشارك في التنمية ومؤثر وفعال.

21

العلاقات مع المجتمع المدني

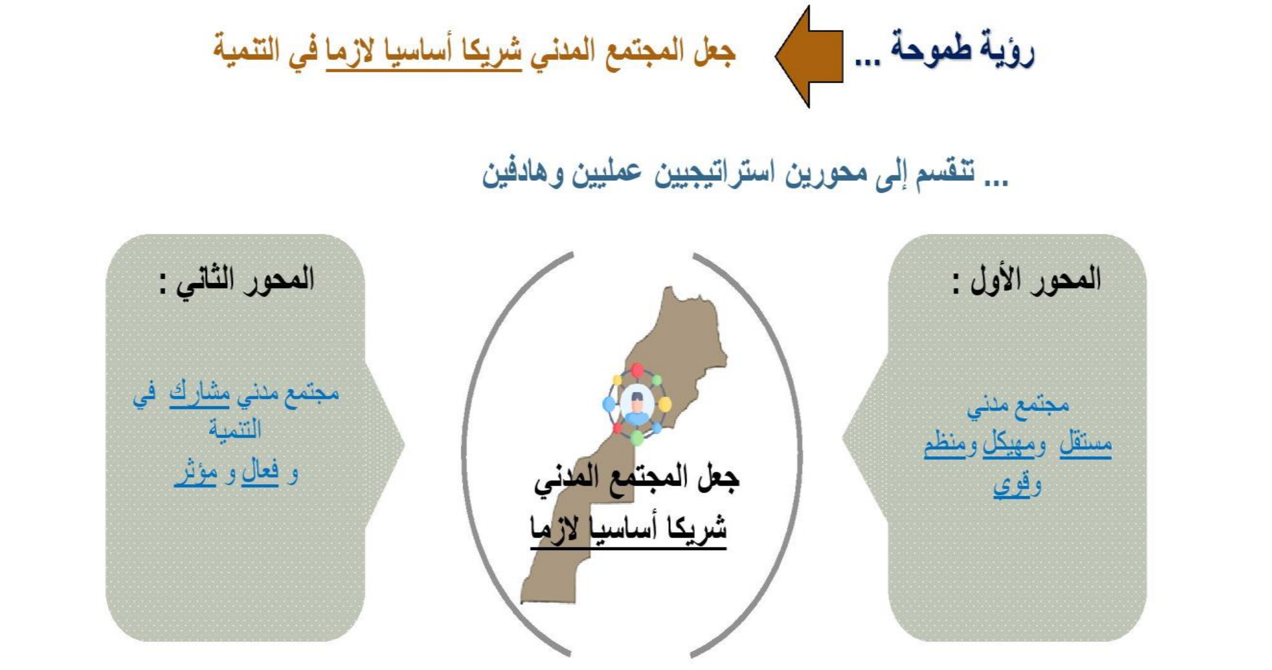

العلاقات مع المجتمع المدني

أربعة (4) رهانات كبرى ينبغي على الاستراتيجية الإجابة عليها

العلاقات مع المجتمع المدني

خمسة (5) خيارات استراتيجية

العلاقات مع المجتمع المدني

على مستوى تثمين عمل المجتمع المدني

- تنظيم النسخة الثالثة من "عاصمة المجتمع المدني" بشراكة وتعاون مع منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار، والتي نظمت بمدينة تطوان في يونيو 2022 بوصفها عاصمة للمجتمع المدني لسنة 2022.
- الإعلان الرسمي عن فتح باب الترشح لهذه الجائزة أمام الجمعيات والشخصيات المدنية يوم 28 يوليوز 2022 بعد توقف تنظيمها خلال سنتين متتاليتين بالنظر للظروف الصحية المرتبطة بجائحة كورونا؛
- الإعداد لتنظيم حفل النسخة الرابعة من "جائزة المجتمع المدني" برسم سنة 2022.

32

العلاقات مع المجتمع المدني

على مستوى التعاون الدولي

- إعطاء الانطلاقة "لبرنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب" في نسخته الثانية بمدينة الرباط يوم 5 أبريل 2022 والذي يهدف إلى دعم مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام وتعزيز المشاركة المواطنة، **هذا البرنامج الممول من طرف الاتحاد الأوروبي** والذي **تنفذه الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي** على مدى 3 سنوات سيشمل 5 جهات وهي :
  - جهة بني ملال خنيفرة؛
  - جهة الدار البيضاء سطات؛
  - جهة طنجة تطوان الحسيمة؛
  - جهة الشرق؛
  - جهة سوس ماسة.
- توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون مع **الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي** «ENABEL» بخصوص تنفيذ المكون الثاني من "برنامج دعم المجتمع المدني" والذي يتعلق بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية من خلال تقوية الديناميات المحلية ووضع لبنات فضاءات الحوار وتعميم الممارسات الفضلى المتعلقة بالمشاركة المواطنة.
- تنفيذ التزامات الوزارة في إطار **برنامج الحكومة المنفتحة** برسم الفترة الممتدة ما بين 2021 و2023، ولا سيما الالتزامين رقم 17 و18 و19 والمتعلقين تباعا بإحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد، وكذا بإرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني وتعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي. وقد بلغت نسب إنجاز المشاريع المضمنة طي هذه الالتزامات نسبة متقدمة.
- توقيع اتفاقية الشراكة مع مؤسسة "**كونراد إدناور**" الألمانية بخصوص المساهمة في تمويل البرنامج التكويني لدعم القدرات المؤسساتية للجمعيات بجهة فاس-مكناس.

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة

- مضاعفة الدعم المقدم لجمعية الأعمال الاجتماعية لتنفيذ برنامجها الطموح لتجويد الخدمات الاجتماعية لكافةالموظفات والموظفين؛
- مواصلة الحوار القطاعي مع النقابة المستقلة لموظفات وموظفي الوزارة.

40

العلاقات مع البرلمان

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان من خلال:

- تسريع التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الحكومة والبرلمان؛
- عقد لقاءات منتظمة بين مديرية العلاقات مع البرلمان ونظيراتها بمجلسي البرلمان من أجل التنسيق في مختلف القضايا المتعلقة بمجالي التشريع والرقابة؛
- تنظيم أيام وورشات دراسية حول مستجدات وآليات تطوير العمل البرلماني.

45

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

حرصت الوزارة على تنزيل برامجها المضمنة باستراتيجيتها الجديدة 2022-2026 مباشرة بعد تقديمها بالمجلس الحكومي المنعقد ب14 أبريل 2022؛

ويمثل :

- ورش البيئة القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات؛
- ورش تعزيز قدرات الجمعيات؛
- ورش تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية؛
- وورش تثمين العمل الجمعوي؛
- وورش الولوج العادل للتمويل العمومي الموجه للجمعيات؛
- وورش التشغيل الجمعوي؛
- بالإضافة إلى ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات.

أهم الأوراش التي ستنكب عليها الوزارة خلال سنة 2023.

48

العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تثمين العمل الجمعوي

ستواصل الوزارة إنجاز مشاريع وأنشطة تتعلق بتثمين العمل الجمعوي وذلك من خلال:

- تنظيم لقاءات ونداوت وطنية بمشاركة الشركاء المعنيين والجمعيات؛
- تعديل مرسوم جائزة المجتمع المدني والارتقاء بها من خلال إضافة أصناف أخرى والعمل على ضمان انخراط قوي للجمعيات وخاصة جمعيات مغاربة العالم؛
- تنظيم حفل جائزة المجتمع المدني للدورة الخامسة؛
- مواصلة الاحتفاء عاصمة المجتمع المدني.

52

تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2023

تثمين الموارد المالية والبشرية

- تعزيز الموارد البشرية و دعم قدراتها من خلال تنفيذ برنامج جديد للتكوين المستمر؛
- مواصلة تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين؛
- إعداد مشروع النجاعة الجديد الملائم للاستراتيجية الجديدة للوزارة؛
- إعداد المخطط التكويني المتعدد السنوات 2023-2026؛
- إعداد إطار استراتيجي لتدبير الموارد البشرية من خلال :
  - مراجعة وتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛
  - تعزيز مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية.

58

ولكم جزيل الشكر

63

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

= برسم السنة الماليـة 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نونبر 2023، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

في مستهل هذا الاجتماع، تقدمت السيدة الوزيرة بعرض مفصل، ذكرت من خلاله بالإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المستمد من التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإدار، وتبسيط ورقمنة المساطر، كما يستقي أساسه أيضا من المقتضيات الدستورية والبرنامج الحكومي والنموذج التنموي الجديد، كما ضم هذا المحور التعريف بمرتكزات مهام الوزارة والمتمثلة في إصلاح الإدارة والانتقال الرقمي وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وبالموازاة مع ذلك، استعرضت المشاريع المتعلقة بالقطاع والمزمع مواصلة إنجازها،

ومنها مشروع الإستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030، ومشروع إعادة هيكلة الوزارة، وتعزيز الموار البشرية.

وأبرزت السيدة الوزيرة حصيلة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، من حيث مسار ومحددات إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030، ومجالات تنفيذ ورش الإدارة الإلكترونية، كما استعرضت الحصيلة المرتبطة بإصلاح الإدارة، والتي همت تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وتنزيل ميثاق المرافق العمومية، وترسيخ شفافية وانفتاح المرافق العمومية، وأجرأة تجليات اللاتمركز الإداري، وتعزيز الثقة بين المرتفق والإدارة، موضحة الإجراءات والتدابير والبرامج المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

وأشارت السيدة الوزيرة إلى برنامج عمل هذا القطاع في مختلف مجالات تدخلاته الإستراتيجية، وأفادت في الختام بأن الميزانية المخصصة للوزارة برسم سنة 2023، يبلغ مجموعها 260.398.225,00 درهم، و توزع كالتالي:

- ميزانية التسيير:

  - ✓ الموظفون و الأعوان : 71.842.000,00 در هم؛
  - ✓ المعدات و النفقات المختلفة : 187.297.000,00 در هم.

- ميزانية الاستثمار: 1.259.225,00 در هم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة، تعبر عن حرصهم الأكيد على النهوض بهذا القطاع الإستراتيجي، بحيث أشادوا بالخطوات المهمة التي قطعتها بلادنا على مستوى ورش الانتقال الرقمي وإصلاح وتحديث الإدارة، وسجلوا التطور الذي عرفه الغلاف الإجمالي المخصص لهذا القطاع، وهو ما سيمكن من إنجاز وتحقيق البرامج والأهداف المسطرة، التي تتطلب انخراط الجميع لمسايرة التشريعات القانونية وتحيينها.

وفي هذا السياق، فقد عرف محور الانتقال الرقمي نقاشا مستفيضا، أبرز من خلاله المتدخلون أن مشروع الرقمنة يتسم بالأهمية الإستراتيجية، ويشكل النقطة المحورية في إصلاح الإدارة، وعلى هذا الأساس، أكد السادة المستشارون على ضرورة معالجة المشاكل المتعلقة بضعف صبيب الانترنت وشبكة الاتصالات بالعديد من المناطق، حتى يتمكن جميع المواطنين من الاستفادة والولوج إلى الخدمات الرقمية التي يحتاجونها، مع مراعاة القدرة الشرائية لجميع الشرائح في الاشتراك في الاتصالات والاستفادة من الصبيب العالي الجودة، وتأمين الحصول على الوسائل واللوحات الالكترونية والرقمية، تحقيقا للعدالة المجالية، ومواكبة جميع الفئات للانتشار الرقمي.

كما أبرز السيدات والسادة المستشارون أن ظروف جائحة كوفيد19 والحجر الصحي، شكلت فرصة مهمة عملت من خلالها مجموعة من الإدارات والمؤسسات

العمومية على تعميم استخدام التواصل الإلكتروني، وهو ما فتح المجال لظهور مهن جديدة ، وتطور التجارة الالكترونية والإعلانات الرقمية، ، وتبسيط الحياة اليومية للمواطنين في مختلف المجالات، وإذا كان هذا الواقع قد نتج عنه خلق فرص جديدة للشغل، فإنه بالمقابل ساهم في اختفاء بعض المهن القديمة، وهو ما سيؤثر لا محالة على الأرقام المتعلقة بفرص الشغل، ومن جانب آخر، تم التساؤل حول إمكانية إنشاء بوابة أو منصة الكترونية مشتركة وموحدة بين مختلف القطاعات الوزارية وفق تصميم موحد، لتيسير وتسهيل ولوجها من قبل المرتفقين، ومن جهة أخرى، تساءل أحد السادة المستشارين حول حصيلة رقمنة الخدمات العمومية وتسريع تطويرها، واستفسر في هذا الإطار عن تأخر إصدار المرسوم رقم 2.22.92 بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، تفعيلا للقانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة الكترونية ومواكبتها.

هذا، وانصبت باقي فصول المناقشة في المحور المتعلق بالانتقال الرقمي حول مجموعة من الملاحظات والاستفسارات والاقتراحات، التي جاءت كالتالي :

- المطالبة بالعمل على تنزيل الورش الهيكلي الهام لرقمنة الخدمات العمومية على مستوى الجماعات الترابية، وتدفق البيانات بين مختلف الإدارات؛
- اقتراح وضع بنية تحتية رقمية للمساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الابتكار وضمان الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة؛
- الاستفسار حول مكافحة العنف الرقمي، والمراقبة الأسرية الرقمية للأطفال والتطبيقات التوعوية الرقمية، والحماية من النصب والاحتيال الالكتروني، والمواقع غير الآمنة؛

- المطالبة بإنشاء الشباك الإلكتروني الموحد لتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين تكون بمثابة مرفق رقمي للخدمات العمومية؛
- الدعوة إلى إطلاق برنامج واسع لتحسين مهارات المواطنين من خلال التعلم الالكتروني ووضع منصات تكوينية في هذا المجال؛
- خلق مواقع وأرقام وبريد الكتروني لمختلف شكايات المواطنين قصد التفاعل معها وتقديم الأجوبة بسرعة وفاعلية؛
- المطالبة بإعطاء الأولوية للخبرات والكفاءات المغربية في جميع مجالات الرقمنة.

وعلى صعيد آخر، ثمن المتدخلون المجهودات المبذولة لتحقيق الإصلاحات الإدارية الضرورية، وأبرزوا أن رهان إصلاح الإدارة وتحديثها ورقمنتها يعد ورشا ضخما ورهانا مجتمعيا كبيرا، يفرض مزيدا من النقاش والتفاعل لتشخيص الإشكالات المرتبطة بمواصلة مسار الإصلاح وتجاوز الاختلالات، وقد دعت المداخلات إلى تقييم موضوعي بخصوص مسار تنزيل العديد من القوانين المهمة ذات الصلة بإصلاح الإدارة، من قبيل القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية، والقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، كما أشاد المتدخلون بالمقاربة والمنهجية التي اعتمدتها الحكومة في التعاطي مع ملف الحوار الاجتماعي ومأسسته، والتوجه نحو اعتبار مختلف الفرقاء الاجتماعيين شريك حقيقي في بلورة القرارات والقوانين الاجتماعية والإدارية، وهو ما يجسد مناخ التوافق والإجماع الذي تعرفه بلادنا، كما تمت الإشادة بالسرعة في تنفيذ ما تم الاتفاق حوله، خاصة ما يتعلق بالالتزامات الواردة في العرض، ومن جهة ثانية، تم التساؤل حول دور الوزارة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومخرجات اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي تشرف على هذه الاستراتيجية.

وتناولت المداخلات موضوع اللاتمركز الإداري والجهوية الموسعة، وأكدت على ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، والمقتضيات الدستورية ذات الصلة، ولمضامين البرنامج الحكومي، حيث تم التداول فيما يخص الإشكالات المرتبطة بتنزيلها، ومسألة التقسيم الجهوي، وخضوع بعض الإدارات لمجال ترابي خارج الجهة التي تنتمي إليها.

وطالب السيدات والسادة المستشارون بالعمل على تعزيز ولوج النساء لمناصب المسؤولية، تجسيدا لمبدأ السعي نحو المناصفة، كما تم التأكيد على ضرورة المضي قدما نحو مراجعة منظومة الوظيفة العمومية، وإصلاح الأنظمة الأساسية للموظفين في أفق توحيدها، لتحسين وتشجيع الحركية بين الأنظمة الأساسية والإدارات، كما ثمن بعض المتدخلون إحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان بمجموعة من الإدارات العمومية.

وأكدت المداخلات على ضرورة تكثيف الجهود من أجل حسن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك وفق المرجعية القانونية المؤطرة، كما تم اقتراح تخصيص مناصب في هذا المجال على مستوى الحكومة، والعمل على توزيعها على مختلف الإدارات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبرت السيدة الوزيرة في مستهل جوابها عن إشادتها بالملاحظات والآراء القيمة التي جاءت في مداخلات السيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على انخراطهم الفعلي والجاد في التطور الذي يشهده هذا القطاع الهام.

وفي هذا الإطار، أوضحت أن الانتقال الرقمي يعتبر مدخلا أساسيا للرفع من أداء المرافق العمومية، ويسهم في إحداث فرص شغل جديدة، بحيث أن الأرقام تشير إلى تشغيل حوالي 140000 شخص، وذلك قبل التنزيل الكامل للإستراتيجية، حيث تم إحداث العديد من فرص الشغل، سواء في مجال الاتصالات الذي يشغل حوالي 10000 شخص، أو مجال ترحيل الخدمات، الذي يشغل أيضا حوالي 120000 شخص بشكل مباشر، ويتم الحرص على الدعم والمواكبة وتوفير تكوينات مركزة في هذا المجال، وأشارت إلى أن المغرب يعتبر رائدا إفريقيا في مجال التغطية بشبكة الإنترنيت والصبيب العالي، وأن الاشتغال يتم بشكل مستمر مع مختلف الشركاء في هذا المجال، للعمل على تحسين تغطية شبكة الهاتف والاتصالات بجميع المناطق البعيدة والقرى، وتحسين خدمات صبيب الانترنيت، الذي يعتبر من بين الأولويات المهمة للوزارة، حيث سيمكن الجرد الحالي من الوصول للمناطق التي لم يتم إخضاعها لعملية الجرد لسنة 2018.

وفي السياق ذاته، أفادت أن الوزارة واعية بالقدرة الشرائية لبعض الفئات التي لا يمكنها تغطية مصاريف استعمال الهاتف أو اللوحات الرقمية، ويتم الاشتغال على إيجاد حلول مناسبة، انطلاقا من البحث عن آليات أو كيفيات تقديم الدعم في هذا المجال، وأوضحت أنها تتقاسم نفس الرؤى بخصوص تسريع وتيرة الانتقال الرقمي، وأن هذا الأمر يتطلب تأهيل ونشر الوعي الرقمي بين مختلف فئات المجتمع، عبر مواصلة المجهودات المتعلقة بتحسين الصبيب والشبكة، وتوفير الأجهزة التقنية لدى مختلف شرائح المجتمع، وهو ورش لا يعرف هوة أو فجوة متباعدة مع التجارب المقارنة القريبة من بلدنا، وقد مكنت ظروف جائحة كوفيد 19، من زيادة الوعي بأهمية الرقمنة، وساهمت في استمرار العمل عن بعد في مختلف القطاعات، خاصة قطاع

التعليم، الذي استطاع، بفضل تضافر جهود الجميع، إتمام الفصول الدراسية عن بعد، مشيرة إلى أن ورش تعميم الرقمنة يوجد ضمن المحاور الكبرى لإستراتيجية التحول الرقمي، حتى يتمكن الجميع من ولوج الخدمات الرقمية، وأوضحت أن أرقام ميزانية القطاع المخصصة لهذا الورش عرفت زيادة ملحوظة، علاوة على أن كل قطاع يتوفر على ميزانية خاصة بالرقمنة، وقد تم إطلاق برنامج e-Himaya الرقمي، لتعزيز الثقة الرقمية، ويبقى هدفه تحسيس الآباء والأبناء حول كيفية استعمال الانترنت بطريقة أمنة، ويعرف زيارة أزيد من 11000 مستعمل، للاستفادة من التكوين الذي تتيحه هذه المنصة.

وأبرزت السيدة الوزيرة أن العمل يتم بشكل مستمر وجدي من أجل حسن تنزيل المرسوم المنظم للاتمركز الإداري، تماشيا مع مضامين الخطابات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده ذات الصلة بالجهوية المتقدمة، وأنه تم قطع أشواط مهمة في مجال تبسيط المساطر الإدارية، وأوضحت أن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2018- 2025 عرفت تحقيق نسبة % 70 على مستوى الإنجاز، وبخصوص مقاربة النوع وتعزيز مكانة المرأة في الإدارة العمومية، صرحت بوجود نسبة 41% من النساء، منها % 25.76 تتواجد في مناصب المسؤولية، وعلى مستوى الوزارة تحققت نسبة 50% من الإناث و% 50 من الذكور.

عرض السيدة الوزيرة

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
تقديم مشروع ميزانية
وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة
برسم السنة المالية 2023
الثلاثاء 29 نونبر 2022
لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان
مجلس المستشارين

محاور العرض
01
الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
02
حصيلة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
03
برنامج عمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
04
المعطيات العامة لميزانية الوزارة لسنة 2023
2

01

الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

3

تذكير بالإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

التوجيهات الملكية السامية

الخطابات الملكيةالسامية -2018-2017-2016:
2019-2020-2022
ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر

دستور المملكة

الباب 12 المتعلق بالحكامة الجيدة
الفصلان 27 و 36 المتعلقان بالشفافية والنزاهة
الفصل 5 المتعلق بالأمازيغية

النموذج التنموي الجديد

اعتماد استراتيجية تحول رقمي، استخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة للتحول من أجل الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية،جعل التكنولوجيا الرقمية عاملاً رئيسياً في التنافسية، جهاز إداري مجدد كفيل ببلوغ:

- إدارة معززة ومستقلة
- إدارة رقمية وشفافة
- إدارة ذات كفاءة ومبادرة، ومسؤولة
- تبسيط مساطر التدبير الداخلي
- إدارة نزيهة وذات جودة
- تقييم وتتبع الإدارة وجودة الخدمة العمومية

البرنامج الحكومي 2021-2026

البرنامج الحكومي
2026-2021

توفير خدمات رقمية ذات صبيب عالي من أجل تقليص الفجوة الرقمية
تعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة من خلال:

- تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري
- تقريب وتحديث الجهاز الإداري وتحسين ظروف اشتغال الموظفين
- تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية
- تسريع وتيرة التحول الرقمي
- تبسيط الولوج للإدارة والخدمات العمومية
- الشفافية وتكافؤ الفرص
- تفعيل الحق في الحصول على المعلومة
- تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

مشروع قانون المالية لسنة 2023

تسريع الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة؛
إطلاق استراتيجية جديدة للتحول الرقمي في أفق 2030 ؛
الرفع من وتيرة اللاتمركز الإداري ؛
تبسيط المساطر ورقمنتها؛
تحسين الحكامة؛
تقريب الإدارة من المواطن والمقاولة والرفع من مردودية المرافق العمومية ومن جودة خدماتها؛ تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

4

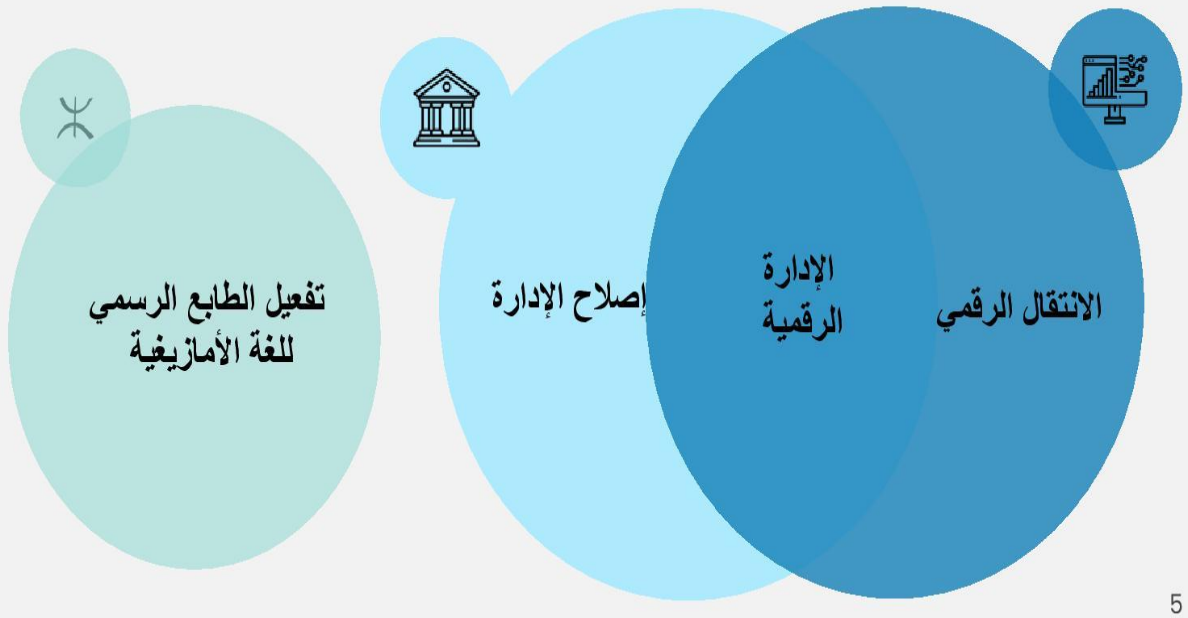

مدخل عام

العمل على تعزيز وإرساء آليات الاشتغال للوزارة
بالموازاة مع مواصلة إنجاز المشاريع المتعلقة بالقطاع،
وتهم المشاريع التالية :

- الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030
- إعادة هيكلة الوزارة : إحداث مديريات جديدة ومراجعة الهيكلة بما يلائم الاختصاصات الجديدة للوزارة
- الرفع من ميزانية القطاع من خلال ضخ ما يناهز مليار درهم لتنزيل الاستراتيجية الرقمية و300 مليون درهم للأمازيغية
- مراجعة شاملة للإطار القانوني المحدث لصندوق تحديث الإدارة العمومية من خلال تقوية آليات التشجيع والمواكبة والدعم المادي في مجال التحول الرقمي واستعمال الأمازيغية،
- تعزيز القطاع بموارد بشرية جديدة بتخصيص 50 منصب مالي جديد برسم سنة 2023.

6

02
حصيلة وزارة الانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة
7

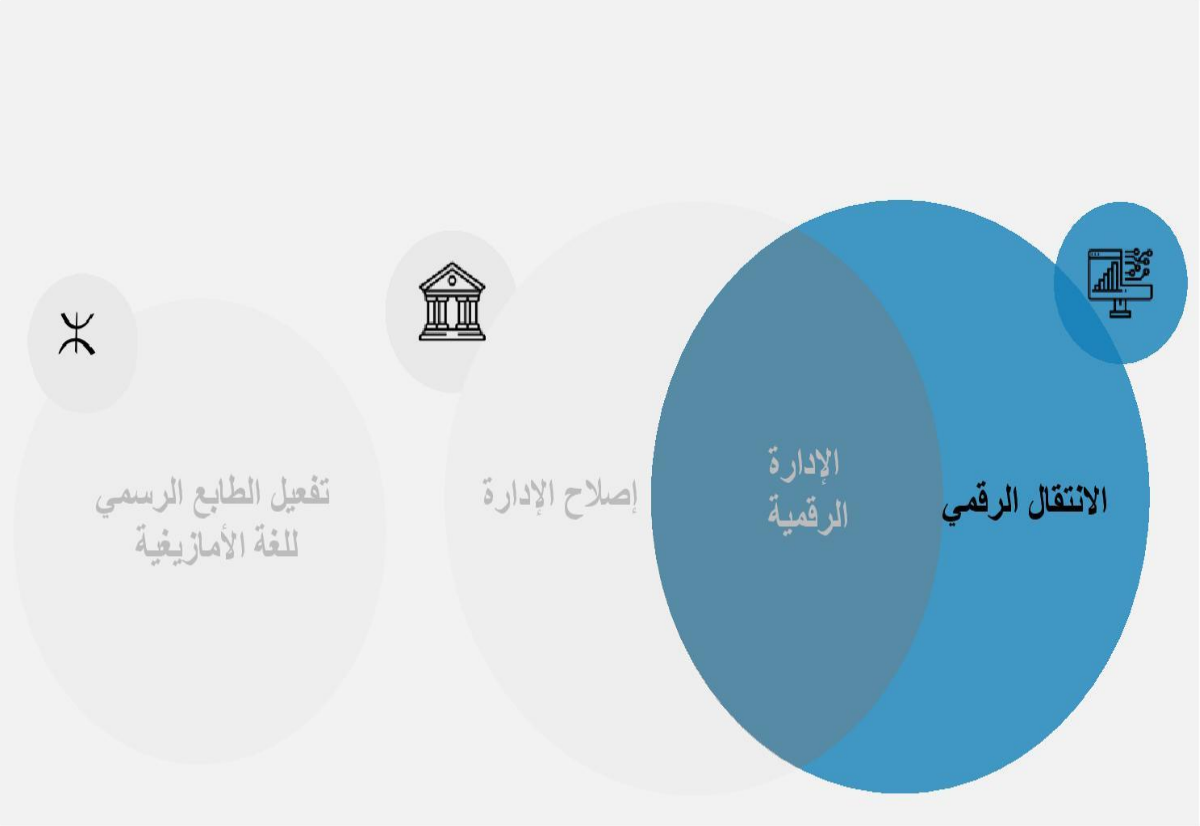
الانتقال الرقمي
الإدارة
الرقمية
إصلاح الإدارة
تفعيل الطابع الرسمي
للغة الأمازيغية

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030

العمل على إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030
المحاور الاستراتيجية

الارتقاء بالإدارة الرقمية : إدارة فعالة وخدمات عمومية رقمية ذات جودة تتمحور حول المرتفق

تسريع الشمولية الرقمية: سد الفجوة الرقمية الجغرافية من خلال تسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات

تعزيز الاقتصاد الرقمي: تطوير اقتصاد رقمي وطني يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة

9

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030

العمل على إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030
المحاور الاستراتيجية

الارتقاء بالإدارة الرقمية : إدارة فعالة وخدمات عمومية رقمية ذات جودة تتمحور حول المرتفق

تسريع الشمولية الرقمية: سد الفجوة الرقمية الجغرافية من خلال تسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات

تعزيز الاقتصاد الرقمي: تطوير اقتصاد رقمي وطني يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة

9

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030

التشاور والإنصات:

- عقد 70 لقاء تشاوري مع عدة شركاء وفاعلين من إدارات ومؤسسات عمومية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وممثلي الشركات الكبرى في مجل الرقمنة، والمستثمرين، والتعاونيات، والمجتمع المدني، والشباب المتخصص في الرقمنة، ومختلف الفاعلين في المجل الرقمي :
- عقد 4 مجموعات تركيز (Focus group) مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الناشئة الرقمية من اجل تحديد الحاجيات؛
- عقد 3 لقاءات تشاورية جهوية **(أكادير - بني ملال -مراكش)** تضم أكثر من 400 مواطن،
- تنظيم لقاءات مع المقاولات الناشئة وجلسات نقاش مفتوحة للاطلاع على تحديات هذه المقاولات والتطرق لسُبل مواكبة الوزارة لتطوير وجاذبية هذه المقاولات الرقمية
- الشروع في الصياغة المشتركة حسب مجالات الاستراتيجية

مقاربة تشاركية مندمجة

10

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030

الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030

التشاور والإنصات:

- عقد 70 لقاء تشاوري مع عدة شركاء وفاعلين من إدارات ومؤسسات عمومية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وممثلي الشركات الكبرى في مجل الرقمنة، والمستثمرين، والتعاونيات، والمجتمع المدني، والشباب المتخصص في الرقمنة، ومختلف الفاعلين في المجل الرقمي :
- عقد 4 مجموعات تركيز (Focus group) مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الناشئة الرقمية من اجل تحديد الحاجيات؛
- عقد 3 لقاءات تشاورية جهوية **(أكادير - بني ملال -مراكش)** تضم أكثر من 400 مواطن،
- تنظيم لقاءات مع المقاولات الناشئة وجلسات نقاش مفتوحة للاطلاع على تحديات هذه المقاولات والتطرق لسُبل مواكبة الوزارة لتطوير وجاذبية هذه المقاولات الرقمية
- الشروع في الصياغة المشتركة حسب مجالات الاستراتيجية

مقاربة تشاركية مندمجة

10

الإدارة الالكترونية

تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار

- إطلاق سلسلة خرجات جهوية تحسيسية، بهدف التعريف بالمساطر المبسطة الجديدة المتعلقة بالاستثمار ، والبالغ عددها 22 مسطرة إدارية، وهو ما سيُقلص عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة تفوق 45% كمعدل متوسط.

(لحد الآن تم عقد 9 لقاءات جهوية بكل من جهة الشرق – فاس مكناس، طنجة – تطوان- الحسيمة، سوس ماسة، الدار البيضاء – سطات، بني ملال – خنيفرة، مراكش – آسفي، درعة – تافيلالت، الداخلة – وادي الذهب، وجهة العيون – الساقية الحمراء غدا ان شاء الله)

- إعداد مشروع مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية :
  - الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها 30 يوما؛
  - التي تتطلب معالجتها تمديد الأجل القانوني المحدد، من أجل إجراء خبرة أو بحث؛
  - التي يعتبر فيها سكوت الإدارة، بعد انقضاء الآجال القانونية، بمثابة موافقة.

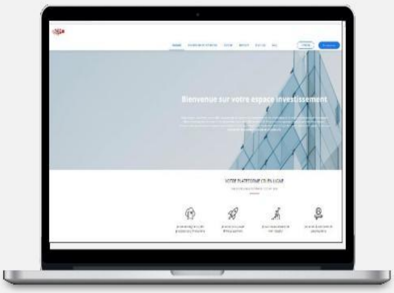

11

الإدارة الالكترونية

تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية

- إطلاق الفضاء الإلكتروني الخاص بالإدارات على البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية « http://www.idarati.ma » لتدبير مصنفات القرارات الإدارية : **2700** مسطرة ادارية منشورة بالبوابة

دعم ومواكبة الإدارات من أجل رقمنة خدماتها:

وكمثال على ذلك تبسيط بعض المساطر الإدارية المتعلقة بقطاع العدل، حيث تم إطلاق 4 خدمات رقمية جديدة بتاريخ 13 شتنبر تهم :

•النسخة الجديدة من خدمة السجل العدلي الإلكتروني، حيث تم خلال 6 أسابيع فقط تسليم أزيد من **4500** سجل عدلي؛

•نظام الأداء الإلكتروني لغرامات السير المرصودة عبر الرادار الثابت، حيث تم خلال 6 أسابيع تسهيل عملية الأداء على آلاف المواطنين وإعفائهم من عناء التنقل إلى الإدارات المعنية.

•بوابة المرجع الوطني لمساعدي القضاء،

•مركز الاتصال الخاص بوزارة العدل. ·تطوير، وكالة التنمية الرقمية بشراكة مع عدد من المقاولات الناشئة، لعدد من تطبيقات الأنظمة المعلوماتية الموحدة، تستفيد منها أكثر من **2000** إدارة عمومية بالمغرب.

12

الإدارة الالكترونية

منصة الربط البيني بين الإدارات

تهدف منصة الربط البيني بين الإدارات إلى ربط قواعد البيانات لمختلف الإدارات (Plateforme d'interopérabilité) والمؤسسات العمومية لتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، وذلك من خلال :

- تأمين تبادل المعطيات عن طريق مراقبة وحصر الولوج إلى الخدمات المشتركة وبدون أي تخزين للمعطيات ؛
- ضمان تتبع تبادل المعطيات بين الإدارات؛
- توحيد بنية الخدمات بواسطة إطار مرجعي للربط البيني يضم الممارسات الجيدة والمعايير والقواعد الموصى بها عالميا لتقديم الخدمات.

وقد تم بتنسيق مع الإدارات المعنية، بتفعيل النماذج الأولية لاستعمال هذه المنصة وإخراجها إلى حيز الوجود منذ شهر يوليوز 2022.

ونتوخى توسيع نطاق حالات استخدام هذه المنصة قبل متم السنة الجارية.

خدمة التعريف الإلكتروني وإثبات الهوية

تتيح خدمة التعريف الإلكتروني وإثبات الهوية، لمختلف الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، التحقق من هوية الأشخاص الذاتيين الراغبين في الولوج والاشتراك والاستفادة من الخدمات الرقمية عن بعد، وذلك عن طريق التعريف، وإثبات هوية مستعملي هذه الخدمات الرقمية، وتوفير المعطيات الشخصية بشكل دقيق من خلال البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

وترتكز هذه الخدمة الجديدة، على منصة وطنية موثوق بها، والتي تم إطلاقها، بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني، يوم 25 أبريل 2022.

تطوير البيانات المفتوحة

-إطلاق النسخة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.ma في دجنبر 2021

-تطوير وتعزيز البيانات المفتوحة على المستوى الوطني من طرف لجنة القيادة للبيانات المفتوحة.

13

ترحيل الخدمات (OUTSOURCING)

مواكبة أزيد من 20 مشروعًا استثماريًا, توقيع 10 مذكرات تفاهم مع 10 فاعلين دوليين من شأنها خلق 14550 منصب شغل قار ومباشر وذو قيمة مضافة عالية في قطاع الاقتصاد الرقمي بغلاف مالي قدره 595 مليون درهم.

- مذكرات التفاهم التي تم إبرامها في هذ المجل تهم مختلف جهات المملكة مثل: جهة سوس ماسة – جهة الدار البيضاء – سطات، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة طنجة تطوان الحسيمة– جهة فاس مكناس.

-استقطاب شركات عالمية كبرى :

- شركة من بين العشر الكبرى عالميا في مجال الرقمنة قررت الاستثمار في المغرب والقيام بالبحث العلمي لتطوير أحدث التقنيات الموجهة لزبنائها العالميين، بالاعتماد على أطر وكفاءات مغربية، بحيث عملت الشركة المذكورة على إحداث خمس مراكز بالعالم والسادس سيحدث بالمغرب.

- شركة هندية، تحتل المرتبة الثالثة في بلدها في مجال تكنولوجيا المعلومات، قررت تطوير خدماتها وتوجيهها إلى الأسواق العالمية خصوصا أوربا وافريقيا بالاعتماد على كفاءات وأطر مغربية.

- شركة دولية كبرى تعتزم القيام بمشروع استثماري، بهدف إحداث 1000 منصب شغل، 88% منها فرص شغل ذات قيمة مضافة تهم المهندسين حديثي التخرج من الشباب المغاربة في مختلف جهات المملكة.

14

تطوير منظومة المقاولات الناشئة المبتكرة

تطوير المنصة « Startuphubmaroc »

تهدف المنصة إلى الجمع بين الفاعلين في منظومة المقاولات الناشئة في التكنولوجيا في المغرب، لرفع رؤية الشركات الناشئة وتسهيل وصولهم إلى التدابير وآليات الدعم التي توفرها المؤسسات العامة والجهات الفاعلة والجمعيات الخاصة. (**253** شركة ناشئة حتى الآن و**35** مبادرة على مستوى المنصة و أكثر من **50** من الموجهين)

علامة التميز للمؤسسات الناشئة المبتكرة في التكنولوجية « Label JEI »

تهدف هذه المنصة إلى دعم الابتكار الذي يتمثل في تصنيف الشركات الناشئة المبتكرة من أجل الاستفادة من التدابير التي وضعها مكتب الصرف، ولا سيما تخصيص رصيد يصل إلى **1000000** درهم لكل سنة لأنشطة "التجارة الإلكترونية" و أيضًا إمكانية الاستثمارات في الخارج

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة **322** شركة

تشغيل خدمة معالجة الطلبات من خلال منصة جسر و تقليص وقت المعالجة إلى 3 أيام

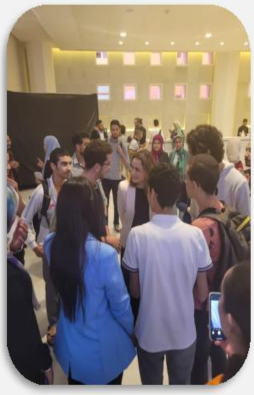

احتضان ومواكبة المقاولات الناشئة « technoparks »

خلال 20 سنة الماضية تمت مواكبة أكثر من **3000** مقاولة ناشئة، مما مكن من خلق أكثر من **15000** منصب شغل مباشر وغير مباشر. وهي متواجدة بخمس مدن مغربية. ولا زلنا نعمل على تعميمها في مدن أخرى في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة.

تعزيز النظام المقاولات الناشئة المبتكرة على الصعيد الجهوي والدولي

- المشاركة في العديد من الأنشطة الإقليمية مع مراكز الاستثمار الجهوية.
- المشاركة في عدة لجان تحكيم للهاكاثونات الجهوية و القطاعية.
- المشاركة في العديد من الفعاليات الدولية و الجهوية (Gitex, SmartPortChallenge, TDC, Inwi Days, Logismed, Meet the lead...)
- تنظيم مشاركة وفد من الشركات المغربية الناشئة المبتكرة في زيارة المنظومة التكنولوجية الهندية.
- المشاركة في برنامج "من يريد الاستثمار في مشروعي"

15

تطوير الكفاءات والمواهب

المعسكر التدريبي Bootcamp

إعداد مشروع تكويني يهدف إلى تعزيز كفاءات الموارد البشرية في المغرب في مختلف مناطق المملكة، ودعم الخريجين الشباب في عملية الانحماج المهني من خلال الدورات التدريبية الأكثر ملاءمة لاحتياجات السوق.

يستهدف المشروع، في مرحلة أولى، **2000** شابة وشاب على مستوى جهة سوس ماسة في مجال تكنولوجيا المعلومات، تلتزم بمقتضاها الشركات الموقعة بتوظيف **80** في المائة على الأقل من المستفيدين من هذا التكوين.

مدارس البرمجة École de codage

إحداث مدارس خاصة بالبرمجة والتكنولوجيا الحديثة، لتكوين الشباب في ميدان التكنولوجيات الجديدة من أجل الرفع من فرص التوظيف في هذا المجال بجهتي الشرق وبني ملال خنيفرة.

16

تطوير الكفاءات والمواهب

دعم الشباب المبتكر في مجال الرقمنة

دعم الشباب المبتكر في مجال الرقمنة من خلال دعمه ومواكبته للمشاركة في مسابقات دولية.

منصة الأكاديمية الرقمية

تعتبر الأكاديمية الرقمية التي تم إطلاقها رسميا بتاريخ 10 ماي 2022 منصة تعلم إلكتروني وطنية وشمولية، تقدم محتوى تكوين متنوع في مجال التحول الرقمي، لفائدة الإدارات العمومية، والشركات المتوسطة والصغرى والناشئة وكذا العموم، بغية تطوير مهاراتهم في هذا المجال.

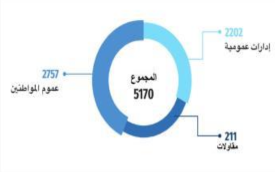

17

الثقة الرقمية

الثقة الرقمية وحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت

تم منذ سنة 2020 تشكيل لجنة تنسيق وطنية مكونة من مختلف الشركاء المعنيين مهمتها الإشراف على تنفيذ خطة عمل المبادرة الوطنية "الثقافة الرقمية-حماية الأطفال على الإنترنت" و تتولى وكالة التنمية الرقمية مهمة تنفيذ خطة عمل هذه المبادرة.

وقد تمت برمجة مجموعة من البرامج ذات الأولوية لعامي 2021-2022 بشراكة مع الفاعلين في الميدان، ومنها:

- تطوير دلائل تحسيسية وتوعوية لفائدة الأطفال والشباب والآباء / الأولياء وهيئة التدريس؛
- إطلاق المنصة الوطنية للتوعية والتحسيس "الثقافة الرقمية" / حماية الأطفال على الإنترنت". www.e-himaya.gov.ma ؛ التي تم إطلاقها في دجنبر 2021
- تنظيم ورشات تحسيسية وتكوينية لفائدة الأطفال والشباب والمدرسين حول الاستعمال الآمن للأنترنت والمنصة الوطنية للحماية الإلكترونية.
- الشروع في إنجاز الحملة الوطنية للتحسيس والتوعية "الثقافة الرقمية/ حماية الأطفال على الأنترنت"
- المساهمة في تنظيم اليوم العالمي للأنترنيت الآمن يوم 08 فبراير 2022، (Safer Internet Day)

بلغ عدد مستعملي هذه المنصة **11000** مستعمل، وعدد زوار المنصة أكثر من **90000** من أكثر من **60** دولة، كما تم تنظيم ورشات تحسسية وتكوينية لفائدة **1200** طفل، **100** أستاذ و **320** طالب

18

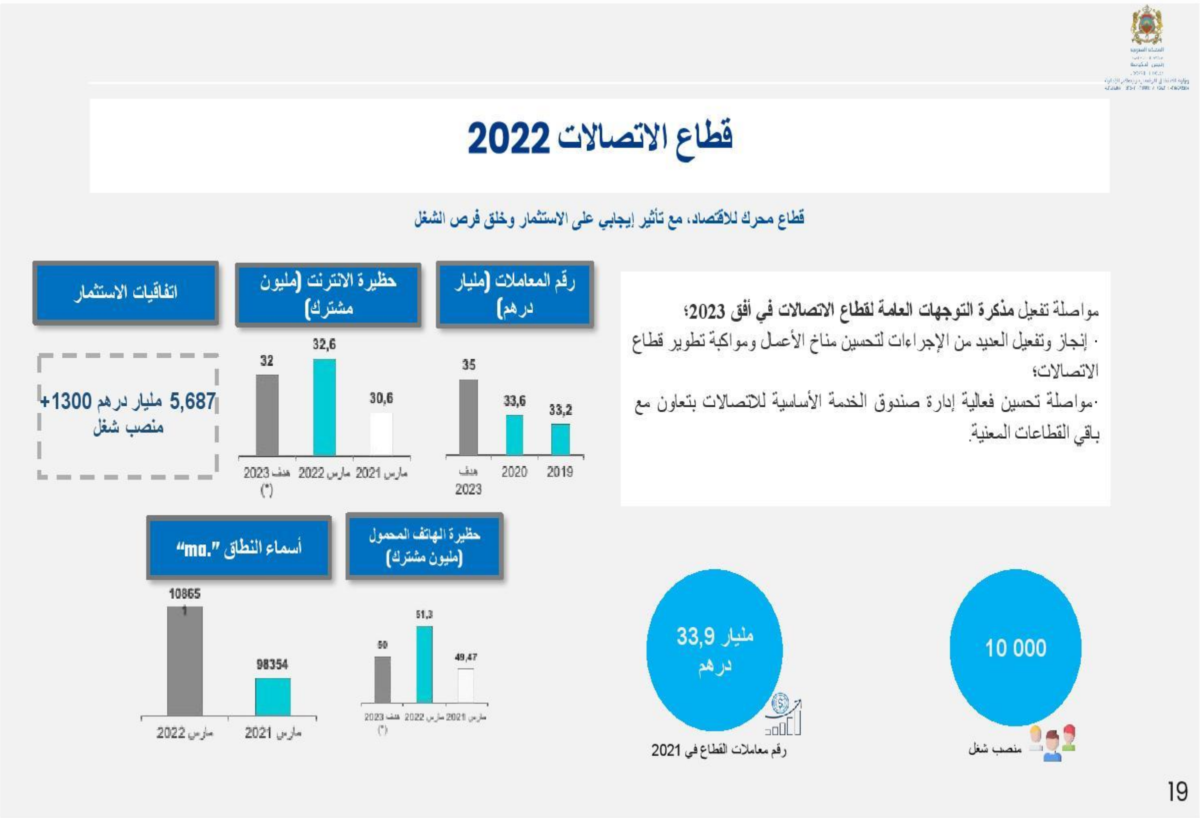

قطاع الاتصالات 2022
قطاع محرك للاقتصاد، مع تأثير إيجابي على الاستثمار وخلق فرص الشغل
مواصلة تفعيل مذكرة التوجهات العامة لقطاع الاتصالات في أفق 2023؛
· إنجاز وتفعيل العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال ومواكبة تطوير قطاع الاتصالات؛
·مواصلة تحسين فعالية إدارة صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات بتعاون مع باقي القطاعات المعنية.
رقم المعاملات (مليار درهم)
35
33,6
33,2
هدف 2023
2020
2019
حظيرة الانترنت (مليون مشترك)
32
32,6
30,6
هدف 2023 (*)
مارس 2022
مارس 2021
اتفاقيات الاستثمار
5,687 مليار درهم +1300 منصب شغل
حظيرة الهاتف المحمول (مليون مشترك)
أسماء النطاق ".ma"
10865
98354
مارس 2022
مارس 2021
33,9 مليار درهم
رقم معاملات القطاع في 2021
10 000
منصب شغل
19

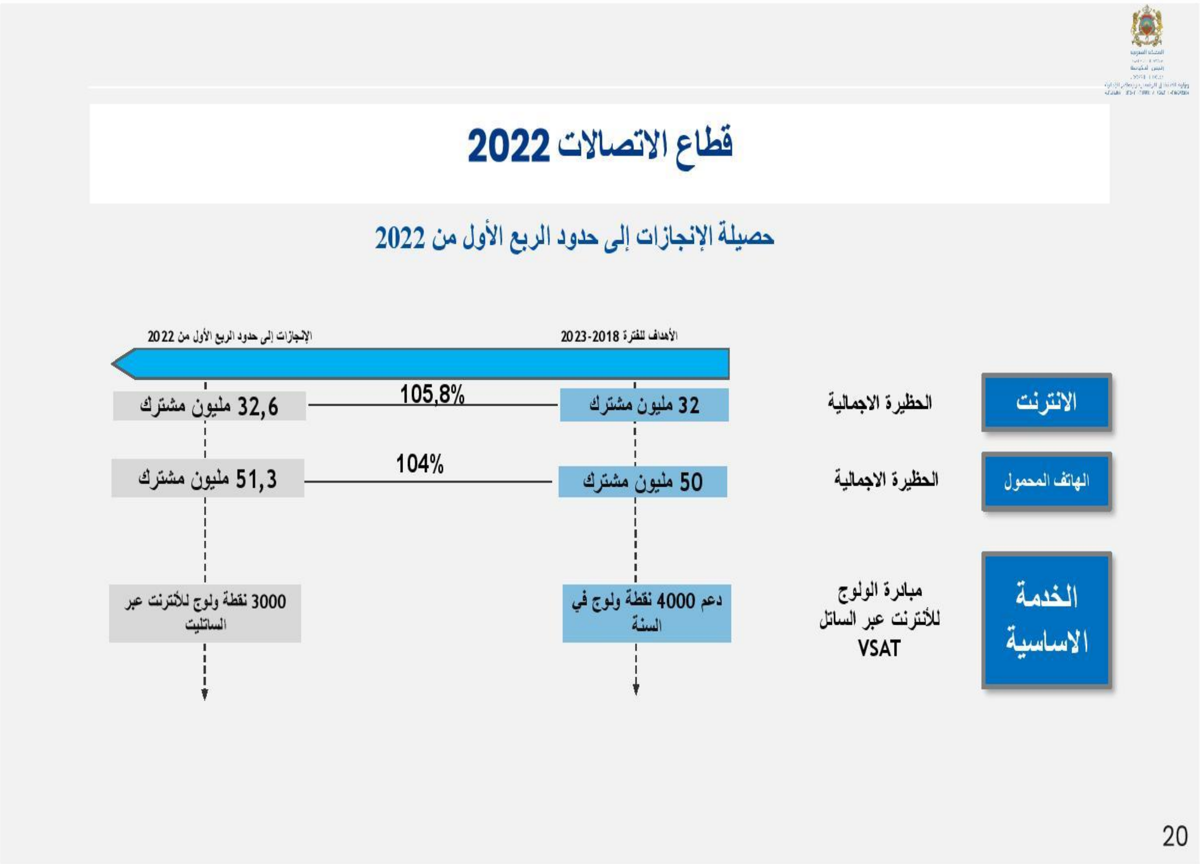

قطاع الاتصالات 2022
حصيلة الإنجازات إلى حدود الربع الأول من 2022
الأهداف للفترة 2018-2023
الإنجازات إلى حدود الربع الأول من 2022
الانترنت
الحظيرة الاجمالية
32 مليون مشترك
105,8%
32,6 مليون مشترك
الهاتف المحمول
الحظيرة الاجمالية
50 مليون مشترك
104%
51,3 مليون مشترك
الخدمة الاساسية
مبادرة الولوج للأنترنت عبر الساتل VSAT
دعم 4000 نقطة ولوج في السنة
3000 نقطة ولوج للأنترنت عبر الساتليت
20

قطاع الاتصالات 2022

حصيلة منجزات المخطط الوطني للصبيب العالي السرعة

البرنامج الأول للمخطط الوطني للصبيب العالي السرعة (PNHD1) ويشمل تغطية:

الفئة 1: حوالي 2200 منطقة تم الإعلان عنها أو تحديدها بأنها غير مغطاة (مناطق بيضاء) أو مغطاة بشكل ضعيف للغاية.

الفئة 2: حوالي 5600 منطقة مغطاة فقط بشبكة الجيل الثاني (2G) وتتطلب تغطية إضافية بشبكة الجيل الثالث أو الرابع (3G/4G).

الفئة 3: ما يقرب من 3000 منطقة مغطاة بشبكة الجيل الثالث (3G) من قبل متعهد وحيد.

حصيلة منجزات البرنامج الأول للمخطط الوطني للصبيب العالي السرعة (PNHD1)

9159 منطقة تمت تغطيتها بشبكة الجيل الرابع (أي بنسبة إنجاز 85.27٪)

21

قطاع الاتصالات 2022

مبادرة الولوج للأنترنت عبر الساتل (VSAT)

مبادرة الولوج للأنترنت عبر الساتل (VSAT)

تهدف هذه المبادرة إلى تمكين المستخدمين، من أشخاص ومؤسسات عمومية وخاصة، في المناطق التي لا تغطيها الشبكات الأرضية من الوصول إلى خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية (VSAT)) من خلال دعم مخصص من صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات. تُمنح هذه الإعانة لأي اشتراك لمدة تتراوح بين سنة وسنتين (2) وتحدد في **50**٪ من إجمالي قيمة الاشتراك (المعدات والخدمات) في حدود **2500** درهم شامل الضريبة لكل محطة VSAT .

الأهداف

تم في 2019 تحديد **1000** مستفيد في السنة وبعد ذلك تم رفع هذا العدد إلى **4000** مستفيد في السنة، وذلك بطلب من القطاعات الحكومية التي تتوفر على مقرات في المناطق النائية (التعليم والصحة، إلخ.)

حصيلة إنجاز هذه المبادرة

دعم **3000** نقطة ولوج للأنترنت بحلول نهاية عام 2021 (منها **2200** نقطة ولوج في المدارس و**300** نقطة في المراكز التابعة لإدارة).

22

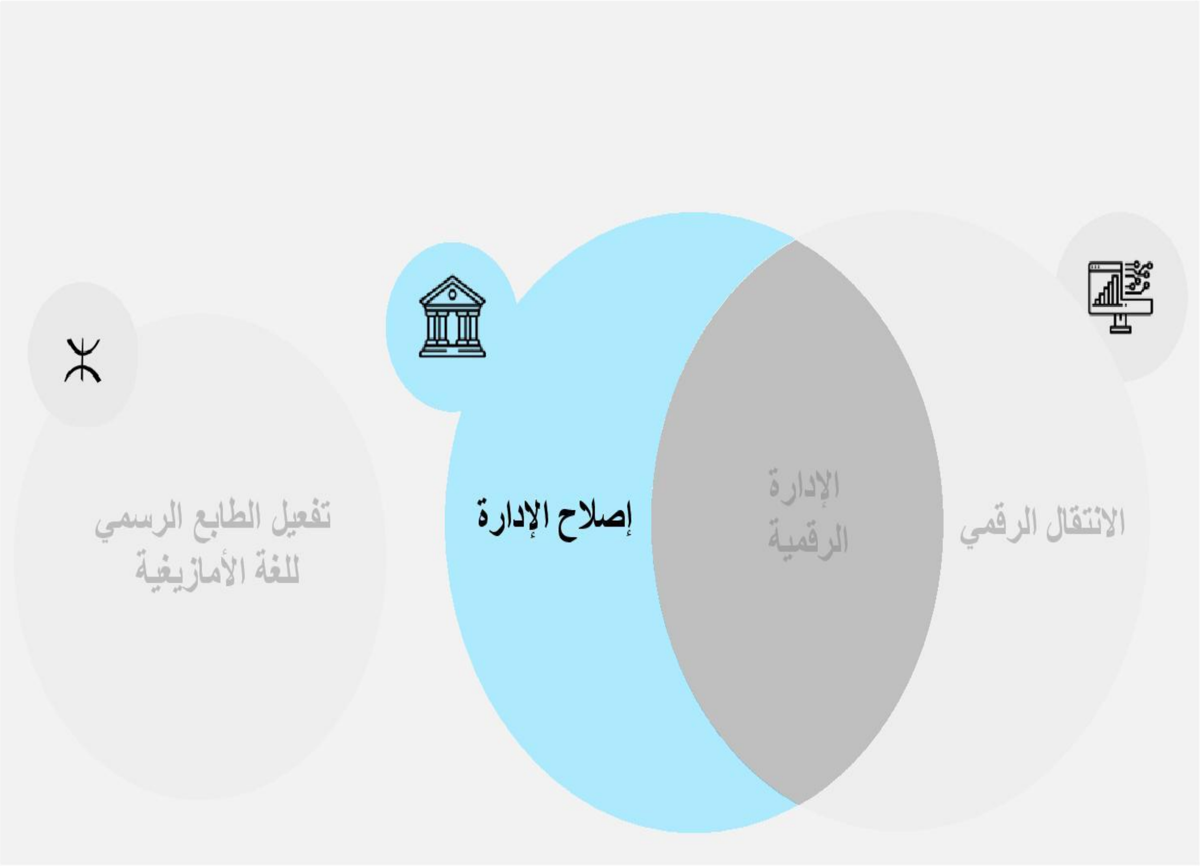

تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

- تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بتنزيل برامجها العشرة بين منسقي البرامج ومسؤولي المشاريع؛
- تستهدف هذه الاستراتيجية الوطنية جعل الفساد في منحى تنازلي بشكل ملموس وبصفة مستمرة وتعزيز ثقة المواطنين بالإضافة إلى تحسين نزاهة مناخ الأعمال، وتتضمن عشرة برامج تنسقها بعض القطاعات الوزارية بالإضافة إلى برنامج ينسقه ممثل عن القطاع الخاص؛
- إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بمقتضى المرسوم 2.17.582 الصادر في أكتوبر 2017 وهي لجنة يرأسها السيد رئيس الحكومة وتضم في عضويتها ممثلين عن بعض السلطات الحكومية والهيئات والمنظمات ذات الصلة فضلا عن ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- عرض حصيلة التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد لفترة 2016-2018، أمام اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، حيث عرفت إنجاز **89** مشروعاً، وقد تم نشر هذا التقرير التركيبي على موقع البوابة الإلكترونية لقطاع إصلاح الإدارة وعلى البوابة الإلكترونية لرئاسة الحكومة شهر ماي 2019؛
- مكنت الاستراتيجية من تنزيل نسبة 70% من المشاريع المبرمجة إلى غاية 31 دجنبر 2021.

24

تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

- إصدار قانون 19-46 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:
- إعداد تقرير تركيبي متعلق بمنجزات الاستراتيجية
- إعداد وإصدار ملخص تقرير استعراض المغرب لتنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد
- تحيين حقيبة المشاريع المعتمدة بهذه الاستراتيجية لمواكبة تنفيذها؛
- إطلاق نظام إلكتروني يُمكّن القطاعات الشريكة من تحيين وضعية تقدم مشاريعها؛
- التركيز على البرنامج الثاني للاستراتيجية المتعلق برقمنة الخدمات العمومية باعتبارها دعامة أساسية لمحاربة الفساد ،
- تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من خلال :
  - إعداد مسودة المشاريع القانونية التالية : التصريح الإجباري بالممتلكات، والوقاية من تنازع المصالح، ومدونة قيم وأخلاقيات الموظف العمومي بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛
  - تنصيص ميثاق المرافق العمومية على ضرورة تقديم المسؤولين العموميين لحصيلة عملهم وتقييمها.
- إعداد مشروع التقرير التركيبي المؤقت لحصيلة منجزات الاستراتيجية برسم سنوات 2019 و2020 و2021؛
- إعداد التقرير السنوي المتعلق بالتغيب غير المشروع عن العمل برسم سنة 2021.

25

تنزيل ميثاق المرافق العمومية

- إعداد مشروع خارطة طريق لتنزيل ميثاق المرافق العمومية تتضمن محاورَ تهُمُّ الجوانب المتعلقة بالتشريع والأجرأة والتكوين والتواصل والتحسيس، فضلا عن آليات حكامة هذا الورش.
- إعداد ونشر الصيغة الفرنسية للقانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية بالجريدة الرسمية عدد 7106 بتاريخ 7 يوليوز 2022؛
- إعداد أرضية لمشروع مرسوم يحدد تنظيم وتأليف وآليات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية وكيفيات سيره تفعيلا للمادة 35 من القانون.

26

شفافية وانفتاح المرافق العمومية

تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات

تأطير دورات تكوينية لفائدة بعض الإدارات ومنظمات المجتمع المدني، وتنظيم مجموعة من الملتقيات الوطنية والجهوية؛

•تطوير بوابة الكترونية في شكل منتدى رقمي خاص بأعضاء شبكة الحق في الحصول على المعلومات.

•مواصلة العمل على تحيين وتطوير البوابة الوطنية للحصول على المعلومات chafafiya.ma وكذا النشر الاستباقي للمعلومات؛

-عدد المؤسسات أو الهيئات المعنية : **1698**

-عدد الطلبات المقدمة : **9921**

-نسبة المعلجة : **56%**

تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة

- اعتماد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023، ومواصلة تنفيذها؛
- تنظيم اللقاء الجهوي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وبتعاون مع مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)،والذي عرف حضور أكثر من 500 مشارك، 60 % منهم يمثلون هيئات المجتمع المدني.

27

اللاتمركز الإداري

- إصدار المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري بتاريخ 26 ديسمبر 2018.
- إصدار المرسوم رقم 2.19.40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري بتاريخ 25 يناير 2019 والذي يتضمن 5 محاور وهي :

-الاختصاصات، سيما تلك ذات الطابع التقريري التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة

-الاختصاصات التي يمكن أن تكون موضوع تفويض إلى المصالح اللاممركزة

-توزيع الموارد البشرية بين المصالح المركزية واللاممركزة

-توزيع الموارد المادية بين المصالح المركزية واللاممركزة

-الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة، ومؤشرات قياس نجاعة أدائها في تحقيق هذه الأهداف

- تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية من خلال إصدار قرار لوزير الداخلية رقم 2782.19 بتاريخ 13 يوليوز 2020 (4 أقسام و18 مصلحة)
- تعيين 12 كاتبا عاما للشؤون الجهوية التابع لسلطة السيد والي الجهة وكذا تعيين الأطر التابعة للكتابة العامة للشؤون الجهوية

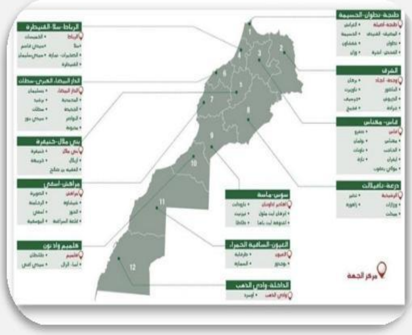

28

اللاتمركز الإداري

- عقدت اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس الحكومة 13 اجتماعا همت 3 مراحل أساسية :
  - مرحلة الإعداد للورش (إعداد خارطة الطريق وإحداث لجنة تقنية لمواكبة القطاعات الوزارية لإعداد التصاميم المديرية) (اجتماعين)
  - مرحلة المصادقة على التصاميم المديرية (8 اجتماعات)
  - مرحلة تتبع تنزيل ورش اللاتمركز (3 اجتماعات)
- تقديم كافة القطاعات الوزارية لتصاميمها المديرية 23 قطاع، والموافقة عليها داخل اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري
- تقديم التقرير السنوي الأول لأشغال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري (يوليوز 2020)
- تقديم جل القطاعات الوزارية لتقاريرها السنوية برسم السنة الأولى 2020
- مواصلة تنزيل ورش اللاتمركز الإداري، وتطبيق المرسوم رقم 2.17.618، وخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذه
- إعداد مشاريع مراسيم تفعيل خارطة الطريق، بشأن :
  - مبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها
  - تفويض السلطة والإمضاء
  - تحديد شروط وكيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بإدارات الدولة
  - تحديد قواعد وكيفيات تنظيم مباريات ولوج الوظيفة العمومية
- مراجعة الهياكل التنظيمية لبعض القطاعات الوزارية

29

تعزيز الثقة بين المرتفق والإدارة

معالجة الشكايات

تكوين موظفي القطاعات الوزارية في استقبال شكايات المرتفقين ومعالجتها بشراكة مع مؤسسة وسيط المملكة. ·إعداد التقرير التركيبي السنوي المتعلق بملاحظات واقتراحات وشكايات المرتفقين برسم سنة 2021 ورفعه للسيد رئيس الحكومة.

انخراط الإدارات العمومية في بوابة الشكايات : **1735** موزعة كما يلي:

- القطاعات الوزارية: **39 (100%)**
- مؤسسة ومقاولة عمومية: **106 (64%)**
- جماعة ترابية: **1590**

تطوير الاستقبال بالإدارات العمومية

- مواصلة تهيئة فضاءات الاستقبال النموذجية بشراكة مع وزارة العدل على مستوى المحكمة الابتدائية ببرشيد؛
- تهيئة ثلاثة فضاءات استقبال نموذجية بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني بكل من تمارة والقنيطرة والدار البيضاء.
- مع احترام المعايير المحددة في هذا المجال، خصوصا تلك المتعلقة بتواجد الفضاءات الخاصة بالاستقبال وتقديم الخدمات واستقبال الشكايات بالطابق الأرضي وضرورة وضع ممرات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

30

منظومة الوظيفة العمومية

الحوار الاجتماعي :

تدبير لجنة القطاع العام للحوار الاجتماعي التي توجت أشغالها بإقرار مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحسين الوضعية المادية والاجتماعية والمهنية للموظفات والموظفين؛

·تنفيذ التزامات اتفاق (30 أبريل 2022) من خلال إصدار عدد من القوانين والمراسيم المتعلقة بتطوير الحماية الاجتماعية للموظف:

- إصدار القانون رقم 30.22 بتغيير وتتميم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لمنح رخصة عن الأبوة؛
- رفع الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية إلى **3500 درهم صافية**، بهدف تحسين الوضعية المادية للموظفين المرتبين في سلالم الأجور الدنيا؛
- حذف السلم السابع بالنسبة للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين. بهدف تحسين وضعيتهم، وفسح المجال أمامهم لمسار مهني محفز.
- رفع حصيص الترقي في الدرجة (الكوطا) **من 33 % إلى 36%.**

· مواصلة الحوارات القطاعية لإرساء منظومة جديدة تهدف إلى تعزيز الموارد البشرية وتحسين وضعيتهم، بكل من قطاع الصحة، قطاع التعليم العالي، وقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي.

31

منظومة الوظيفة العمومية

تطوير الحماية الاجتماعية للموظفين:

·إصدار قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية؛

·إصدار مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.94.279 الصادر بتاريخ 04 يوليوز 1995 بتحديد قائمة الأمراض المشار إليها في الفصل 43 المكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، والتي تخول الحق في رخصة مرض متوسطة **الأمد (3 سنوات)**

الأشخاص في وضعية إعاقة:

·تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، في نسختها الرابعة، برسم سنة 2022، بتاريخ17 أكتوبر المنصرم، حيث تم إجراء الاختبارات بطريقة التناظر عن بعد بين لجنة الامتحان بالمدرسة الوطنية للإدارة والمترشحين الموزعين على 31 مركزا تابعة لمؤسسة التعاون الوطني بمختلف جهات المملكة

32

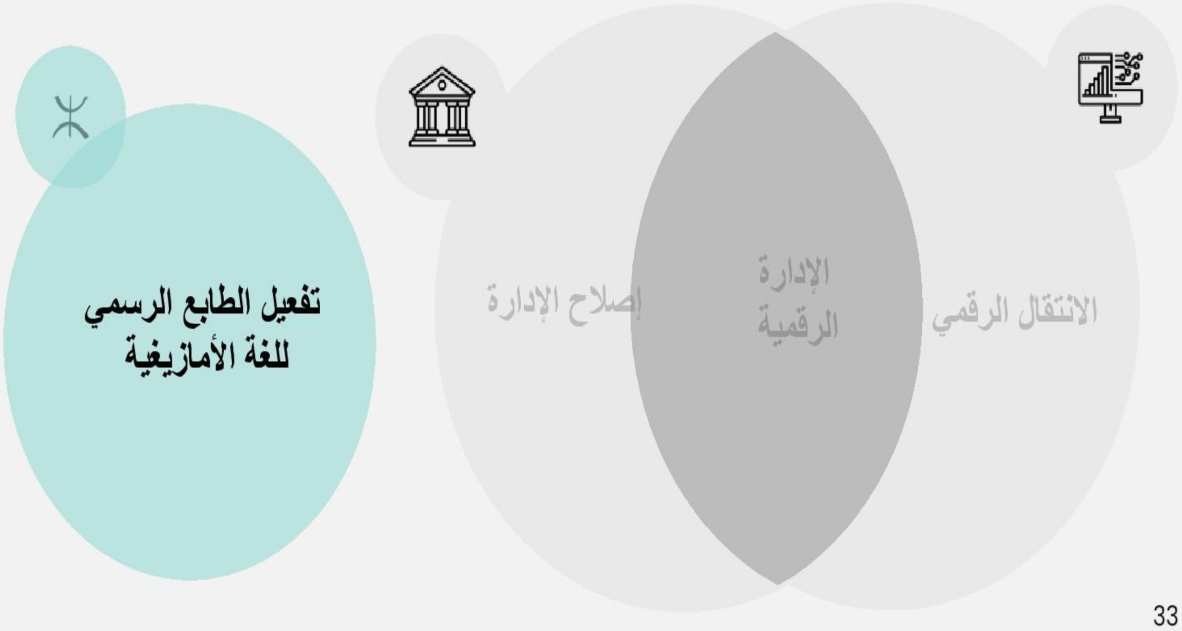

33

تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

إجراءات قانونية و تنظيمية لدعم استعمال اللغة الأمازيغية وإدماجها في الإدارة:

إصدار منشور رقم 1/2022 بتاريخ 15 أبريل 2022 في شأن تفعيل التدابير والإجراءات المتعلقة بإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية، الذي يحث جميع القطاعات الوزارية، والمؤسسات التابعة لها أو التي تحت وصايتها، على الانخراط في هذا الورش الوطني الهام، لاسيما من خلال: العمل على إدراج بُعد الأمازيغية في المشاريع والبرامج والتدابير التي تشتغل عليها، موافاة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بلائحة المشاريع ذات الصلة من أجل دعمها ومواكبتها والمساهمة في إنجازها .مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية من أجل إدراج استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارة العمومية، وذلك بهدف دعم المشاريع الأفقية والقطاعية المتعلقة باستعمال اللغة الأمازيغية بالإدارة العمومية وتنزيلا للبرنامج الحكومي.

34

تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

إجراءات وتدابير تفعيل برنامج عمل إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية

·زيارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 17 دجنبر 2021، وعقد جلسة عمل حول آليات وكيفيات التنسيق من أجل بلورة خارطة طريق والعمل على إعداد برامج عمل مشتركة بين الوزارة والمعهد، تروم تعزيز ودعم استعمال اللغة الأمازيغية وإدماجها في الإدارات؛

·عقد اجتماع بتاريخ 15 أبريل 2022 بحضور ممثلين عن جميع القطاعات الوزارية خصص لتدارس السبل الكفيلة لدعمها ومواكبتها في إنجاز المشاريع المتعلقة باستعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية؛

·إعداد برنامج عمل يتضمن عددا من التدابير والإجراءات والمشاريع الرامية إلى تعزيز استعمال الأمازيغية في الإدارات العمومية (تشغيل موارد بشرية مؤهلة للاستقبال والتوجيه والإرشاد بالأمازيغية، تكوين وتأهيل الموارد البشرية الناطقة بالأمازيغية بالإدارات العمومية، ترجمة اللوحات وعلامات التشوير إلى الأمازيغية، إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية للإدارات العمومية ...)؛·

35

تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

إجراءات وتدابير تفعيل برنامج عمل إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية

توفير **300** عونا مكلفين بالاستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية (**تاريفيت 100- تشلحيت 100- تمزيغت 100**)، تم وضعهم رهن إشارة كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة العدل، حيث تم:

•تنفيذ هذا المشروع من خلال الإعلان عن طلب عروض، من خلال دراسة عدد من العروض المتوصل بها من طرف لجنة تقنية مكونة من ممثلين عن كل من الوزارة، ورئاسة الحكومة، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

•تعيين أعوان الاستقبال على مستوى المصالح اللاممركزة للقطاعين المذكورين بمختلف جهات المملكة ، حسب الحاجيات المعبر عنها من طرفهما،

•تكوين أعوان الاستقبال من قبل مصالح القطاعين المعنيين.

36

تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

إجراءات وتدابير تفعيل برنامج عمل إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية

- توفير 60 عونا مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية (20 في كل تنويع لغوي)، يوزعون على عدد من مراكز الاتصال التابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، والتي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين ، في أفق تعميمه على جميع مراكز الاتصال.

- إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية للقطاعات الوزارية، عبر إنجاز مشروع نموذجي بشراكة مع عدد من القطاعات، في أفق تعميمه على جميع القطاعات الوزارية.

- إدراج اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير بمقرات الإدارات والمؤسسات العمومية، من إنجاز مشروع نموذجي بشراكة مع عدد من القطاعات، في أفق تعميمه على جميع القطاعات الوزارية.

- توفير 100 حاسوب لفائدة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين الذين تم توظيفهم بوزارة العدل، لضمان مواكبة اجتماعية ملائمة للمواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية الذين يلجون إلى مرفق العدالة وتيسير استفادتهم من الخدمات المقدمة .

37

03

برنامج عمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

38

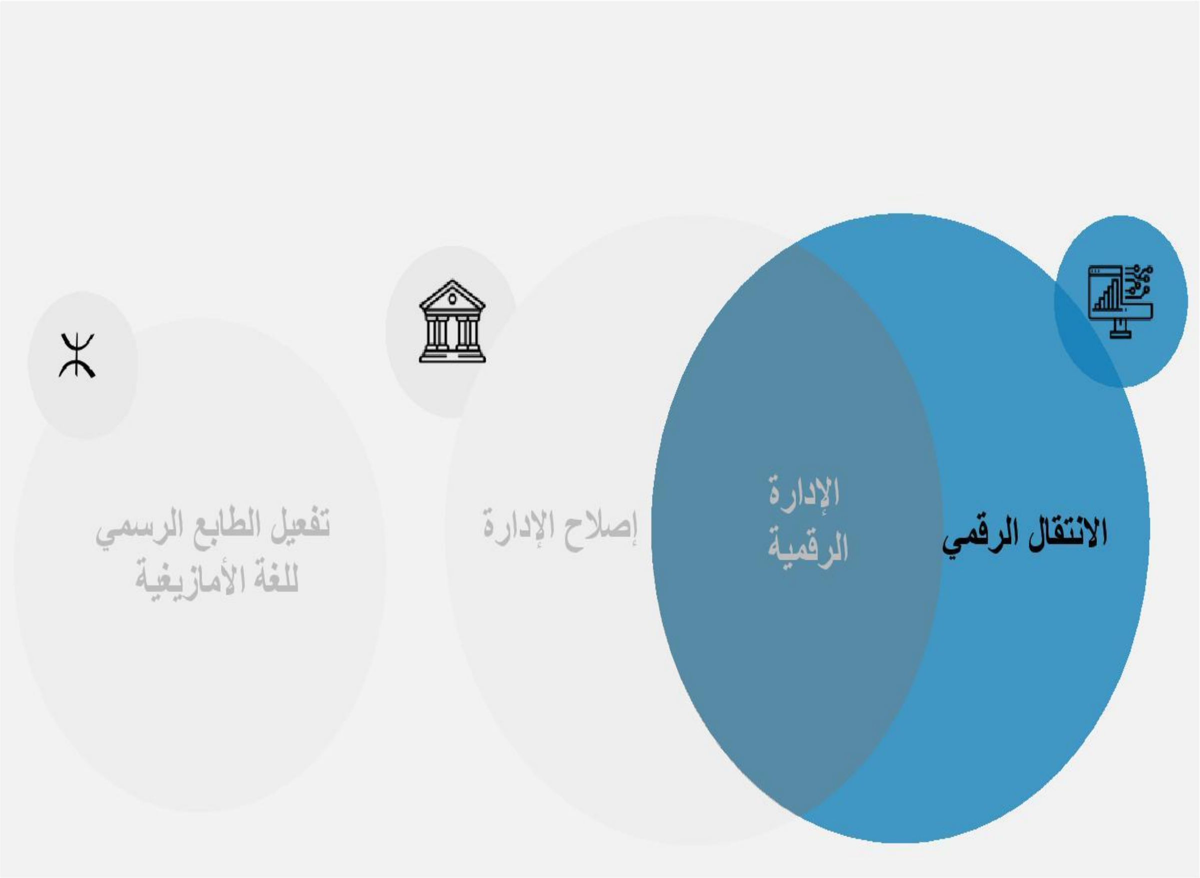
الانتقال الرقمي
الإدارة الرقمية
إصلاح الإدارة
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

الإطار المحدد لإستراتيجية الإنتقال الرقمي بحلول 2030
الإدارة الالكترونية
التصدير الرقمي
المقاولات الناشئة
الشمولية الرقمية
رقمنةالمقاولات
شروط أساسية لإنجاح الاستراتيجية
الحكامة
البنية التحتية
الكفاءات
الإطار القانوني
40

الإدارة الالكترونية

رقمنة مسارات المرتفق

- السهر على إعادة هندسة ورقمنة مسارات المرتفق التي لها وقع مباشر على المرتفق ولها أهمية استراتيجية ببلادنا.
- توفير وسائل وآليات مواكبة الإدارات : التشغيل البيني، الهوية الرقمية، الدفع الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، الخزانة الرقمية...، ومواكبة استعمالها من طرف الإدارات.

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

- مواصلة تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار ورقمنتها
- إعادة هندسة المساطر الإدارية ذات الأولوية تمهيدا لرقمنتها،
- استكمال إصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية.

آليات المواكبة

- تصميم ونشر المعايير والقواعد المتعلقة بالرقمنة المتوافقة مع سياق الإدارة العمومية المغربية؛
- عروض الخدمات :
- مواكبة الإدارات من أجل تحديد الحاجيات، وتجويد منهجية الرقمنة، مع توفير الدعم التقني والموارد البشرية لتتبع تنفيذ رقمنة الخدمات؛
- تكريس ثقافة إدارة التغيير في مختلف الإدارات العمومية؛
- المنصات الالكترونية الموحدة :
- تطوير وتعميم منصات الكترونية موحدة على مختلف الإدارات العمومية من أجل تسريع عملية رقمنة الخدمات العمومية؛
- توسيع نطاق إستعمال منصة الربط البيني بين الإدارات

41

الاقتصاد الرقمي

تنمية قطاع ترحيل الخدمات Outsourcing

- جذب العمالقة الرقميين لخلق مصداقية وتنويع منظومة ترحيل الخدمات الرقمية.
- مواصلة دعم تطوير المنظومات الصناعية المتعلقة بترحيل خدمات تكنولوجيات الإعلام (ITO)، ترحيل الخدمات الهندسية (ESO)، وترحيل المسارات المهنية (BPO)، وتدبير العلاقات مع الزبناء (CRM) ، بهدف زيادة عدد الوظائف ذات القيمة العالية بمختلف جهات المملكة.
- تعزيز التدابير التحفيزية للشركات العاملة بقطاع ترحيل الخدمات ومواصلة الجهود الرامية الى رقمنة خدمات الأعمال .
- وضع آليات حكامة خاصة، بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لتعزيز الخدمات الرقمية المغربية على الصعيد الدولي وتنسيق الإجراءات لتقوية القطاع.
- إنشاء منصة رقمية للاستفادة من مختلف التدابير التحفيزية لعرض المغرب الخاص بترحيل الخدمات.

تطوير منظومات المقاولات الناشئة :

- تطوير آليات مواكبة وتحفيز المقاولات الناشئة في جميع مراحل مسارها.
- تعزيز ثلاث منظومات رقمية لكونها ذات إمكانات عالية بالمغرب
- تطوير التواصل حول ريادة الأعمال والتجارب الناجحة.

42

تطوير الكفاءات

برنامج عمل الانتقال الرقمي : تطوير الكفاءات

- إنشاء مركز للتكوين الرقمي Bootcamp بجهة سوس ماسة (التوقيع على اتفاقية تمويل بين الوزارة وممثلي الجهة).
- تعميم برنامج "المعسكر التدريبي Bootcamp " من خلال التوقيع على اتفاقيات مماثلة مع باقي جهات المملكة.
- إحداث مدارس جديدة خاصة بالبرمجة المعلوماتية في بعض جهات المملكة.
- عقد شراكات مع جهات المملكة وجامعات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني والقطاع الخاص من أجل خلق مسالك تكوينية جديدة تهم الرقمنة.
- تسهيل ودعم الولوج إلى برامج تكوينيةعن بعد عبر منصات رقمية في تخصصات معلوماتية دقيقة.
- خلق آلية حكامة للتنسيق بين مؤسسات التكوين والتعليم العالي والقطاع العام والخاص، من أجل ملاءمة المسارات التكوينية مع حاجيات السوق.

43

الشمولية الرقمية

تسهيل الولوج إلى التكنولوجيا

- تسهيل الولوج إلى التكنولوجيا: دعم ولوج الأشخاص للتجهيزات المعلوماتية؛
- تحسين تغطية مختلف مناطق المملكة بشبكة الانترنت.

دعم تطوير الخدمات الولوجية

- دعم تطوير الخدمات الولوجية التي تلبي احتياجات المواطنين، وتطوير معايير الولوج إلى الخدمات الرقمية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإدماج الاقتصادي للفئات السكانية المهمشة عن طريق الدفع بواسطة الهاتف المحمول وتطوير الخدمات الاجتماعية الرقمية .
- تطوير خدمات رقمية سهلة الاستعمال من قبل مختلف شرائح المواطنين .

تطوير المهارات الأساسية

- العمل على تحسيس المواطنين لتعميم استخدام الأدوات الرقمية ونشر برامج المواكبة لاكتساب المهارات الأساسية.
- تطوير الثقافة الرقمية لتشجيع الناس على استخدامها: تعزيز الثقة الرقمية وإدماج تجربة المستخدم في المنصات الرقمية العمومية.

44

قطاع الاتصالات

- ❑ مواصلة إنجاز التغطية في الدواوير والمناطق النائية والبيضاء بالبنيات التحتية وخدمات الاتصالات ذات النطاق العريض (PNDH1) و (PNDH2) و مبادرة Vsat من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- ❑ (PNDH1) :الانتقال من **9159** منطقة مغطاة بشبكة الجيل الرابع حاليا إلى **10.740** مغطاة بشبكة الجيل الرابع (4G) خلال الفترة 2022-2023 مع الالتزام بتوفير التغطية من قبل متعهدين إثنين.
- ❑ (PNDH2) : تحديد لائحة المناطق التي تستوجب التغطية بـ4G (يجري حاليا التحقق من غياب التغطية في 1700 منطقة) والشروع في التغطية مع بداية يونيو : 2023
  - حصر المناطق المعلنة غير مغطاة بشبكات الجيل الرابع (وذلك بالإشتغال مع جميع الفاعلين في القطاع).
  - مطابقة هذه المناطق مع تلك الواردة في شكاوى السيدات والسادة البرلمانيين والجماعات الترابية.
  - حصر لائحة المناطق المعلنة غير مغطاة من قبل المتعهدين الثلاث والإشتغال عليها وفق برنامج عمل المخطط الوطني.
- ❑ مواصلة تفعيل مذكرة التوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات.
- ❑ مواصلة تتبع تنفيذ اتفاقيات الاستثمار السارية المفعول الموقعة مع متعهدي الاتصالات لدعم تعزيز تطوير البنى التحتية للنطاق العريض.
- ❑ مواصلة انجاز المخطط الوطني للألياف البصرية لتمكين الولوج للانترنت العالي السرعة لفائدة **5 ملايين أسرة**.

45

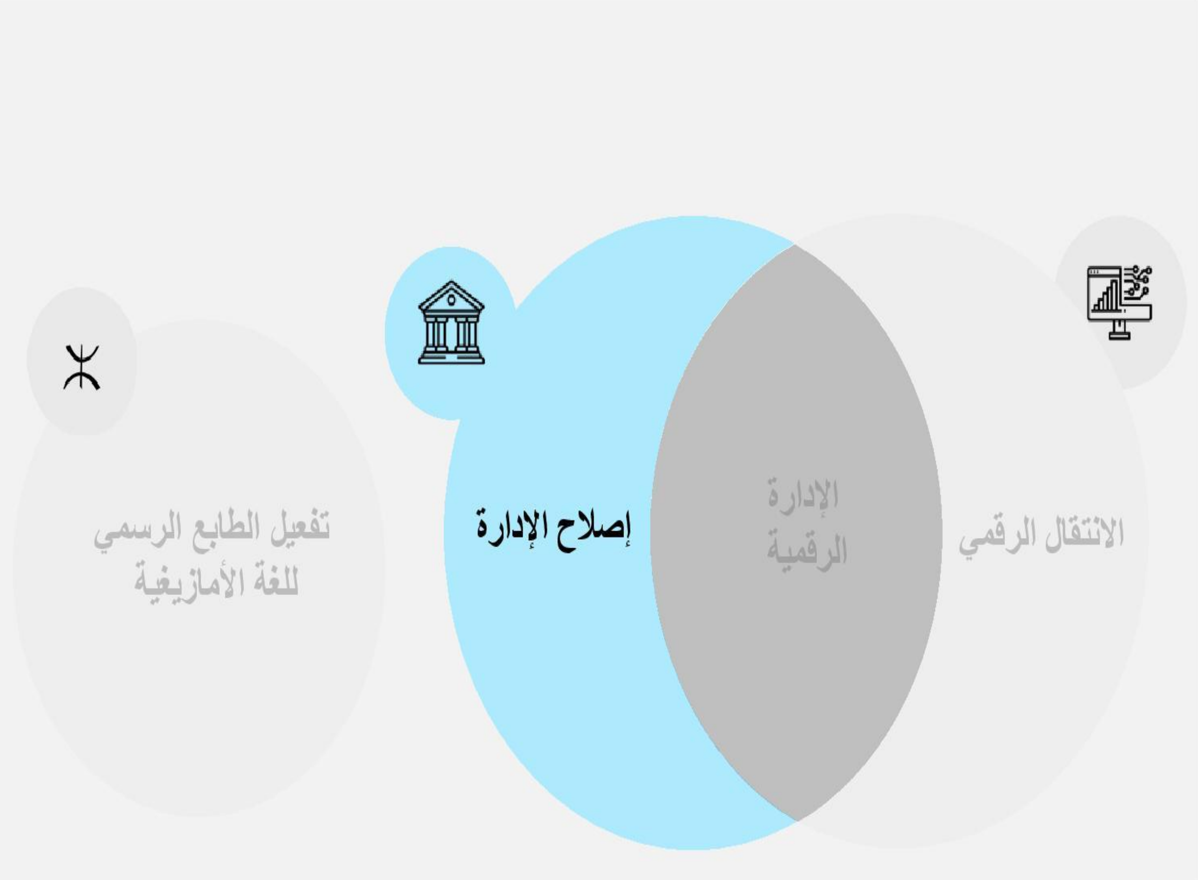

تحسين الخدمات العمومية

تفعيل اللاتمركز الإداري:

إصدار مشاريع المراسيم المتعلقة بتفعيل خارطة طريق تفعيل ورش اللاتمركز الإداري والتي تهم :

- مبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها؛
- تفويض السلطة والإمضاء؛
- تحديد شروط وكيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح؛
- تحديد قواعد وكيفيات تنظيم مباريات ولوج الوظائف العمومية.

- متابعة أشغال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري؛
- تتبع تنزيل مضامين ورش اللاتمركز الإداري من خلال تحيين التصاميم المديرية للوزارة المعنية وإعداد تقارير بهذا الخصوص.

تنزيل خارطة طريق لمواكبة تنفيذ مضامين ميثاق المرافق العمومية:

- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بتفعيل الميثاق ؛
- التحسيس حول مضامين الميثاق ؛
- تنفيذ برنامج تكويني حول مضامين الميثاق ؛
- إعداد نص تنظيمي بخصوص كيفيات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية؛
- استكمال التنزيل القانوني والتدبيري لأحكام الميثاق في مجال النجاعة والفعالية الإدارية وفي مجال تحسين علاقة المرتفق بالمرافق العمومية.

- **تطوير الاستقبال بالإدارات العمومية:**
- إعداد نص تنظيمي يؤطر عملية تحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية؛
- توسيع المرحلة التجريبية لتحسين الاستقبال من خلال إنجاز أربعة مواقع نموذجية إضافية.

47

الحكامة الجيدة للمرافق العمومية

تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة

- تتبع وتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023 والمتضمنة ل **22** التزاما خاصا ب **11** إدارة ومؤسسة عمومية؛
- مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023؛
- عقد اجتماعات لجنتي الإشراف والتنفيذ وتقديم الدعم التقني واللوجستي للأطراف المعنية (الإدارات والمجتمع المدني)؛
- تنشيط فضاء المجتمع المدني ومجموعات العمل الموضوعاتية؛
- التقييم الذاتي لخطة العمل الوطنية 2021-2023؛
- إطلاق مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية للفترة 2024-2025.

تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات

- مواصلة مواكبة الإدارات في تفعيل الحق في الحصول على المعلومات؛
- إطلاق الصيغة المطورة لبوابة الحصول على المعلومات chafafiya.ma؛
- تفعيل شبكة الحق في الحصول على المعلومات ؛
- تأطير دورات تكوينية حول الحق في الحصول على المعلومات لفائدة الإدارات؛
- تتبع تفعيل الحق في الحصول على المعلومات ؛
- إعداد تقرير حول حصيلة تفعيل الحق في الحصول على المعلومات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- مواصلة تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإصدار التقرير التركيبي لحصيلة المنجزات المتعلقة بسنوات 2019 و2020 و2021 و2022؛
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، ومكافحة تنازع المصالح، ومدونة أخلاقيات الموظف.

48

منظومة الوظيفة العمومية

مواصلة تدبير لجنة القطاع العام للحوار الاجتماعي

مواصلة الحوارات القطاعية

تتبع مسطرة المصادقة على النصوص التنظيمية والتشريعية التالية ومواكبة تنزيلها:

- مشروع قانون بشأن نظام التكوين الوظيفي وتقوية القدرات بإدارات الدولة؛
- مشروع مرسوم يتعلق بمهننة وتبسيط آلية الترقي بالامتحان المهني؛
- مشروع مرسوم بتغيير المرسوم الملكي رقم 62.68 بتاريخ (17 ماي 1968) بتحديد المقتضيات المطبقة على الموظفين المتمرنين بالإدارات العمومية.

الهيئات الاستشارية:

عقد الجمع العام السنوي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

تكريس مقاربة النوع في الإدارة العمومية :

- إطلاق العمل الفعلي لمرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية؛
- دعم شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات؛
- تنظيم ندوات وأيام دراسية تحسيسية حول مخرجات المشاريع المنجزة؛
- تطوير وحدات التكوين على الإنترنت حول المساواة بين الجنسين (MOOC).

تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 48.22 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

- تطوير الحماية الاجتماعية لموظفي الإدارة العمومية :

من خلال إعداد:

- مشروع قانون يتعلق بالأمراض والحوادث التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71؛
- مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة والوقاية من الأمراض والحوادث بالقطاع العام؛
- مشروع قانون يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.29 يتعلق بالتنسيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي؛
- مشروع مرسوم يحدد كيفية تطبيق مشروع القانون المتعلق بالأمراض والحوادث التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
- مشروع منشور يتعلق بالرخص لأسباب صحية ورخصة الولادة.

مرصد المناصب العمومية

- تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بأعداد موظفي الإدارات العمومية؛
- إعداد تقرير حول التكوين المستمر برسم سنتي 2021-2022؛
- إعداد تقرير حول التغيب غير المشروع عن العمل برسم سنة 2022

49

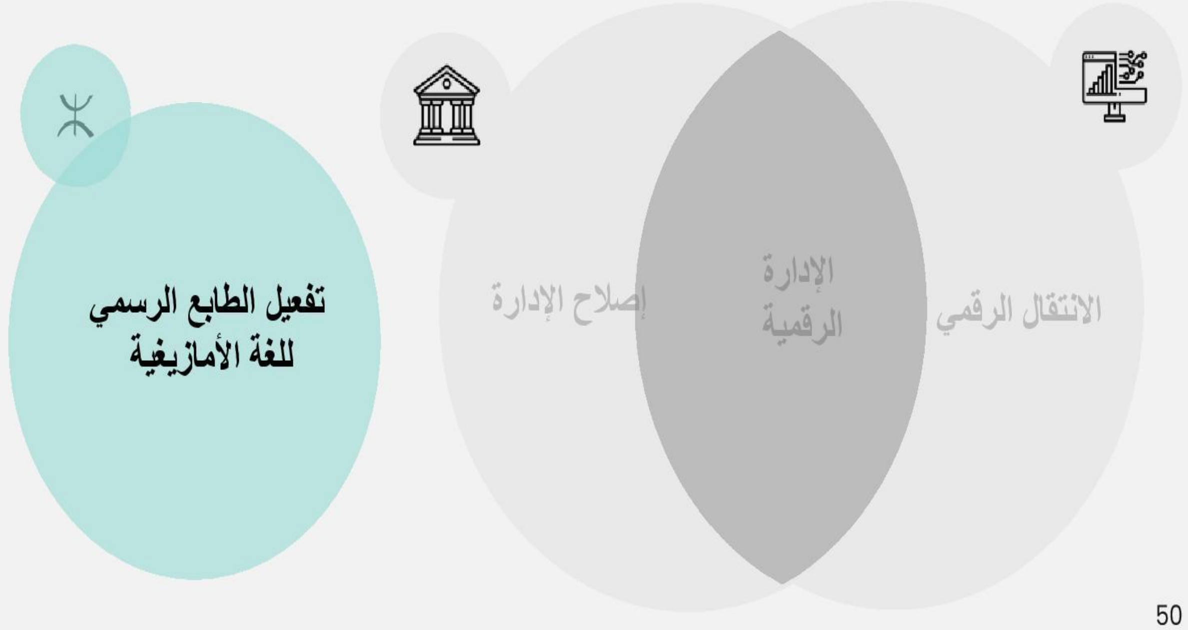

50

تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

- تعميم توفير أعوان الاستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية بمختلف القطاعات الوزارية.
- مواصلة إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية للقطاعات الوزارية،
- مواصلة إدراج اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير بمقرات الإدارات والمؤسسات العمومية،
- تعميم توفير الأعوان المكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية بمراكز الاتصال.
- مواكبة ودعم القطاعات الوزارية في تنفيذ المشاريع الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية: الثقافة، التواصل والإعلام.
- توفير **80** حاسوبا لفائدة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين الذين تم توظيفهم من طرف وزارة العدل، لضمان مواكبة اجتماعية للمواطنين الذين يلجون إلى مرفق العدالة، لاسيما الناطقون منهم باللغة الأمازيغية.

51

آليات التمويل والدعم والمواكبة

52

آليات الدعم والمواكبة : التمويل

صندوق تحديث الإدارة العمومية والانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية

الحصيلة:

- مراجعة شاملة للإطار القانوني المحدث لصندوق تحديث الإدارة العمومية من خلال تقوية آليات التشجيع والمواكبة والدعم المالي في مجال تحديث المرافق العمومية والتحول الرقمي واستعمال اللغة الأمازيغية، وتوسيع مجالات دعم الصندوق، وتنويع مداخيله بالإضافة إلى إدراج نفقات خاصة بالدعم.
- تفعيل استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية على إثر مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية، بهدف تسهيل عملية دعم مشاريع أفقية وقطاعية تهم استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية.
- عقد لقاءات تقييمية مع القطاعات المستفيدة من دعم الصندوق لتتبع وضعية تنفيذ 25 مشروعا قطاعيا منتقاة برسم السنوات السابقة من طرف الصندوق خلال أشهر يناير وأبريل ويوليوز وأكتوبر 2022.

برنامج العمل:

إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتحديد كيفيات تقديم دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال اللغة الأمازيغية.

-إطلاق الدورة 17 للصندوق برسم سنة 2023،

-تمويل المشاريع الأفقية الجاهزة.

-تمويل المشاريع القطاعية الجاهزة، والتي تم انتقاؤها برسم السنوات السابقة بالإضافة إلى المشاريع التي سيتم انتقاؤها برسم سنة 2023.

53

آليات الدعم والمواكبة : التواصل

الحصيلة:

- إعداد وتوحيد الرسائل التواصلية الموجهة للصحافة والرأي العام؛
- المشاركة في بعض البرامج الإذاعية والتلفزية من أجل تنوير الرأي العام حول اختصاصات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والتعريف بأوراشها الكبرى؛
- إنتاج أفلام مؤسساتية وكبسولات موضوعاتية تعرف بأنشطة ومشاريع الوزارة ؛
- إعداد ونشر حصيلة الوزارة برسم سنة 2021؛
- تنظيم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ؛
- تنظيم الملتقى الجهوي للحكومة المنفتحة – إفريقيا والشرق الأوسط؛
- تنظيم الدورة 114 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية؛
- تنظيم الدورة 16 للمنتدى الوزاري الافريقي لتحديث الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة؛
- تنظيم سلسلة من الورشات التكوينية لفائدة شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية حول التواصل الرقمي؛
- تنظيم سلسلة من اللقاءات الجهوية التشاورية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (أكادير، بني ملال، مراكش،....)
- تنظيم سلسلة من الخرجات الجهوية التحسيسية حول تبسيط مساطر الاستثمار.

برنامج العمل:

- إعداد ونشر حصيلة الوزارة برسم سنة 2022؛
- تنظيم الدورة السادسة عشر للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية؛
- تنظيم الدورة 115 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية؛
- تنظيم الدورة 17 للمنتدى الوزاري الافريقي لتحديث الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة؛
- تنظيم حفل تقديم الجائزة الإفريقية للخدمات العمومية؛
- تنظيم سلسلة من الورشات التكوينية لفائدة شبكة مسؤولي التواصل بالقطاعات الوزارية.

30737متابع

6590متابع

7538متابع

23226متابع

54

آليات الدعم والمواكبة : التعاون الدولي

الحصيلة:

- انتخاب المملكة المغربية في عضوية مجلس إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات للدورة القادمة 2023-2027
- •تنفيذ برامج التعاون مع الشركاء الأساسيين (بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، مجلس أوروبا)،
- التوقيع على محضر المفاوضات الحكومية الدولية مع ألمانيا، في برلين في 20 أكتوبر 2022،
- تعزيز التعاون الثنائي لاسيما جنوب-جنوب(زيارات عمل، وفود افريقية،...)، المشاركة في اجتماعات الاتحاد الإفريقي والمنظمات المعنية بالإدارة والانتقال الرقمي والاتصالات ؛
- المشاركة في منتديات ثنائية التعاون المتعدد الأطراف مع: UE, BM, OADA, OCDE, PNUD؛
- تنظيم المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ؛ تتبع تفعيل البرنامج القطري الثاني Programme Pays II في شقه المتعلق بالحكامة.

برنامج العمل:

- مواصلة تنفيذ برامج التعاون مع الشركاء الأساسيين؛
- دعم التعاون الثنائي وتنويع الشركاء،
- تفعيل برنامج عمل مع ألمانيا في مجال هيكلة وإطلاق مركز التحول الرقمي، دعم رقمنة الإدارة ودعم الإدماج الرقمي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- مواصلة تعزيز التعاون جنوب-جنوب،
- تنظيم الدورة 115 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية؛
- تنظيم المجلس الإداري للمركز الافريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)
- تنظيم مدارسات مع مجلس أوروبا (لجنة البندقية)
- دعم إشعاع المملكة على المستوى الجهوي والدولي.

OCDE THE WORLD BANK

55

04

المعطيات العامة لميزانية الوزارة لسنة 2023

56

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في أرقام

الموارد البشرية للوزارة حسب الوضعية

الوضعية	العدد
العاملين بالوزارة	263
وضعية إلحاق	49
وضعية رهن الإشارة	2
حالة استيداع	5
المجموع	**319**

معدل السن: 48,6 سنة

الموارد البشرية العاملة بالوزارة حسب الجنس والصنف

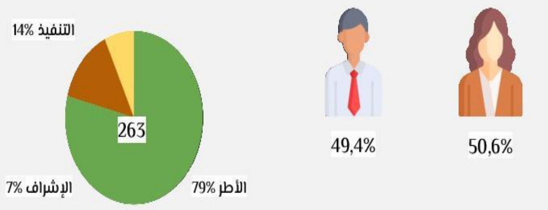

المناصب العليا ومناصب المسؤولية

الإحالة على التقاعد

الإحالة على التقاعد 2022-2026

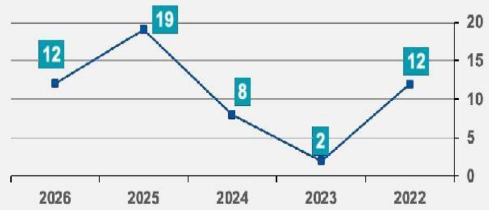

57

تنفيذ ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2022 إلى غاية 08 نونبر 2022

الميزانية	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات الملتزم بها	نسبة الالتزام	الاعتمادات المؤداة	نسبة الأداء
التسيير: المعدات والنفقات المختلفة	82 297 000,00	22 162 875,42	**27.00%**	18 733 161,74	**85%**
الاستثمار	248 132 523,54	212 377 421,70	**85,59%**	211 123 844,00	**99,41%**
المجموع	330 429 523,54	234 540 297,12	**71%**	229 857 005,74	**98%**

نسبة الالتزام بالنفقات 2021 /2022

نسبة الأداء 2021 /2022

58

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2023 : ميزانيتي التسيير والاستثمار

تطور الميزانية 2019-2023

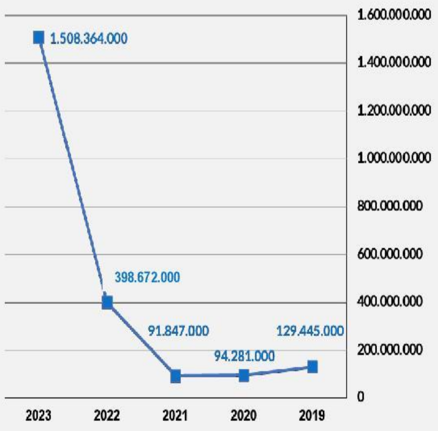

تطور المناصب المحدثة 2019-2023

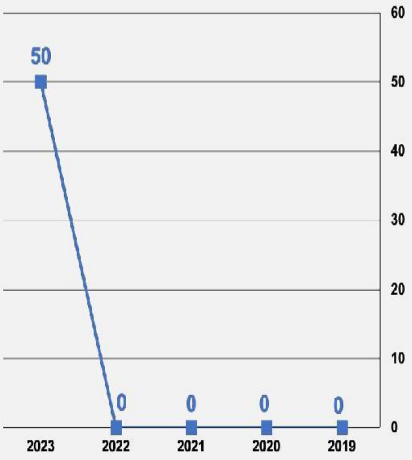

59

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2023 ميزانيتي التسيير والاستثمار

الموظفون	نفقات الموظفين	71 842 000 درهم
المعدات والنفقات المختلفة 187 297 000,00 درهم	دراسات ، تواصل، تكوين، تظاهرات، نفقات أخرى مرتبطة بالتسيير.....	128 468 580 درهم
	مساهمات واشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية	6 828 420 درهم
	مساهمة الوزارة للوكالة التنمية الرقمية	52 000 000 درهم
ميزانية الاستثمار 1 249 225 000,00 درهم	أشغال التهيئة والإقامة اقتناء معدات وبرامج معلوماتية اقتناء معدات السمعي البصري	23 925 000 درهم
	المساهمة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدعم مشاريع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	10 800 000 درهم
	مساهمة الوزارة لوكالة التنمية الرقمية	35 000 000 درهم
	صندوق تحديث الإدارة العمومية :استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية	300 000 000 درهم
	صندوق تحديث الإدارة العمومية: دعم الانتقال الرقمي	879 500 000 درهم

60

تلكم هي الخطوط العريضة لمشروع ميزانية وزارة
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2023
المعروضة على أنظاركم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل و التشريع وحقوق الإنسان

حــــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

= برسم السنة الماليـة 2023=

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيد محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

في مستهل الاجتماع، ألقى السيد الوزير عرضا مقتضبا نوه من خلاله بحجم التضحيات والمجهودات التي يبذلها مسؤولو وأطر وموظفو وأعوان المندوبية العامة لإدارة السجون في التوفيق بين توفير الانضباط والأمن داخل المؤسسات السجنية، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل الفضاء السجني وأنسنته، بما ينسجم مع الإطارين المعياري الدستوري والدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، والتوجيهات الملكية السديدة، التي أكدت في أكثر من مناسبة على ضرورة النهوض بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها، وضرورة تحديث وتطوير العمل بالمؤسسات السجنية، بما يمكّن من توفير الظروف الملائمة لتحقيق إدماج فعلي وتأهيل حقيقي للنزلاء بعد الإفراج عنهم، ومن دون شك، فإن بلوغ أهداف الإصلاح العميق للمنظومة السجنية، لن يتأتى دون تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن السجني، الأمر الذي يتطلب توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة، لأداء المهام المحورية المنوطة بالمندوبية

العامة والمتمثلة أساسا في تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم والحفاظ على الانضباط داخل الفضاء السجني.

بعد ذلك، وفي مستهل عرضه الموجز، جدد السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الشكر لأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وبقية الحضور، معتبرا اللقاء فرصة لإبراز حصيلة منجزات إدارته، وكذا المشاريع المبرمجة برسم سنة 2023.

في البداية، ذكر السيد المندوب العام بالإكراهات التي تعترض عمل المؤسسة السجنية، لملامسة استثنائية الجهود التي يتم بذلها في سبيل تحصين المكتسبات ومواجهة التحديات الآنية والمستقبلية، ذلك أن عمل المندوبية محكوم بمعادلة ثنائية تدبير الاكتظاظ وتنزيل أوراش أنسنة المعاملة بالوسط السجني، وحفظ كرامة النزلاء وكذا أطر المندوبية العامة، الذين يظل تحسين وضعيتهم المادية والإدارية أحد أهم الأوراش التي يتوخى إنجاحها في ظل عدم الاستجابة الحكومية، مما يخلق لدى أطر المندوبية العامة نوعا من الإحباط والشعور بالغبن، في ظل القيام بمهامهم الخطرة بنكران للذات.

ولقد أفاد السيد المندوب العام بأن حدة الاكتظاظ تزداد جسامة بحكم مسؤولية المؤسسة السجنية في استقبال الوافدين الجدد، وتوفير الحراسة والتغذية والصحة وغيرها لكتلة عددية مرشحة لبلوغ المائة ألف سجين، يسجل فيها المتعقلون الاحتياطيون حوالي النصف، مما يجعلهم غير قابلين للإخضاع للبرامج التأهيلية بسبب انشغالهم بمصير قضاياهم، وفي هذا الصدد، أعرب السيد المندوب العام عن شكره لوزارة العدل التي خصت العقوبات البديلة بنص قانوني مستقل باقتراح من المندوبية العامة، رغم محدودية تفعيلها في خفض عدد نزلاء المؤسسات السجينة.

وإذا كان عدد المعتقلين في تزايد مستمر، فإن الأمر – يقول السيد المندوب – يحتاج إلى مواكبته بتوسيع حظيرة السجون التي تعرف بدورها بطءا، تفاقمه قله

المناصب المالية الممنوحة للمندوبية العامة، وهو ما فرض تصور شراكة بين القطاع والعام والخاص عبر آلية التمويل المؤسساتي.

ولقد أكد السيد المندوب أنه بالرغم من كل الإكراهات، فإن إدارته تواصل برامج ومشاريع استرايجية 2022-2026 عبر التعاون مع كل الشركاء كمجالس الجهات، بإدراج السجون ضمن مخططات التنمية المحلية، حيث وقعت اتفاقيات شراكة مع بعض مجلس الجهات في هذا الإطار.

وعلى مستوى أنسنة ظروف الإعتقال، أكد السيد المندوب العام أنه الى جانب توسيع حظيرة السجون، دأبت المندوبية العامة على تزويدها بكافة التجهيزات من أسرة وأغطية وأفرشة وتلفاز، مع تحسين التغذية كما وكيفا، كما شكلت الرعاية الصحية في شقها العلاجي والوقائي والنفسي، جانبا مهما إلى جانب التركيز على توفير العنصر البشري، مع السعي إلى إدراج الوضع السجني ضمن مشروع القانون الإطار 22.06 لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، دون إغفال خصوصيات الوضع الحالي، وما يفرضه من حيطة في التعامل مع فيروس كورونا المستجد.

وارتباطا بالمقاربة الحقوقية، فقد تم تكريس ثقافة حقوق الإنسان لدى الموظفين والمسؤولين، وكذا التعاون مع آليات المراقبة الوطنية، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا المنظمات الدولية وغير الحكومية، وفيما يخص تأهيل السجناء، والذي يعد محور عمل الإدارة السجنية، فقد عملت المندوبية على تحديث المنظومة السجنية وتأهيلها، عبر تطوير البرامج الإصلاحية والتأهيلية، وابتكار برامج أخرى جديدة، هذا إلى جانب تعزيز تواصل السجناء مع عائلاتهم، خصوصا والعالم الخارجي عموما، عبر نظام هاتفي مؤمن وتوفير فضاءات للزيارات إلى جانب رقمنتها، وبشأن الهاجس الأمني والانضباط، فقد زودت المؤسسات السجنية بالتجهيزات والمعدات اللازمة مع تفعيل التفتيش والتتبع اليومي والفوري، مما أدى إلى انخفاض عدد التسريبات.

وأبرز السيد المندوب العام كذلك أن الموارد البشرية تشكل دعامة توليها إدارته عناية لازمة عبر التوظيف والتكوين المستمر، والسعي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية، وفي إطار تحديث وعصرنة الإدارة السجنية، فقد أحدثت منصة خاصة بالخدمات الالكترونية عن بعد وعدة برامج أخرى، وأنه تم تنزيل إصلاحات جوهرية شملت المصالح اللاممركزة، تجسيدا لرغبة الإسهام في ورش الجهوية الموسعة، إلى جانب دينامية التعاون الدولي بربط علاقات مع ادارات مماثلة وهيئات دولية.

في ختام عرضه، عبر السيد المندوب العام عن أمله في تظافر جهود كافة المعنيين لإنجاح كل أهداف المخطط الاستراتيجي لإدارته، وذكر بالاعتمادات المالية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2023، والموزعة كما يلي:

- اعتمادات التسيير: 966.433.000 درهما؛
- ميزانية الاستثمار: 160.700.000 درهما.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بجملة من الآراء والملاحظات التي عبروا من خلالها عن إشادتهم بأداء المندوبية العامة، وحرصها الفعلي على النهوض بأوضاع السجناء في إطار الملاءمة مع المعايير الدولية، رغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

وإذا كانت المداخلات قد توحدت في اعتبار الاكتظاظ أساس كل الإكراهات التي يعيشها القطاع السجني، فقد أبانوا كذلك عن دعوتهم المشتركة إلى حتمية النهوض بظروف العاملين بالقطاع، باعتبارهم الساهر على تنزيل الأوراش المتضمنة ضمن إستراتيجية المندوبية العامة رغم قلتهم، وبالتالي كان لابد من إنصاف الشغيلة ماديا

ومعنويا، سواء تعلق الأمر بالأجر وإنصاف حاملي الشواهد، أو التعويض عن السكن والأخطار المهنية، أو المواكبة النفسية والاجتماعية، وكذا إعادة النظر في سقف السن الخاص بفئة الحراس، مع دعوة الحكومة إلى التجاوب مع مرسوم مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، كما تم التساؤل عن مآل مسودة مراجعة القانون 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

وحيث إن قضاء فترة العقوبة السالبة للحرية يستلزم توافر مؤسسات مؤهلة لذلك، فقد انصبت العديد من المداخلات على بنية الإيواء التي يجب تعميمها - في نظرهم- لتغطي كل دوائر نفوذ المحاكم لتخفيف وطأة الاكتظاظ، مع اللجوء إلى شراكات للدولة مع القطاع الخاص، قصد بناء مؤسسات جديدة، طالما أن الواقع فرض العودة إلى فتح سجون كان قد تقرر التخلي عنها، دون إغفال ما يسببه ضعف الطاقة الإيوائية من عرقلة لعملية تصنيف وتوزيع السجناء.

وإذا كانت السجون ملزمة بالاستجابة لمعايير الصحة والسلامة، فإن العناية بشخص المعتقل شكلت جانبا مهما من مداخلات السيدات والسادة المستشارين، منوهين بما أحرز من تقدم استثنائي على مستوى التغذية، وتم تسجيل ضعف التأطير الطبي والرعاية الصحية، بسبب عزوف الأطباء عن الاشتغال بالوسط السجني لغياب الحوافز، وذلك ارتباطا بالمجهود الوطني الكبير لتنفيذ المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية بما فيها التأمين الأساسي عن المرض.

فيما يهم برامج التأهيل التي تعد أهم أدوار المؤسسة السجنية، فقد نوه السيدات والسادة المستشارون بالتحسن التي تعرفه هذه العملية، خصوصا وأن السجون ما فتئت تعطي نماذج ناجحة في مسارهم بعد الإفراج عنهم، وذلك بفضل ما تحقق على مستوى التعليم والإرشاد الديني وغيرها، وهنا أشاد الجميع بفكرة برنامج مصالحة كعلامة نجاح كبرى، تستدعي مزيدا من التعاون مع القطاعات الوزارية المعنية، إلى جانب برنامج الجامعة في السجون، مع الدعوة إلى تشجيع العمل داخل هذه المؤسسات وجعلها منتجة، ومن جهة أخرى أكد بعض السيدات والسادة المستشارين

على ملحاحية تخصيص فضاءات خاصة بالأمهات المرفقات بأبنائهن، مع الاستفهام حول مصير هؤلاء الأبناء بعض انتهاء مدة الخمس السنوات المسموح بها لإبقاء الابن مع أمه بالسجن.

وإذا كانت الإدارة السجنية مدعوة إلى التوفيق بين البعد الإنساني والهاجس الأمني والانضباط، فقد كان لهذا الأخير نصيب ضمن تدخلات السادة أعضاء اللجنة، وشكلت زنزانة التأديب ابرز نقاطه، حيث أكدت التدخلات على ضروةر إحاطة هذا الإجراء بكل المعايير اللازمة حتى لا يصير سلطة تمارسها الإدارة السجنية دون ضوابط، وكذا دعا السادة الأعضاء إلى تمكين المؤسسات السجنية من كل ما من شأنه التصدي لشتى أصناف الحوادث التي تعرفها.

تدخلات أخرى للسيدات والسادة المستشارين انصبت على علاقة السجين بمحيطه الخارجي، سواء تعلق بالزيارات العائلية أو التخابر مع محاميهم، فدعت إلى وجوب توفير فضاءات خاصة لذلك، كما أن المؤسسة السجنية ككل مدعوة إلى الانفتاح على محيطها الخارجي، وهنا تم التنويه بتعاونها مع المجالس الجهوية واتفاقيات إدماج الشأن السجني ضمن البعد الترابي، والسير في اتجاه خلق جسور للتعاون والشراكات مع كل الفاعلين المعنيين، وفي علاقتها بفعاليات المجتمع المدني، فقد ثمنت المداخلات الروح الإيجابية التي تتعاطى بها المندوبية العامة معها وتفاعلها مع كل التقارير الصادرة عنها، سواء أكانت هيئات وطنية أو دولية، وفي نفس النهج تمت الدعوة إلى إشراك ممثلي الأمة بمختلف مشاربهم السياسية والنقابية في الأنشطة التي تنظمها إدارته.

الجانب القانوني بدوره كان حاضرا خلال تفاعل السيدات والسادة المستشارين مع مضامين عرض السيد المندوب العام، حيث تساءلوا عن دواعي تأخر تنزيل التدابير البديلة ضمن الترسانة القانونية الجنائية، كحل أمثل لمواجهة معضلة الاكتظاظ والاعتقال الاحتياطي وتطبيقها في مواجهة الجرائم غير المتسمة بالخطورة، وذلك كخطوة نحو إصلاح منظومة العدالة ككل.

كانت المناقشة كذلك فرصة لتقديم بعض الحلول الجذرية للخروج من أزمة العقوبة السالبة للحرية ومنها: التنشئة السليمة، إصلاح تعليم، تقنين استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، خلق فرص الشغل وإعادة إدماج السجناء، مكافحة تعاطي المخدرات، تفعيل المرصد الوطني للإجرام، وتوفير خبراء نفسيين للسجناء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد المندوب العام في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الدعم المستمر للمجهودات الاستثنائية الرامية إلى تطوير أداء المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

كان للجانب المتعلق بأطر الإدارة السجنية حيز كبير ضمن حديث السيد المندوب العام، حيث ما فتئ يذكر بما يعانونه على المستوى المادي والمعنوي، على الرغم من جسامة مسؤولياتهم وخطورتها في كثير من الأحيان، معطيا النموذج بسجن عكاشة بالدار البيضاء الذي يعد ثالث أكبر مؤسسة سجنية بالعالم بإيوائه لـ 9000 سجين، يتولى حراستهم طاقم مكون من 10 أفراد ليلا دون أي تعويض مادي، بل إن مشروع النظام الأساسي للموظفين، والذي أعدته المندوبية سنة 2014، ولم يصدر حتى الآن، وهذا ما يجعل المندوبية العامة لا تتردد في قبول كل طلبات موظفيها المنصبة على الانتقال إلى قطاعات أخرى.

وأوضح السيد المندوب العام أن موظفات وموظفي القطاع السجني لا يمكنهم الانخراط في العمل النقابي، نظرا لطبيعة مهامهم المهنية الجسيمة، وذلك على غرار باقي القطاعات الأمنية، وأن شرط تسقيف سن التوظيف، تفرضه جسامة وظيفة الإطار السجني التي تقتضي مواصفات بدينة خاصة.

بالنسبة لما يتعلق بالحياة اليومية للنزلاء، والتي تظل بنية الإيواء أولى واجهاتها، فقد أكد السيد المندوب العام على ضرورة اعتماد شراكات بين القطاع العام والخاص، في ظل محدودية إمكانيات إدارته، لتمكين المندوبية العامة من مزيد من المؤسسات السجنية، ذلك أنه رغم توسعة الوعاء العقاري، ببناء مؤسسات سجنية جديدة، وتوسعة أخرى، واستبدال بعض السجون، إلى أن وتيرة ارتفاع الاكتظاظ تعرقل كل مساعي بلوغ المساحة المرغوب فيها، من جهة أخرى أوضح أن إدارته حريصة على توزيع السجناء وفق تصنيف معين، يتم احترامه لأقصى حد ممكن، أما الأمهات فقد أفردت لهم أجنحة خاصة تتوفر بها كل لوازم رعاية أبنائهن، وجدد تأكيده أن تغذية السجناء تتم وفق ظروف صحية، وتستجيب للمعايير الدولية كما وكيفا.

وشدد السيد المندوب العام أن السجون تتوفر فيها فضاءات لائقة لتخابر السجناء مع المحامين، ، ووجه دعوة مفتوحة إلى كل السيدات والسادة المستشارين لزيارة أي مؤسسة سجنية دون سابق إخبار، رغبة منه في إثبات ما تحقق على مستوى الأنسنة داخل هذه المؤسسات، بل ذكر أنه قد قام شخصيا بزيارة 49 مؤسسة سجنية تكريسا للاهتمام الذي توليه الإدارة المركزية للقطاع بكل مكوناته المادية والبشرية، ذات الانفتاح تم التعبير عنه إزاء كل المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، مع استعداده الفوري للرد على كل الاتهامات المغلوطة، وهو ما دأبت المندوبية على القيام به منذ سنوات.

وأبرز السيد المندوب العام أن زنزانة التأديب ليست بذلك المفهوم التقليدي الذي رافقها في عهود سابقة، فهي تبقى مجرد زنزانة يتم الوضع فيها بشكل منعزل لمدة حدد سقفها في 15 يوما، وتتوفر بها جميع ظروف الإيواء، كما أوضح أن العقاب داخل المؤسسة السجنية قد ينصب على أنواع أخرى من الحرمان، كالمنع من استعمال الهاتف المؤمن أو الزيارات، وبخصوص الترحيل فإنه يتم وفق الشروط والإمكانيات المتاحة، اعتبارا للظروف العائلية، كما قد يتم بشكل عقابي، ويكون مستحقا في حالات معينة تبعا لخطورة المجرم، موضحا أن موضوع الاكتظاظ ينبغي التعاطي معه وفق

مقاربة شمولية، وأن مبادرة إصلاح القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية ظلت تراوح مكانها منذ 2016، ومن جانب آخر، نفى السيد المندوب العام أن يكون هناك إحصاءات دقيقة بخصوص موضوع العود، ولهذا الغرض بدأت المندوبية العامة تفعل بطاقة السجين.

كلمة السيد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵓⵜ ⵖⵔ ⵓⵏⵎⵎⵉⴳⴷ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ
ⵉⵜⵜⵓⵎⴰⴳⵏ ⵙ ⵜⵓⵖⵓⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰⴽⴷ ⵓⵔⵍⵎⴰⵏ

كلمة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة

بمناسبة تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2023

*****

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين

*****

يوم الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثانية بعد الزوال

القاعة 3 بمجلس المستشارين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يطيب لي التواصل معكم والتواجد بينكم في إطار تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2023، متمنيا لكم، التوفيق والسداد في أداء مهامكم النبيلة، التي تضطلع بمسؤوليات جسام منها، النهوض بالمندوبية وتطوير أدائها وصون حقوق السجناء الأساسية، وشكري كذلك للسيدات والسادة الأطر وللإعلاميين، ولكل من ساهم في التحضير لهذه الجلسة الدستورية، نتقاسم معكم جميعا التحديات التي تواجهونها والإكراهات التي تشتغلون على مواجهتها ولنقف على ما تحقق راهنا وما ننتظره مستقبلا من هذه المؤسسة الهامة في إصلاح جزء من المجتمع، والسهر على معالجة اختلالاته.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

لا بد من اغتنام هذه الفرصة للتذكير والتنويه بحجم التضحيات والمجهودات التي يبذلها مسؤولو وأطر وموظفو وأعوان المندوبية العامة لإدارة السجون في التوفيق بين توفير الانضباط والأمن داخل المؤسسات السجنية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل الفضاء السجني وأنسنته، بما ينسجم مع الإطارين المعياري الدستوري والدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، والتوجيهات الملكية السديدة التي أكدت في أكثر من مناسبة على ضرورة النهوض بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها، وضرورة تحديث وتطوير العمل بالمؤسسات السجنية بما يمكّن من توفير الظروف الملائمة لتحقيق إدماج فعلي وتأهيل حقيقي للنزلاء بعد الإفراج عنهم، ومن دون شك، فإن بلوغ أهداف الإصلاح العميق للمنظومة السجنية، لن يتأتى دون تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن السجني، الأمر الذي يتطلب توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء المهام المحورية المنوطة بالمندوبية العامة والمتمثلة أساسا في

تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم والحفاظ على الانضباط داخل الفضاء السجني.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن النتائج الإيجابية لعمل المندوبية العامة ما كانت لتتحقق لولا الانخراط الفعلي والجاد للمسؤولين والموظفين أطرا وأعوانا في تنزيل مختلف الإجراءات المبرمجة، خاصة تلك التي لها علاقة بإدماج السجناء وإعادة تأهيلهم كتمكينهم من برامج محو الأمية، والاستفادة من برامج التكوين المهني، ومتابعة الدراسات الجامعية، وتجويد الخدمات الصحية، وتحسين خدمات التغذية...، هذا إلى جانب عدم إغفال الانخراط المهم والتلقائي للمندوبية العامة في المجهودات المبذولة والتعبئة الجماعية المعتبرة في مواجهة جائحة كورونا والحد من انتشارها داخل المؤسسات السجنية.

كما أنه لا يمكن لأحد أن ينكر الصعوبات التي تطبع العمل اليومي لهذه الفئة من موظفي الدولة والمخاطر المحدقة بهم باستمرار والمترتبة عن احتكاكهم بفئات مختلفة من السجناء، وما يمكن أن يتعرضوا له من اعتداءات جسدية أو معنوية، مما يستدعي تظافر جهود الجميع لتثمين

عملهم النبيل والزيادة في التحفيزات المادية والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

وفي الأخير أترك الفرصة للسيد المندوب العام ليقدم أمام لجنتكم الموقرة الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2023، ولي اليقين التام أن ما سيتم تقديمه في هذا العرض من معطيات ومنجزات، سيعطي لا محالة، صورة كاملة عما تحقق من أهداف، وسيمكن من إبراز حرص المندوبية العامة ورغبتها القوية في مواصلة النهوض بأوضاع السجون والسجناء والسعي لتحقيق أفضل النتائج المتوخاة في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته السامية الداعية إلى العناية بهذه الفئة من المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عرض السيد المندوب العام

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

المندوبية العامة لإدارة السجون
وإعادة الإدماج

كلمة السيد المندوب العام بمناسبة عرض ومناقشة مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2023

مجلس المستشارين

23 نونبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المنتدب المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة المخصصة لعرض ومناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. وهي مناسبة لإبراز حصيلة منجزات هذا القطاع خلال السنة المالية 2022، والمشاريع والبرامج المسطرة برسم السنة المقبلة.

قبل ذلك، لابد من إثارة انتباه حضراتكم إلى بعض الإكراهات التي أضحت ملازمة لهذا القطاع بشكل يمكنكم من ملامسة استثنائية الجهود التي تبذلها المندوبية العامة لتحصين المكتسبات السابقة ولتكون في مستوى التحديات الحالية والمستقبلية.

حضرات السيدات والسادة،

إن قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج تحكمه معادلة ثنائية صعبة تتعلق بتدبير الآثار الوخيمة لمعضلة الاكتظاظ من جهة، وبضرورة تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكفيلة بأنسنة المؤسسات السجنية وصون كرامة نزلائها من جهة أخرى.

وتأتي على رأس هذه الأوراش الاستراتيجية تلك المتعلقة بتحسين الأوضاع المادية والإدارية لموظفي هذا القطاع الذين يضطلعون بمهام شاقة ومحفوفة بالمخاطر في

حين يغمرهم إحساس قوي ومشبط بالغبن والحيف وذلك بسبب التأخر في الاستجابة لمطلب المندوبية العامة لدى الحكومة بمماثلة تعويضات موظفي هذا القطاع بما هو مخول لأمثالهم في القطاعات المماثلة.

خلال الزيارات التي قمت بها مؤخرا لمختلف المؤسسات السجنية، لامست لدى موظفي هذه المؤسسات صفات الانضباط والإخلاص في العمل ونكران الذات منقطعة النظير، وفي الآن ذاته، شعورا بالحيف والغبن بعدم إقرار تعويضات لصالحهم تتلاءم وصعوبة مهامهم وتحفزهم على المزيد من البذل والعطاء وتعزز لديهم الإحساس بالفخر بالانتماء لهذا القطاع.

ولا شك في أن ما يزيد من صعوبة عمل هذه الفئة من موظفي الدولة، هو الضغط المترتب عن تدبير الأعداد المتزايدة من السجناء، خاصة من حيث الحراسة والتأطير والخدمات المرتبطة بالتغذية والنظافة والرعاية الصحية. حيث عرف عدد السجناء ما بين شهري أكتوبر من سنتي 2021 و2022 ارتفاعا بلغت نسبته 10 %، بعدما انتقل من 89000 إلى 98.000 سجينا خلال هذه الفترة، علما بأن هذا العدد مرشح في المستقبل المنظور لأن يبلغ 100.000 وفقا لنسبة ارتفاع عدد الساكنة السجنية في الثلاث أشهر الأخيرة من السنة، كما أن هذا الرقم القياسي المسجل في عدد السجناء يرافقه ارتفاع في نسبة الاعتقال ببلادنا والتي بلغت 265 سجينا لكل 100.000 نسمة خلال هذه السنة، وهي النسبة الأعلى مقارنة بدول الجوار حسب آخر المعطيات المتوفرة برسم سنة 2021 (تونس 196، موريتانيا 43 ، 217 في الجزائر ، اسبانيا 116، فرنسا 106 وإيطاليا 95 لكل 100.000 نسمة).

وينضاف ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين إلى هذه الإكراهات، فبعدما تم تسجيل نسب منخفضة بلغ أدناها 39% في متم دجنبر 2019، عادت هذه النسبة لترتفع تدريجيا وتبلغ في متم شتنبر 2022، 43%، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات القضائية لترشيد اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي. ومن المعلوم بأن هذا الإكراه يطرح إشكالات عدة على مستوى تدبير شؤون هذه الفئة من المعتقلين بحيث يتعذر إدماجهم في البرامج التأهيلية نظرا لانشغالهم بمصير قضاياهم، كما يصعب إعمال التصنيف الملائم لهم خاصة في ظل محدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية.

ويدفعنا هذا الإكراه للحديث من جديد عن الحلول المثلى لمعالجة هذه المعضلة، ونثمن في هذا السياق الخطوة التي أقدمت عليها وزارة العدل المتمثلة في الإسراع بإخراج مقتضيات العقوبات البديلة إلى الوجود من خلال تخصيصها بنص قانوني مستقل. وهو النص الذي تفاعلت معه المندوبية العامة عن طريق تقديم مقترحات إلى وزارة العدل تقضي بمراجعة المعايير المعتمدة بهدف توسيع الفئة الخاصة بالحالات المعنية بهذا النوع من العقوبات، وبالتالي تقليص عدد المعتقلين. وينبع هذا المقترح من خلاصات الدراسة التي سبق وأن أنجزتها المندوبية العامة بتعاون مع خبراء مختصين والتي أظهرت بأن عدد المستفيدين يبقى جد محدود مقارنة مع النتائج المرجوة من تنزيل هذا القانون في ما يخص الحد من الاكتظاظ في السجون.

ولا يمكن الحديث عن ارتفاع عدد المعتقلين دون الحديث عما تتطلبه معالجته من مشاريع لتوسيع حظيرة السجون، علما بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال مسايرة

هذا التصاعد المتسارع خاصة في ظل قلة الاعتمادات المخصصة على مستوى ميزانية الاستثمار، ناهيكم عن المدة الطويلة التي تستغرقها مشاريع البناء بدءا من مرحلة البحث عن الأوعية العقارية المناسبة، مرورا بالإعلان عن طلبات العروض، وصولا إلى مرحلة التجهيز وتعيين الموارد البشرية الكافية لضمان جاهزية المؤسسة السجنية للعمل واستقبال المعتقلين.

وتراهن المندوبية العامة على تنزيل **تصور "تمويل بناء السجون"** الذي سبق الإعلان عنه السنة الماضية في إطار مقترح تم إحالته على وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وهو حاليا قيد الدراسة. ويهدف هذا التصور إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة من خلال اقتراح تمويل بناء المؤسسات السجنية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال آلية التمويل المؤسساتي.

حضرات السيدات والسادة،

في ظل الإكراهات السالفة الذكر، تواصل المندوبية العامة جهودها الحثيثة لتنزيل مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2026، كما تعمل باستمرار على البحث عن كافة الحلول الممكنة لدعم هذه الجهود، بما فيها الشراكة والتعاون مع كافة المؤسسات والفاعلين الذين يمكن أن يساهموا في الرقي بمنظومة السجون وتحسين أوضاع السجناء. من بينهم مجالس الجهات، حيث بادرت المندوبية مرة أخرى، بعد مبادرات غير مثمرة خلال الفترة الانتدابية المنصرمة، إلى تقديم مقترحات شراكة مع هذه المجالس الجهوية تروم إدراج المؤسسات السجنية في مخططات التنمية على المستويين المحلي والجهوي، باعتبار هذه المؤسسات مرفقا عموميا

كسائر المرافق العمومية الأخرى، وكذا انسجاما مع الرؤية الجديدة للنموذج التنموي المقترح بشأن دور المجالات الترابية والتي تكرس المكانة المركزية للجهات.

وقد أسفرت الجهود المبذولة في هذا الصدد عن توقيع اتفاقيات شراكة مع **07 مجالس** جهات وهي: الداخلة وادي-الذهب، وكلميم-واد نون، وسوس-ماسة، ودرعة تافيلالت، والرباط-سلا-القنيطرة، وفاس-مكناس، وطنجة تطوان الحسيمة، إضافة إلى اتفاقيتي شراكة في طور التوقيع مع **جهتي مراكش-آسفي والشرق** واتفاقية شراكة مع **مجلس جهة بني ملال-خنيفرة** تمت المصادقة عليها. وبذلك وصل مجموع الجهات الشريكة إلى 10 من أصل 12، ونأمل أن يتم تنزيل هذه الاتفاقيات وفق الأهداف المسطرة لها وفي الآجال المناسبة، كما نتمنى أن تحذو باقي الجهات حذو نظيراتها وتتفاعل مع مبادرة المندوبية العامة النابعة من حرصها الدائم على الانفتاح وإعمال المقاربة التشاركية في سعيها إلى الرقي بالمنظومة السجنية وتحسين أوضاع السجناء والسجون.

ويعتبر توقيع هذه الاتفاقيات أحد أبرز الإنجازات المحققة لسنة 2022 لما ستتيحه من تكريس للبعد المحلي في تدبير الشأن السجني وجعل المؤسسة السجنية مرفقا عموميا مندمجا في مجاله الترابي.

أما في ما يتعلق بالإنجازات المندرجة في إطار مواصلة تنزيل الورش الاستراتيجي **المتعلق بأنسنة ظروف الاعتقال**، فقد واصلت المندوبية العامة جهودها للرفع من الطاقة الاستيعابية وتحسين شروط إقامة النزلاء وتحسين جودة التغذية وتعزيز النظافة وخدمات الرعاية الصحية وتكريس المقاربة الحقوقية بالمؤسسات السجنية، حيث تم في هذا الصدد:

- استكمال أشغال بناء السجن المحلي الجديدة 2 وإعادة تهيئة السجن المحلي بالخميسات في أفق افتتاحهما في غضون الأسابيع القليلة القادمة؛
- مواصلة أشغال بناء مؤسستين سجنيتين بكل من العيون وتامسنا؛
- الشروع في أشغال بناء السجن المحلي الصويرة 2؛
- مواصلة أشغال إعادة التهيئة وإحداث الولوجيات المخصصة للأشخاص محدودي الحركة بعدد من المؤسسات السجنية؛
- إنهاء أشغال إحداث محطات معالجة المياه العادمة ب 4 مؤسسات سجنية مع تسجيل تقدم كبير في إنجاز هذه المحطات بباقي المؤسسات السجنية المعنية وكذا في مشاريع الربط بشبكات تطهير السائل العمومية التي تم إطلاقها ببعض المؤسسات السجنية. وتندرج هذه المشاريع في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة سنة 2020 مع وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات المحلية. وتعزز هذه المشاريع جهود المندوبية العامة الرامية إلى حماية محيط المؤسسات السجنية من الإشكاليات البيئية المحتملة والمرتبطة بالمياه العادمة، والتي مكنت إلى حدود الآن من تجاوز هذه الإشكاليات في 71 مؤسسة سجنية عن طريق ربط 52 منها بشبكات تطهير السائل العمومية وإحداث محطات لمعالجة المياه العادمة ب19 مؤسسة سجنية، حيث لازال الإكراه قائما في سجنين فقط، ويتعلق الأمر بالسجن المحلي بتاونات الذي أبرمت صفقة بشأنه، إلا أن السلطات المحلية طلبت إرجاء تنفيذ الأشغال إلى حين إعادة النظر في شبكة الصرف الصحي بالمدينة، والسجن المحلي بتارودانت الذي تمت برمجة صفقة بشأنه علما بأن هذه المدينة لا تتوفر على محطة لمعالجة المياه العادمة.

- إنجاز وتنفيذ صفقات عمومية تتعلق بتعزيز التجهيزات بعدد من المؤسسات السجنية من أسرة وأغطية ذات جودة عالية ومضادة للحرائق وأفرشة وأجهزة التلفاز؛
- مواصلة تحسين تغذية السجناء كما وكيفا من خلال تضمين دفتر التحملات الجديد الخاص بها بنودا جديدة مع مراجعة البرنامج الغذائي على إثر التقييم المستمر لمدى ملاءمته واستحسانه من طرف السجناء، وتحسين جودة القوائم الغذائية الاستثنائية الخاصة بالمناسبات والأعياد الدينية وبشهر رمضان المبارك، إضافة إلى تجهيز أربع (04) مؤسسات سجنية إضافية بمخابز حديثة لضمان جودة مادة الخبز، ليصل عدد المؤسسات التي تتوفر على مخابز حديثة إلى 32 مؤسسة، علما بأن 6 مؤسسات أخرى يتم تزويدها بمادة الخبز من المؤسسات القريبة التي تحتوي على هذه المحلات؛

وعلى مستوى الرعاية الصحية، واصلت المندوبية العامة تعزيز مستوى الخدمات الطبية المقدمة لفائدة السجناء الوقائية، والعلاجية والنفسية مع تحسين التكفل بالنسبة للفئات الهشة والسجناء في وضعية إعاقة من خلال إحداث وتجهيز وحدات طبية جديدة ووحدات تمريضية وعيادات طب الاسنان، واقتناء التجهيزات الطبية لبعض المؤسسات السجنية، وتأمين حاجيات جميع المؤسسات السجنية من المعدات واللوازم الطبية الأساسية، إضافة إلى تعزيز الأطر الطبية وشبه الطبية مع ضمان تغطية طبية شاملة بالمؤسسات السجنية التي لا تتوفر على طبيب قار وذلك بالتعاقد مع أطباء القطاع العام والخاص أو بتكليف أطباء المؤسسات الأخرى وفق

برنامج للتنقل لهذه المؤسسات، أو باعتماد منصة التطبيب عن بعد التي تم إرساؤها ب 22 مؤسسة سجنية.

هذا وتسعى المندوبية العامة إلى إدراج الرعاية الصحية بالسجون ضمن إصلاحات المنظومة الصحية الوطنية في إطار مشروع قانون-إطار 06-22 (المادة 3 من القانون الإطار لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية)، حيث تمت مراسلة وزير الصحة في الموضوع من أجل إحداث لجنة مشتركة للانكباب على خلق انسجام بين الاستراتيجية الوطنية للصحة في الوسط السجني وتوجهات القانون الإطار السالف الذكر.

وفي إطار تدبير جائحة كوفيد يتواصل إعمال المراقبة اللازمة لرصد أية حالة مشتبه في إصابتها والقيام بالمتعين وفق البرتوكول المعمول به على الصعيد الوطني، إضافة إلى استمرار العمل بالإجراءات الاحترازية وإخضاع الوافدين الجدد لحجر صحي لمدة تم تخفيضها من 10 إلى 5 أيام بعد التحسن الملحوظ في الوضعية الوبائية ببلادنا، ومواصلة حملات التلقيح ضد هذا الفيروس وفق المعايير الوطنية المعتمدة من طرف وزارة الصحة مع احترام الإطار القانوني والبرنامج الوطني الخاص بالفئات العمرية المستفيدة.

وسعيا إلى **تكريس المقاربة الحقوقية بالوسط السجني**، تواصل المندوبية العامة ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في صفوف موظفي ومسؤولي المؤسسات السجنية من خلال آليتي التكوين الأساسي والمستمر في مجالات حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب، وكذا تعزيز الانفتاح والتعاون مع آليات المراقبة الوطنية على رأسها المجلس

الوطني لحقوق الإنسان وكذا المنظمات الدولية المعنية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الانسان.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى عرض ومناقشة التقرير المعد من طرف مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية بتعاون مع المندوبية العامة وبدعم من مركز جنيف لحكامة القطاعات الأمنية، حول "وضعية السجون بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ومتطلبات الإصلاح"، في ندوة خاصة يوم 16 مارس وعلى هامش اجتماع اللجنة المشتركة المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة المنعقد يوم 27 أبريل وبلجنة العدل والتشريع بمجلس النواب يوم 17 ماي 2022.

أما في الجانب المتعلق بتأهيل السجناء لإعادة الإدماج، فتحرص المندوبية العامة على التحديث المستمر لمنظومة التأهيل لإعادة الإدماج من خلال تطوير البرامج الإصلاحية والتأهيلية وابتكار برامج جديدة تتجاوز الأنشطة الكلاسيكية التي يبقى أثرها محدودا في ظل تنوع وتعدد فئات السجناء. وتتمثل أبرز الأنشطة والبرامج التي تم إطلاقها أو مواصلة تنظيمها سنة 2022 في:

- برنامج "**السجون المنتجة**" الذي يهدف إلى تعزيز فرص تأهيل السجناء لإعادة الإدماج السوسيو مهني بعد الإفراج عنهم، وتكريس المؤسسة السجنية كمؤسسة منتجة للثروة ومساهمة في التنمية الوطنية، حيث تأتى تنزيل أولى لبنات هذا المشروع من خلال توقيع أول اتفاقية شراكة تهم إحداث وحدة إنتاجية متخصصة في تحويل النباتات بالقرب من السجن المحلي بتاونات، وتجمع هذه الاتفاقية التي تم توقيعها يوم 28 شتنبر 2022 بين المندوبية العامة لإدارة

السجون وإعادة الإدماج وعمالة تاونات والمجلس الإقليمي لتاونات والمجلس الجماعي لعين عائشة، والمؤسسة الإقليمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقليم تاونات ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وإحدى شركات القطاع الخاص التي ستشرف على هذه الوحدة الإنتاجية.

- **"برنامج نور الدين الصايل للأندية السينمائية بالمؤسسات السجنية"**، والذي تم على هامش حفل إطلاقه المنظم يوم 23 فبراير 2022 توقيع اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل تروم تجهيز ودعم إحداث نواد سينمائية بالمؤسسات السجنية، وتوقيع اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة وجمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان تروم عرض أشرطة سينمائية دورية لفائدة النزلاء، وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي؛
- **النسخة الثالثة للمهرجان الثقافي لفائدة السجناء الأفارقة** والذي يتم تنفيذه بشراكة مع مؤسسة مهرجان خريبكة للسينما الافريقية، تحت شعار "السينما وقضايا ادماج المهاجرين الأفارقة" بمشاركة 160 نزيلا ينحدرون من دول جنوب الصحراء بالإضافة إلى نزلاء مغاربة وذلك يوم 03 يونيو2022.
- **الدورة الثالثة لمهرجان عكاشة للفيلم**، بشراكة مع كل من جمعية حلقة وصل سجن مجتمع وجمعية سقالة، بمشاركة 450 نزيلا، وقد تميزت هذه الدورة بإدراج 3 أفلام من إنجاز نزلاء أحداث ضمن قائمة العروض السينمائية المقترحة لهذا المهرجان الذي تم خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 27 أكتوبر 2022.
- **برنامج الجامعة في السجون** في نسختيه العاشرة والحادية عشرة، واللتان خصصتا على التوالي لموضوعي " " المخططات الاستراتيجية للتنمية: أي موقع

للمؤسسة السجنية "؟، و "تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تأهيل السجناء لإعادة إدماجهم والوقاية من العود"؛

- برنامج **"مصالحة"** في دورتيه التاسعة والعاشرة مع تسجيل مشاركة 32 معتقلا من بين المعتقلين في إطار قضايا التطرف والإرهاب. وقد شكلت نتائج هذا البرنامج جزءا من فعاليات **اللقاء التواصلي** المنظم يوم 20 ماي 2022 في السجن المحلي بسلا **حول استراتيجية المندوبية العامة في تدبير ملف المعتقلين على خلفية قانون مكافحة الإرهاب المنعقد**، حيث تميز هذا اللقاء بعرض شهادات لمعتقلين سابقين في إطار قضايا التطرف والإرهاب استفادوا من هذا البرنامج، إلى جانب تدخلات لممثلين عن عدد من المؤسسات وباحثين وخبراء؛

- **المناظرة التوافقية** حول "الإدماج الاجتماعي للنزلاء بالمغرب"، والتي شكلت أبرز المشاريع المسطرة في إطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث احتضن المركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت يوم 25 يوليوز 2022 انطلاق فعاليات هذه المناظرة المنظمة بتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبحضور مختلف الشركاء وكذا ثلة من الأساتذة الباحثين والخبراء.

- **الملتقى الصيفي للأحداث** في نسخته الخامسة المنظمة تحت شعار "الملتقى الصيفي: فضاء للتربية وترسيخ القيم" عبر 5 مراحل وطيلة الفترة الصيفية بمشاركة 4500 نزيلا؛

- **اللقاء الوطني الثالث للنزيلات** بالسجن المحلي الأوداية بمراكش المنظم يوم 26 نونبر 2021 والذي خصص موضوعه ل «المرأة النزيلة بين الوصم وطموح التغيير والمساهمة في التنمية المجتمعية" بمشاركة 150 سجينة؛
- **حفل تخليد اليوم الوطني للمرأة يوم 10 أكتوبر 2020** بالسجن المحلي بخريبكة والذي تضمن مجموعة من الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية المنظمة لفائدة أزيد من 200 نزيلة بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للرياضة للجميع؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع **مؤسسة عثمان بنجلون** تقضي برفع قيمة الهبة المخصصة بموجب الاتفاقية الموقعة سنة 2021 والموجهة لدعم تحسين ظروف إيواء السجينات وتعزيز برامج تأهيلهن لإعادة الإدماج؛ (كلمة شكر لمؤسسة عثمان بنجلون)

وارتباطا **بالبرامج التربوية**، فقد بلغ عدد المستفيدين من برامج التعليم في الموسم الدراسي 2022/2021 ما مجموعه 5390 سجينا مقابل 4165 خلال الموسم الدراسي 2021/2020 أي بزيادة قاربت نسبتها 30% . كما بلغ عدد المسجلين في دروس محو الأمية 8735 سجينا وذلك بزيادة 22% مقارنة مع الموسم الدراسي السابق، أما بالنسبة لبرامج التكوين المهني الفلاحي والحرفي فقد عرفت ارتفاعا ب 15% في عدد المستفيدين حيث بلغ 9971 مستفيدا. كما تم تنفيذ برنامج تعليم اللهجة المغربية" الدارجة" واللغة العربية بتعاون مع فيدرالية الجامعات للجميع في دورته الأولى لفائدة ما يناهز 126 سجينا أجنبيا، مع إطلاق الدورة الثانية لفائدة ما يقارب 200 نزيلا أجنبيا آخر.

من جانب آخر، وفي إطار حرصها على **تعزيز تواصل السجناء** مع عائلاتهم بصفة خاصة، والعالم الخارجي بصفة عامة، تواصل المندوبية العامة تعميم النظام الهاتفي المؤمن الخاص بالمؤسسات السجنية، وتأهيل وتحديث محلات المخابرة مع المحامين بمجموع المؤسسات السجنية، إضافة إلى تهيئة الفضاءات المخصصة لاستقبال الزوار، وتنزيل مشروع رقمنة الزيارة وتحسين ظروفها.

وفي إطار تفريد البرامج التأهيلية، ستعرف سنة 2023 إطلاق عدة مشاريع وبالأخص منها برنامج خاص بفئة السجناء متعددي العود سيتم اعتماده بشكل تجريبي ب 10 مؤسسات سجنية مختارة مع استهداف فئة الأحداث في مرحلة أولى، وترتكز فكرة هذا البرنامج على إرساء نوع من "**المصارحة**" بين هذه الفئة من السجناء ومسببات العود الذاتية والموضوعية واعتماد منهجية تفاعلية تدفع بهم إلى الالتزام بعدم العود إلى الجريمة.

حضرات السيدات والسادة،

سعيا إلى تعزيز **الأمن والانضباط** بالمؤسسات السجنية، واصلت المندوبية العامة سنة 2022 تزويد بالمؤسسات السجنية بالتجهيزات والمعدات الأمنية اللازمة، وإعمال إجراءات التفتيش والتتبع اليومي للوضعية الأمنية لهذه المؤسسات مع اتخاذ القرارات الفورية، وتدارك الثغرات الأمنية المحتملة، إضافة إلى تدعيم موظفي الحراسة والأمن بفرق الحماية والتدخل التي تم تشكيلها على الصعيد المحلي بجميع المؤسسات السجنية حيث تضم هذه الفرق عناصر قارة وعناصر متحركة.

وبخصوص **المؤشرات الأمنية**، فقد انخفض عدد حالات ضبط الممنوعات بالمؤسسات السجنية (الهواتف النقالة والمخدرات والمبالغ المالية) من 791 حالة مسجلة ما بين يناير وشتنبر 2021 إلى 716 حالة خلال نفس الفترة من سنة 2022. كما سجل انخفاض في عدد المخالفات التي تم إشعار النيابة العامة بها في الفترة ما بين يناير وشتنبر 2022، حيث تم تسجيل10.566 مخالفة مقابل 10.880 مخالفة بنفس الفترة من سنة 2021.

حضرات السيدات والسادة،

إذ تشكل **الموارد البشرية** دعامة أساسية لكل البرامج الإصلاحية، فإن المندوبية العامة تعمل باستمرار على إيلائها العناية اللازمة من خلال تعزيز مجموعة من الروافع كالتكوين والتوظيف وتدبير الحركية والتحفيز. حيث شهدت سنة 2022 توظيف 628 موظفا جديدا استفادوا جميعهم من دورات للتكوين الأساسي، إلى جانب استفادة 2695 موظفا من التكوين المستمر في مجالات متنوعة. كما تم الشروع في برنامج تكوين المكونين بشراكة مع القيادة العليا للدرك الملكي والأمن الوطني في مجال تكريس قواعد الانضباط العسكري وتدبير الأسلحة وفرق التدخل.

هذا وتواصل المندوبية العامة جهودها تحسين الأوضاع الاجتماعية لموظفيها سواء من خلال دعم الخدمات الاجتماعية لجمعية التكافل الاجتماعي وتعميم إجراءات الترقية الاستثنائية عبر منح أقدمية اعتبارية لمدة 18 شهرا حيث وصلت نسبة المستفيدين إلى أزيد من 94 % .

وفي الجانب المتعلق **بالتحديث والعصرنة**، تم الشروع في تطوير منصة خاصة بالخدمات الالكترونية عن بعد، وتعميم البرنامج المعلوماتي لتسيير وتتبع نجاعة الأداء، إضافة إلى البرنامج الخاص بتتبع وتدبير ترحيل النزلاء، وتطوير وإرساء نظام محمول للتحقق من هوية النزلاء عن طريق البصمة (التقنية البيومترية) ورصد حالات العود بصفة أدق.

أما في الجانب المتعلق **بالحكامة**، فقد عمدت المندوبية العامة سنة 2022 إلى تنزيل إصلاحات جوهرية شملت المصالح اللاممركزة ترتكز على إعادة النظر في أدوار ووظائف المديريات الجهوية، وتعزيز دور المؤسسة السجنية كمرفق عمومي للقرب يكرس البعد المحلي في تدبير شؤون الساكنة السجنية والمرتفقين، واعتماد منظور جديد يتلاءم والخصوصية الأمنية للقطاع، على اعتبار أن قطاع السجون يندرج ضمن القطاعات المكلفة بالأمن الداخلي الذي تم استثناؤها من ميثاق اللاتمركز الإداري بمقتضى المرسوم رقم 2.17.618 الصادر بتاريخ 26 دجنبر 2018 بشأن الميثاق الوطني للاتمركز الإداري ولاسيما المادة 46 منه.

حضرات السيدات والسادة،

تجسيدا لرغبتها في المضي قدما للإسهام في دينامية **التعاون الدولي** التي تشهدها بلادنا ، تحرص المندوبية العامة على تطوير علاقتها مع الإدارات المماثلة وكذا الهيئات الدولية، بما يتيح تبادل الممارسات الفضلى في مجال تدبير الشأن السجني والتأهيلي وفي إعمال الآليات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب واحترام الالتزامات المترتبة عنها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى استكمال برنامج التعاون

القائم مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وكذا برنامجي الشراكة القائمين مع الاتحاد الأوروبي المتعلقين بالتوأمة والدعم التقني مع تسجيل نتائج جد مرضية بخصوص الأهداف المسطرة لهذه البرامج.

من جهة أخرى، وفي إطار **أشغال اللجنة المحدثة بموجب** المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.08.49 والتي تضم القطاعات المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة، عرفت سنة 2022 تنظيم اجتماعين حضوريين بمقر المندوبية العامة. وما يمكن أن نسجله بهذا الخصوص هو أن النتائج المحققة منذ تفعيل هذه اللجنة سنة 2018، بشأن معالجة أبرز الإكراهات، لا ترقى إلى مستوى الأهداف المتوخاة وتفرض إعادة التفكير في مستوى تمثيلية هذه اللجنة وطريقة عملها من خلال مراجعة النص القانوني المؤطر لهذه اللجنة بما يكفل تحقيق نجاعة وفعالية أكبر في عملها.

وتكريسا لإرادتها الراسخة في مواصلة المساعي الرامية إلى الرقي بالمنظومة السجنية وتطوير أدائها بما ينعكس إيجابا على أوضاع السجون والسجناء، فإن المندوبية العامة تأمل في أن تتظافر جهود جميع الفاعلين المعنيين وأن تتم مراعاة الحاجيات المالية المترتبة عن توجهاتها الاستراتيجية بما يتيح منح هذا القطاع المكانة التي يستحقها في السياسات العمومية بالنظر إلى طبيعة مهامه والتي يتقاطع فيها ما هو إصلاحي وتأهيلي وإنساني وحقوقي بما هو أمني.

وارتباطا بالميزانية المرصودة، فقد حدد مشروع القانون المالي برسم سنة 2023 للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اعتمادات التسيير قدرها 966.433.000 درهما، كما سجل استقرار في اعتمادات الأداء على مستوى ميزانية

الاستثمار بتخصيص 160.700.000 درهما على غرار سنة 2022. في حين ارتفع عدد المناصب المالية المحدثة إلى 1000 منصبا.

وإن كنا نثمن هذا الارتفاع في عدد المناصب المحدثة والذي لازال مع ذلك غير كاف، إلا أننا نسجل بخيبة عدم الزيادة في الاعتمادات المخصصة على مستوى ميزانية الاستثمار وعدم مواكبة ميزانية التسيير بالشكل الكافي للحاجيات المترتبة عن الارتفاع المتزايد لعدد الساكنة السجنية وما تتطلبه هذه الأخيرة من إمكانيات مادية ولوجيستيكية هامة لتمكينها من ظروف إيواء إنسانية ومن حقوقها الأساسية المتمثلة في التغذية والنظافة والرعاية الصحية والتأهيل لإعادة الإدماج، وفقا لما تنص عليه المواثيق الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بحقوق السجناء. هذا إلى جانب التحديات الجديدة المرتبطة باستقبال فئات خاصة من السجناء، لا سيما المعتقلين في إطار القوانين الخاصة، وما تفرضه من تدابير أمنية وبرامج تأهيلية متفردة.

ختاما، أشكركم على حسن انتباهكم متمنيا أن تكون كلمتي هذه قد مكنت حضراتكم من ملامسة مختلف الجوانب المتعلقة بتدبير قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، علما بأنه قد سبق ووضعنا رهن إشارتكم مجموعة من الوثائق التي تتضمن تفاصيل أوفى في هذا الشأن، وتتمثل في:

- مشروع ميزانية المندوبية العامة برسم السنة المالية 2023؛
- مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023؛
- تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2021؛
- معطيات إحصائية إلى غاية 30 شتنبر 2022؛

- حصيلة تنفيذ البرامج خلال سنة 2022، والإجراءات المسطرة لسنة 2023؛
- تقرير الأنشطة لسنة 2021؛
- ملخص لأهم الإنجازات للفترة 2017-2021؛
- إصدار "المبنى السجني في المغرب: الفضاءات والهندسة المعمارية" في نسخته العربية؛
- العدد الخامس من مجلة دفاتر السجين.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعــية للمحاكم المالية

= برسم السنة المالـية 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2022-2023**

دورة أكتوبر **2022**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة المشروع هذا الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات، الذي تقدم بعرض مفصل استعرض فيه الخطوط العريضة لهذا المشروع، من خلال لمحة موجزة عن الموارد البشرية والموارد المالية المخصصة لهذه المحاكم.

وفي هذا الإطار، أبرز السيد الكاتب العام أن مهام وأنشطة المحاكم المالية تؤطرها المرجعيات الدستورية والمقتضيات القانونية ذات الصلة، فضلا عن الممارسات الفضلى المعمول بها من طرف الأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال، وذكر بالتوجيهات الملكية السامية المتمثلة في الحرص على قيام هذه المؤسسة بجميع مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

وعلاوة على ذلك، استعرض الهيكلة التنظيمية الجديدة والمتكاملة، والتي شملت البنيات المهنية وبنيات الدعم، والتي تم اعتمادها لتمكين المجلس الأعلى للحسابات من ممارسة مهامه في ظروف يطبعها التكامل والانسجام بين مختلف بنياته، كما تم إحداث غرفة مكلفة بتنسيق أعمال غرف المجلس والمجالس الجهوية للحسابات، التي أوكلت مهامها إلى المقرر العام للمجلس، ولتقريب السيدات والسادة المستشارين من مدى حجم وتنوع المهام الموكولة للمحاكم المالية، ذكر السيد الكاتب بأهم الاختصاصات والمهام القضائية وغير القضائية الموكولة لهذه المحاكم.

وبخصوص الموارد البشرية للمحاكم المالية، أوضح السيد الكاتب العام أن عدد القضاة المزاولين مهامهم بالمحاكم المالية، يبلغ ما مجموعه 382 قاضيا وقاضية، تتعدد تخصصاتهم العلمية في مختلف المجالات والميادين القانونية والاقتصادية والمالية والهندسية، ويزاول 165 منهم مهامهم بالمجلس الأعلى للحسابات، و217 بالمجالس الجهوية للحسابات، ويبلغ عدد الموظفين الإداريين 230 موظفا، ويتوزع هذا العدد بين مدققين يساعدون القضاة في مجال تدقيق حسابات الأجهزة العمومية، وموظفين بالمجلس الأعلى للحسابات، وبالمجالس الجهوية للحسابات، وتشكل النساء نسبة % 34 من مجموع عدد القضاة والموظفين العاملين بالمحاكم المالية.

ولتعزيز موارده البشرية، تم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 رصد 60 منصبا ماليا للمحاكم المالية من حصيص المناصب المالية المحدثة، وسيعمل المجلس على استخدامها من أجل دعم قدراته التدبيرية، والانخراط في ورش التحول الرقمي، واتساقا بمجال التكوين أبرز السيد الكاتب العام المخطط المديري للتكوين المعتمد

للرفع من قدرات قضاة وموظفي المحاكم المالية، والذي يمتد لمدة ثلاث سنوات، وبسط أهم مرتكزاته.

وفي ختام عرضه صرح السيد الكاتب العام بالغلاف المالي الإجمالي المخصص لميزانية المجلس الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2023، والذي يبلغ 619.640.000.00 درهما، موزعة على الشكل التالي:

- ميزانية التسيير :
  - ✓ الموظفون والأعوان : 372.640.000 ,00 درهم؛
  - ✓ المعدات والنفقات المختلفة : 95.000.000,00 درهم.
- ميزانية الاستثمار : 152.000.000,00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت المناقشة العامة فرصة للسيدات والسادة المستشارين لبسط جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعيا منهم بالدور الوظيفي الهام الذي تضطلع به هذه المؤسسة الحيوية في بلادنا، وذلك من خلال الإدلاء بالمداخلات الهادفة والبناءة، والتي تضمنت جملة من المواقف والاقتراحات التي تعبر عن حرصهم على الدعم والمساندة للمحاكم المالية للقيام بالمهام الموكلة إليها دستوريا.

وفي مستهل مداخلاتهم، نوه السيدات والسادة المستشارون بالعرض الذي تقدم به السيد الكاتب العام، وبالعمل الكبير الذي تقوم به المحاكم المالية، وهو العمل

الذي يشكل لبنة مهمة وأساسية في تحديث التدبير العمومي للدولة بكافة مؤسساتها، واعتبروا أن التراكم الذي أفرزته على امتداد هذه السنوات سيشكل رصيدا مهما لتطوير الرقابة على المال العام، وحمايته من كافة أشكال التبديد أو التلاعب.

وفي هذا السياق، أبرز المتدخلون أن المقتضيات الدستورية والقانونية لاسيما تلكم الواردة في الفصل 148 من الدستور والمادة 100 من القانون 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم، تفسح مجالا واسعا لتطوير الدور الرقابي للبرلمان على تدبير المالية العامة، وهو ما يجعل من المحاكم المالية مؤسسة دستورية مستقلة، داعمة بشكل مباشر للتمثيلية الديمقراطية، التي تجعل من البرلمان الهيأة الرقابية الرئيسية على عمل الحكومة، خاصة في مجال التدبير المالي.

ومن جهة أخرى، شددت مداخلات السيدات والسادة المستشارين على التعجيل بالمراجعة الشاملة للقانون المنظم للمجلس الأعلى للحسابات، من أجل تمكينه من الوسائل القانونية والعملية الكفيلة بتطوير أدائه الرقابي، خاصة وأنه يعتبر هيئة مستقلة ذات فعالية واضحة وذات مصداقية كبيرة لدى الرأي العام.

هذا، وثمن المتدخلون التوجه الذي تبناه المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تقييم أثر البرامج العمومية على المستوى المعيشي للمواطنين وعلى جلب الاستثمارات وإنتاج الثروة وخلق فرص للشغل، وذلك انطلاقا من الإستراتيجية الجديدة للمجلس، حيث أصبح التقرير يركز بصفة حصرية على الخلاصات المتعلقة بأهم الإشكاليات الكبرى ذات الصلة بالتدبير العمومي مع تقديم التوصيات.

وفيما يتعلق بالتقارير التي يصدرها المجلس، أكد السيدات والسادة المستشارون أن هذه التقارير تساعد البرلمان في وظيفته الرقابية على العمل الحكومي، وفي تقييم

تنزيل السياسات العمومية، واستفسروا في هذا الإطار عن تتبع ومآل التوصيات التي تصدر عن المجلس، وفي نفس الاتجاه، وارتباطا بعزم المجلس على تبني نظام تحليل المخاطر المرتفعة، تم التساؤل حول المعايير المعتمدة في هذا الشأن، وكذا عن منظومة التصريح بالممتلكات، في ظل جمود الإطار القانوني المنظم لها، وكذا عن إمكانية مواكبة المجلس لرؤساء مجالس الجماعات لتفادي المخالفات المالية التي ترتب جزاءات قضائية.

وبالنظر إلى غزارة التقارير السنوية والموضوعاتية التي أعدها المجلس، دعا المتدخلون إلى إعداد كتيب حول "دليل منشورات المجلس" حتى يتمكن الباحثون وكل ذوو المصلحة من التعرف على إصدارات المجلس الأعلى للحسابات والعودة إليها عند الضرورة، ومن جانب آخر، استفسر المتدخلون حول إمكانية مراقبة الدعم الذي تتوصل به الجمعيات والنقابات، وإصدار تقرير سنوي حول طرق صرف هذا الدعم، على غرار تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية حفاظا على المال العام وتعزيز حمايته.

كما أشادت المداخلات بإحداث المنصة الرقمية لتتبع التوصيات الصادرة عن المجلس، والتواصل بشأنها مع القطاعات المعنية، ومع الوحدة المتخصصة المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة، لتتبع تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير المنجزة من المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، وفي نفس السياق، تساءل أحد السادة المستشارين حول سرية الشكايات والمعطيات الشخصية على مستوى قاعدة البيانات بمنصة الشكايات الرقمية والتي يتلقاها المجلس.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في معرض جوابه على تدخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، أعرب السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات عن التنويه بما جاء فيها، سواء على مستوى الشق الميزانياتي أو فيما يخص الشق العملي المهني.

وأوضح في هذا الإطار، أن عمل المجلس تؤطره مجموعة من المقتضيات الدستورية والقانونية التي تضمن استقلاليته في إطار تطبيق القانون، ومن هذا المنطلق، يتمتع هذا المجلس بالاستقلالية في البرمجة على غرار باقي التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، وأبرز أن الموارد البشرية التي يتوفر عليها المجلس حاليا من ناحية العدد تبقى غير قادرة على مواكبة اختصاصات المجلس التي يؤطرها القانون، وفي مقابل ذلك يرتبط توظيف عدد أكبر من الموارد البشرية بهاجس القدرة على الإدماج والتكوين والتأطير والمتابعة بالمجلس، وهو ما يتطلب الرفع منها بشكل تدريجي في أفق تحقيق هذه الغاية.

وفي جوابه على مسألة الحفاظ على سرية الشكايات بالمنصة الرقمية للمجلس، أكد السيد الكاتب العام أن هذه الشكايات تحظى بالسرية التامة انطلاقا من وضعها بالمنصة، مرورا بمسارها المسطري حتى التوصل بها، وإحالتها على غرف المجالس الجهوية للحسابات المختصة لدراستها، ويتم التعامل مع الشكايات المجهولة بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع الشكايات الموقعة، مشيرا إلى أن أغلب الشكايات تكون غير مضبوطة وغير واضحة ولا تحمل دلائل كافية.

وبالنسبة لموضوع الرقمنة أفاد أن الأمر يتعلق بتحويل الملفات التي كانت توضع ورقيا إلى ملفات رقمية، حيث يمكن وضع الشكاية إلكترونيا دون الحاجة إلى التنقل لوضعها، والجواب عليها أيضا يكون رقميا، وهي منصة مؤمنة بنسبة كبيرة، ولا يمكن الولوج إلى المعطيات والملفات التي تتضمنها إلا من طرف المختصين بالمجلس.

وأفاد أن القانون لا يسمح بافتحاص مالية النقابات على غرار الأحزاب السياسية، وأوضح أن مهام المجلس ومساهماته التي يؤطرها القانون تظهر على مستوى التقرير السنوي للمجلس، وتضم كل المعطيات حول ما قام به المجلس سواء على مستوى الاختصاصات القضائية أو غير القضائية، وكذا بالنسبة للإحالة على النيابة العامة.

وأوضح أن تبني نظام المخاطر يعد توجها لتكريس المراقبة انطلاقا من اختصاص المجلس في تلقي وتتبع التصاريح ومراقبتها، وأن التصاريح الثنائية بالممتلكات ليس فيها ما يخالف القانون، وأبرز من جهة أخرى، أن المجلس يولي عناية خاصة لتتبع التوصيات التي يصدرها، لكنها تبقى غير ملزمة في النظام القانوني المغربي، وهذه التوصيات تكون بمثابة اقتراحات وتوجيهات والعمل بها يكون من باب الالتزام الأخلاقي.

وأشار إلى أن جميع إصدارات المجلس توجد في البوابة الالكترونية الرسمية للمجلس، وبمناسبة المعرض الدولي للكتاب الذي نظم مؤخرا تم تقديم وإصدار دليل المجلس من سنة 2003 إلى سنة 2021.

عرض السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023

عرض بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2023

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الخميس 24 نونبر 2022

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسرني بمناسبة الموعد السنوي المخصص لمشروع قانون المالية ولاسيما عرض ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، أن أتشرف بلقاء أعضاء لجنتكم الموقرة، لأعرض أمام أنظاركم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2023 من خلال لمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه المحاكم، والتي استحضرنا عند إعدادها الإكراهات المالية العمومية ببلادنا وكذا الظرفية الاقتصادية الراهنة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون فإن مهام وأنشطة المحاكم المالية تؤطرها المقتضيات الدستورية والقانونية، فضلا عن المعايير والممارسات الفضلى المعمول بها من طرف الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالتوجيهات الملكية السامية المتمثلة في الحرص على قيام هذه المؤسسة بجميع مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة

العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

ولممارسة مهامه في ظروف يطبعها التكامل والانسجام بين مختلف بنياته، تم اعتماد هيكلة تنظيمية جديدة ومتكاملة سواء فيما يخص البنيات المهنية أو بنيات الدعم، حيث قام المجلس الأعلى للحسابات في إطار هذه المراجعة على تقليص عدد الغرف من 10 إلى 8 غرف، وهكذا خصصت غرفة واحدة للقطاعات الاجتماعية عوض غرفتين، وتم حذف غرفة البت وتدقيق الحسابات وأوكل اختصاصها إلى الغرف القطاعية كل واحدة في مجال تدخلها. وذلك بغرض تمكين هذه الغرف من رؤية شمولية ومن القيام بالمراقبة المندمجة التي تنطلق من الحساب المقدم من طرف المحاسب العمومي لتصل إلى أوجه المراقبة الأخرى كمراقبة التسيير وتقييم المشاريع والبرامج العمومية.

وبهدف تجويد التجانس بين مختلف بنيات المحاكم المالية فيما يخص ممارسة اختصاصاتها الرقابية، تم خلق غرفة مكلفة بتنسيق أعمال غرف المجلس والمجالس الجهوية للحسابات التي أوكلت مهامها إلى المقرر العام للمجلس، بحيث أصبح يضطلع بمهمة المنسق العام للمحاكم المالية ويساعده في مهامه منسق لأعمال غرف المجلس ومنسق لأعمال المجالس الجهوية للحسابات.

أما على مستوى بنيات الدعم، فإن الهيكلة الجديدة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية: إحداث خمس بنيات للتنسيق الموضوعاتي ملحقة مباشرة بالرئيس الأول، ورفع مستوى ثلاثة أقسام للدعم الإداري إلى أقطاب من مستوى مديريات مركزية وخلق خمسة أقطاب للدعم المهني.

ولتقريبكم من مدى حجم وتنوع المهام الموكولة للمحاكم المالية، اسمحوا لي أن أذكركم بأهم الاختصاصات الموكولة إلى هذه المحاكم.

فيما يخص الاختصاصات القضائية، تتجلى فيما يلي:

أولا) التدقيق والبت سنويا في حسابات الأجهزة العمومية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، والتي تصدر المحاكم المالية بشأنها أحكاما قضائية. ويصل عددها بالنسبة لمصالح الدولة المركزية 716 حسابا بالإضافة إلى ما يناهز 235 بيانا محاسبيا خاصا بالمؤسسات العمومية؛ وما يزيد عن 1700 حسابا للجماعات الترابية وهيئاتها المقدمة من طرف المحاسبين العموميين.

ويحاول المجلس أن يتجاوز الكم الهائل من الحسابات الورقية المقدمة وما يستدعيه ذلك من إكراهات في الأرشفة والمحافظة عليها باللجوء إلى نزع الطابع المادي عن عملية تقديم الحسابات، حيث شرع في تقديم الحسابات إلكترونيا من طرف محصلي إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتتواصل أشغال الاجتماعات التي تعقدها اللجان الثنائية بين المجلس الأعلى للحسابات ومصالح وزارة الاقتصاد والمالية بغية الإسراع في انضمام باقي المحاسبين العموميين إلى ورش هذا التقديم اللامادي في أفق بداية سنة 2023.

ثانيا) البت في العمليات التي تشكل تسييرا بحكم الواقع، حيث يطلب من كل شخص تصرف في المال العام دون أن يكون مؤهلا لذلك بتقديم حساب عن المبالغ التي تصرف فيها، ومعاقبته عند الاقتضاء؛

ثالثا) التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية والذي تتم من خلاله معاقبة كل إخلال بالضوابط الجاري بها العمل في هذا المجال؛

4

رابعا) البت في طلبات الاستئناف المرفوعة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن غرف المجلس وعن المجالس الجهوية للحسابات.

أما فيما يتعلق بالاختصاصات غير القضائية، فتتمثل أساسا فيما يلي:

أولا) مراقبة التسيير والتي تهدف إلى تقييم مستويات النجاعة والفعالية والاقتصاد في تدبير الموارد والإمكانات الموضوعة رهن تصرف الأجهزة العمومية؛ وتسعى المحاكم المالية من خلال مراقبة التسيير إلى تحسين التدبير العمومي، عبر رصد المخاطر المحتملة وإبراز أهم مكامن النقص، وإصدار توصيات من أجل الارتقاء بجودة الخدمات والرفع من فعالية ونجاعة التدبير. وتسهر لجنة البرامج والتقارير بالمجلس على وضع استراتيجية للبرمجة وتحديد معايير موضوعية لاختيار الأجهزة والمؤسسات التي ستخضع للرقابة وذلك وفق منهجية تشاورية مستوحاة من المعايير والممارسات الدولية في مجال التدقيق والافتحاص، حيث تم بلورة هذه الاستراتيجية في برنامج سنوي لأشغال المجلس ينبني على برنامج متعدد السنوات (يغطي حاليا فترة 2022-2026).

ثانيا) تقييم البرامج والمشاريع العمومية عبر التأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة منها بالنظر للوسائل المستعملة (يختلف هذا الاختصاص عن تقييم السياسات العمومية).

ثالثا) مراقبة استعمال الأموال العمومية كتلك الممنوحة للجمعيات؛

رابعا) تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وإصدار تقرير سنوي بشأنها

على هذا المستوى، حدد المجلس الأعلى للحسابات إطارا منهجيا في مجال التدقيق يروم التأكد من احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية

5

المعمول بها. ويقوم المجلس في هذا الإطار بافتحاص ماليتها سواء تعلق الأمر بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مساهمتها في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا الدعم الممنوح في إطار الحملات الانتخابية.

وقد واكب المجلس استقبال الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2021 بالاعتماد أساسا على الإيداع اللامادي عبر المنصة الرقمية المعدة لهذا الغرض.

خامسا) فحص نفقات الحملات الانتخابية. وينكب المجلس حاليا على فحص النفقات المتعلقة بالاقتراعات التي عرفتها بلادنا خلال السنة الماضية.

سادسا) تلقي ومراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات.

في هذا الإطار، وبعد ما يناهز 12 سنة منذ الشروع في تدبير تلقي التصاريح الإجبارية بالممتلكات، فإن التصاريح المودعة لدى المحاكم المالية بلغت ما يقارب 400.000 تصريحا تخص ما يناهز 100.000 ملزما.

وقد تم خلال شهر فبراير من هذه السنة تنظيم عملية تجديد التصاريح الاجبارية بالممتلكات حيث تلقت المحاكم المالية 98327 في هذا الإطار إلى حدود الآن.

وتم، في هذا الصدد، تخصيص منصة رقمية من أجل تنظيم تدفق المودعين وتمكينهم من تحديد موعد قبل الحضور إلى مقار المحاكم المالية.

سابعا) تتبع تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المهمات الرقابية وباقي مخرجات المحاكم المالية من أحكام وقرارات والأوامر المستعجلة؛

يحرص المجلس على القيام بمهمات تتبع مآل جميع مخرجاته قصد التأكد من مدى اتخاذ الأجهزة التي تمت مراقبتها للتدابير اللازمة بشأنها.

وفي نفس السياق، وضع المجلس منصة إلكترونية رهن إشارة الأجهزة المعنية قصد إطلاع المحاكم المالية على تطور الإنجازات الخاصة بالتوصيات المقدمة في إطار مهام مراقبة التسيير. ويمثل العمل بهذه المنصة تكريسا للاختيار الاستراتيجي للمجلس المتمثل في التواصل الإلكتروني مع الأجهزة. وسيتم تتبع استعمال هذه المنصة وتطويرها بصفة دائمة تماشيا مع متطلبات مستعمليها.

ثامنا) التصديق على حسابات الدولة طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛ وهو اختصاص جديد يتطلب موارد بشرية متخصصة وكافية؛

تاسعا) إمكانية تقديم المساعدة للبرلمان وللهيئات القضائية وللحكومة في حدود الاختصاصات وبالكيفيات المنصوص عليها قانونا.

فبالنسبة للبرلمان تتمثل هذه المساعدة أساسا في إصدار تقرير سنوي حول تنفيذ قانون المالية وإعداد التصريح العام بالمطابقة؛ ويحرص المجلس على أن ينجز هاتين الوثيقتين في الآجال المحددة لتمكين البرلمان من المصادقة على قانون التصفية. وقد تمت إحالة التقرير والتصريح بالمطابقة برسم سنة 2020 إلى البرلمان خلال شهر يوليوز الماضي، وتمكن البرلمان بذلك ولأول مرة من المصادقة على قانون التصفية قبل الشروع في دراسة قانون المالية الذي أنتم بصدده.

7

كما تتم في هذا الإطار برمجة مهمات رقابية بطلب من أحد مجلسي البرلمان.

أما بالنسبة للمساعدة التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات للحكومة، فيجوز للمجلس أن يدرج ضمن برامج أعماله، بطلب من رئيس الحكومة، مهام لتقييم المشاريع العمومية أو لمراقبة أحد الأجهزة الخاضعة لمراقبته.

كما يقدم المجلس مساعدته للهيئات القضائية. وقد تم في هذا الشأن توقيع مذكرة تعاون بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة من جهة والمجلس الأعلى للحسابات من جهة أخرى.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كانت كل الاختصاصات الذي تم ذكرها تهم المجلس الأعلى للحسابات على المستوى المركزي، فإن المجالس الجهوية للحسابات تتولى مراقبة الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، وتمارس في هذا الإطار اختصاصات مماثلة لتلك التي يمارسها المجلس والتي قدمت نبذة عليها سابقا.

وباعتبارها محاكم مالية محدثة على المستوى الترابي، فإن المجالس الجهوية للحسابات تحرص، من منطلق مهامها واختصاصاتها المتعددة، على الإسهام بشكل فعال في إنجاح الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، وفي مقدمتها الجهوية المتقدمة، من خلال مواكبة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تحسين تدبير شؤونها وتنزيل رؤاها التنموية للأداء الأمثل لمهامها وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن.

8

واستحضارا لهذه المعطيات، ستسعى المجالس الجهوية للحسابات عبر المهام الرقابية التي تمارسها إلى مراعاة انشغالات وانتظارات المواطنين وكذا السياق الجهوي وخصوصياته الذي يختلف حسب الجهات، غايتها في ذلك الرفع من أثر أعمالها وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الواقع الترابي والمحلي سواء بالنسبة لتحسين ظروف عيش المواطنين وظروف الاستثمار بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن دستور المملكة الضامن لاستقلال المجلس الأعلى للحسابات قد أناط به إعداد تقرير سنوي يتضمن بيانا عن جميع أعماله، ورفعه إلى جلالة الملك نصره الله، وتوجيهه إلى رئيس الحكومة وإلى رئيسي مجلسي البرلمان، والعمل على نشره بالجريدة الرسمية.

وعملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور، يقوم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات سنويا بتقديم عرض أمام البرلمان بغرفتيه عن أعمال المجلس والمجالس الجهوية للحسابات.

ويشكل هذا العرض، مناسبة للاطلاع على أنشطة المحاكم المالية وعلى حصيلة عملها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة خلال السنة.

إن ممارسة مجموع الاختصاصات القضائية وغير القضائية للمحاكم المالية تتطلب إمكانيات بشرية ومادية مهمة. ويحاول المجلس تدريجيا تعزيز هذه الموارد حسب الإمكانيات المادية المتاحة بميزانية الدولة من أجل القيام بمهامه الدستورية في أحسن الظروف مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الظرفية للمالية العمومية خاصة

في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم والتحديات المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الموارد البشرية للمحاكم المالية، يبلغ عدد القضاة المزاولين مهامهم بالمحاكم المالية ما مجموعه 382 قاضيا وقاضية، منهم 165 بالمجلس الأعلى للحسابات و217 بالمجالس الجهوية للحسابات.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة القضاة تضم قضاة ذوي تخصص قانوني واقتصادي ومالي بالإضافة إلى قضاة ذوي تكوين أساسي في مجالات الهندسة. ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي: السلك الثالث أو الماستر في العلوم القانونية والاقتصادية بنسبة 39%، ومهندسو الدولة بنسبة 33%، والدكتوراه بنسبة 14%، وشهادات أخرى بنسبة 14%.

أما فيما يخص الموظفين الإداريين، فيبلغ عددهم 230 موظفا منهم 45 مدققا يشتغلون إلى جانب القضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات لاسيما في مجال تدقيق حسابات الأجهزة العمومية، ويعمل 121 من الموظفين بالمجلس الأعلى للحسابات و109 بالمجالس الجهوية للحسابات.

وبخصوص مقاربة النوع، فإن نسبة النساء تبلغ 34% من مجموع عدد القضاة والموظفين.

وقد رصد للمحاكم المالية 60 منصبا ماليا من حصيص المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2023، سيعمل المجلس على استخدامها من أجل دعم القدرات التدبيرية

للمحاكم المالية وتسهيل الانخراط في ورش التحول الرقمي. وعليه سيتم توظيف مهندسين خاصة في المعلوميات وكذا أطر إدارية وتقنية عليا في ميدان التسيير المالي والإداري والتدقيق وتحليل المعلومات فضلا عن تخصيص بعض المناصب لتوظيف القضاة.

كما تم خلال شهر يوليوز 2022، نشر هيكلة جديدة بالجريدة الرسمية وذلك لتحديد تنظيم مصالح المحاكم المالية من أجل مسايرة التحولات الراهنة لاسيما في ميدان التحول الرقمي والانخراط التام في التنزيل الفعلي والسليم لمحاور الرؤية الاستراتيجية لعمل هذه المحاكم.

ويولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية بالغة للتكوين بشقيه الأساسي والمستمر، إذ يبرز ضمن توجهاته الاستراتيجية كدعامة أساسية للرفع من قدراته التنظيمية والمهنية، ومن هذا المنطلق يسعى باستمرار لتطوير الكفاءات المهنية لقضاته وأطره وموظفيه، وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لأداء مهماهم على أكمل وجه.

وفي هذا الإطار، يتوفر المجلس على مركز للتكوين يسهر على المساهمة في الرفع من قدرات قضاة وموظفي المحاكم المالية من خلال توفيره لبرامج تكوينية غنية ومتنوعة تستجيب لحاجياتهم، ويعتمد في هذا الشأن على مخطط مديري للتكوين يمتد على الفترة ما بين 2020-2023 ويتمحور حول ثلاث مرتكزات:

- الرفع من مهنية القضاة لمزاولة مختلف مهن المحاكم المالية،
- الاستناد إلى التكنولوجيا الرقمية كدعامة لمزاولة مهن المحاكم المالية،
- تطوير قدرات بنيات الدعم بالمحاكم المالية وتعزيز الحكامة الداخلية.

وفي إطار انفتاحه على محيطه الخارجي، قام المجلس سنة 2022 بتنظيم سلسلة محاضرات لفائدة قضاته وموظفيه تم القاؤها من طرف مسؤولي هيآت ومؤسسات عمومية كبرى تناولت مواضيع ذات الاهتمام المشترك.

كما واصل مركز التكوين سنة 2022 أنشطته المتعلقة بعقد الدورات التكوينية المتعلقة بالخطة التشغيلية لذات السنة القائمة على تلبية الاحتياجات المهنية لقضاة وأطر المحاكم المالية، وقد تم في هذا الإطار تنفيذ 26 دورة تكوينية تمحورت حول المجالات التالية: رقابة التسيير، تقييم البرامج والمشاريع الاجتماعية، أدوار ومسؤوليات كاتب الضبط، الرقابة على النظم المعلوماتية، إلخ.

وفي إطار التكوين الأساسي، سيقوم مركز تنمية القدرات للمحاكم المالية سنة 2023 باستقبال الفوج الجديد للملحقين القضائيين الذين سيجتازون مباراة التوظيف والمحدد عددهم في 10 ملحقين قضائيين. وسيتلقى هذا الفوج، في السنة الأولى من التكوين، تكوينا نظريا بالموازاة مع أوراش تطبيقية بالمركز بالإضافة إلى تداريب تطبيقية أخرى لدى شركاء داخليين وخارجيين. كما سيسهر المركز على تكوين المجموعة التي ستلتحق بسلك القضاة بالمجلس عن طريق التوظيف المباشر من خلال برنامج خاص لتطوير قدراتهم في مختلف المجالات المرتبطة بالقضاء المالي.

وفيما يتعلق بالتكوين المستمر، سيقوم مركز تنمية القدرات بمزاولة أنشطته التكوينية المتعلقة بالخطة التشغيلية لسنة 2023 القائمة على تلبية الاحتياجات المهنية لقضاة وأطر المحاكم المالية، وسيستعين في ذلك بشركاء محليين وأجنبيين مختصين مشهود لهم بالتميز، وذلك بهدف إغناء محتوى البرامج التكوينية.

وفي إطار المشاريع الداعمة للتكوين، سيتم تطوير منصة إلكترونية داخلية خاصة بموارد رقمية تتعلق بالدورات التكوينية المنعقدة أو بموارد أخرى ذات الصلة، وذلك قصد تدعيم وتنويع العرض التكويني. كما سيتم تجهيز قاعات بمركز تنمية القدرات والمجالس الجهوية للحسابات بمعدات خاصة بتقنية المناظرة الرقمية لتدعيم التكوين عن بعد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص الموارد المالية، تتوزع الاعتمادات المخصصة لبرنامج المحاكم المالية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023 إلى نفقات متعلقة بالمجلس الأعلى للحسابات وأخرى مرصودة للمجالس الجهوية للحسابات، وفق مشاريع وعمليات محددة. علما أن بنود الميزانية المتعلقة بدعم مهام المصالح المشتركة تمول التجهيزات والمعدات والنفقات المختلفة المشتركة التي تهم كُلاً من المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2023، ما يقارب 552 مليون درهم كاعتمادات أداء إضافة الى 67 مليون درهم كاعتمادات التزام.

وتقدر اعتمادات رواتب وأجور وتعويضات قضاة وموظفي المحاكم المالية برسم السنة المالية 2023 بحوالي 372 مليون درهم أي 67 % من اعتمادات الأداء، في حين تبلغ مصاريف المعدات والنفقات المختلفة 95 مليون درهم (بنسبة 17% من هذه الاعتمادات)، كما رصدت لاعتمادات أداء الاستثمار 85 مليون درهم (وهو ما يمثل 15% من هذه الاعتمادات).

على مستوى التسيير، ستمكن الاعتمادات المرصودة من توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية رواتب وأجور قضاة وموظفي المحاكم المالية، وكذا النفقات المختلفة، بالإضافة إلى المعدات المتعلقة بدعم المهام، ومواكبة ورش التحول الرقمي للمحاكم المالية، والتكوين وتطوير القدرات، وكذلك ترسيخ آليات التواصل والتوعية، وتعزيز التعاون والعلاقات الخارجية.

وعلى مستوى الاستثمار، ستسمح الاعتمادات المسجلة من تغطية مصاريف التجهيز والبناء لعدة مشاريع من بينها:

- تجهيز مقر المجلس الأعلى للحسابات بالعتاد المكتبي والمعلوماتي والتقني؛
- انطلاق الأشغال المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون الساقية الحمراء؛
- إنجاز الدراسات والشروع في بناء مقري المجلس الجهوي للحسابات بجهة كلميم واد نون والمجلس الجهوي للحسابات بجهة درعة تافيلالت.

وفيما يخص توزيع الاعتمادات بين مكونات المحاكم المالية، يبلغ الغلاف المخصص للمجلس الأعلى للحسابات والمصالح المشتركة، حوالي 76,4 مليون درهم كمصاريف المعدات والنفقات المختلفة و31,8 مليون درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار. حيث خصصت من هذه الأخيرة 15 مليون درهم لتحديث حظيرة المعدات المعلوماتية والتقنية وكذا شراء برامج معلوماتية في إطار مواكبة متطلبات القيام بالمهام وعقد اجتماعات ومحاضرات سمعية بصرية، ومبلغ 15,7 مليون درهم لتجهيز مقار المحاكم المالية بعتاد وأثاث مكتبي موحد.

<u>أما بخصوص المجالس الجهوية للحسابات</u>، فقد بلغت الاعتمادات المرصودة لها في فصل المعدات والنفقات المختلفة ما يناهز 18,5 مليون درهم وحوالي 53,2 مليون درهم كاعتمادات أداء مفتوحة للاستثمار بالنسبة لعدة مشاريع. حيث رصد من هذه الأخيرة مبلغ 16 مليون درهم للشروع في بدء الأشغال المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون الساقية الحمراء، ومبلغ 36 مليون درهم لإنجاز الدراسات والشروع في بناء مقري المجلسين الجهويين للحسابات بكل من جهة درعة تافيلالت وجهة كلميم واد نون.

وقد تم رصد 15 مليون درهم برسم سنة 2023 من أجل تحديث البنية التحتية في مجال المعلوميات ومواكبة مشروع التحول الرقمي. وستخصص هذه الاعتمادات المرصودة خاصة لإنجاز تطبيقات معلوماتية واقتناء برمجيات وكذا معدات وأدوات من أجل تطوير عملية تقديم الحسابات بطريقة أتوماتيكية، وتوسيع التبادل الإلكتروني مع مختلف الشركاء، إضافة إلى تجديد منصات الخوادم، وحظيرة الحواسيب، وأنظمة الأمن الإلكتروني.

أما مبلغ اعتمادات الالتزام المأذون بها لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة والمتعددة السنوات، فقد بلغ 67 مليون درهم منها 50 مليون درهم للالتزام بمشاريع المجالس الجهوية للحسابات و17 مليون درهم لبرامج المجلس الأعلى للحسابات.

<u>السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون</u>

تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية، والتي تروم إرساء مقاربة مبنية على النتائج والأثر على حياة المواطن باعتبار خدمته تشكل الغاية الأسمى للسياسات العمومية مع استحضار انتظارات الأطراف ذات العلاقة، تمت بلورة

برنامج عمل خاص بالتحول الرقمي يتم تنزيله من خلال مجموعة من المشاريع أهمها:

- وضع منصة إلكترونية رهن إشارة الأجهزة المعنية سنة 2022 قصد تتبع تنفيذ التوصيات (والتي أشرت إليها سابقا)؛
- تطوير منصة خاصة بالشكايات لاستقبال شكايات وتظلمات المواطنين وتأمين تتبعها والإجابة عليها؛
- اعتماد أساليب حديثة في التدبير واستعمال التكنولوجيا الرقمية من أجل تبسيط الإجراءات والمساطر المقدمة بهدف الحصول بصفة تدريجية، على نظام معلوماتي شامل لكتابة الضبط بالمحاكم المالية باعتباره من المكونات الرئيسية للمجلس؛
- تحيين وتحديث النظام المعلوماتي الخاص بمنظومة التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- تتبع مشروع نزع الطابع المادي عن عملية تقديم الحسابات من خلال العمل على مسايرة العوامل الظرفية المصاحبة لهذا الورش الهام؛
- العمل على تجديد البوابة الإلكترونية للمجلس الأعلى للحسابات تماشيا مع استراتيجية التواصل الجديدة وإرساء آليات تواصلية داخلية فعالة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي غياب بنك للمعطيات الخاصة بالجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي، يعمل المجلس الأعلى للحسابات على تطوير تطبيقية خاصة بالإدلاء بالحسابات السنوية المتعلقة باستخدام الأموال العمومية طبقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 22/13 الصادر بتاريخ 12 يوليوز2022 وكذا تطبيقية خاصة بالجهات المانحة للدعم العمومي للجمعيات.

ويصاحب إنجاز هذا النوع من التطبيقات ووضعها رهن إشارة مستخدميها، التجديد الدوري للبنية التحتية للأجهزة المعلوماتية التي تضم هاته التطبيقات. وكذا تحديث أمن شبكات المعلوميات الخاصة بالمحاكم المالية من خلال اقتناء الحلول والبرامج المتخصصة في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، يقتني المجلس تراخيص تهم حقوق استخدام برامج معلوماتية تعنى بمعالجة البيانات بطريقة آلية.

وختاما، فقد جعل المجلس الأعلى للحسابات من التحديث والرقمنة إحدى اللبنات الأساسية للعمل على الأوراش الإصلاحية خدمة للمرتفقين، مع تسريع وتيرة التحول الخدماتي المشمول بتحسين وتبسيط المساطر بالموازاة مع تحديث وتطوير البنى المتعلقة بالإدارة الرقمية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تلكم بإيجاز المرتكزات الأساسية التي اعتمدها مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2023. ولا يسعني إلا أن أشكركم على الدعم والمساندة اللذين تقدمونهما دوما للمحاكم المالية مؤكدين لكم عزم المجلس الدائم على الاستمرار في التواصل وتقديم المساعدة لمؤسستكم التشريعية، في إطار احترام المقتضيات الدستورية ذات الصلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حــــــول

مشروع الميزانية الفرعــية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2023 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان الدائمة
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2023.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا ذكر في مستهله بمكانة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة دستورية مستقلة وفقا لأحكام الفصلين 161 و171 من دستور المملكة، ومبادئ باريس المؤطرة لعمله، وما يحظى به من امتياز حصري في مجال التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باعتباره مصدرا مستقلا للمعلومات، وفاعلا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الوطني، وقد اعتمد المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 1999 في الفئة (أ)، ويسمح هذا التصنيف للمؤسسات الوطنية بالامتياز الحصري بالتفاعل بشكل كامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما استعرض السيد وزير العدل أهم الاختصاصات والمهام الموكولة للمجلس، وكذا لأجهزته التي حدد القانون والنظام الداخلي اختصاصاتها وتنظيمها، وأكد أن

المجلس يعد عضوا فاعلا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، كما يرأس هذه السنة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويعمل كعضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة، واللجنة المعنية بالشؤون المالية، وقد تم انتخاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم 9 مارس 2022، على مستوى نيابة الرئيس وأمانة هذا التحالف، الذي يضم في عضويته مؤسسات وطنية تمثل 122 دولة، ويعمل تحت رعاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالأمم المتحدة، وستتولى رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المهام الفعلية لأمانة التحالف العالمي ونيابة رئاسته، وفقا للمادة الأولى من نظام التحالف الأساسي، لولاية تمتد على مدى ثلاث سنوات.

وأشار إلى مساهمات المجلس على المستوى الإقليمي والاتحاد الإفريقي، وعلى مستوى الأمم المتحدة، وإلى حصيلة ممارسته لمهامه واختصاصاته على الصعيد الوطني والجهوي وكذا عبر التخصص، مبرزا في ختام عرضه الاعتمادات التي تم تخصيصها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2022، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 91.360.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة : 84.000.000درهم.
- ميزانية الاستثمار:13.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فرصة للسيدات والسادة المستشارون لتقييم حصيلة عمل المجلس والمهام التي يضطلع بها، من خلال الإدلاء بمداخلات هادفة وبناءة، تتضمن جملة من المواقف، المعبرة عن حرصهم على المساهمة في النهوض بالأدوار المحورية التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال الترافع عن قضايا حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا السياق، ثمن السيدات والسادة المستشارون، العمل الدؤوب الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الصلاحيات والمهام الممنوحة له بموجب القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، والأدوار الأساسية التي يضطلع بها في مجال التفاعل مع واقع حقوق الانسان ببلادنا.

وأكدت المداخلات على أن المسار الحقوقي ببلادنا يعرف تطورا كبيرا، بيد أنه تشوبه بعض الإشكالات والصعوبات التي يتعين التصدي لها بما يتماشى مع متطلبات تدعيم دولة القانون، مستفسرا أحد السادة المستشارين عن معايير انتقاء وتعيين أعضاء اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد وزير العدل في مستهل جوابه بالمناقشة القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تطوير أداء المجلس الوطني لحقوق الانسان، في سبيل الإسهام الفعلي في التطور الذي يشهده الوضع الحقوقي بالمغرب، مشددا على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر مؤسسة دستورية مستقلة عن البرلمان والحكومة، بما يتماشى مع الدستور والمبادئ المعمول بها دوليا، ومناقشة ميزانيته ينبغي أن تكون مؤطرة بهذا المبدأ، تبعا لقرارات المحكمة الدستورية ذات الصلة.

وأوضح السيد ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن عمل المجلس مؤطر بالمرجعية الدولية المتمثلة في مبادئ "باريس" و"بلغراد"، حيث تشكل إطارا معياريا للتفاعل المشترك بين مؤسسة البرلمان وباقي الهيئات المهتمة بحقوق الإنسان، ويعتبر المجلس مصدرا مستقلا للمعلومات، وفاعلا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الوطني، مضيفا أن المجلس يعتبر عضوا في اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، المنوطة بها قياس استقلالية المؤسسات الوطنية وفعاليتها وتصنيفها إلى فئتين(أ)و(ب).

عرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كلمة السيد وزير العدل
تقديم ميزانية 2023
فصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين في 21 نونبر 2022.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام لجنتكم الموقرة لتقديم التوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2023.

يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية مستقلة بمقتضى الفصلين 161 و171 من الدستور، ويخضع تنظيمه لأحكام القانون76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه ولمبادئ باريس.

وانطلاقا من طبيعة المهام الموكولة للمجلس، فقد اعتمد المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 1999 في الفئة (أ)، ويسمح هذا التصنيف للمؤسسات الوطنية بالامتياز الحصري بالتفاعل بشكل كامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة االمستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام القانون 76.15، يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باختصاصات وصلاحيات واسعة، أهمها:

- رصد الانتهاكات والتصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراستها وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة؛
- إبداء الرأي في كل قضية يعرضها عليه جلالة الملك في مجال اختصاصاته؛

- إبداء الرأي بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، أو أحد مجلسي البرلمان في شأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- تقديم لكل من مجلسي البرلمان بناء على طلب أي منهما المساعدة والمشورة في مجال تقييم السياسات العمومية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- رفع تقرير سنوي لجلالة الملك عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب.
- دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها وفي ضوء الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة؛
- تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، والقيام بدراسة مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة عليه.

وطبقا لمقتضيات القانون 76.15ونظامه الداخلي، يتألف المجلس علاوة على رئيسته من الأمين العام، وأعضاء المجلس ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

كما تشتمل هيكلته على:

- 3 آليات وطنية محدثة لدى المجلس وفقا للمعاهدات التي صادق أو انضم إليها المغرب، وهي: الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، والآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة.
- 5 لجان دائمة وهي: لجنة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها، ولجنة النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي، ولجنة المناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، ولجنة تنمية العلاقات

الدولية والشراكات، ولجنة تتبع فعلية حقوق الإنسان في السياسات العمومية وملاءمة التشريعات.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوا فاعلا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، كما يرأس هذه السنة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان(GANHRI) ، ويعمل كعضو في ثلاث آليات أخرى وهي: مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة، واللجنة الفرعية المعنية بحقوق المراءة.

وقد تم انتخاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم 9 مارس 2022، نيابة الرئيس وأمانة هذا التحالف، الذي يضم في عضويته مؤسسات وطنية تمثل 122 دولة ويعمل تحت رعاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالأمم المتحدة. وستتولى رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المهام الفعلية لأمانة التحالف العالمي ونيابة رئاسته، وفقا للمادة الأولى من نظام التحالف الأساسي، لولاية تمتد على مدى ثلاث سنوات.

هذا الانتخاب لحظة فارقة في مسار المؤسسة على المستوى الدولي وتتويج لمسار مكثف للمؤسسة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتخاب المجلس شهر نونبر 2021 ممثلا للقارة الإفريقية بمكتب التحالف العالمي من قبل الجمعية العامة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

مساهمات المجلس على المستوى الإقليمي:

سبق للمجلس أن ترأس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية، وهو الآن عضو في لجنة الإشراف التابعة لها، كما يرأس مجموعة العمل المعنية بالهجرة، ويشغل منصب عضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، كما يشغل اليوم نائب رئيس الجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية.

كما شارك المجلس في أشغال مؤتمر الشبكة العربية وجمعيتها العامة 19 حول "إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية. وشارك أيضا في أشغال المؤتمر العربي الإقليمي الرابع رفيع المستوى حول حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تحت عنوان "أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان: جائحة كوفيد-19 كنموذج.

وقد حضر المجلس مؤتمر مجلس أوروبا بستراسبورغ وترافع من أجل شراكة شمال-جنوب قائمة على التزام ومسؤولية مشتركة، من أجل فعلية حقوق الإنسان والتنمية.

على مستوى الاتحاد الافريقي:

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء تفاعليا حول "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وآفاق تعزيز التفاعل مع النظام الإفريقي لحقوق الإنسان"، تميز بحضور رئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

واد يشكر المجلس الوطني رئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين لاستقبالهما له، فإن اللقاء يأتي في إطار الترافع الذي يقوده المجلس واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان ورئيسها من أجل مصادقة المغرب على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في منتدى المنظمات غير الحكومية المنعقد قبيل الدورة العادية 73 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تحت شعار "حقوق الإنسان والحكامة في إفريقيا: اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد في النزاعات والأزمات وعدم المساواة"، الذي نظمه المركز الإفريقي للدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، يومي 17 و18 أكتوبر 2022، بنجول (غامبيا).

كما شارك المجلس، في أشغال لقاء تشاوري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن مدى تقدم إعمال الاتفاق العالمي حول الهجرة، نظمه التحالف العالمي

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الهجرة.

على مستوى الأمم المتحدة:

- المساهمة في التقارير الوطنية المقدمة حول مختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب؛
- تقديم تقاريره الموازية بشكل منهجي إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقد أسفرت حصيلة التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات منذ 2011الى 15تقريرا؛
- المساهمة في لقاءات موازية وتقديم بيانات شفوية ومكتوبة بشأن قضايا شائكة أو بشأن خلاصات الزيارات التي يقوم بها المقررون الأمميون إلى المغرب في إطار الإجراءات الخاصة؛
- تقديم مداخلات في دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ تهم المواضيع جدول الاعمال
- ترأس رئيسة المجلس لقاءا تشاوريا مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ؛
- مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجنيف في ورشة عمل حول التزويج القسري للأطفال؛
- ترأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللجنة الأكاديمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ المزمع انعقاده في نونبر الجاري،
- مشاركة المجلس حقوق الإنسان في الدورة 50 بجنيف نقاش حول حقوق المرأة وأنظمة التكفل والدعم؛
- مشاركة المجلس في لقاء رفيع المستوى حول "مكافحة التأثيرات السلبية للأخبار الزائفة على التمتع بحقوق الإنسان؛

- دعوة المجلس بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، إلى إعمال فعلي لحق المهاجرات والمهاجرين في المعلومة: "أولوية ضمن مسار ضمان حماية فعلية وآمنة ومتواصلة؛
- في إطار أشغال الدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في نقاش تفاعلي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تناول المشاركون خلاله مسألة "جمع الإحصاءات والبيانات بموجب المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة."
- رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقود جهودا بالأمم المتحدة من أجل إبراز الترافع الوطني وتشجيع تصويت المغرب على القرار الأممي لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام.

ممارسة المهام والاختصاصات على الصعيد الوطني وعلى المستوى الجهوي وكذا عبر التخصص.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا للمادة 35 من القانون 76.15، أصدر المجلس تقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان لسنة 2021، ليواصل انتظامه في إصدار تقاريره السنوية على غرار السنتين الأخيرتين. ويعد التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، الصادر عن المجلس، إحدى أهم آليات اشتغاله التي تقدم تقييما موضوعيا ومستقلا وتحليلا لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب. وأفرد التقرير السنوي 2021، الصادر في فبراير المنصرم، والمعنون" **حقوق الإنسان لسنة 2021: "تداعيات كوفيد-19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية "**، تحليلا شاملا لأوضاع حقوق الإنسان بعد فترة جائحة كوفيد 19 من خلال اعتماد مقاربة تتوخى مراعاة طبيعة المجلس كمؤسسة مستقلة وتعددية. وتطرق التقرير لـ 19 حقا موضوعاتيا و5 حقوق فئوية و126 زيارة

للمؤسسات السجنية، خلصت إلى 220 توصية موضوعاتية و40 توصية عامة مهيكلة، ضمن ستة محاور رئيسية، في تقرير يضم 310 صفحة.

وبصفته آلية انتصاف فعالة وسهلة الولوج، يستمر المجلس في أداء مهامه في حماية حقوق الإنسان والوقاية من انتهاكها، عبر تلقي ومعالجة الشكايات، وتتبع

ورصد أوضاع حقوق الإنسان، وزيارة المؤسسات السجنية. فإنه عالج سنة 2021 ازيد من 1117 شكاية توصل بها المجلس و1901 شكاية توصلت بها اللجن الجهوية.

وقام ب 126 زيارة للمؤسسات السجنية وباقي أماكن الحرمان من الحرية مصحوبة بتقارير، كما ساهم في تعزيز منظومة حقوق الإنسان من خلال إصدار آرائه وملاحظاته بشأن مشاريع القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، طبقا للمادة 25 من القانون 76.15، بطلب من الحكومة وهي :

- رأيا لمجلس الوطني لحقوق الانسان بخصوص مشروع القانون رقم 17.71 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.88 المتعلق بالصحافة والنشر؛
- رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون المسطرة المدنية؛
- رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مشروع قانون يتعلق بالعقوبات البديلة؛
- ملاحظات المجلسالوطني لحقوق الإنسان وتوصياته بخصوص مشروع القانون رقم 72.18؛

ولقد شكل إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، قبل ثلاث سنوات كاملة، لحظة فارقة في مسار بناء دولة القانون في بلادنا، ولبنة أساسية في جهود تعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان وتفعيل خارطة الطريق الحقوقية التي أرساها دستور 2011، باعتبارها تأكيدا على القطع مع مرحلة الانتهاكات، وضمان قواعد دولة الحق والقانون داخل مراكز الحرمان من الحرية.

إن حصيلة عمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب جد إيجابية ومشجعة، حيث سجلت نسبة تتراوح ما بين 80و90 بالمئة، من حيث التفاعل، سواء إ من طرف إدارة السجون أو مديرية الامن الوطني او الدرك الملكي مع توصياتها ، والالية بصدد تحضير زيارات المتابعة لعدد من المحاكم والمطار والمستشفيات للأمراض العقلية لتقيس مدى إعمال توصياتها

وتشكل هذه النتائج حافزا من أجل المضي قدما وبشكل لا رجعة فيه في القضاء على كل ما من شأنه أن يمس كرامة الإنسان في بلادنا، ونصبو لتحقيقي صفر تسامح مع التعذيب أو المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بكرامة أي فرد، كهدف أسمى مع رفع عدد زيارات الآلية الوطنية لتصل إلى 100 زيارة خلال سنة 2024.

أحدثت، في شتنبر 2019، لدى المجلس الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، لتتبع إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق والتفاعل مع اللجان التعاهدية والإجراءات الخاصة وتلقي الشكايات إما مباشرة من الأشخاص في وضعية إعاقة ضحايا الانتهاك، أو من لدن من ينوب عنهم أو من قبل الغير، كما يتصدى تلقائيا لأية حالة من حالات خرق أو انتهاك فعلي لحقوقهم والقيام بالإجراءات اللازمة. وقد

عملت الالية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة خلال هذه السنة على إعداد مخطط عمل يرمي إلى تعزيز سبل الانتصاف الغير القضائي ورصد الخروقات التي تطال الاشخاص في وضعية إعاقة من خلال معالجة الشكايات الواردة عليها أو التي بلغت إلى علمها والقيام بزيارات تفقدية لمجموعة من مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وترسيخ إعامل مبدأ التشاور والمشاركة وإذكاء الوعي بقيم المساواة وعدم التمييز المبني على أساس الاعاقة.

كما تم تشكيل الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل في ستنبر 2019، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي هذا الصدد

تقوم الآلية بتلقي الشكايات ومعالجتها وقد خصص المجلس لهذه الآلية فضاء خاصا ولوجا للأطفال من أجل استقبالهم والاستماع إليهم، حيث توصلت سنة 2021 ب 31 شكاية، تنوعت مواضيعها بين العنف المدرسي والحق في الهوية والنسب والولوج للحق في التعليم والاعتداءات الجنسية ... وفي اطار التصدي التلقائي تفاعلت الآلية مع فيديوهات تم رصدها بشأن تعرض أطفال للاستغلال الجنسي. كما نظمت الآلية لقاءات تشاورية مع أطفال من مختلف الفئات والجهات.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون تمارس اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، طبقا للمادة 44 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صلاحيات المجلس على مستوى النفوذ الترابي لكل جهة، تحت سلطة رئيس المجلس. وفي هذا الصدد واصلت اللجان الجهوية بموجب القانون والنظام الداخلي:

- رصد أوضاع حقوق الإنسان وتتبعها على صعيد الجهة والقيام بالإخبار الفوري لأجهزة المجلس على الصعيد المركزي، وإعداد تقارير موضوعاتية حول قضايا حقوق الإنسان على صعيد الجهة، تحت إشراف رئيسة المجلس.
- السهر على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه على صعيد الجهة بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على صعيد الجهة؛
- رفع تقارير خاصة أو دورية إلى رئيسة المجلس حول التدابير المتخذة بشأن معالجة الشكايات المندرجة في نطاق الاختصاص الترابي أو الموضوعي للجنة؛
- وتدرج تقارير الاليات الوطنية ضمن التقرير السنوي للمجلس

على إثر المواجهات المأساوية غير المسبوقة التي وقعت عند معبر الناظور-مليلية صباح الجمعة 24 يونيو، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 13

يوليوز 2022 بمقره بالرباط، ندوة صحفية قدم خلالها **الخلاصات الأولية للجنة الاستطلاع لبناء الوقائع**.

واعتمادا على الوقائع والخلاصات التي توصلت إليها اللجنة واللقاءات التي أجرتها، تضمنت الخلاصات الأولية ثلاثة عشر (13) مقترحا أوليا يشدد فيها المجلس على أهمية تعميق البحث القضائي ليشمل كل جوانب المواجهات ومدى تناسب استعمال العنف وتقديم نتائج الأبحاث للرأي العام وتحديد المسؤوليات.

ومن جانب آخر قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة 22 أبريل 2022، تقريره الموضوعاتي حول الحق في الصحة تحت عنوان" **فعلية الحق في الصحة بالمغرب. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز**"، الذي يعرض اختلالات وصعوبات الولوج للحق في الصحة ويقترح المداخل الممكنة لتجاوزها.

وقد تم إعداد هذا التقرير وفق منهجية وعدد من اللقاءات التشاورية التي عقدها المجلس منذ إطلاق هذا المشروع في أكتوبر 2020 في ست جهات ترابية، اعتمادا على مقاربة تشاركية قائمة على حقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية.للتمكن من تجاوز المعيقات التي تحول دون تمتع جميع المواطنين والمواطنات بحقهم في الصحة يستدعي التركيز على خمس مداخل رئيسية يقترحها التقرير وتتعلق ب:"تعزيز الحكامة على مستوى آليات صناعة القرار والبنيات الاستشفائية والتمويل والموارد البشرية والصناعة الدوائية"؛ "بناء نظام صحي قائم على المقاربة الوقائية"؛ "توسيع دائرة المستفيدين من التغطية الصحية الشاملة"؛ "تحسين ظروف الممارسة الطبية والاهتمام بالتكوين والبحث العلمي" و"معالجة إشكالية ازدواجية النظام الصحي."

وقد اعتبر المجلس من خلال تقريره أن جهود تعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنات والمواطنين ينبغي أن يتأسس على استراتيجية وطنية للصحة كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة. وبناء على ذلك، يقترح المجلس أن تستند هذه الاستراتيجية على أربعة مرتكزات رئيسية:"الدولة الاجتماعية، ضامنة وحامية

للحقوق"، "تجاوز المقاربة القطاعية"، "الاستدامة وضمان الأمن الإنساني" و"تعزيز الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية."

يذكر أن هذا التقرير يقدم أزيد من 100 توصية لتعزيز فعلية الولوج للحق في الصحة تتوزع بين توصيات ذات طابع تشريعي، توصيات مرتبطة بحكامة قطاع الصحة، توصيات مرتبطة بتعزيز المقاربة الوقائية، إلخ.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

وقعت السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان والسيد المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، يومه الأربعاء 14 شتنبر 2022 بالرباط، اتفاقية إطار للشراكة والتعاون المؤسساتي في مجال التدريب وتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي ترسي دعائم تعاون مؤسساتي مستدام، إلى تطوير العمل المشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومصالح الأمن الوطني بغرض النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتكوين الشرطي وجعلها مرجعا ودليلا مؤطرا لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين، وكذا دعم الجهود التي تبذلها المؤسسة الأمنية لتعزيز الممارسات المهنية والتدخلات الميدانية استنادا على المعايير الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وتجمع المجلس كذلك اتفاقيات شراكة متعددة مع قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية و وجامعية ودولية عديدة تهم مجالات النهوض بحقوق الانسان، ومنها اتفاقية شراكة مع وزارات التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والشباب الثقافة والتواصل واليونسكو .

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمبادئ بلغراد، وقع المجلس مذكرتي تفاهم مع رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك من أجل ترسيخ مقاربة مبنية على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة التشريعية، كما واكب المجلس مختلف النقاشات التي جرت بالبرلمان حول مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان.

كما حرص المجلس على مواصلة تفاعله مع الحكومة في مختلف المستويات ومع مختلف القطاعات سواء بشأن المشاركة في اللقاءات والندوات أو بتقديم آرائه ومواقفه في القضايا المعروضة للتداول، أو بخصوص الشكايات أو بخصوص تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وواصل المجلس علاقات تفاعله مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية سواء فيما يتعلق بمعالجة الشكايات وإحالة النتائج المتواصل إليها إلى النيابة العامة، أو المساهمة في تعزيز قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان.

ويقيم المجلس كذلك عدة علاقات مع جمعيات المجتمع المدني بهدف التفاعل المنتظم والبناء معها وتعزيز قدراتها كي تضطلع بأدوارها الدستورية على نحو فعال.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

اعتمدت الجمعية العامة للمجلس خطتهاالاستراتيجية2022 – 2024، والتي تهدف إلى الاشتغال بمقاربة مبنية على الوقاية من الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبشعار فعلية الحقوق والحريات.

في إطار مواصلة أداء مهامه واختصاصاته، واعتمادا على خطته الاستراتيجية، سيعمل المجلس على:

- تكريس ريادته على المستويين الإقليمي والدولي.

- المساهمة في بناء قدرات الفاعلين من خلال معهد الرباط – ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.
- تطوير آليات التسيير والتدبير داخل المجلس.
- تكريس سياسة القرب في أعمال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان
- متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام المادة 3 من القانون 76.15، يعد المجلس شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، ويتمتع بهذه الصفة بكامل الأهلية القانونية وبالاستقلال الإداري والمالي، وتسري عليه النصوص الدستورية ومبادئ باريس، وفي هذا الإطار يجب أن يوفر له مستوى ملائم من التمويل لضمان قدرته على تحديد أولوياته وأنشطته بشكل حر، وأن تكون له القدرة على تخصيص الأموال حسب أولويته، وضمان التمويل الكافي إلى درجة معقولة لتحقيق التحسن التدريجي والمطرد في عملياته والاضطلاع بولايته.
وينبغي أن يغطي التمويل الكافي المقدم من الدولة مايلي كحد أدنى:

- مخصصات مالية لمقرات المؤسسة؛
- المرتبات والمزايا الممنوحة لموظفي المجلس على غرار المؤسسات المستقلة الأخرى.
- تعويضات لعضوات وأعضاء المجلس؛
- إنشاء نظام جيد للاتصالات؛
- تخصيص موارد كافية لتغطية أنشطة المجلس.

وعندما تسند الدولة للمجلس مهام إضافية، ينبغي أن توفر له مواد موارد إضافية للاضطلاع بولايته على نحو فعال.

وفي الختام، تجدون مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2023.

شكرا لحسن إصغائكم

الملحق:

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية		ROYAUME DU MAROC
البرلمان		PARLEMENT
مجلس المستشارين		CHAMBRE DES CONSEILLERS
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان		COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 21 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2021 -2027

السنة التشريعية : 2022-2023

دورة : أكتوبر 2022

اجتماع رقم : 01

الساعة : من 17h05 إلى 11h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 11

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7

عدد المعتذرين : 1

عدد المتغيبين : 8

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 43,75%

المدة الزمنية : 5 ساعات و5 دقائق

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

Royaume du Maroc
Parlement
Chambre des Conseillers
Commission de la Justice, de la Législation et Droits de l'Homme

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 21 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	[signature]
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	[signature]
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	[signature]

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	**Royaume du Maroc** Parlement Chambre des Conseillers Commission de la Justice, de la Législation et Droits de l'Homme

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 21 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسن حداد	الفريق الاستقلالي	[توقيع]
المرابط الكمار	الأصالة والمعاصرة	[توقيع]
المصطفى الدحماني	منسق مجموعة العدالة الاجتماعية	[توقيع]
عبد الإله لفحل	الأحرار	[توقيع]

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان		Royaume du Maroc Parlement Chambre des Conseillers Commission de la Justice, de la Législation et Droits de l'Homme

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

الولاية التشريعية : 2021 -2027

السنة التشريعية : 2022-2023

دورة : أكتوبر 2022

اجتماع رقم : 2

الساعة : من 10h15 إلى 12h35

عدد الحاضرين في اللجنة : 23

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6

عدد المعتذرين : 1

عدد المتغيبين : 10

نسبة الحضوربالنسبة لأعضاء اللجنة : 35,5%

المدة الزمنية : 2 ساعات و 20 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	[توقيع]
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	[توقيع]
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	[توقيع]
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	[توقيع]
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	[توقيع]
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان		Royaume du Maroc Parlement Chambre des Conseillers Commission de la Justice, de la Législation et Droits de l'Homme

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيــع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	

ROYAUME DU MAROC PARLEMENT CHAMBRE DES CONSEILLERS COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME		المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـــع
نور الدين سليك	رئيس فريق UMT	
حلمي محمد	الفريق الاستقلالي	
جواد الهلالي	التجمع الوطني للأحرار	
كمال بن خالد	التجمع الوطني للأحرار	
مستاري كمال	التجمع الوطني للأحرار	
محمد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	
أوشن	التجمع الوطني للأحرار	
المصطفى الدحماني	منسق مجموعة العدالة الاجتماعية	
كمال أيت ميك	التجمع الوطني للأحرار	
لادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	
عابد بادل	التجمع الوطني للأحرار	
علوي لبنى	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 22 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـع
محمد بوداس	الأحرار	
الهادي ابراع		
امبارك الشيخ احرو	ف الأصالة والمعاصرة	
الحريصي عبد الرحمان	الحركة الشعبية	

ROYAUME DU MAROC PARLEMENT CHAMBRE DES CONSEILLERS COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME	المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثانية بعد الزوال .

الولاية التشريعية : 2021 -2027

السنة التشريعية : 2022-2023

دورة : أكتوبر 2022

اجتماع رقم : 3

الساعة : من 14h00 إلى 18h20

عدد الحاضرين في اللجنة : 14

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7

عدد المعتذرين : -

عدد المتغيبين : 9

نسبة الحضوربالنسبة لأعضاء اللجنة : 43,75%

المدة الزمنية : 4 ساعات و 20 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثانية بعد الزوال .

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	[توقيع]
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	[توقيع]

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان		ROYAUME DU MAROC PARLEMENT CHAMBRE DES CONSEILLERS COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022 على الساعة الثانية بعد الزوال .

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيــع
حسن حداد	الفريق الاستقلالي	
خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	
المفضل [illegible]	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الدريسي ناطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
نور الدين سليك	UMT	
نزار [illegible]	الفريق الاستقلالي	
ادبدا الشيخ احمد	ف الأصالة والمعاصرة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية.
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2022-2023
دورة: أكتوبر 2022
اجتماع رقم: 4
الساعة: من 11h00 إلى 13h20

عدد الحاضرين في اللجنة: 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 5
عدد المعتذرين: 2
عدد المتغيبين: 9
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 31,25
المدة الزمنية: 3 ساعات و20 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	[توقيع]
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	يعتذر
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	[توقيع]
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	[توقيع]
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	[توقيع]
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	[توقيع]

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان		ROYAUME DU MAROC PARLEMENT CHAMBRE DES CONSEILLERS COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
علوي لبنى	UNTM	[توقيع]
لادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	[توقيع]
الحرش [illegible]	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	[توقيع]
ادبدا الشيخ احمدو	ف الأصالة والمعاصرة	[توقيع]

ROYAUME DU MAROC PARLEMENT CHAMBRE DES CONSEILLERS COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME		المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 29 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

الولاية التشريعية : 2021 -2027

السنة التشريعية : 2022-2023

دورة : أكتوبر 2022

اجتماع رقم : 5

الساعة : من 18h30 إلى 23h

عدد الحاضرين في اللجنة : 21

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6

عدد المعتذرين : 2

عدد المتغيبين : 8

نسبة الحضوربالنسبة لأعضاء اللجنة : 37,5%

المدة الزمنية : 4 ساعات و 30 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق او المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 29 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	[توقيع]
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	[توقيع]
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	[توقيع]
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	[توقيع]

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	ROYAUME DU MAROC PARLEMENT CHAMBRE DES CONSEILLERS COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 29 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـــع
علوي لبنى	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	
خالد السطي	" " "	
مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	Haloumi
فاطمة زكاغ	CDT	
لحسن نازهي	CDT	
وحيد عريم	الاصالة والمعاصرة	
لحسن الحسناوي	الاصالة والمعاصرة	
نور الدين سليك	الاتحاد المغربي للشغل	
الرحماني المصطفى	منسق مجموعة العدالة الاجتماعية	
محمد البكوري	RNI	
أيت ميك كمال	RNI	
الادريسي فاطمة	الاتحاد الوطني للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 29 نونبر 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
ادبدا الشيخ [illegible]	PAM	
مصطفى الدحماني	منسق مجموعة العدالة الاجتماعية	

Royaume du Maroc
Parlement
Chambre des Conseillers
Commission de la Justice, de la Législation et Droits de l'Homme

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 30 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2022-2023
دورة : أكتوبر 2022
اجتماع رقم : 6
الساعة : من 15h30 إلى 19h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 11
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 5
عدد المعتذرين : 3
عدد المتغيبين : 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 31,25%
المدة الزمنية : 3 ساعات و 30 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق او المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	يعتذر
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 30 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	[signature]
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	[signature]
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	[signature]

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

Royaume du Maroc
Parlement
Chambre des Conseillers
Commission de la Justice, de la Législation et Droits de l'Homme

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 30 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـــع
نور الدين سليك	الاتحاد المغربي للشغل	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
خالد السطي	UNTM	
الخلوق محمد	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
علوي لبنى	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب UNTM	
المصطفى الدحماني	مجموعة العدالة الاجتماعية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
الرئيس

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 05 دجنبر 2022، مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الثانية المخصصة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

الولاية التشريعية : 2021-2027
السنة التشريعية : 2022-2023
دورة : أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
الساعة : من 17h40 إلى 17h45

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 12
عدد المعتذرين : -
عدد المتغيبين :
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 5 دقائق

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكـة المغربية	ROYAUME DU MAROC
البرلمـان	PARLEMENT
مجلـس المستشارين	CHAMBRE DES CONSEILLERS
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME
الرئيس	PRÉSIDENT

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 05 دجنبر 2022، مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الثانية المخصصة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	